



جامعة بائنة-1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا منذ 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات دولية

إشراف الأستاذ:

أ.د. زقاغ عادل

إعداد الطالبة:

فلاح أمينة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة بائنة 01	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ راقي عبد الله
مشرفا ومقررا	جامعة بائنة 01	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ زقاغ عادل
عضوا مناقشا	جامعة بائنة 01	أستاذ محاضر-أ-	د/ لموشي طلال
عضوا مناقشا	جامعة سطيف	أستاذ محاضر-أ-	د/ رقولي كريم
عضوا مناقشا	جامعة قالة	أستاذ محاضر-أ-	د/ زغوني رابح
عضوا مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر-أ-	د/ بن عمار إمام

السنة الجامعية: 2019-2020

شُكْرٌ وعرفان

أحمد الله عزوجل على نعمه حمدا كثيرا أن ألهمني السداد والتوفيق
وأمدني بالعون لإنجاز هذا العمل وبلوغ مبتغاي، الذي نسأل أن يكون
خالصا لوجهه الكريم.

أشكر أستاذي الفاضل "عادل زقناخ" على قبول الإشراف على هذا العمل،
وعلى جزيل صنيعه، وعلى ما أبداه من تفهم ونصائح القيمة لإخراج هذا
العمل على أكمل وجه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة، لقبولهم وتفضلهم بقراءة ومناقشة هذا العمل.

كما أشكر كل أساتذتي خلال كامل مساري الدراسي

إهداء

إلى من لنّ تفيها الكلمات حقها، تعبها، سمرها ودعائها

إلى من كان دعائها سرّ نجاحي وتوفيقتي

إلى سر قوتي وإصراري

أمي

إلى أبي..... برا وإحسانا به

إلى إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر أختي راشدة لتقديمها يد المساعدة

كما لا يفوتني، أن أشكر موظفات مكتبة العلوم السياسية بجامعة عنابة
على تقديم يد المساعدة بتوفير المراجع البحثية.

إلى كل طالب علم يسعى دائما لتقديم الأفضل خدمة للإنسانية.

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في جنوب شرق آسيا

منذ 2001

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ: أ.د. عادل زقاغ

إعداد الطالبة: أمينة فلاح

مُلخَص

تعد الهيمنة أهم محددات صياغة استراتيجيات القوى الدولية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى من خلال مختلف الاستراتيجيات المنتهجة إلى تأمين مكانتها باعتبارها القوة المهيمنة على النظام الدولي وقواعده.

تهدف الأطروحة إلى معالجة كيفية محاولة الولايات المتحدة تأمين مكانتها المهيمنة من خلال استراتيجية "إعادة التوازن" اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك عموماً وجنوب شرق آسيا خصوصاً، وهذا في ظل تنامي الصعود الصيني المهدد لتلك المكانة. لذا، ارتكزت الأطروحة على فرضية أساسية مفادها: تشكل القوة الذكية كألية جديدة للأداء الاستراتيجي الأمريكي الركيزة الأساسية في تأمين المكانة الأمريكية المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا.

خلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة صممت استراتيجية إعادة التوازن لإعادة كتابة النظام التحالفات السابق سان فرانسيسكو الذي يعرف اختلالات في الحقبة الأخيرة. كما يعبر التغيير في الاستراتيجية الأمريكية عن عودة الولايات المتحدة لسياسات الاحتواء، لكن بصيغ مغايرة قوامها الشراكات والتحالفات الإقليمية، تتحمل فيها الدول الحليفة أعباء وتكاليف الحفاظ على أمنها القومي واستقرار المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمنية الجديدة؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ جنوب شرق آسيا؛ استراتيجية إعادة التوازن؛ الصعود الصيني.

New U.S Security Strategy in Southeast Asia Since 2001

Thesis submitted for a PhD degree in Political Science

Option: International Relations

Submitted by: Amina Fellah

Supervision of: Prof.Dr Adel Zeggagh

Abstract

Hegemony is the most important determinant of the formulation of the strategies of the international powers, particularly the United States of America, through the various strategies adopted, it seeks to secure its status as the dominant power of the international system and its rules.

The thesis addresses how the United States is trying to maintain and secure its status as a dominant power through its strategy of "Rebalance" toward Asia-Pacific region in general and Southeast Asia in particular, in light of the growing Chinese rise that threatens that status. Therefore, the thesis is based on a fundamental hypothesis: as a new mechanism for American strategic performance, smart power is the key to securing America's dominant position in Southeast Asia.

The study illustrated that the United States forged a Rebalance Strategy to rewrite the former San Francisco Alliance System that knows irregularities in the recent period. The change in the U.S strategy also reflects the return of the United States to containment policies, but in different forms based on regional partnerships and alliances, in which allied countries bear the burdens and costs of maintaining their national security and the stability of the region.

Key Words:

New Security Strategy, United States of America, South East Asia, Rebalance Strategy, Chinese Rise.

هيكل الدراسة

الفصل الأول: الاستراتيجية الامنية الامريكية، منطقة جنوب شرق آسيا: المفاهيم والنظريات

المبحث الأول: الاستراتيجية الامنية الامريكية: دراسة في المفهوم والتيارات الفكرية

المطلب الاول: ماهية الاستراتيجية الأمنية الامريكية

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستراتيجية الأمنية الامريكية

المبحث الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: دراسة جيو-استراتيجية وأمنية

مدخل تمهيدي: لماذا منطقة جنوب شرق آسيا بالتحديد؟

المطلب الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني: التصورات الأمنية للأمن والاستقرار بمنطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثالث: الوضع الأمريكي المهيمن وتنامي تهديد الصعود الصيني

المطلب الأول: الهيمنة الامريكية: دراسة في الواقع والقوى المنافسة

المطلب الثاني: استراتيجيات تأمين الهيمنة الامريكية اتجاه الصعود الصيني

الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة اتجاه جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية

للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

المبحث الأول: علاقة الإدراك الاستراتيجي بمكانة جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الأمنية الامريكية

الجديدة

المطلب الاول: تطورات الادراك الاستراتيجي الأمريكي للأمن القومي الأمريكي

المطلب الثاني: أثر مبادئ الجيوبوليتيكا على الادراك الاستراتيجي الأمريكي بجنوب شرق آسيا

المطلب الثالث: إستراتيجية الحرب على الإرهاب خلال إدارة جورج ولكربوش (2000-2008)

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة خلال إدارة باراك أوباما: إستراتيجية إعادة

التوازن (2008-2016)

المطلب الاول: أصول الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة اتجاه جنوب شرق آسيا

المطلب الثاني: دوافع الإعلان عن إستراتيجية إعادة التوازن

المطلب الثالث: القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الرابع: الاستجابة الاقليمية والدولية لإستراتيجية إعادة التوازن وتحديات تأمين الهيمنة

الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا خلال إدارة دونالد ترامب
(2016-2020)

المطلب الأول: سمات الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا
المطلب الثاني: ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة بين أوباما وترامب
الفصل الثالث: التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة

المبحث الأول: التفاعلات الصينية-الأمريكية في جنوب شرق آسيا
المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية-الأمريكية في جنوب شرق آسيا
المطلب الثاني: ملامح العلاقات الصينية – الأمريكية في جنوب شرق آسيا
المطلب الثالث: تداعيات التنافس الصيني-الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا
المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للهيمنة الأمريكية في جنوب شرق آسيا
في ظل الصعود الصيني

المطلب الأول: مشهد استمرارية حالة التذبذب في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية (الحد الأدنى
للاستراتيجية الأمريكية الكبرى)
المطلب الثاني: مشهد أفول الهيمنة الأمريكية لصالح التفوق الصيني بجنوب شرق آسيا (السيناريو
التشاؤمي)
خاتمة

مقدمة

يظهر التاريخ مدى صعوبة الحفاظ القوة المهيمنة على موقعها، خاصة في ظل تعدد القوى المهددة لتلك المكانة، لهذا اعتبرت الهيمنة أهم محددات صياغة استراتيجيات القوى الدولية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى من خلال مختلف الاستراتيجيات المنتهجة إلى تأمين مكانتها باعتبارها القوة المهيمنة على النظام الدولي وقواعده.

فبعد قرن كامل من الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة، تأكلت تلك المكانة واهتزت نتيجة عدة أزمات من أبرزها: الحرب العالمية على الإرهاب؛ مبدأ الحرب الاستباقية؛ غزو العراق والازمة المالية لسنة 2008، والتي تزامنت مع بروز العديد من القوى الصاعدة وضبط مسار صعودها وآثاره، انتهجت عدة نماذج لأدائها الاستراتيجي ترجمة إلى إستراتيجيات استهدفت أقاليم محددة أختير منها ما يتناسب وهدفها، كان من أبرزها إقليم شرق آسيا وتحديدا منطقة جنوب شرق آسيا.

بموقعها الجغرافي المحاذي لاهم الممرات المائية بين المحيط الهادئ والهند، احتلت منطقة جنوب شرق آسيا ولفترة طويلة مكانة مهمة ضمن الاستراتيجية الأمريكية العالمية. خلال الحرب الباردة، كانت المنطقة مسرحا لتنافس القوى الكبرى وبشكل خاص بين الولايات المتحدة؛ الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية. كما تأثرت المنطقة بالواجهة المتوترة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية والتي بلغت ذروتها القصوى مع حرب فيتنام.

خلال هذه الفترة، ويهدف الحفاظ على قيادتها العالمية و خدمة لمصالحها الطويلة في منطقة شرق آسيا ، لجأت الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالفات متعددة الأطراف في منطقة آسيا-الباسيفيك على غرار منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا SEATO سنة 1954، إلى جانب توقيعها تحالفات أمنية مع عدة دول إقليمية من ضمنها الفلبين (اتفاقية الدفاع المتبادل 1954) و تايلاند (حلف مانيدا 1954)، اليابان (الاتفاقية الأمنية اليابانية-الأمريكية في 1954) ، كوريا الجنوبية (اتفاقية الدفاع المتبادل في 1963) و استراليا و نيوزيلندا (اتفاقية انزيس ANZUS في 1953) .

وأحدثت نهاية الحرب الباردة تغييرا في البيئة الأمنية للولايات المتحدة، إذ أصبحت القوة العظمى الوحيدة، ولم يعد يعتبر الاتحاد السوفياتي التهديد الرئيسي لها، لكن بالمقابل شكل ظهور اليابان؛ الاتحاد الأوروبي وبالأخص التطور السريع للصين من حيث القدرة الاقتصادية والقوة العسكرية تحديا للدور القيادي الأمريكي في العالم. ما دفعها إلى تغيير استراتيجياتها ونماذج أدائها الاستراتيجي تماشيا مع تحديات وتهديدات البيئة الأمنية الجديدة وهذا يهدف الحفاظ على أمنها الوجودي.

مبررات اختيار الموضوع

تقف عدة مبررات ذاتية وموضوعية كانت بمثابة الدافع وراء اختيار موضوع الأطروحة:

1- المبررات الموضوعية

ينبع المبرر الأول من الأهمية التي تمثلها منطقة جنوب شرق آسيا لمستقبل الاستقرار الأمني لإقليم المحيط الهادئ والهندي، وكذا لمستقبل المكانة والهيمنة الأمريكية العالمية. إلى جانب بروز المنطقة مسرحاً لتنافس القوى العظمى على بسط النفوذ والهيمنة بهذا النطاق الجغرافي.

أما المبرر الثاني، أنه في ظل تصاعد مقولات تراجع وأقول الهيمنة الأمريكية خاصة بإقليم آسيا-الباسيفيك، حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث في تلك الحقيقة من خلال البراهين والقرائن.

2- المبررات الذاتية

الرغبة الشخصية في توسيع المعارف المتعلقة بالسياسات الأمنية لدول جنوب شرق آسيا، وكيفية تعاملها مع الهيمنة الأمريكية، وضمودها أمام الصعود الصيني وحسن التعامل معها.

إلى جانب محاولة الإجابة على التساؤل الشخصي حول مقدرة اتحاد الآسيان الصمود لغاية اليوم في مواجهة كل التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، والإبقاء على الاستقرار الإقليمي للمنطقة.

أهمية الدراسة

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من موضوع ومضمون هذه الأطروحة، التي يتوقع أن تقدم مساهمة معرفية وعلمية للباحثين المهتمين بالدراسات الاستراتيجية والأمنية في إقليم آسيا-الباسيفيك، ومحاولة إثراء الدراسات خاصة العربية منها والمتعلقة بالدراسة الاستراتيجية والأمنية لمنطقة جنوب شرق آسيا، نظراً لقلتها إن لم يكن انعدامها.

في حين تكمن الأهمية العملية للدراسة في الإضافة التي تشكلها هذه الدراسة إلى مجال الدراسات الاستراتيجية المتعلقة بمنطقة شرق آسيا عموماً وجنوب شرق آسيا تحديداً، نظراً لأهمية هذه المنطقة في تحديد مستقبل ميزان القوى بإقليم المحيط الهندي والهادئ، وكذا مستقبل التنافس بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة ذات الطبيعة الاستكشافية والاستشرافية إلى:

✓ إظهار أن نظام التحالفات لما بعد الحرب العالمية الثانية "نظام سان فرانسيسكو" أو نظام الشعاع والأطراف **Hub and Spokes**، يعاني من اختلالات كبيرة، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى تغيير آليات أدائها الاستراتيجي.

✓ إبراز محاولة الولايات المتحدة توظيف آلية القوة الذكية المتجسدة في استراتيجية إعادة التوازن، للحفاظ على استمرار مكانتها المهيمنة بجنوب شرق آسيا وتأمين أمنها الوجودي وهذا في ظل تنامي الصعود الصيني بالمنطقة المهدد لتلك المكانة.

✓ إبراز معالم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة "إعادة التوازن" بمنطقة جنوب شرق آسيا كمحاولة من طرف الولايات المتحدة للحفاظ على تواجدها وتفوقها الاستراتيجي بالمنطقة إلى جانب الوقوف على المكانة التي احتلتها المنطقة في الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

✓ إبراز أن مستقبل التواجد والهيمنة الأمريكية بجنوب شرق آسيا، مرهون بالوضع الاقتصادي الأمريكي؛ التحركات الصينية بالمنطقة ومدى جدية الالتزامات الأمنية الأمريكية اتجاه حلفائها. حدود ومجال الدراسة

أولاً- المجال المكاني

تحدد حدود الدراسة المكانية بمنطقة جنوب شرق آسيا، التي تضم عشرة دول: اندونيسيا؛ ماليزيا؛ سنغافورة؛ الفلبين؛ فيتنام؛ كمبوديا؛ لاوس؛ سلطنة بروناي؛ تايلاند وميانمار. ووقع اختيار هذه الدراسة للنظام الفرعي لجنوب شرق آسيا، نظراً لتزايد أهميته كوحدة مهمة في النظام العالمي، وكذا نتيجة لثلاث تطورات مترابطة:

1-زيادة القدرات والطموحات الوطنية للدول الإقليمية الرئيسية؛

2-الاعتمادات المتبادلة التي تم تأسيسها بدمج منطقة الآسيان في الاقتصاد العالمي؛

3-تحول منطقة جنوب شرق آسيا إلى مسرح لتنافس القوى العظمى على النفوذ.

ثانياً- المجال الزمني

وقع اختيار الدراسة على سنة 2001 نظراً للتطورات والتغيرات التي تضمنتها، والتي أثرت على تشكيل الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى، كان من أبرزها:

- التغيرات الواضحة في توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، ما استلزم بالضرورة تغيراً اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا، باعتبارها الجهة الثانية للحرب على الإرهاب.

- تغير البيئة الأمنية لمنطقة جنوب شرق آسيا، ب بروز تنافس بين القوى العظمى على بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة.

- تغير معايير القوة وزيادة القدرات والطموحات الوطنية للدول الإقليمية الرئيسية للعب أدواراً أكثر تأثيراً إقليمياً خاصة اندونيسيا.

المشكلة البحثية للدراسة

تعرف الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بأنها سلسلة الوسائل السياسية والعسكرية، ونظرية الدولة حول أفضل السبل لتحقيق أمنها. ووفقاً لهذه الاستراتيجية، هناك استراتيجيات أمريكية اتجاه الاقاليم المهمة استناداً إلى موقعها الاستراتيجي؛ المصالح الوطنية والأهداف المتصورة في هذه الاستراتيجية. وتندرج

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاء إقليم جنوب شرق آسيا ضمن نطاق الاستراتيجية الأمريكية الكبرى التي تهدف في عمومها إلى الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في ظل البيئة الأمنية الجديدة في إقليم آسيا الباسيفيك. انطلاقاً من ذلك، تستهدف هذه الأطروحة البحث عن إجابة للتساؤل المركزي التالي: كيف عملت الولايات المتحدة من خلال إستراتيجية إعادة التوازن على تأمين مكانتها كقوة مهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا؟

تحديداً، سنركز من خلال هذا التساؤل على البحث في:

- كيفية محاولة الولايات المتحدة من خلال خطاب "التهديد الصيني"، إلى جانب توصيف نفسها بالقوة الباسيفيكية، وهذا لإيجاد المبررات والمصوغات لأستراتيجيتها الجديدة اتجاء منطقة جنوب شرق آسيا، وكذا لحشد الدعم من دول المنطقة.
- التركيز على النظام القيمي أو النظام الإدراكي الأمريكي في توجيه أولويات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاء إقليم آسيا-الباسيفيك.

وتندرج تحت المشكلة الرئيسية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي أهم التطورات التي عرفتتها الاستراتيجية الأمنية الأمريكية؟
- ماهي الأهمية الجيو إستراتيجية والأمنية التي تمثلها منطقة جنوب شرق آسيا؟
- ماهي دوافع التغيير في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة اتجاء منطقة جنوب شرق آسيا؟
- ماهي أهم معالم إستراتيجية إعادة التوازن بمنطقة جنوب شرق آسيا؟ وما هي تحديات تطبيقها؟
- ما هو مستقبل التواجد الأمني الأمريكي بجنوب شرق آسيا في ظل تنامي السلوكيات الصينية الإصرارية بالمنطقة؟

فرضية الدراسة

استناداً لمراجعة الدراسات السابقة، ويهدف الإجابة على المشكلة البحثية، تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين مفادهما:

- الفرضية الرئيسية: تشكل القوة الذكية كألية جديدة للأداء الاستراتيجي الأمريكي، الركيزة الأساسية في تأمين المكانة الأمريكية المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا.
- الفرضية الثانوية الأولى: يرتبط تعميق الولايات المتحدة لارتباطاتها الاقتصادية والعسكرية بجنوب شرق آسيا، بمستوى تنامي السلوكيات الإصرارية الصينية بالمنطقة المهددة للمكانة الأمريكية.
- الفرضية الثانوية الثانية: مستقبل التواجد والهيمنة الأمريكية بجنوب شرق آسيا، مرهون بالوضع الاقتصادي الأمريكي؛ التحركات الصينية بالمنطقة ومدى جدية الالتزامات الأمنية الأمريكية اتجاء حلفائها.

استعراض أدبيات السابقة

انطلاقاً من أن أدبيات الدراسة تمثل التراث النظري لاي دراسة، تختلف عن نظيرتها الدراسات السابقة حسب الهدف والغاية من استخدامها، فإن الهدف من هذا العنصر يمكن في استعراض الأفكار المحورية حول أهم ما كتب عن موضوع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وكذا آلية الأداء الاستراتيجي الجديدة "القوة الذكية"، هذه الأدبيات شكلت في مجموعها الأرضية الممهدة لبلورة موضوع الأطروحة.

- مقال هيلاري كلينتون بعنوان " قرن أمريكا الباسيفيكي " المنشور بمجلة "السياسة الخارجية" في أكتوبر 2011.

أوضحت هيلاري من خلال مقالها، أنه نتيجة انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، تطلب التحول الاستراتيجي أو "العودة الاستراتيجية" للولايات المتحدة نحو منطقة آسيا-الباسيفيك تنفيذ ذكي لاستراتيجية إقليمية منسجمة. إلى جانب تفصيلها في السبب الجوهري للاستراتيجية الجديدة، وتحديد أهمية منطقة آسيا-الباسيفيك بالنسبة للولايات المتحدة.

كما أوضحت هيلاري كلينتون في مقالها الخطوات الستة العامة الأساسية لاستراتيجية المحور والمتمثلة في: تقوية التحالفات الامنية الثنائية؛ تعميق علاقات العمل مع القوى الصاعدة منها الصين؛ الانخراط مع المؤسسات الاقليمية متعددة الأطراف؛ توسيع التجارة والاستثمار؛ التأسيس لوجود عسكري واسع النطاق؛ تحسين الديمقراطية وحقوق الانسان.

وشكلت بذلك مقالة هيلاري الوصف الاولي للعناصر الرئيسية للتوجه الاستراتيجي الأمريكي اتجاه آسيا-الباسيفيك.

- التقرير الذي أعده "مركز الأبحاث الإستراتيجية والدولية CSIS" ويحمل عنوان " القوة الذكية: أمريكا أكثر ذكاء وأمنًا" والذي نشر في نوفمبر 2007.

جاء التقرير بعد تشوه صورة أميركا وتراجع تأثيرها على المستوى العالمي. للحفاظ على دور قيادي في الشؤون العالمية، لذا قام المركز بإعداد مشروع القوة الذكية؛ والهادف إلى تدعيم السياسة الخارجية الأمريكية لتكون أكثر قدرة وتأثيراً في تحقيق أهدافها وذلك عبر آلية جديدة تشكل نقلة نوعية في الاداء الاستراتيجي الأمريكي، كونها تركز على عملية الدمج بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة؛ وذلك في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الانية والمستقبلية التي تواجه الولايات المتحدة.

يعتبر هذا التقرير من بين أهم الأدبيات ذات الصلة الكبيرة بموضوع هذه الأطروحة، حيث وضع الخطوط العريضة لكيفية قيام الإدارة الأمريكية القادمة بتنفيذ إستراتيجية القوة الذكية، وهذا من خلال تكملة القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة، وباستثمارات أكبر

في القوة الناعمة، يمكن لأمريكا بناء الإطار الذي تحتاجه للتصدي للتحديات العالمية الصعبة. تمثلت المجالات الخمس المهمة في: التحالفات والشراكات والمؤسسات؛ التنمية العالمية؛ الدبلوماسية العامة؛ التكامل الاقتصادي والتكنولوجيا والابتكار. تضمن التقرير أفكاراً مهمة جداً، وقد أخذت في الاعتبار أثناء إعداد وبلورة الفرضية الرئيسية لهذه الأطروحة.

● كتاب كورت كامبل، تحت عنوان "المحور: مستقبل فن الحكم الأمريكي في آسيا"، نشر في 2016.

أوضح كورت م. كامبل، مساعد وزير الخارجية السابق لشؤون شرق آسيا-الباسيفيك 2009-2013، وهو أحد كبار المهندسين لاستراتيجية إعادة التوازن أو المحور، في كتابه أن أحد المبادئ الأساسية لاستراتيجية المحور لإدارة أوباما هو بناء علاقات مع القوى الآسيوية الناشئة.

يدور فحوى هذا الكتاب حول التحليل والتفسير النهائي للتحول الكبير الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية؛ مصالحتها؛ أصولها إلى آسيا، إلى جانب التصحيح الضروري لمسار الدبلوماسية الأمريكية والارتباط التجاري والابتكار العسكري.

افترض كامبل من خلال كتابه، بأن "المحور" هي السياسة الصحيحة لأمريكا في آسيا خلال السنوات القادمة، وأوضح كيف يجب أن يتم بلورتها وتوسيعها تحت إدارة الرئيس القادم. كما كشف عن كيفية وضع الولايات المتحدة لاستراتيجية تمكنها من المناورة في جميع أنحاء الشرق، وقدم دعوة واضحة للبراعة؛ المهارة والإبداع في الفترة المقبلة لفن الحكم الأمريكي في منطقة آسيا-الباسيفيك.

وأوضح أن المبدأ الرئيسي لهذا التحول في السياسة الخارجية "المحور"، يتمثل في حاجة الولايات المتحدة إلى بذل المزيد من الجهد مع نصف الكرة في آسيا-الباسيفيك للمساعدة في إنعاش اقتصادها؛ وتحقيق الإمكانات الكاملة للابتكار الدرامي في المنطقة؛ والحفاظ على السلام في المنطقة الأكثر ديناميكية في العالم، حيث سيتم كتابة نصيب الأسد من تاريخ القرن الحادي والعشرين. إلى جانب ذلك، أكد أن مهمة أمريكا هي إبقاء آسيا بعيدة عن الهيمنة الصينية.

رغم محاولة كامبل من خلال كتابه إقناع المشككين في أن إستراتيجية المحور هي سياسة جيدة وتغيير آراءهم، إلا أنه لم يوفق في ذلك، لأنه لم يذكر نقاط الضعف الرئيسية التي كانت واضحة بشكل جلي عند الإعلان عن "المحور" لأول مرة وأصبحت أكثر وضوحاً خلال السنوات القادمة.

1- المعالجة المنهجية للدراسات السابقة

إن المعالجة المنهجية للدراسات السابقة تختلف عن نظيرتها في "أدبيات الدراسة"، إذ سيتم التركيز في هذا الإطار على عرض؛ تحليل ونقد الدراسات السابقة الأكثر قرباً من إشكالية الأطروحة، ومنهجها وأهدافها.

● تقرير " دور جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الامريكية اتجاه الصين " الذي أعده مجموعة من الباحثين، ونشر من طرف مؤسسة راند في 2000.

بحث هذا التقرير في الدور المهم الذي من الممكن أن تمثله منطقة جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الأمنية الامريكية لاتجاه الطموحات الجيوبوليتيكية للصين وتنامي قدراتها العسكرية.

كما تم البحث في تداعيات الصعود الصيني على الاستراتيجية الأمنية الامريكية والتخطيط الدفاعي في جنوب شرق آسيا، من خلال التساؤلات البحثية الآتية: ما هو الدور الذي من المحتمل أم تلعبه دول الآسيان في تطوير استراتيجية التحوط ضد احتمالية ظهور الصين العدوانية بشكل علني؟ في حال ظهور الصين كمنافس عدائي، هل من المحتمل أن تسهم دول الآسيان في الجهود الامريكية لردع أو معارضة التحدي الصيني للأمن الإقليمي؟ ماهي الاستراتيجية الأكثر فعالية لمتابعة ترتيبات تعاونية عسكرية مع دول الآسيان؟

كما ركزت بشكل خاص على التصورات الإقليمية لـ "الصين الصاعدة" وإمكانيات تعزيز التعاون العسكري الأمريكي مع دول جنوب شرق آسيا في بيئة غير مستقرة وغير محتملة. وأوضحت أن الطموحات الجيوسياسية للصين والقدرات العسكرية المتنامية وتصورات دول جنوب شرق آسيا عن الصين الصاعدة ستلعب دوراً حاسماً في تشكيل مستقبل جنوب شرق آسيا والموقف العسكري الأمريكي في المنطقة. كما تم دراسة دور الدول الإقليمية في تطوير استراتيجية التحوط ضد الإصرار الصيني المتنامي وشديد العدوانية.

وخلصت الدراسة، إلى أنه من المحتمل أن تثبت منطقة جنوب شرق آسيا أنها أرضية حاسمة لاختبار "النهج الثالث" للتعامل مع تنامي القوة الصينية - أو ما يسمى في أعمال راند الأخرى بسياسة **congagement** - التي تهدف إلى دمج الصين في النظام الدولي في الوقت الذي تردع وتستعد لإمكانية محتملة التحدي الصيني.

كما أوصي التقرير بأن تتبنى الولايات المتحدة مقاربة تدريبية لاستراتيجية التحوط، تركز على الارتباط العسكري السلمي مع دول جنوب شرق آسيا، وتطوير شبكة أكثر قوة وتنوعاً لترتيبات الوصول، وتعزيز العلاقات العسكرية مع الفلبين وسنغافورة وتايلاند، ماليزيا واندونيسيا وفيتنام. إلى جانب تنبأ الدراسة بأن النهج الذي ستتبعه الصين ما يزال مجهولاً، الأمر الذي يعقد صياغة سياسة فعالة لإدارة القوة الصاعدة للصين في جميع أنحاء منطقة آسيا-الباسيفيك. ويشكل التغلب على عدم اليقين هذا معضلة صعبة للغاية بالنسبة للاستراتيجية الأمنية الامريكية في جنوب شرق آسيا. وهو ما تم إثباته خلال مسار الاطروحة.

يعتبر هذا التقرير بالغ الأهمية نظرا للأفكار المهمة التي تضمنها، وللصلة الكبيرة التي تربطه بموضوع الأطروحة، حيث تم الاستناد إليها في ضبط المشكلة البحثية للدراسة.

● أطروحة دكتوراه بعنوان " تفسير استراتيجية إدارة أوباما لإعادة التوازن: الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا -الباسيفيك" التي أعدتها "أنيسا هيريتج" سنة 2016.

بحثت هذه الأطروحة في الطريقة التي استجابت بها إدارة أوباما للجغرافيا السياسية الإقليمية لمنطقة آسيا -الباسيفيك من خلال إستراتيجية إعادة التوازن من أجل الحفاظ على موقعها المهيمن، وهذا بالإجابة على التساؤلي الرئيسي: كيف أعادت الولايات المتحدة إنتاج هيمنتها في منطقة آسيا -الباسيفيك من خلال إستراتيجية إعادة التوازن؟ وتساؤلين رئيسيين: من تحت التهديد ومن طرف من؟ وكيف تستخدم الولايات المتحدة قوتها للحفاظ على هيمنتها؟. من أجل ذلك، استخدمت الدراسة المقرب البنائي وتحليل الخطاب لتفسير الهيمنة كجزء لا يتجزأ من هوية الولايات المتحدة، وعلاقة اجتماعية، لا تماثلية، مستمدة من مصادر متعددة ومتداخلة للقوة. وتمحورت الأطروحة حول هدفين رئيسيين: الأول هو إنشاء العمليات الفكرية والمعيارية التي يسترشد في ممارسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية. والثاني هو تفسير كيف تدعم هذه العمليات الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا -الباسيفيك من خلال ممارسة القوة الأمريكية.

كما فسرت هذه الأطروحة تكوين الهوية الأمريكية؛ الخطابات والأمن، وحللت كيف أسهمت هذه العمليات المترابطة في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا -الباسيفيك من خلال استراتيجية إعادة التوازن. واعتبرت الاستراتيجية محاولة لجعل الولايات المتحدة أمنة من الناحية الانطولوجية، بمعنى تأمين هويتها المهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وخلصت الأطروحة إلى تفسير استراتيجية إعادة التوازن كجزء من العمليات المعقدة للمساومات الاجتماعية والهوية والسر وأشكال القوة التي تعمل بشكل جماعي في إنتاج السياسة الخارجية للولايات المتحدة. كما أوضحت الدراسة في نهايتها، أن الفكرة الرئيسية للتفكير الاستراتيجي لأوباما هي ضرورة إعادة التوازن لأولويات السياسة الخارجية الأمريكية، بتحويل التركيز بعيدا عن سيطرة القوة العسكرية كأداة رئيسية في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. إلى جانب ذلك، توصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية إعادة التوازن تهدف إلى: تعزيز التأثير الجيوبوليتيكي الأمريكي في آسيا-الباسيفيك؛ إعادة إنتاج الهوية الأمريكية كقوة باسيفيكية وإنكار هذا الدور للصين.

وتقترب أطروحة "هيريتج" من دراستنا هذه من حيث تسليطها الضوء على كيفية الحفاظ الولايات على مكانتها المهيمنة من خلال إستراتيجية إعادة التوازن، ولكنها تختلف عنها من حيث التركيز على منطقة

جنوب شرق آسيا بشكل خاص، إلى جانب ربط الحفاظ على الامن الوجودي الأمريكي بمتغير تنامي تهديد "الصعود الصيني"، والبحث في مستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي صعود الصين.

وتكمن أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، في توجيه الدراسة لأهمية توظيف "مدخل التحليل النقدي للخطاب"، للوقوف على كيفية استخدام اللغة كوسيلة لممارسة الهيمنة على دول المنطقة. إلى جانب توظيف الإطار النظري لتقسيم القوة لـ "بارنت ودوفال"، لتوضيح الأبعاد الثلاثة لاستراتيجية إعادة التوازن.

الدراسات العربية

الملاحظ على الدراسات العربية المتصلة بموضوع الاطروحة، قلة الدراسات المتخصصة إلى جانب إغفالها لمنطقة جنوب شرق آسيا بالبحث المستفيض والمعمق، وإن وجدت فهي مقصورة على عدد من المقالات نذكر من أبرزها: خياراوباما لإدامة القيادة الامريكية للعالم: القوة الذكية بديل لثنائية "الصلبة" و"الناعمة"؛ تحول استراتيجي: الاستراتيجية الامريكية الجديدة في الباسيفيكي؛ إعادة صياغة الاستراتيجية الامريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوى؛ التراجع الامريكي: أسباب وتداعيات؛ الاستراتيجية الامريكية في شرق آسيا؛ ترتيبات الامن الإقليمية في النظام العالمي الجديد: نموذج شرق آسيا.

كما لوحظ، انعدام دراسة تربط المتغيرات الثلاثة: إستراتيجية إعادة التوازن؛ الصعود الصيني؛ منطقة جنوب شرق آسيا، وهو ما حاولت الاطروحة استدراكه والتركيز عليه.

● كتاب "الأداء الاستراتيجي الامريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما انموذجا، لمؤلفه محمد وائل القيسي، والصادر سنة 2017

هدف الكاتب من خلال هذه الدراسة إلى البحث في فعالية استخدام إدارة باراك أوباما لألية القوة الذكية تحقيقا لغاية المشروع الاستراتيجي الأمريكي بالتربع على قمة الهرم السياسي الدولي، مقارنة بإدارة جورج بوش التي تبنت ألية القوة الصلبة عبر ممارسات استباقية ووقائية.

من أجل ذلك حاول صاحب الدراسة إثبات فرضية مفادها: أن فاعلية توظيف القوة الذكية في عهد إدارة أوباما بوصفها ألية لأداء استراتيجي جديد، أفضى إلى ضبط الأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة سبيلا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ومن ثم ديمومة تربعها على قمة الهرم السياسي الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، نذكر من أهمها:

- ارتباط نجاح الولايات المتحدة في الحفاظ على مكانتها ودورها عالميا بمدى قدرتها على إحداث التوازن بين توظيف وتسويق مدخلات القوتين الصلبة والناعمة في استراتيجية واحدة ناجحة هي القوة الذكية.

- لم تعد القوة في حد ذاتها محددًا للقوة دوليا، وإنما كيفية إدماجها في استراتيجية ناجحة في تحقيق الهدف من امتلاكها واستخدامها.

وتكمن أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، في المساعدة على صياغة الفرضية الرئيسية للأطروحة. إلى جانب استخدام متغير الأداء الاستراتيجي كمدخل لتقييم إستراتيجية إعادة التوازن. كما تم الاستناد على الدراسة في استنتاج أن مكونات استراتيجية إعادة التوازن نموذجًا لتوظيف القوة الذكية.

وتشترك هذه الدراسة مع دراستنا، من حيث اعتبار القوة الذكية آلية جديدة للأداء الاستراتيجي الأمريكي، ولكنها تختلف عنها من حيث أنها لم تعطي أمثلة لتطبيق القوة الذكية، في حين حاولت أطروحتنا التركيز على كيفية تجسيد هذه الآلية من خلال إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا. هذا وأغفلت الدراسة السابقة، إبراز أن التغيير الذي جاءت به إدارة أوباما من خلال توظيفها للقوة الذكية جاء نتيجة التغييرات التي عرفتها منطقة آسيا-الباسيفيك وتحديدا منطقة جنوب شرق آسيا.

● مذكرة الماجستير المعنونة بـ "الدور الصيني في النظام الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا للفترة ما بين 1991-2008" للباحثة رشا أحمد الدسيطي والمنجزة سنة 2012.

تطرقت الباحثة لرؤية الصين لطبيعة دورها في محيطها الإقليمي ومحدداته وأبعاده الاقتصادية؛ السياسية؛ الثقافية والأمنية، فضلا عن أدوار القوى الأخرى في المنطقة مثل الولايات المتحدة؛ اليابان؛ روسيا والهند. من خلال التساؤل البحثي: إلى أي مدى تلعب الصين دورا فعالا في النظام الإقليمي في جنوب شرق آسيا؟ وماهي أبعاد هذا الدور وحدوده؟

خلصت الدراسة إلى أن الصين في إطار سعيها لأن تصبح القوة الإقليمية الأكبر في آسيا تتخذ من دول جنوب شرق آسيا باحة خلفية لها، وتهدف الصين من خلال ممارسة أدوار سياسية؛ دبلوماسية؛ أمنية وثقافية قوية في المنطقة إلى خلق نفوذ لها عند هذه الدول من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي، والذي بدوره يحقق للصين بيئة مواتية من أجل الحفاظ على صعودها ونموها الاقتصادي المتسارع.

وتشترك هذه الدراسة مع دراستنا، من حيث تسليطها الضوء على مختلف أدوار القوى الكبرى بمنطقة جنوب شرق آسيا، ولكنها تختلف عنها من حيث تركيزها على الربط بين تصاعد الدور الصيني وإعلان الولايات المتحدة عن استراتيجية جديدة اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا احتواء لهذا الدور.

3- الاتجاهات العامة للدراسات السابقة

المسح الاستطلاعي السريع والعام لأدبيات صعود القوى الكبرى والعالمية منذ نهاية الحرب الباردة، يشير إلى وجود إلى مجموعة من التوجهات العامة ومواطن الاهتمام، أبرزها:

✓ تتجه غالبية الدراسات، خاصة تلك الصادرة عن مراكز أبحاث ومؤسسات أكاديمية أو رسمية غربية إلى اعتبار الولايات المتحدة الضامن الرئيسي لأمن واستقرار المنطقة.

✓ فسرت أغلب الدراسات خاصة الصادرة عن مراكز البحث الأمريكية إستراتيجية إعادة التوازن، بأنها استجابة مدروسة للوقائع الجديدة بشرق آسيا. وأنه لم يتم تصميمها لاحتواء الصعود الصيني ولكنها عبارة عن أساس لمخاطبة الصحوه الصينية، بطريقة تجعل هذه الاخيرة

4- خصوصية هذه الأطروحة

مقارنة بالدارسات المستعرضة، والاتجاهات العامة لأدبيات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تتميز هذه الأطروحة بمجموعة من العناصر:

✓ تتبع موضوع التطور الزمني للاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة في سياق تنامي الصعود الصيني المهدد للمكانة الأمريكية المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا.

✓ ركزت هذه الدراسة على استراتيجية إعادة التوازن باعتبارها تكيفا اتجاه تغير البيئة الأمنية لمنطقة آسيا-الباسيفيك.

✓ صنفت الدراسة استراتيجية إعادة التوازن تحت إطار المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية، التي جاءت نتيجة عملية إعادة تشكيل المبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية، لتتماشى مع مصلحة الحفاظ على الامن الوجودي الأمريكي.

✓ اعتبرت الدراسة استراتيجية إعادة التوازن ممارسة للمهيمنة الأمريكية، لكن بطرق مغايرة للإدارات السابقة، وهذا من خلال: القوة الذكية والممارسات الخطابية.

✓ ركزت الدراسة على "الصعود الصيني" باعتباره المتغير الوسيط المتحكم في تغير الاستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه إقليم آسيا-الباسيفيك عموما ومنطقة جنوب شرق آسيا خصوصا.

✓ البحث في مستقبل التواجد والهيمنة الأمريكية في جنوب شرق آسيا في ظل استمرارية الصعود الصيني بالمنطقة.

الإطار النظري للدراسة

تمت الاستعانة بعدد من الأطر النظرية، تمثل أبرزها في:

● النظرية الواقعية

يظهر استخدام افتراضات الواقعية الكلاسيكية في تفسير الجانب التنافسي في العلاقات الأمريكية-الصينية بجنوب شرق آسيا، حيث يطغى جانب تحقيق المصلحة القومية. كما تظهر افتراضات النظرية

من خلال ردود فعل دول جنوب شرق آسيا اتجاه الصعود الصيني، حيث غلبت المصلحة الوطنية بدلا من المواجهة مع الصين.

في حين استخدمت افتراضات الواقعية الجديدة، مركزية فكرة الامن؛ الدوافع الاقتصادية؛ فوضوية النظام الدولي وبقاء الدولة في خوف دائم لضمان أمنها، في تفسير السلوك الأمريكي لتحقيق أمنها الوجودي بمنطقة جنوب شرق آسيا. حيث في سبيل مواجهتها للتهديدات السائدة، تزيد الدول من محاولات رفع مكانتها في النظام الدولي من خلال الاستراتيجيات والتحالفات.

● نظرية تحول القوة

يظهر استخدام افتراضات هذه النظرية في الجزء المتعلق بتفسير العلاقات الصينية-الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا، والتي تفترض أن القوى التعديلية أو المراجعة غير راضية عن الوضع القائم للنظام الدولي.

من خلال هذه النظرية، يظهر الوضع أنه إذا استمر تنامي القوة الصينية على نفس الوتيرة بمنطقة شرق آسيا، فسوف يحصل تحول القوة لصالح الصين على حساب القوة الأمريكية التي تظهر المؤشرات أنها في تراجع مستمر.

● الإطار النظري لتقسيم القوة لبورنات ودوفال

سمح لنا هذا الإطار بفحص شامل لإستراتيجية إعادة التوازن، من خلال إعطاء منظور شامل حول كيفية ممارسة الولايات المتحدة قوتها بأشكال مختلفة للحفاظ على هويتها وممارساتها المهيمنة، ولإثبات كيف أن ممارسة القوة الأمريكية تحافظ على نظامها المهيمن من خلال مزيج الإكراه، الموافقة، الهيمنة الإيديولوجية والإشراف على المؤسسات. كما سمح لنا بفهم كيفية عمل إدارة أوباما على إحياء الهيمنة الأمريكية. هذا الإطار يستلزم الاستعانة بالنظرية البنائية الاجتماعية.

● النظرية البنائية الاجتماعية

يركز المنظور البنائي على المعايير؛ الهوية والعوامل المثالية وتأثير الأفكار، إلى جانب اعتبار أن الخطاب يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول. من الجانب الاستمولوجي، جاءت البنائية بجديد وهو الجمع بين الجانب الصلب واللين من الظاهرة، أي الجمع بين القوة والثقافة وبين الهوية والمصلحة.

وتركز النظرية البنائية من الجانب الفكري على الخطاب السائد داخل المجتمع والذي يساهم بشكل كبير وفعال في فهم سلوكيات الدول. استنادا إلى ذلك، تم لتفسير إعلان الولايات المتحدة لإستراتيجية إعادة التوازن انطلاقا من خطاب "الصعود الصيني" الذي تم الترويج له، إلى جانب نظام الاعتقاد الخاص بالاستثنائية الأمريكية، التي استخدمت كدرائع لتفسير السلوك الأمريكي الخارجي بمنطقة آسيا-الباسيفيك.

انطلاقا من ذلك، تم استخدام افتراضات هذه النظرية من أجل تفسير إستراتيجية إعادة التوازن، حيث أوضحت النظرية تبني إدارة أوباما لمنطق الموائمة لإضفاء الشرعية على الاستراتيجية الأمريكية.

فمنذ فترة التسعينات، ركز جيل البنائين الاجتماعيين على تحدي التركيز الحصري للمنظور العقلاني (الذي هيمنت عليه المؤسسات النيوليبرالية والواقعية الجديدة، القائم على منطق النتائج إلى جانب تفضيله للجوانب المادية والمعايير الرسمية المنظمة لسلوك الدول) بتركيزه على منطق الموازنة ودراسة الثقافة؛ القيم والهويات المشكلة لأفعال الدول. والفواعل وفقا لسلوك الملائم، تكتسب الشرعية من خلال الاستناد إلى المعايير المعترف بها على نطاق واسع مثل الديمقراطية؛ حكم القانون أو الهويات الثقافية.

وتفسر إستراتيجية إعادة التوازن، وفقا لافتراضات النظرية، على أنها انعكاس للاستمرارية التاريخية أكثر من التغيير في الحساب الاستراتيجي الأمريكي، حيث شدد البنائون الاجتماعيون على دور الهوية الباسيفيكية الأمريكية التي انبثقت عن الارتباط الأمريكي في آسيا-الباسيفيك خلال القرن التاسع عشر. حيث تركز النظرية البنائية الاجتماعية على الأفكار؛ الهوية والخطاب باعتبارها جوهرية في مخرجات السياسة الخارجية، وهو الملاحظ على إستراتيجية إعادة التوازن التي استهدفت على كيفية الحفاظ على الهوية الأمريكية المهيمنة من خلال الخطاب.

منهجية الدراسة

يهدف تحقيق الدراسة غايتها، تبنت هذه الدراسة منهجية قوامها التكامل والمزاوجة بين العديد من المناهج؛ المداخل، والمتمثلة في:

● مدخل الهيمنة

يعتبر من المداخل النظرية التي أخذت حيزاً مميّزا في الدراسات الدولية والاستراتيجية كونها تشمل مرحلة تفاعل ذات أبعاد معقدة في نمطية العلاقة التي تحكم أدوار القوى الإقليمية والكبرى والتي تسعى فيه إلى ممارسة دور يتناسب مع طموحاتها وقدراتها. وسهل هذا المدخل عملية البحث في أسباب إعلان الولايات المتحدة عن إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا.

● مقترح التحليل النظامي

يسمح هذا المقترح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، وهذا من خلال التدرج في المستويات الثلاثة للتحليل: مستوى الوحدات الوطنية؛ المستوى الإقليمي ومستوى النظام الدولي.

انطلاقاً من اعتبار الاستراتيجية الأمنية أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، يتناسب هذا المقترح مع تحليل موضوع الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، نظراً لأنها تخضع لتأثيرات داخلية متعلقة بطبيعة الوضع الأمريكي الداخلي خاصة الشق الاقتصادي؛ في حين تخضع لتأثيرات تغير الوضع السائد في إقليم آسيا-الباسيفيك، وبخاصة البيئة الأمنية، التي دلّ عليها نمط الصعود الصيني وعلاقتها مع دول المنطقة، المهدد في مجمله للمكانة الأمريكية بالمنطقة. إلى جانب التأثيرات المتعلقة بالتغيرات الدولية كصعود القوى الناشئة؛ الصين؛ اليابان؛ الهند وروسيا وتنامي علاقاتها مع دول الإقليم، تنامي التنافس العالمي على خطوط النقل البحري بالمنطقة والتي تمثل شريان استهلاك الطاقة للدول الكبرى.

● مقترح صناعة القرار

في إطار تركيز هذه الدراسة على الاستراتيجية كأحد أدوات السياسة الخارجية، تم الاستعانة بمقرب صناعة القرار كإطار فكري للتعرف على العوامل والمتغيرات التي شكلت عناصر الموقف الذي اتخذ قرار الإعلان عن استراتيجية إعادة التوازن في خضمه. ووفقا لمستويات تحليل المقرب:

- الوحدة القرارية: تضمنت أجهزة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع التي كلفت بإصدار القرار من خلال وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون والرئيس باراك أوباما.

- بيئة صناعة القرار: تضمنت:

البيئة الداخلية: تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي؛ تأثير الرأي العام الأمريكي بخصوص تراجع السمعة الأمريكية نتيجة الحرب العالمية على الإرهاب.

البيئة الخارجية: شملت سلوك القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين، المتحدية للهيمنة العالمية الأمريكية.

- البيئة النفسية لصانع القرار: شملت اتجاهات وتصورات أعضاء وحدات القرار ودوافعهم وراء الإعلان عن الاستراتيجية الأمنية.

إلى جانب ذلك، تم تدعيم هذا الاقتراب بالنموذج الإدراكي، الذي هو أحد النماذج المفسرة لعملية اتخاذ القرار السياسي. التي يتم التركيز فيه على المتغيرات النفسية الآتية: الصورة؛ النظام العقيدي والادراك.

● مدخل الإدراك الاستراتيجي: يعد من أهم مداخل الدراسات الاستراتيجية، والذي يركز على الإدراك لتفسير الاستراتيجيات الأمنية للدول. الإدراك الاستراتيجي متغير حاسم وجوهري في التعرف على الموقف أو الحافز التي تواجهه الدولة، إما ترتفع إلى مستويات تشكل تهديدا ضد مصالح الدولة وأهدافها وعن طريق هذا الإدراك يتم تحديد المسارات والاتجاهات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات التي ينبغي إتباعها بشكل واع لتحقيق أهداف ومصالح الدولة فضلا عن قدراته الاستشراقية لإدراك وفهم البيئة المستقبلية ومن ثم التعامل معها.

هيكلية الدراسة

توزعت الدراسة إلى: مقدمة، وثلاثة فصول، خصص الفصل الأول للدراسة المفاهيمية و النظرية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية و منطقة جنوب شرق آسيا، تناول المبحث الأول الاستراتيجية الأمنية الأمريكية: دراسة في المفهوم والتيارات الفكرية، في حين تطرق المبحث الثاني إلى الدراسة الجيو استراتيجية والأمنية لمنطقة جنوب شرق آسيا، أما المبحث الثالث خصص لدراسة الوضع الأمريكي المهيمن وتنامي تهديد الصعود الصيني. خصص الفصل الثاني لدراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة اتجاه جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن، تطرق المبحث الأول لعلاقة الإدراك الاستراتيجي بمكانة جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة،

في حين تطرق المبحث الثاني إلى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة خلال إدارة باراك أوباما: إستراتيجية إعادة التوازن (2008-2016) أما المبحث الثالث خصص للاستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا خلال إدارة دونالد ترامب (2016-2020). أما الفصل الثالث خصص لدراسة التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة، أوضح المبحث الأول التفاعلات الصينية-الأمريكية في جنوب شرق آسيا، في حين تطرق المبحث الثاني للسيناريوهات المستقبلية للهيمنة الأمريكية بجنوب شرق اسيا في ظل الصعود الصيني. وخاتمة بأهم الاستنتاجات

صعوبات الدراسة

صعوبة الدراسة متأية من تشعب موضوع الدراسة والارتباط الوثيق بين متغيراته، الامر الذي شكل صعوبة خلال مسار الدراسة في تتبع اختلاف النهج الأمريكي اتجاه دول معينة بجنوب شرق آسيا، إلى جانب اختلاف سياسات دول المنطقة وردود فعلها، خاصة المحورية منها (اندونيسيا؛ ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، فيتنام وتايلاند)، اتجاه الاستراتيجية الأمنية الأمريكية؛ اتجاه تحديات الصعود الصيني بالمنطقة وكذا اتجاه التنافس الأمريكي-الصيني لفرض نفوذها وهيمنتها بالمنطقة.

الفصل الاول:

الاستراتيجية الأمنية
الامريكية ومنطقة
جنوب شرق آسيا:
دراسة في المفاهيم
والنظريات

المبحث الاول: الاستراتيجية الامنية الامريكية: دراسة في المفهوم والتيارات الفكرية

عادة ما تبني استراتيجيات الامن القومي للدول على طبيعة التهديدات ونوعية مصادرها ومكونات الاستراتيجيات المضادة، والمصالح المنتشرة عبر العالم وطبيعة الحلفاء والأصدقاء عبر العالم الذين يشكلون جزءا من الاستراتيجية العامة للقوى العظمى على وجه التحديد. انطلاقا من ذلك، سنركز في هذا العنصر على مفهوم الاستراتيجية الأمنية الامريكية، والتيارات الفكرية المؤثرة في صنع الاستراتيجية الامريكية والأسس التي تقوم عليها إلى جانب التعرض لمختلف مراحل تطور الاستراتيجية الامريكية.

المطلب الاول: ماهية الاستراتيجية الأمنية الأمريكية

سنركز في هذا العنصر على الإطار المفاهيمي للاستراتيجية الأمنية، والتيارات الفكرية المؤثرة في صنع الاستراتيجية الامريكية إلى جانب الأسس التي تركز عليها الولايات المتحدة في وضع استراتيجيتها الأمنية.

الفرع الاول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية

يتمحور مفهوم الاستراتيجية الأمنية حول قدرة الدولة على التخطيط والتنسيق بشكل واعي وعقلاني لكيفية استخدام الإمكانيات والموارد المتاحة لها، تماشيا والظروف المحيطة بها، بهدف تحقيق المصلحة القومية.

وتتخذ الاستراتيجية الأمنية من طرف دولة واحدة وتدخل في إطار استراتيجيتها الأمنية الوطنية؛ وتشمل كل ما يتخذ من تدابير لتوفير الامن سواء على المدى القصير أو البعيد كالولايات المتحدة. كما تتخذ الاستراتيجية الأمنية من طرف مجموعة من الدول في إطار الامن الجماعي والمشارك كالاتحاد الأوروبي. من الجانب التطبيقي، تعترض عملية تشكيل الاستراتيجية الأمنية وتنفيذها صعوبتان، وهما:

- غموض العناصر التي تؤثر على البيئة الداخلية والخارجية؛
- غياب ميكانيزم يمكن من خلاله وضع استراتيجية للأمن القومي تنبع من المصالح القومية.

ونتيجة لذلك، فبدلا من أن تكون هناك خطة متكاملة تخدم المصالح القومية وتقود تشكيل سياسة الامن القومي، يتم تشكيل الاستراتيجية الأمنية من خلال المفاهيم والمعتقدات لصانعي القرار على حدا؛ الهياكل والعمليات لصنع القرار. ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية الأمنية استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف.

انطلاقا من ذلك، يمكن تعريف الاستراتيجية الأمنية بأنها منظومة الأساليب والوسائل العملية والعلمية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الامن القومي.

كما يمكن النظر إلى الاستراتيجية الأمنية على أنها مجموع الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة في جميع المجالات، وإدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق الأهداف القومية في حدود القوة المتاحة، وفي إطار المبادئ والقواعد. لو نظرنا إلى إستراتيجية أمريكا في تحقيق أمنها عبر العالم، نجدها تقوم من وجهة نظر روبرت كوفمان على مجموعة من النقاط الجوهرية حددها في:¹

- 1- تقوية التحالفات الدولية بالإضافة إلى الموجودة منها من أجل إلحاق الهزيمة بالإرهاب وملاحقة تنظيم القاعدة أمنياً واقتصادية وعسكرياً؛
- 2- التنسيق مع الاطراف الأخرى، ليس بالضرورة أن تكون الاطراف التي سيتم التنسيق معها حليفة أو صديقة وإنما الشرط الضروري هو المصلحة المشتركة في عدم نشوب النزاع المسلح، على تهيئة النزاعات الاقليمية من أن تنزلق إلى هاوية النزاع المسلح، مثل نزاعات منطقة الشرق الاوسط وجنوب آسيا منطقة القوقاز.
- 3- السيطرة على أسلحة الدمار الشامل عبر العالم؛ من حيث الصناعة أو المتاجرة بموادها أو وقوعها في أيدي الدول التي تعتبر أعداء أو مهددة للمصالح الوطنية أو حتى وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية. ومثل هذا المكون في الاستراتيجية يحتاج إلى مستوى عالي من التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الصديقة والحليفة وغيرها.
- 4- تشجيع التنمية في الدول التي كانت ضمن الكتلة الشرقية وأخرى في العالم الثالث وفتح أسواقها وتشجيع التجارة الحرة، الديمقراطية السياسية والتعاون الدولي، لأجل محاربة مظاهر الفقر والجريمة والارهاب فيما يمنع انتقالها إلى الدول المستقرة.

يظهر من خلال هذه النقاط، أن كوفمان قد جمع من الناحية النظرية بين مقاربتين في بناء الاستراتيجيات الامنية وهما: المقاربة الواقعية الجديدة عندما يتحدث عن الاحلاف ومراقبة التسلح ومحاصرة الاعداء ومقاربة الليبرالية الجديدة عندما يتحدث عن الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة والتعاون.²

الفرع الثاني: التيارات الفكرية المؤثرة في صنع الاستراتيجية الامنية الامريكية

خلال المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ظهرت تيارات فكرية داخل الولايات المتحدة حاول كل تيار فك الاختلاف الدائريين المؤسسات، النخب والأكاديميين بخصوص الاستراتيجية المناسبة الواجب اتباعها لهذه الفترة، انحصرت هذه التيارات في ثلاث اتجاهات:

¹ Robert G. Kaufman, *In Defence of the Bush Doctrine* (United States, The University Press of Kentucky, 2007), PP 157-158.

² عامر مصباح، التحليل الاستراتيجي والامن للعلاقات الدولية (لبنان: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص. 121.

- 1- التيار المثالي: دعى أنصاره إلى تبني سياسة تقوم على تعميم النموذج الامريكي من الحرية والديمقراطية، وإلى إقرار منح متعدد الاطراف لإدارة العلاقات الدولية وإعادة تنظيم المجتمع الدولي وتأكيد دور القانون الدولي.¹
- 2- التيار الواقعي: أكد دعائه ضرورة اللجوء إلى القوة ورفع شأن المصلحة القومية في تسير العلاقات الدولية، مع تأكيد ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الامريكية.
- 3- تيار الواقعية الجديدة: وتقوم فلسفته على كون الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة تتيح للولايات المتحدة فرصة فرض هيمنتها وسياساتها واعتماد التدخل بقوة السلاح.²
- ووفقاً لهذه التيارات، تركز النقاش حول ثلاث توجهات أو إستراتيجيات رئيسية، كان على الولايات المتحدة اختيار إحداها للمضي قدماً في تحقيق أهدافها العليا تمثلت في:

✓ الاستراتيجية الانعزالية أو التوجه الانعزالي: ركز دعاة الانعزالية ليس على عودة الولايات المتحدة نحو الداخل نظراً إلى صعوبة التخلص من الالتزامات الدولية، بل أن يكون تركيزها على الدفاع عن مصالحها الحيوية، وهو ما أكدته استفتاء الرأي العام الامريكي سنة 1992، حيث أعرب 4/5 من عينة الاستفتاء أن سياسة بلادهم في اعتماد التدخل هو طريق خاطئ وهذا سبب أحداث سنوات 1989-1992.³

وتأكد هذا التوجه بانتخاب بيل كلينتون في نوفمبر 1992، أين تم وضع أولوية المحيط الداخلي على رأس أولوياته السياسية. الملاحظ في هذه الاستراتيجية أنها أعطت الفرصة لقوى عالمية أخرى كالصين، روسيا والاتحاد الاوروبي للتحكم بالشؤون العالمية حسب توجهاتها وتطلعاتها، مما أثر سلباً على المصالح الامريكية في مختلف أرجاء العالم (منطقة جنوب شرق آسيا خير دليل على ذلك) مما دفعها لانتهاج إستراتيجية مغايرة.⁴

✓ الإستراتيجية الانتقائية أو الدعوة إلى ممارسة دور عالمي أمريكي: تردد الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة بين الانغماس في الشؤون الدولية أو التعامل معها، إلا أنه اختير اغتنام الفرص وانتقاء الولايات المتحدة للقضايا الدولية التي تنخرط فيها بالأخص التي تمس مصالحها وأمنها القومي بصورة مباشرة كالصراعات الدولية، الأزمات العالمية، سباق التسلح النووي وانتشار الأسلحة الدمار الشامل.⁵ وهذا استناداً إلى التفوق الأمريكي الاستراتيجي، العسكري والتكنولوجي وكذا الاقتصادي. إلا أن الولايات المتحدة تغاضت في أغلب الفترات عن هذا التوجه لصالح توجه آخر

¹ منعم العمار، التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير: مقاربة في المقدمات، قضايا سياسية، جامعة الزهرين، ع21-22، 2016، ص 05.

² عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة (البنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 193.

³ نفس المرجع، ص 194.

⁴ زلماي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 03.

⁵ نفس المرجع.

"دور المهيمن"، وهذا بالنظر إلى أن الأحداث العالمية أصبحت على درجة كبيرة من الترابط والتأثير والتأثر في ظل عصر العولمة.

✓ الإستراتيجية العالمية أو تنفيذ دور المهيمن في النظام العالمي: دعى رواد هذا التوجه إلى ضرورة تفرد الولايات المتحدة بالدور العالمي والانخراط الكامل في القضايا العالمية نظرا لعدم وجود منافسين قادرين أو راغبين بمنافسة الولايات المتحدة، إلى جانب امتلاك الولايات المتحدة لعناصر القوة خاصة الاقتصادية منها وكل هذا بما يؤمن متطلبات الأمن القومي الأمريكي. كانت هذه الإستراتيجية هي الأنسب للولايات المتحدة خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي حددت على نحو كبير دعاوى التفرد الأمريكي وقادت بعدها هذه الاخيرة حربا عالمية ضد الإرهاب لترسم ملامح منظومة أمن عالمية جديدة تقودها بنفسها.

الملاحظ مما سبق، أنه رغم تكاليف هذه الإستراتيجية الباهظة التي لم تعد تقوي الولايات المتحدة على تحملها، تستمر الولايات المتحدة في تنفيذ دور المهيمن في النظام العالمي رغم التعددية القطبية التي يعرفها هذا الأخير. ولكن بأليات وإستراتيجيات مغايرة وهو ما يتجلى بوضوح في آلية القوة الذكية لإدارة باراك أوباما، واتجاه إدارة ترامب الحالية لتحميل حلفاء أمريكا أعباء حمايتها وهذا في إطار استراتيجية إحداث التوازن من الخارج **Offshore Balancing**.

إضافة إلى ما سبق، قام خبراء الامن القومي الأمريكي على صياغة أسس محددة للاستراتيجية الأمنية الامريكية تصب كلها في تحقيق التفوق الأمريكي المطلق، من أهمها:¹

- 1- الهيمنة العالمية: كان ولا يزال هدف الولايات المتحدة منذ ظهورها الهيمنة على العالم. وأصبح مفهوم الهيمنة أكثر رسوخا وعمليا منذ سقوط الاتحاد السوفياتي... وكرس وجود الأحادية فكرة الهيمنة، خاصة بعد أن وجدت الولايات المتحدة نفسها لوحدتها كقوة مهيمنة على العالم.²
- 2- ثبات الأحادية القطبية: هناك نظرية تسمى "ثبات الأحادية القطبية"، مفادها أنه كلما زادت الدولة الزعيمة قوتها، كلما ازداد النظام الدولي استقرارا، وعلى هذا الأساس يدافع أنصار هذه النظرية على أن يقود العالم قوة واحدة وهي الولايات المتحدة.³ ويمكن أن يلحق هذا الطرح قبول المجتمع الدولي، إذا اتسمت الزعامة الامريكية بالسلمية والخيرية.
- 3- مبدأ إثارة الخوف: تستعمل الولايات المتحدة هذا المبدأ من منطلق أنها الدولة الوحيدة القادرة للعالم، وبواسطته تستطيع ردع العالم والاستعداد لحدوث أي طارئ من قبل الدولة المنافسة لها.

¹ الزهرة تيغرة، "الإستراتيجية الأمنية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2011"، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)، ص 35-31

² نفس المرجع، ص. 32

³ نفس المرجع، ص. 33.

4- المنافسون المحتملون: تعتبر عملية تحديد هوية المنافسين المحتملين واحدة من المهام الرئيسية لصناع القرار الأمريكيين. وتوصلت بحوث ودراسات المنظرين الأمريكيين إلى وجود أربع دول فقط تملك من مؤهلات منافسة الولايات المتحدة مستقبلاً وهي: ألمانيا؛ اليابان؛ الصين وروسيا، وتعد الصين أكثر خصوم الولايات المتحدة المحتملين في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثاني: مراحل تطور الاستراتيجية الأمنية الامريكية

تميزت الاستراتيجية الأمنية الامريكية بعد 2001 بالتفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي وقواعده، وصولاً إلى مرحلة تراجع الهيمنة الامريكية العالمية.

الفرع الاول: مرحلة الهيمنة العالمية (2001-2008)

عانت الإدارة الأمريكية من أزمة حقيقية تلخصت في عدم قدرتها على بلورة رؤية إستراتيجية متماسكة واضحة المعالم للنظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة. فجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين؛ حيث أدت إلى تغييرات كبيرة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، تعززت معها المكانة العالمية للولايات المتحدة بصورة واضحة، من خلال الحرب العالمية التي قادتها ضد الإرهاب. إذ برز موضوع الإرهاب بوصفه عدواً عالمياً جديداً؛ وهو ما كانت تبحث عنه الإدارة الأمريكية لوصفه محفزاً جديداً لإبقاء الإرادة الداخلية متماسكة ومتمسكة بالحفاظ على سياسة التسليح والمحافظة على مواقع القوة وسياسة ملء الفراغ في المناطق الحيوية بعد غياب المحفز الإستراتيجي الذي كان يمثله الإتحاد السوفيتي.¹

شهدت الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، تطوراً جديداً تمحور حول مبدأ الدبلوماسية الوقائية والتدخل الوقائي والذي يسعى لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت في:²

- الالتزام بالمحافظة على مركز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة دون منافس.
- كيفية مواجهة الإرهابيين الذين يستخدمون أسلحة الدمار الشامل.
- التحول في الإستراتيجية العسكرية من سياسة الردع إلى الاستباق والهجوم السريع على الخصم.
- إعادة تعريف حدود المصالح القومية عبر التأكيد على حق الولايات المتحدة للتدخل في أي مكان للمقضاء على أي تهديد.

وقد عبّرت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنها الرئيس بوش في سبتمبر 2002 بوضوح عن تبنيّ الضربات الوقائية، وبررت الإستراتيجية هذا المبدأ بأنه يعود إلى التحولات العميقة في البيئة الأمنية الأمريكية بالمقارنة مع فترة الحرب الباردة، وأهمها بروز تهديدات ما يسمى بالدول المارقة

¹ أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، السياسة الدولية، ع 147، يناير 2002، ص 89.

² حسن علاوي خليفة، "فكرة الهيمنة بالقيادة في الإستراتيجية الأمريكية: مدخل للقرن الحادي والعشرين"، قضايا سياسية، ع 32-33، 2013، ص 321-322.

والإرهابيين... فإن طبيعة هذه التهديدات تجعل من البيئة الأمنية للولايات المتحدة أكثر تعقيدا وخطورة وبالذات في ظل تصميم الأعداء الجدد على امتلاك قوى تدميرية لم تكن متوافرة حتى للدول القوية في العالم ورغبتهم الشديدة في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة.¹

لم تكن أحداث 11 سبتمبر 2001 عادية، فهي لم تغير مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة فقط، بل تمخض عنها تغييرات أسست لتحول في الاستراتيجية العالمية الامريكية وللعالم بأكمله. إذ ركزت هذه الاخيرة على ضرورة التواجد في المناطق الحيوية، ضمن برنامج اعادة الانتشار العسكري الامر الذي دفع الارتفاع مجددا مع بداية القرن الواحد والعشرين، بعد أن شهدت انخفاضا خلال فترة الحرب الباردة. وهو ما أكدته إحصائيات المعهد الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم (SIPRI)، أنه خلال سنة 2004 وصل الانفاق العسكري العالمي إلى ما قيمته 1035 دولارا أمريكي وتقف الولايات المتحدة على رأس تلك الدول، حيث وصل إجمالي المبلغ المخصص للإنفاق العسكري للفترة ما بين 2001-2005 ما يقارب 346 مليار دولار وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر وحررها على الارهاب.²

لهذا، توجهت الولايات المتحدة لإقامة نظام أمني في آسيا وخاصة بمنطقة جنوب شرق آسيا ومحيطها والتي أصبحت من أهم المناطق في العالم بالنسبة للمصالح الامريكية. فإقليم جنوب شرق آسيا وامتداداته شهد نموا متصاعدا في حجم المصالح الامريكية، لذا كان من الضرورة أن تكون متواجدة فيه بالصورة التي يجعل من وجودها العسكري في الاقليم بمثابة عنصر التوازن الذي يوفر ويضمن الامن والاستقرار، خوفا من ظهور النزاعات الكامنة بين دول المنطقة وخاصة في ظل تنامي أدوار قوى اقليمية في تفاعلات المنطقة وتوجهاتها الاستراتيجية كالصين وكوريا الشمالية، مما قد يؤثر في المصالح الامريكية في حال قيام تحالف معاد للسيطرة الامريكية.³

الفرع الثاني: مرحلة انحسار الهيمنة العالمية وإعادة التوازن للمكانة الامريكية (2008-2020)

بتولي الرئيس باراك أوباما للرئاسة سنة 2008، ورث أسوأ التركات الرئاسية التي خلفها الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، وسعيا منه لتحسين صورة أمريكا بالداخل والخارج، حاول إحداث تغييرات مهمة على أهم القطاعات كان من أبرزها إستراتيجية الأمن القومي.

وخلافا للاستراتيجية الأمنية السابقة التي كانت عسكرية بالدرجة الأولى؛ أهملت الأبعاد الاقتصادية، السياسية والاجتماعية؛ لا تؤمن بأهمية الحلفاء والالتزام بالقانون والمؤسسية (دور المنظمات الدولية) فضلا عن تعاملها من منظور أحداث 11 سبتمبر وفكرة الحرب على الإرهاب، مثلت

¹ ساعد رشيد، الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية في شرق آسيا: الصين نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017)، ص 83.

² طويل نسيم، الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009)، ص ص 58-59.

³ محمد عبد السلام، الخارطة الجديدة للانتشار العسكري الأمريكي (القاهرة: دراسات استراتيجية، 2004)، ص 18.

الإستراتيجية الأمنية لإدارة أوباما سنة 2010 مفارقة جوهرية مع سابقتها، حيث أكدت على أهمية الأبعاد غير الأمنية التقليدية كالاقتصاد؛ البيئة؛ الطاقة؛ أمن الفضاء الالكتروني؛ مواجهة الأوبئة وتحديات استغلال المشاعات العالمية.¹ وكان من أهم أهداف هذه الإستراتيجية: تقوية التحالفات للقضاء على الإرهاب الدولي والتعاون لمنع الهجمات على أمريكا وحلفائها، وقف انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والعمل على تعزيز الأمن الداخلي.

ومع تغير المعطيات على الساحة الدولية وبروز قوى جديدة تنافس الولايات المتحدة، جاءت وثيقة الأمن القومي سنة 2015 لمواكبة تلك التطورات وتوفير موقع أفضل لأمريكا وحماية مصالحها في عالم غير آمن. وهو ما سيتم توضيحه في العنصر الموالي.

أولا- وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2015: إعادة التوازن للمكانة الامريكية العالمية

شكلت الافكار والمفاهيم التي تضمنتها هذه الإطار النظري للاستراتيجية الامنية الامريكية. استهل أوباما الوثيقة بمقدمة تضمنت مجموعة من الافكار، من بينها: أن أمريكا اليوم هي أقوى في "عالم غير آمن"؛ تجديد التحالفات في آسيا وأوروبا؛ أهم تحدي ستواجهه أمريكا هو "العدائية الروسية"؛ كما أكد على أن أمريكا هي المؤهلة لقيادة العالم لمواجهة هذه التحديات، والسؤال ليس عما إذا كانت أمريكا ستقود العالم بل كيف ستقوده إلى المستقبل.² وكانت الإجابة على التساؤل كالتالي:³

- ✓ القيادة من خلال الأهداف: أي حماية أمريكا ومواطنيها؛ تجنب أزمة في الاقتصاد الدولي؛ منع امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ التغيير المناخي والتحسب لأثار ظهور الدول الفاشلة والضعيفة.
- ✓ القيادة بالقوة: أي من خلال تعزيز عناصر القوة الأمريكية الداخلية.
- ✓ القيادة من خلال تقديم نموذج يستحق الاقتداء وهو مرتبط بالقوة الناعمة.
- ✓ القيادة من خلال شركاء قادرين.
- ✓ القيادة من خلال عناصر القوة الأمريكية: العسكرية؛ الدبلوماسية؛ العقوبات؛ التنمية الاقتصادية؛ الاستخبارات؛ العلم والتكنولوجيا، أي الحد من استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية.

¹ مروة محمد عبد الحميد عبد المجيد، التغيير والاستمرار في استراتيجية الامن القومي الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي (تم تصفح الموقع يوم 20/12/2016) <https://bit.ly/2TZKdEB>

²The white house, National security strategy, February 2015, P02 <https://bit.ly/2QsaBVC> (accessed on 20/12/2016).

³ حسام مطر، استراتيجية الامن القومي الامريكي 2015: استمرار الاوبامية (تم تصفح الموقع يوم 20/12/2016) <https://bit.ly/3d6DVux>

✓ القيادة بمنظور بعيد الأمد: من خلال مراقبة تحولات القوة حول العالم، والتأكيد على أن البنية الإستراتيجية الدولية اليوم تستلزم اعتماد مجموعة من الأولويات المتنوعة والمتوازنة بدل تركيز السياسة الخارجية الأمريكية على إقليم واحد أو تهديد وحيد.

وفي ختام مقدمته، أكد أوباما على جملة من الثوابت المألوفة: الأولوية للعمل الجماعي والتحالفات؛ توسيع الاستخبارات الأمريكية في إفريقيا، كما تم الإشارة إلى مبدأ "الصبر الاستراتيجي" لتفسير الاستثمار في بناء عناصر القوة الأمريكية. والجديد الذي جاءت به الوثيقة هو استخدامها لمصطلح "إعادة التوازن Rebalance" اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك والقوى الآسيوية الصاعدة القوية؛ حيث تصدرت المنطقة المرتبة الأولى في أولويات الولايات المتحدة. وقد حددت الوثيقة أولوياتها الخارجية حسب الترتيب التالي:¹

- إعادة التوازن في آسيا-الباسيفيك إلى الأمام.

- التأكيد على العلاقات مع أوروبا وحلف الناتو.

- تأمين الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- العلاقات داخل القارة الأمريكية.

وفي إطار تأكيدها على الأهمية الإستراتيجية للصين وضرورة التنبه إلى عملية التحدي العسكري للصدوم، أشارت الوثيقة إلى أن نصف معدلات النمو في السنوات الخمسة المقبلة ستأتي من آسيا، هذه الأهمية دفعت بالولايات المتحدة بإقامة ونسج علاقات أمنية مع العديد من دول شرق آسيا والباسيفيكي من الفلبين إلى استراليا؛ أي محاولة محاصرة الصين بعلاقات مع جميع هذه الدول لاسيما الصغيرة منها: الفيتنام؛ اندونيسيا؛ ماليزيا؛ اليابان والهند.²

في ذات السياق، أكدت الوثيقة على التزام أمريكا بتعزيز المؤسسات الإقليمية بالمنطقة مثل الآسيان؛ قمة شرق آسيا؛ منتدى التعاون الاقتصادي في آسيا-الباسيفيك APEC، مشيرة إلى أهمية اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP لدفع النمو الاقتصادي العالمي.³ وواصلت الوثيقة تأكيدها على أن أمريكا ستستمر في دعم مكانة وحالة الأمن؛ التنمية والديمقراطية في آسيا-الباسيفيك، لأن ذلك هو مركزهم جدا لتحقيق الشراكات التي تبنيها مع آسيا بما ذلك الفيتنام؛ اندونيسيا وماليزيا.⁴

¹ جهاد الزين، قراءة في نص "استراتيجية الامن القومي الأمريكي لعام 2015: إدارة الفوضى في الشرق الأوسط وإدارة الازدهار في شرق آسيا (تم تصفح الموقع يوم <https://bit.ly/33v5h93> 2016/12/19)

² جميل مطر، إستراتيجية 2015 للأمن القومي الأمريكي: دروس صغيرة وكاشفة، جريدة الشروق، 2015 (تم تصفح الموقع يوم <https://cnn.it/2QtxUyp> 2016/12/19)

³ National Security Strategy, Opcit, p 24.

⁴ Ibid. p 24.

هذا واعتبرت الصحيفة الأمريكية "نيويورك تايمز"، أن دعوات أوباما لقادة كل من الصين؛ اليابان؛ كوريا الجنوبية واندونيسيا لزيارته بشكل منفصل في البيت الأبيض، بمثابة جزء من جهوده الرامية إلى إعادة التوازن في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بحيث تركز بصورة أكبر على آسيا منطقة المستقبل، وألا تستهلك نفسها في الصراعات المشتعلة في أوروبا والشرق الأوسط وهما المنطقتان اللتان ظلتا تستحوذان على اهتمام واشنطن لعشرات السنين.¹

إلا أن ما يلاحظ في العقود الاخيرة، أن الولايات المتحدة في عملية إعادة بنائها لاستراتيجياتها الامنية حفاظا على أمنها ومكانتها كقوى عظمى لم تعتمد على استراتيجية "توازن القوى" ذات الطابع الواقعي في الاعتماد على المؤسسات الدولية أو علاقات التكامل الاقتصادي كما تقتضي المدرسة الليبرالية، بل سعت إلى تقلد منصب المهيمن دون منازع²، هذا التوجه الذي حاولت تقويته من خلال الدخول وبشكل مباشر في تغيير نمط التوازنات العالمية وتأدية دور الموازن الرئيسي في كل منطقة مهمة وحيوية من خلال الاحتفاظ بحزام من التحالفات الامنية تتوالى فيها القيادة داخل كل منظمة وهذا سيعمل من وجهة نظرها على احتواء القوى المنافسة في النظام الدولي.³

إلا النتائج كان خلافا للتوقعات التي وضعتها الولايات المتحدة، ففي لعبها لدور الموازن الرئيسي وتحملها نفقات والتزامات أمنية وعسكرية، لم يعد الاقتصاد الأمريكي يقوى على دفعها، تراجعت مكانتها ولم تعد قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها اتجاه حلفائها، ما أدى بها لاتباع استراتيجية احداث التوازن من الخارج.

¹ الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي

² [تم تصفح الموقع يوم 20/12/2016](https://bit.ly/2PF1a5H) (تم تصفح الموقع يوم 20/12/2016)

³ حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص 46.

³ نفس المرجع، ص 47.

المبحث الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: دراسة جيو إستراتيجية وأمنية

إن الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا لا تحتاج لمقدمات، فلطالما كانت ولا تزال قبلة الأنظار والاهتمام الإستراتيجي للعديد من الجيو إستراتيجيات الدولية المتنافسة ولعدة قرون. هذه الأهمية متأينة من الموقع الجغرافي الهام، الأهمية الاقتصادية لرابطة الآسيان، إلى جانب أن الامن الطاقوي العالمي يعتمد في شقه الاكبر على أمن الممرات البحرية المتواجدة بالمنطقة وعلى رأسها مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي. كل هذه العوامل جعلت من المنطقة بؤرة للتنافس الجيو إستراتيجي المستقبلي بين أهم القوى العالمية الكبرى، لذا يتوقف مستقبل الامن بإقليم آسيا الباسيفيك يعتمد على استقرار هذه المنطقة.

مدخل تمهيدي: لماذا منطقة جنوب شرق آسيا بالتحديد؟

تنقسم قارة آسيا إلى عدة نظم إقليمية فرعية: شرق آسيا، جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، إضافة إلى روسيا في شمال القارة الآسيوية والاوروبية. وقع اختيار هذه الدراسة للنظام الفرعي لجنوب شرق آسيا نظراً لتزايد أهميته كوحدة مهمة في النظام العالمي، وكذا نتيجة لثلاث تطورات مترابطة:¹

1-زيادة القدرات والطموحات الوطنية للدول الإقليمية الرئيسية؛

2-الاعتمادات المتبادلة التي تم تأسيسها بدمج منطقة الآسيان في الاقتصاد العالمي؛

3-تحول منطقة جنوب شرق آسيا إلى مسرح لتنافس القوى العظمى على النفوذ.

1- أصول تسمية منطقة "جنوب شرق آسيا"

دخل مصطلح جنوب شرق آسيا معجم العلاقات الدولية كمنطقة جيوسياسية خلال الحرب العالمية الثانية بإقليم الباسيفيك، عندما أطلق البريطانيون في حرب الحلفاء ضد اليابان على قيادتهم العسكرية الإقليمية التي تغطي سيلون (سيرلانكا اليوم)، سوماطرا، تايلاند، بورما والصين الهندية (لاووس، كمبوديا، فيتنام) تم إنشاء قيادة جنوب شرق آسيا (SEAC) سنة 1943 وكان مقرها بكابندي في Ceylon (سيرلانكا اليوم).² تلك القيادة التي لا تتطابق جغرافيا بالكامل مع جنوب شرق آسيا الحالية، إلا أنها أعطت سياقاً سياسياً لمفهوم المنطقة ذات تماسك سياسي وإستراتيجي والتي كانت بالكاد يلمح اليها في رحلات السفر والاستخدام الأثروبولوجي.

¹ Donald E. Weatherbee, **International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy** (USA, Rowman and Littlefield Publishers, 2009) p 04.

² Amitav Acharya, **The Quest for Identity: International Relations of Southeast Asia**, (Oxford University Press, 2000), pp 34.

لكن من منظور جغرافي بحت، تم تحديد المنطقة في وقت سابق بكثير، حين أشار **Scott Keltie** في مقالته "بعض المشاكل الجغرافية" سنة 1897 إلى "شبه جزيرة الملاوي ومجموعة كبيرة من الجزر في شرق وجنوب شرق آسيا (سوماترا، بورنو، الفلبين) كفراغات جغرافية سيتم اكتشافها.¹ خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك معنى لمنطقة جنوب شرق آسيا مترابطة سياسيا واقتصاديا، بل كانت عبارة عن منطقة جغرافية حصلت من خلالها الدول الاوروبية وأمريكا على مناطق سيادية، كما أنه لم تكن هناك بنية جيوسياسية موحدة وشاملة لجنوب شرق آسيا، كان يطلق على المنطقة عدة تسميات: الهند البعيد **Farther India**، شرق الهند **East India**، الهند الصينية **Indo-China** وشبه جزيرة ملاي **Malay Peninsula** والتي كانت تشير إلى المنطقة بأكملها أو جزء منها.²

مع بداية الحرب العالمية الثانية، كانت تايلاند الدولة الوحيدة المستقلة من بين دول المنطقة، بعد هزيمة اليابان سنة 1945 تعهدت الولايات المتحدة منح الفلبين استقلالها وكان ذلك سنة 1946، وبخسارة بريطانيا العظمى للهند سنة 1947، منحت بورما استقلالها سنة 1948 وحررت بريطانيا سنغافورة، ساراواك وشمال بورنيو البريطاني (صباح Sabah) سنة 1963 بدمجها مع مالايا في الاتحاد الفيدرالي الجديد لماليزيا وبعد عامين انفصلت سنغافورة عن ماليزيا.

وسنة 1950، تم تصنيف المنطقة مع الشرق الاقصى معاً، كما يتجلى ذلك في إطلاق اللجنة الفرعية لمجلس النواب وعلى المنطقة بالشرق الاقصى والباسيفيك. كما أطلق الصينيون على المنطقة اسم **Nanyang** أو بحار الجنوب والتي تعكس علاقات الالفية الطويلة القائمة على أساس التجارة البحرية والهجرة.³ وفي 1975 تحصلت فيتنام على استقلالها، وكذلك تيمور الشرقية وبعد شهر من استقلالها تم غزوها من طرف إندونيسيا ولم تسترجع استقلالها إلا في 2002 تحت رعاية الامم المتحدة. تحصلت بروناي (المحمية البريطانية) على استقلالها عام 1984، واستقلت لاووس وكمبوديا سنة 1953. واجه قادة الدول الجديدة لجنوب شرق آسيا نفس المهام: توطيد الحكم، ضرورة التأسيس لعلاقات عملية مع الحكام الاستعماريين السابقين على أساس المساواة في السيادة بدلا من التبعية الاستعمارية، استعادة العلاقات بين دول المنطقة والتي عرفت فتور خلال الفترة الاستعمارية والولوج إلى الأسواق المالية العالمية من أجل الوفاء بالوعد لسكانها بالتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

¹ J. Scott Keltie, Some Geographical Problems, **The Geographical Journal**, Vol 10, No 3. (September 1897), p 313.

² Barbara Weston Anday, Introduction to Southeast Asia, History, Geography and Livelihoods

<https://bit.ly/2N3eQpg> (accessed on 27/03/2017)

³ Suryodipuro, Sidhartro R, **Implications of Sino-American Strategic Competition on Southeast Asia's Post-Cold war Regional Order**, Master thesis of Arts in national Security Affairs, Naval post graduate school, Monterey, California, December 2003, p 11.

المطلب الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

إن الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة لا تحتاج لمقدمات، فقد كانت قبلة الأنظار والاهتمام الإستراتيجي للعديد من الجيو إستراتيجيات الدولية المتنافسة ولعدة قرون. واستمدت هذه الأهمية بفعل عدة عوامل: الموقع الجغرافي، العامل الاقتصادي، والعامل الإستراتيجي.

الفرع الأول: الأهمية الجغرافية

نحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهمية منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا بالتركيز على الموقع الجغرافي والتنوع الديمغرافي.

أولاً: جغرافية المنطقة: القرب الجغرافي هو المعيار الاساسي للمنطقة، على الخريطة تقع جنوب شرق آسيا داخل فضاء محصورة من الشمال بالصين ومن الشرق المحيط الباسيفيكي الهادئ ومن الجنوب الشرقي أستراليا، ومن الجنوب المحيط الهندي والجنوب الغربي خليج البنغال والهند.

ما يقارب نصف مساحتها مياه، فهي تتألف من مجموعة من الجزر وأشباه الجزر والبحار الارخبيلية ومضائق إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، وبحر الصين الجنوبي، تختلف فيما بينها من حيث المساحة والشكل الجغرافي. هذه المياه هي الروابط البحرية والعسكرية بين شمال شرق آسيا وجنوب آسيا، الشرق الاوسط وأوروبا، هذه الأهمية الجيو إستراتيجية هي أحد الاسباب التي جعلت جنوب شرق آسيا منطقة لتنافس القوى الكبرى. وتسمى أحيانا بأرخبيل الملايو Malay Archipelago والمعروفة الآن في المصطلحات السياسية بدول جنوب شرق آسيا. ويراد بهذا المصطلح مجموعة الجزر التي يتألف منها الأرخبيل، هذا الموقع الجغرافي الهام وفرلها إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية كبيرة.¹

تقسم المنطقة عادة من حيث المظهر الجغرافي إلى قسمين مختلفين:²

✓ نتوء قاري **continental projection** أو ما يعرف عادة بالبر الرئيسي **Mainland**. وتضم الدول التالية: كمبوديا، سنغافورة، وتشكل كل من كمبوديا، لاوس وفيتنام مجتمعة ما يسمى بشبه جزيرة الهند الصينية.

✓ الدول البحرية أو ما يعرف بـ **maritime land** وهي سلسلة من الارخبيلات تقع جنوب وشرق البر الرئيسي وتضم كل من إندونيسيا، الفلبين، سلطنة بروناي، ماليزيا، وتيمور الشرقية (كانت في

¹ بلال قرساس، التنافس الصيني- الياباني في جنوب شرق آسيا 2012-1991 ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص57..

² William H. Frederick and Thomas R. Leinbach, Southeast Asia, Encyclopedia Britannica

<https://bit.ly/39Eiqy2> (accessed on 26/06/2017).

السابق جزء من إندونيسيا) هذا التوقع سمح للمنطقة أن تكون همزة وصل بين آسيا والاقيانوس ومركز التقاء لثلاث دول كبرى: الهند، الصين واليابان.

كما تعتبر جنوب شرق آسيا أهم منتجي البترول والغاز الطبيعي وهو ما يمثل عامل تنافس على بحر الصين الجنوبي فرصة لاستغلال حقول البترول والغاز المتواجدة تحت قاع هذا البحر، نظراً لغنى البحر بالرواسب المعدنية: القصدير، النيكل، النحاس والذهب.

من حيث النطاق المناخي، تقع دول جنوب شرق آسيا ضمن المناطق المناخية المدارية وشبه الاستوائية، ما يسمح لها بالاستفادة من أمطار موسمية تصل إلى أزيد من 2000 ملم سنويا ساعدت على انتشار زراعة الأرز. إلى جانب ذلك، يتميز المشهد الطبيعي لهذه المنطقة بثلاث عناصر مادية متمازجة: السلاسل الجبلية، السهول والهضاب والمياه في شكل بحار ضحلة وشبكات صرف واسعة.

الخريطة رقم 01: جغرافية منطقة جنوب شرق آسيا



Source: Michael Mazza, An American Strategy for Southeast Asia, American Enterprise Institute, August 2018, p 04.

1- الجغرافية البشرية

الحدود الجغرافية، تشابه المناخ، الخصائص البيئية المشتركة، فضلا عن الخصائص الطبيعية المشتركة لدول منطقة جنوب شرق آسيا ليست كافية لتعريف المنطقة سياسيا بل تستوجب قواسم مشتركة تتعلق بكيفية تصرف الدول إتجاه بعضها البعض والبيئة الدولية.

أ- التنوع الاثني: أوضحت الخرائط العرقية والثقافية، أن القسم القاري لجنوب شرق آسيا يضم ثلاث مجموعات لغوية إثنية رئيسية:¹

✓ عائلة لغة أوسترو-أزياتيكي: Austro-Asiatic وتشمل مون Mon، الخمر Khmer (الكمبودية) وفيتنامية.

✓ مجموعة Tibeto-Burman: وتعتبر البورمية Burmese لغتها الاساسية.

✓ المجموعات القبلية المتحدثين باللغة التايلانداية: Tai والقادمة من جنوب غرب الصين، ويتمركزون بعدد أكبر في تايلندا، لاوس.

وفيما يتعلق بالقسم البحري لجنوب شرق آسيا، فترجع جذوره اللغوية العرقية إلى الهجرات الاسترونيزية Austronesian جنوباً من الوطن الساحلي للصين وتايوان إلى جنوب الهادئ. ففي إندونيسيا لوحدها تم إحصاء بها أكثر من ثلاثة آلاف مجموعة لغوية عرقية مختلفة. تعتبر أجيال المهاجرين الصينيين مجموعة إثنية لا تقل أهمية هي الأخرى إلى جانب المزيج العرقي للسكان الاصليين لجنوب شرق آسيا، حيث يبلغ عددهم 25 مليون أي أقل من 5% من مجموع سكان جنوب شرق آسيا.

ب-التنوع الديني: تتطابق الاختلافات في المعتقدات الدينية والممارسات تقريبا مع التقسيم الجغرافي القاري-البحري للمنطقة. حيث يسود القسم البري ديانة ثيرافادا البوذية في ميانمار، تايلندا، كمبوديا ولاوس، في حين يعتبر الاسلام الدين السائد في القسم البحري حيث يدين 40% من سكان المنطقة بالدين الاسلامي الذي جلبه التجار العرب والهنود إلى المنطقة مع بداية القرن الثالث عشر.

ولا تتوافق فيتنام والفلبين في خصوصياتهم مع قيم الاطراف الأخرى، فمختلف الديانات والطوائف بفيتنام تشترك في مولاتها لمطالب النظام اللينيني العلماني. وهي تشكل من خليط من الديانات: ثيرافادا البوذية، ماهايا البوذية، المسيحية والكونفوشوسية. وفيما يتعلق بالفلبين، فأكثر من 90% من سكانها يدينون بالديانة المسيحية، إذ لا تزال تلعب الكنيسة الكاثوليكية الرومانية دوراً سياسياً مهماً.²

ج- الخصومات والعدوات التاريخية: بالرغم من حداثة تشكل دول جنوب شرق آسيا مقارنة بالنظام الدولاتي الحديث إلا أنها بقية محملة بإرث تاريخي طويل من الحروب، فعلى سبيل المثال دمرت الجيوش البورمية والتايلاندية أراضي بعضها البعض بالكامل لعقود طويلة. كما تصارعت خلال القرن التاسع عشر السلالات التايلاندية وفيتنامية من أجل السيطرة على كمبوديا. وخلال الحرب العالمية الثانية، استرجعت تايلندا الأراضي الكمبودية، اللاوسية، البورمية والملاوية التي انتزعتها منها فرنسا وبريطانيا

¹ Donald E. Weatherbee, International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy, Opcit, p 11-13.

² Ibid, p 13.

فيما سبق. ضف إلى ذلك، أن الماضي التحرري لتايلاند لا يزال يثير الشكوك بين جيرانها بخصوص طموحاتها دون الإقليمية بدليل الهجوم على السفارة التايلندية بنوم بنيه سنة 2003.¹

وبالقسم البحري لجنوب شرق آسيا، أثارت العناصر الموالية للنظام الاندونيسي خلال حقبة سوكارنو المخاوف بين جيرانها، بأن إندونيسيا تسعى لاستعادة الحدود المزعومة لإمبراطورية **Java Majapahit** للعصر الذهبي خلال القرن الرابع عشر.²

2- الجغرافيا السياسية والاقتصادية لجنوب شرق آسيا

مثلت التنوعات الاثنية الثقافية لجنوب شرق آسيا الاساس للعلاقات بين الدول الحديثة للمنطقة، إذ منذ استقلالها انتمجت دول المنطقة مسارات سياسية واقتصادية مختلفة.

أ- **التنوع السياسي:** يمكننا أن نلمس التنوع السياسي والاقتصادي لدول المنطقة من خلال عدة معايير:

- **معيار الثقافة السياسية:** لم توجد ثقافة سياسية مشتركة في جنوب شرق آسيا، إلى غاية 1990، كان التقسيم السياسي-الجزئي للمنطقة بين الشيوعية وغير الشيوعية. وبخصوص المؤسسات السياسية الرسمية كان هناك تفاوت بينها بشكل كبير:³

- الملكية المطلقة: بروناي.

- الملكيات الدستورية: ماليزيا، تايلاند، كمبوديا.

- الجمهوريات التمثيلية: إندونيسيا، الفلبين، سنغافورة، تيمور الشرقية.

- الدولة الاشتراكية: لاوس وفيتنام.

- المجلس العسكري Military Junta : ميانمار.

- **معيار التركيبة الحكومية:** نفس الشيء فيما يتعلق بالبنية التركيبية الحكومية التي عرفت هي الأخرى تنوع ملحوظ تمثل في:

- النظام الرئاسي: إندونيسيا، الفلبين.

- النظام البرلماني: كمبوديا، تيمور الشرقية، ماليزيا، سنغافورة وتايلاند.

¹ Ibid, p 14.

² Ibid.

³ Ibid, pp14-15.

-الدول التابعة للقيادة اللينينية: لاوس، فيتنام.

-الديكتاتورية العسكرية: ميانمار، بروناي.

إلى جانب ذلك، ابتكر كل من Clark Neher و Ross Marley مقياساً للديمقراطية بجنوب شرق آسيا، حيث صنفت الدول وفقه إلى أربع فئات استناداً إلى مشاركة المواطنين، التنافس الانتخابي والحريات المدنية¹: الديمقراطية (أندونيسيا)، الدول شبه ديمقراطية (ماليزيا، فلين، تايلاند وتيمور الشرقية)، الدول شبه استبدادية (كمبوديا وسنغافورة)، الدول التسلطية- الاستبدادية (بروناي، لاوس، ميانمار وفيتنام).

إن التغيير السياسي هو عملية ديناميكية من الممكن أن تنتقل فيها الدول من التسلطية إلى الديمقراطية أو العكس. فعلى سبيل المثال كانت تايلاند دولة ديمقراطية في بداية الألفية لكن بعد الانقلاب العسكري لسنة 2006 تحولت إلى دولة تسلطية وفي 2008 أصبحت دولة شبه ديمقراطية. في حين انزلت الفلبين من دولة شبه ديمقراطية إلى دولة شبه تسلطية، وتحولت كمبوديا نحو الاستبدادية، وإندونيسيا انتقلت من حكم سوهارتو العسكري-الاوليغارشي إلى الديمقراطية التمثيلية الهشة. وانتقلت لاوس وفيتنام وميانمار من قبضة الحكم العسكري القهري إلى الحكم شبه الديمقراطي.

● مؤشر الحرية السنوي لمؤسسة فريدوم هاوس: هذا المؤشر الذي يقيس الحرية وفق معياري الحقوق السياسية والحريات المدنية، ويمنح الدول درجات من 1 إلى 7 أين تمثل 7 أدنى الدرجات، لتحديد ما إذا كانت الدولة حرة، حرة جزئياً أو ليست حرة.² والجدول الموالي يوضح تلك المؤشرات لدول جنوب شرق آسيا حسب إحصائيات 2007 و2018.

جدول رقم 01: مؤشرات الحرية لدول جنوب شرق آسيا لسنة 2007 و2018

مؤشرات الحرية لسنة 2018			مؤشرات الحرية لسنة 2007			الدولة
الحالة	الحريات المدنية	الحقوق السياسية	الحالة	الحريات المدنية	الحقوق السياسية	
حرة جزئياً	4	2	حرة	3	2	إندونيسيا
حرة جزئياً	3	3	حرة جزئياً	3	3	الفلبين
حرة	3	2	حرة جزئياً	4	3	تيمور الشرقية
حرة جزئياً	4	4	حرة جزئياً	4	4	ماليزيا
حرة جزئياً	4	4	حرة جزئياً	4	5	سنغافورة

¹ Clark D. Neher and Ross Marley, **Democracy and Development in Southeast Asia: The Winds of Change** (Boulder, Colo: Westview, 1995), p 194.

² Donald E. Weatherbee, *Opcit*, p15.

كمبوديا	6	5	ليست حرة	6	5	ليست حرة
بروناي	6	5	ليست حرة	6	5	ليست حرة
تايلندا	7	4	ليست حرة	6	5	ليست حرة
فيتنام	7	5	ليست حرة	7	5	ليست حرة
لاوس	7	6	ليست حرة	7	6	ليست حرة
ميانمار	7	7	ليست حرة	5	5	حرة جزئيا

المصدر: من إنجاز الباحثة اعتمادا على إحصائيات فريدوم هاوس لسنتي 2007 و2018.

يظهر الجدول أعلاه، أن اندونيسيا كانت الدولة الحرة الوحيدة في المنطقة سنة 2007، إلا أنها تراجعت وأصبحت حرة جزئيا سنة 2018، في حين سجلت ستة دول أدنى الدرجات فيما يتعلق بمؤشري الحريات السياسية والمدنية وهذا بالنظر إلى الأنظمة شبه الديمقراطية والتسلطية التي تحكمها. وسنة 2018، سجلت ثلاث دول فارقا واضحا في مؤشرات الحرية: اندونيسيا؛ تيمور الشرقية وميانمار (المشار إليهما باللون الرمادي)، في حين راوحت بقية الدول مكانها ولم تسجل أي تقدم ملحوظ فيما يتعلق بمؤشرات الحرية (المشار إليهما باللون الأحمر). وبالرغم من تحصيل ماليزيا على نفس الدرجات، إلا أنها سجلت تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالإصلاح الديمقراطي مع انتخابات 2018 وطرده رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق.

ب- التنوع الاقتصادي: بعد نيلها للاستقلال، كان لدول جنوب شرق آسيا باستثناء بروناي وسنغافورة نفس المشاكل الاقتصادية. وعلى غرار الغالبية العظمى للدول الافريقية والاسيوية، صنفت دول المنطقة كدول متخلفة، وفيما بعد أطلق عليها بالأقل تطورا، ومن ثم الدول المتطورة. هذه الوضعية تميزت بانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، ضعف مستويات المعيشية وضعف مؤشرات الاداء الاقتصادي، لهذا احتل التطور الاقتصادي الاولوية لدى هذه الدول.

في البداية، اختيرت مسارات متباينة للتنمية صنفت تقريبا على أنها الاشتراكية ورأسمالية مختلطة. وبالرغم من تحول فيتنام ولاوس إلى إستراتيجيات السوق التي تعمل على دفع الاقتصاديات للدول المجاورة، إلا أنها لا تزال متخلفة عنها ولا تزال كل من كمبوديا، لاوس، ميانمار وتيمور الشرقية ضمن 50 دولة في قائمة الامم المتحدة للدول الاقل تطورا ويرتكز هذا التصنيف على: معدل الفقر المتقع، الضعف الهيكلي للاقتصاد وغياب القدرة التنموية¹. يصنف البنك الدولي اقتصاديات الدول حسب دخلها وفقا لأربع أصناف، بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا فهي مصنفة كالاتي:

✓ الدول ذات الدخل المنخفض: كمبوديا؛ تيمور الشرقية؛ لاوس؛ ميانمار وفيتنام.

✓ الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط: إندونيسيا؛ الفلبين؛ تايلندا.

✓ الدول ذات الدخل العالي والمتوسط: ماليزيا.

¹ Donald E. Wetherbee, Opcit, p 16.

✓ الدول ذات الدخل العالي: سنغافورة، سلطنة بروناي.¹

والجدول الموالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2000 إلى 2017 لدول رابطة الآسيان

جدول رقم 02: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول رابطة الآسيان 2000-2017

المعدل السنوي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %					الدول
	2017	2015	2010	2005	2000	
2000-2017						
0.8	1.3	-0.4	2.6	0.4	2.9	بروناي
7.7	6.8	7.0	6.0	13.6	8.4	كمبوديا
5.3	5.1	4.9	6.2	5.7	5.4	اندونيسيا
7.1	6.9	7.3	8.1	7.3	5.8	لاوس
5.1	5.9	5.0	7.4	5.3	8.9	ماليزيا
10.0	6.8	7.0	9.6	13.6	13.7	ميانمار
5.3	6.7	6.1	7.6	4.8	4.4	الفلبين
5.3	3.6	3.0	15.2	7.5	8.9	سنغافورة
4.0	3.9	3.0	7.5	4.2	5.4	تايلاند
6.5	6.8	6.7	6.4	7.5	6.8	فيتنام
5.3	5.3	4.8	7.5	5.8	6.0	رابطة الآسيان

Source: ASEAN Key Figures 2018, The ASEAN Secretariat Jakarta, p 30. <https://bit.ly/32fbrlh> (accessed on 04/11/2018)

الملاحظ من الجدول أعلاه، التطور الإيجابي الذي عرفه الناتج المحلي الإجمالي لدول رابطة الآسيان خلال الفترة 2000-2017، وهذا عقب الانتعاش الاقتصادي من الأزمة المالية الآسيوية في 1998-1999 بمعدل نمو بلغ 6.0٪ في عام 2000، واصل الناتج المحلي الإجمالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا نموه بشكل مطرد بمتوسط معدل سنوي بلغ 5.3٪ حتى عام 2017. كما يتضح تباين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الدول، حيث سجلت أعلى معدلات نمو سنوية خلال الفترة 2000-2017 في ميانمار (بنسبة 10.0٪)، تليها كمبوديا (7.7٪)، لاوس (7.1٪)، وفيتنام (6.5٪).

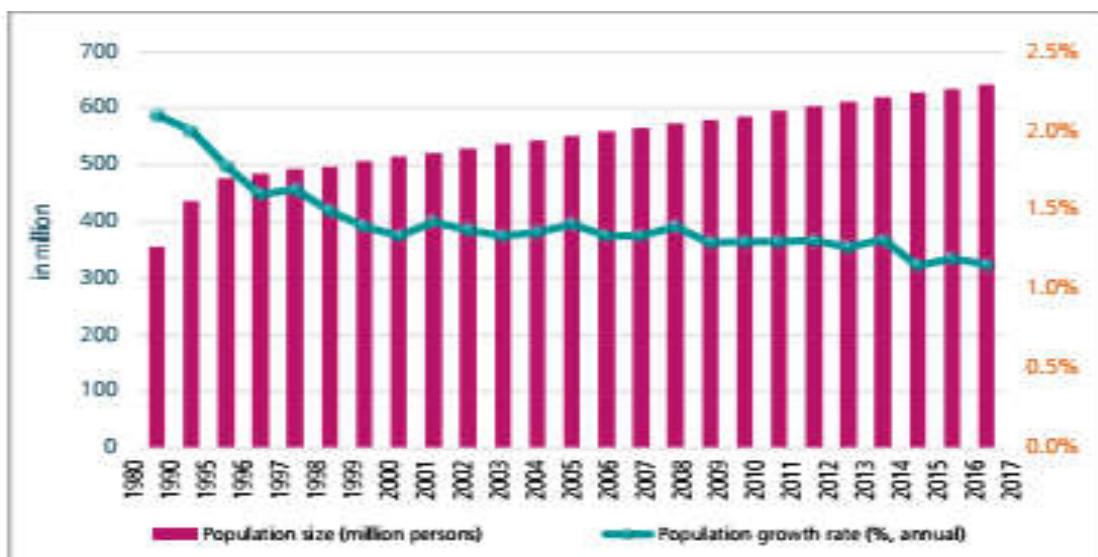
إلى جانب التنوع الاقتصادي بين دول المنطقة، تختلف فيما بينها من حيث المساحة، التعداد السكاني، تمركز الموانئ ماعدا بروناي ولاوس، الشيء الذي جعل منها معبرا للهجرات ومسلكا تجاريا

¹ Ibid, p17.

مهم، وملتقى لكثير من التيارات الحضارية. فضلا عن أن التباين الجغرافي أسهم في غنى هذه الدول بالموارد الاولية وتنوعها وترتيبها ضمن أكبر وأقوى الاقتصاديات العالمية.

ويوضح المنحنى البياني أسفله معدل النمو السكاني لدول رابطة الآسيان ما بين سنة 1980 و 2017، حيث بلغ إجمالي عدد سكان الرابطة 1642 مليون في سنة 2017. مقارنة بسنة 1980، حيث بلغ تقريبا 355.2 مليون. في المتوسط، زاد عدد سكان الآسيان بحوالي 57 مليون شخص سنويًا بين عامي 1980 و 2017¹. وترجع هذه الزيادة السكانية بالأساس إلى الزيادات الطبيعية وتوسعات العضوية ولا سيما خلال الفترة 1984-1999.

المنحنى البياني رقم 01: معدل النمو السكاني لدول رابطة الآسيان 1980-2017



Source: ASEAN Key Figures 2018, The ASEAN Secretariat Jakarta, p 01 <https://bit.ly/32fbrlh> (accessed on 04/11/2018)

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية

نجحت دول المنطقة باستغلال تنوعها وموقعها الجغرافي الهام بإقامة أكبر وأهم التكتلات الإقليمية وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا أو الآسيان ASEAN والتي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وأهمها في القارة الآسيوية، تهدف إلى تحقيق تكامل متين بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين.²

أولا -رابطة دول جنوب شرق آسيا *الآسيان - ASEAN*

¹ ASEAN Key Figures 2018, The ASEAN Secretariat Jakarta, p 02.

<https://bit.ly/32fbrlh> (accessed on 04/11/2018)

² خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، "رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، اقتصاديات شمال إفريقيا، ع06، 2009، ص 82.

أنشأت الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 لمواجهة الشيوعية في المنطقة بمبادرة خمس دول: ماليزيا، إندونيسيا، سنغافورة، تايلاند، والفلبين وانضمت بروناي سنة 1984 وكان من أهم أهداف الرابطة إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دولاً أخرى لإقامة معها مناطق تجارة كاليابان، وكوريا الجنوبية وغيرها، الشيء الذي دفع بالصين في 29 نوفمبر 2004 إلى توقيع اتفاق تاريخي مع رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم والتي تعد سوقاً لأكثر من 1.8 مليار نسمة.¹ وهو في نفس النهج الذي اتبعته بعض الدول كإندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا ونيوزيلاندا، لتوثيق علاقاتها مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق آسيوية موحدة بحلول عام 2020.² فنجد اليابان مثلاً من أكبر الدول المستثمرة في دول الآسيان حيث يصل استثماراتها في ماليزيا 23.8% من جملة الاستثمارات الأجنبية.

هذا، واستفادت المنطقة من انخفاض أجور اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية الهائلة التي تتوفر عليها دول الرابطة. 78.7% من الانتاج العالمي للمطاط الطبيعي، 14.3% من انتاج الارز و6.7% من الثروات السمكية. إلى جانب الغاز الطبيعي وهو ما سمح برفع اقتصاديات دولها إلى صفوف الدول المصنعة حديثاً، حيث تحتل بورصة سنغافورة المرتبة الثالثة عالمياً من حيث حجم التداول، أضف إلى ذلك انفتاحها على العالم الخارجي.

فالرابطة لم تبقى تكتلاً اقتصادياً معلقاً على الدول الاعضاء بل وثقت علاقاتها مع دول أخرى، واعتمدت على سياسة موجهة للخارج لجذب رؤوس الاموال الأجنبية وجعل الآسيان كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة إلى خدمة السوق العالمية، خاصة بعد اتفاق أعضائها على إقامة قاعدة أساسية لسوق موحد عام 2020، وبالتالي إقامة أكبر تكتل آسيوي قادر على مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الاوروبي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك تحت إطار ما يسمى "بالإقليمية المنفتحة".³

الفرع الثالث: الأهمية الإستراتيجية

تتمتع المنطقة بأهمية إستراتيجية كبيرة حيث تقع المنطقة عند مفترق طرق أكثر ممرين بحريين حركة، حيث يربط ممر شرق-غرب المحيط الهندي والهادي، بينما يربط ممر شمال-جنوب أستراليا ونيوزيلاندا بشمال شرق آسيا. فالممرين يشكلان عصب الحياة الاقتصادية لاقتصاديات شمال شرق آسيا والذي

¹ محمود الفقي، "رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة"، السياسة الدولية، م 40، ع 159، جانفي 2005، ص 225.

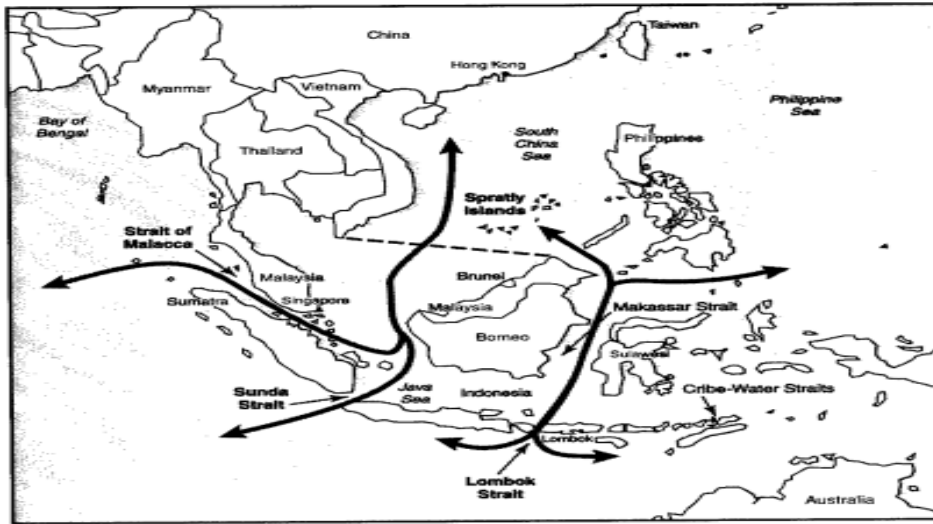
² خالفي علي، نفس المرجع، ص 84.

³ نفس المرجع، ص ص 91-92.

تستورد من خلالهما البترول والموارد الطبيعية وتصدر السلع لبقية دول العالم.¹ إذ تنقل هذه الممرات 50% من التجارة العالمية و 33% من النفط العالمي، ما أهلها لأن تصبح من المساهمين الرئيسيين في اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي.

وبما أن معظم دول اتحاد الآسيان ذات طبيعة ساحلية وفتقر لقواعد أرضية للتنقل -Land-based transport فأغلب التجارة الإقليمية تعتمد على هذه الطرق المائية، زد على ذلك فكل سفن الشحن تقريبا يستوجب عليها المرور عبر أحد المضائق الثلاث أو ما يسمى بنقاط الاختناق chock points المتواجدة بالمنطقة: مضيق ملقا، مضيق سوندا، مضيق لومبوك وماكسار². وهو ما توضحه الخريطة أدناه.

الخريطة رقم 02: نقاط الاختناق الرئيسية بجنوب شرق آسيا



Source: John H. Noer, chock points: Maritime Economic, Concerns in Southeast Asia (Washington D.C: National Defence University 1996)

كما أن الدول الإقليمية الثلاث: ماليزيا، إندونيسيا وسنغافورة والتي تقع بمحاذاة هذه النقاط لها إمكانية التحكم في نسبة معتبرة من مجموع التجارة البحرية العالمية.³

من المنظور العسكري، تشكل هذه الطرق البحرية أهمية كبيرة كحركة القوات الامريكية من غرب الباسيفيكي إلى المحيط الهندي والخليج الفارسي. فخلال الحرب الباردة، كان الهدف الأسى للاستراتيجية الامريكية هو الحفاظ على حرية الملاحة لسفنها العسكرية لهذه الطرق المائية.⁴ إلا أنه ومع زوال التهديدات العسكرية العالمية لصالح الاعتبارات الاقتصادية، فإن الولايات المتحدة وحلفائها

¹ Sokolsky Richard, Angel Rabasa, The Role of Southeast Asia in U.S Strategy Toward China, Project Air Force, RAND, Santa Monica, 2000, p10.

² Ibid, p 11.

³ John H. Noer, Opcit, p 03.

⁴ Ibid, p 11.

الإقليميين مطالبين بإيلاء اهتمام أكبر لسلسلة التهديدات المحتملة (التقليدية أو الحديثة)، حرية الملاحة والابقاء على قدرة منع الخصوم المحتملين من الإبحار بحرية.

إضافة إلى قدرتها على مجابهة التهديدات العسكرية لحرية الملاحة، فللولايات المتحدة مصلحة إستراتيجية في الابقاء على الثقة بين دول شرق آسيا، والتي تظل الضامن الجدير بالثقة لحرية الملاحة العالمية، في حين أن حجم التجارة الامريكية التي تمر عبر هذه الطرق المائية قليلة، إلا أن حلفائها: اليابان، كوريا، أستراليا، الفلبين والدول الصديقة كسنغافورة تعتمد على الطرق البحرية بجنوب شرق آسيا.¹ فعلى سبيل المثال، أكثر من 40% من تجارة اليابان، أستراليا واتحاد الآسيان تمر عبر هذه المضائق.² هذا وتعتمد اقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، تايوان، أستراليا على استقرار منطقة جنوب شرق-آسيا، وعلى وجه التحديد أمن الممرات البحرية التي تعتمد عليها بشكل كبير في تجارتها وأمنها الطاقوي.

سنركز في هذا الإطار، على المكانة المركزية التي يتمتع بها كل من مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي في المعادلة الإستراتيجية المستقبلية لمنطقة جنوب شرق آسيا وآسيا-الباسفيك، على أن نتناول حالة التوتر القائمة في المضيق وبحر الصين الجنوبي بشكل مفصل في العنصر المتعلق بالتهديدات الأمنية.

أولاً - مضيق ملقا: تعتبر سلامة الطرق البحرية مسألة حيوية بالنسبة للتزود العالمي بالهيدروكربون، فثلاثي البترول الخام حالياً والمنتجات المشتقة المصورة تُنقل يومياً بواسطة الصهاريج،³ فمن أصل 48 مليون برميل بترول خام هناك أكثر من 35 مليون برميل تمر يومياً عبر نقاط الاختناق والتي من أهمها على الاطلاق مضيق ملقا. إذ يعد من أهم الممرات الإستراتيجية المائية في العالم وأحد أهم ست نقاط الاختناق البحرية في العالم (مضيق هرمز؛ باب المندب؛ البوسفور؛ قناة السويس وقناة بنما) وهو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم، ولطالما شكل جزءاً مهماً من الطرق التي تربط العرب بالصين والشرق الاوسط بجنوب شرق آسيا تجارياً منذ قرون.⁴

ويقع المضيق بين الارخبيل الاندونيسي وماليزيا وسنغافورة، يعبره يومياً أكثر من 11 مليون برميل، أي ربع 4/1 حجم الخام العالمي باتجاه اليابان، الصين، كوريا الجنوبية والساحل الغربي للولايات المتحدة وبلدان أخرى من منطقة المحيط الهادئ. يبلغ طوله 800 كلم وعرضه 2.4 كلم عند مضيق سنغافورة، ويؤمن عبور أكثر من ثلث 3/1 التجارة البحرية العالمية، ووفقاً للمنظمة البحرية الدولية، تبحر عبر المضيق حوالي 50 ألف سفينة سنوياً، وتنقل حوالي 30% من السلع التجارية العالمية و80%

¹ Ibid, p 11.

² Ibid, p 12.

³ فيليب سيبيل-لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، مترجماً (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013)، ص. 49.

⁴ علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: مضيق ملقا نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات

<https://bit.ly/2WGrc01> (تم تصفح الموقع يوم 27/03/2017)

من الاحتياجات النفطية لليابان، كما تمر عبره حوالي 11 مليون برميل يوميا ومن المتوقع أن تزداد أهميته خصوصا مع تزايد نقل النفط بحريا.

هذا، وتتواجد خلف هذا المضيق منطقة بحرية جيو إستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا وهي بحر الصين الجنوبي، لهذا يمثل المضيق الشريان الحيوي في تأمين الحاجات النفطية للصين المستوردة من الشرق الأوسط وإفريقيا والتي تمر أغلبها منه وكذا واردات حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة كاليابان، كوريا الجنوبية وتايوان.

ثانيا -بحر الصين الجنوبي: ترجع الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي إلى عدة عوامل:¹

أ- العامل الجغرافي: هو عبارة عن شبه بحر مغلق يحده من الشمال الصين وتايوان، من الشرق الفلبين ومن الجنوب بروناي وماليزيا ومن الغرب فيتنام، تقارب مساحته حوالي 3.5 ملايين كلم² وهو ثاني أكثر ممرات العالم البحرية ازدحاما بسفن التجارة الدولية.²

ويقع البحر في طريق تجاري بحري شرياني يربط المحيط الهادئ مع المحيط الهندي، أوروبا، آسيا والشرق الاوسط وآسيا. وترتبط به خمسة من عشر أكبر طرق بحرية تجارية في العالم. يمر عبره ما يقارب من ثلث 3/1 سفن التجارة العالمية، وما يقارب من نصف 2/1 سفن النقل البحري، لهذا يعتبر البحر ثاني أشد الطرق التجارية الدولية ازدحاما بمعدل 150 إلى 200 سفينة يوميا،³ كما يوجد بالبحر 536 ميناء بحري، اثنان منهما لسنغافورة وهونغ كونغ أكبر وأكثر الموانئ حداثة في العالم. الامر الذي يجعل السيطرة على هذا البحر من خلالهما للتأثير على حركتي التجارة والملاحة العالميين.

وتعتمد اقتصاديات الدول المشاطئة على البحر والتي في معظمها اقتصادات صاعدة، على التجارة الخارجية كمصدر رئيسي للدخل القومي ومحور مهم في عملية النمو الاقتصادي بدءا من الصين، ومروراً بدول جنوب شرق آسيا في مقدمتها ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، فيتنام، الفلبين وتايوان.

لهذا، هناك مصلحة أساسية لدى كل هذه الاقتصاديات في ضمان حرية تأمين حركة الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وعدم هيمنة أو تحكم دولة محددة في هذا الممر المائي المهم.

ب- العامل الاقتصادي: تكمن الأهمية الاقتصادية لهذا البحر تبعاً لتقارير تتحدث عن وجود احتياطات ضخمة من النفط والغاز أسفل قاع البحر. فهو يمثل شرياناً بحرياً حيوياً للتجارة

¹ محمد فايز فرحات، النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية

(تم تصفح الموقع يوم 2017/03/27) <https://bit.ly/2plgh3B>

² Carlyle A. Thayer, ASEAN, China and the Code of Conduct in South China Sea, SAIS Review of International Affairs, Vol33, No02, 2013, p 76.

³ THI HAI YEN NGUYEN, Sino-American Interactions in South East Asia 1991-2015, implications for Vietnam, PhD Thesis, Faculty of Law, Humanities and the Arts University of Wollongong, 2015, P 66.

العالمية، إذ تقدر قيمة البضائع التي تنقلها السفن بأكثر من 05 تريليونات دولار سنويا وهي قيمة تعادل ما يزيد على إجمالي الناتج المحلي للهند واتحاد الآسيان مجتمعة.¹

ج- العامل الإستراتيجي: المتمثل في احتمال حدوث مواجهات عسكرية مستقبلية بين الصين والولايات المتحدة، نظرا لاحتياطات النفط والغاز التي يتوفر عليها البحر، وفي حالة تأكد هذا الاحتمال ستصبح منطقة بحر الصين واحدة من مسارح المواجهة المستقبلية المهمة.

ختاماً، إن الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا ليست وليدة اليوم بل هي قديمة قدم تاريخ المنطقة. لكن الملاحظ في الآونة الأخيرة هو تنامي هذه الأهمية بوتيرة متسارعة، حيث أصبحت المنطقة تشغل حيزاً مهماً في إستراتيجيات القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين وهو ما سنفصل فيه في العناصر القادمة. وهو ما أثبتته وستثبته الايام القادمة، حيث تشير الدراسات إلى أنه من المتوقع أن تصبح المنطقة مسرحاً لتنافس القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين وبعض القوى الصاعدة كاليابان، الصين، الهند، وأستراليا.

ثالثا- الاهمية الجيو استراتيحية لبحر الصين الجنوبي

يقع بحر الصين بين المحيط الهادئ في الشرق والمحيط الهندي في الغرب، تبلغ مساحته حوالي 447.9 مليون كم مربع ويصل عمقه إلى 245.5م، يحيط بالبحر 09 دول رئيسية: الصين، فيتنام، كمبوديا، تايلاند، ماليزيا، سنغافورة، اندونيسيا، بروناي والفلبين. يرتبط البحر بالمحيط الهادئ عبر مضيق تايوان وباشي وبالمحيط الهندي عبر مضيق ملقا، وبذلك يعد مضيق ملقا وباشي المضيقين الاكثر اهمية في ضوء تبادل المياه بين بحر الصين الجنوبي وباقي المسطحات المائية.² يضم البحر أكثر من 200 من الجزر المرجانية والحيود البحرية والحواجز الرملية، وهي محل خلاف مع الدول المجاورة لها وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي

الجزيرة	أطراف النزاع مع الصين
ميستشيف	الفلبين
سبراتي	تايوان، فيتنام، الفلبين، بروناي، ماليزيا، اندونيسيا
بارسيل	فيتنام
ناتونا	اندونيسيا
مكلسفيلد	تايوان، الفلبين

¹ جوناثان بيز كشاير ميلر، بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم، ترجمة كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، 06 جوان 2016. <https://bit.ly/2JN7x2W> (accessed on 26/06/2017).

² ديارى صالح مجيد، نفس المرجع، ص 19.

المصدر: علي حسين باكير، غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعات، مركز الجزيرة للدراسات.
(تم تصفح الموقع يوم 2019/07/15) <https://bit.ly/2T5GsMc>

ويتوفر البحر على موارد طاقوية هائلة اهمها: النفط والغاز إذ أشارت التوقعات أن موارد النفط المحتملة في هذا الاقليم تصل إلى أكثر من 213 مليار برميل وفي المقابل أشارت دائرة المسح الجيولوجي الامريكية إلى أن مجمل الاحتياطات المكتشفة وغير المكتشفة في بحر الصين الجنوبي وصل إلى 28 مليار دولار.¹ وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، فهو أكثر مصادر الطاقة أهمية في البحر نظرا لاكتشافه في أغلبية دول هذا البحر (بروناي؛ اندونيسيا؛ ماليزيا؛ فيتنام وتايلاندا). وتباينت التوقعات احتياطي الغاز الطبيعي بالبحر حسب الجهات المسؤولة عن إصدارها، إلا أنه عموما تصل إلى 279 بتريليون قدم مكعبة تتوزع الكمية الكبرى منها حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: احتياطي الغاز الطبيعي ببحر الصين الجنوبي

الدولة	احتياط الغاز (تريليون م مربع)	انتاج الغاز (تريليون قدم مكعب)
اندونيسيا	93	2613
ماليزيا	83	2218
الصين	80	1960

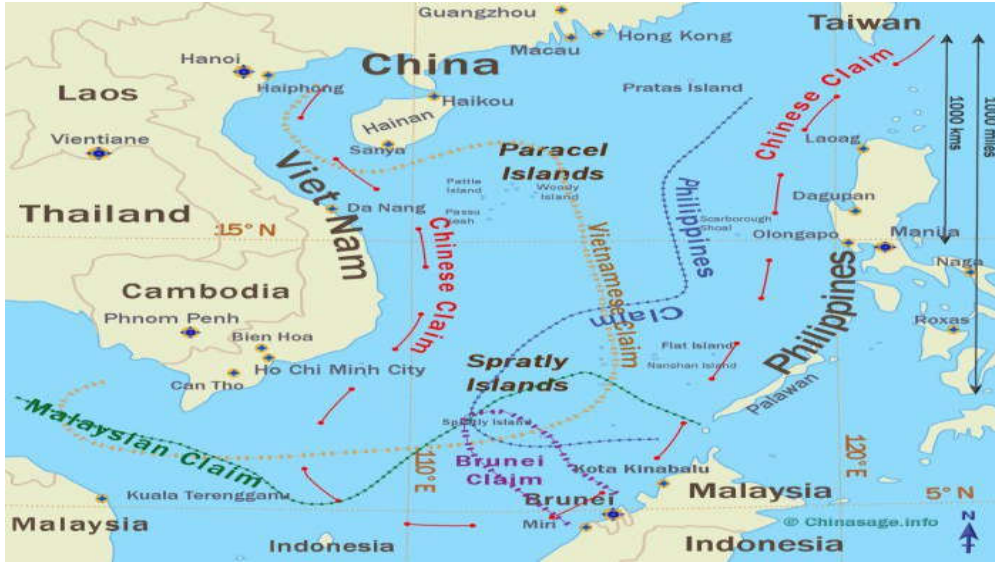
المصدر: من انجاز الباحثة استنادا إلى المعلومات الواردة في كتاب: دياري صالح مجيد، بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص. 28.

تشكل أهمية الموقع الجغرافي للبحر وكذا الموارد الطاقوية التي يزخر بها عناصر فاعلة في تحديد الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي؛ عن كونه أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادئ والهندي؛ واحتواءه على أكثر خطوط الملاحة ازدحاما بحركة السفن في العالم، كل هذه المعطيات تتيح للدولة التي تهيمن على جزره وموارده الطبيعية القدرة على التحكم في واحد من أهم المواقع الجغرافية في المحيط الهادئ ومجمل النطاق الجيوبوليتيكي الأوسع الذي يطلق عليه عادة اصطلاح آسيا-المحيط الهادئ.²

¹ نفس المرجع، ص 25.

² دياري صالح مجيد، مرجع سابق، ص 31.

الخريطة رقم 03: الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي



Source: South China Sea <https://bit.ly/2Gfj5VO> (accessed on 22/01/2019)

من ناحية أخرى، تبرز الأهمية الإستراتيجية للبحر من خلال مضيق ملقا الذي يؤمن نقل البضائع التجارية ما بين دول أوروبا وآسيا-الباسيفيك نظرا للأهمية الجيو استراتيجية الجيوبوليتيكية التي يتمتع بها بحر الصين الجنوبي، تحول إلى نقطة جوهرية في التنافس الامريكي في غرب المحيط الهادئ. إذ منذ 2010، ارتبط بقضايا بالاستراتيجية اوسع ذات علاقة بالاستراتيجية البحرية للصين وايضا بمستقبل الامريكي في المنطقة.¹

فضلا عن ذلك، فالأمن الطاقوي العالمي يعتمد في شقه الاكبر على أمن الممرات البحرية المتواجدة بالمنطقة. وبناءً عليه، فاللعبه الكبرى تكمن في التحول الإستراتيجي الذي ستشهده المنطقة ما يمكن أن يكون له تأثير إستراتيجي معتبر ليس على آسيا- الباسيفيك فقط بل على العالم بأكمله.

المطلب الثاني: التصورات الأمنية للأمن والاستقرار بمنطقة جنوب شرق آسيا

إن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة جعلت منها مسرحاً لتنافس العديد من القوى العالمية على رأسها الولايات المتحدة والصين، ونقطة التقاء مصالح هذه القوى وغيرها كاليابان والهند وأستراليا. وعلى أساس هذا التنوع في المصالح والرؤى، تنوعت التصورات الأمنية لتلك القوى في المعادلة الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار بالمنطقة، في ظل تغيرات هامة تشهدها القارة الآسيوية بأكملها قد تعيد تشكيل النظام الدولي وصياغة العلاقات بين القوى الكبرى الفاعلة فيه.

¹ Leszek Buszynski, the South China Sea: Oil, Maritime, Claims, and U.S-China strategic rivalry, *The Washington Quarterly*, Vol 35, No 2. (Spring 2012), PP 139-140.

ومن أجل رسم صورة أوضح للبيئة الأمنية بالمنطقة ومستقبل المعادلة الأمنية بها، سنكتفي في هذا المبحث بالتركيز على التصورات الأمنية لدول جنوب شرق آسيا، في حين سنفصل في التصورات الأمنية الصينية والامريكية بشكل مستقل في المباحث القادمة، حيث أن لكل واحدة منها تصور خاص لمصالحها الأمنية والإستراتيجية وكذا سياسات وإستراتيجيات خاصة للتعامل مع معطيات البيئة الأمنية الإقليمية، وذلك بالشكل الذي يكفل لها مصالحها في النهاية بما في ذلك مسائل التعاون الإقليمي.

الفرع الأول: التصورات الأمنية لدول جنوب شرق آسيا

لمنطقة جنوب شرق آسيا بنية إستراتيجية مهمة جعلتها تدخل في صلب الاهتمامات الإستراتيجية لكبرى القوى العالمية. عرفت البيئة الأمنية الإقليمية للمنطقة خلال الآونة الأخيرة تغيرات مثيرة للجدل بفعل تنامي التهديدات الأمنية التقليدية والشاملة المقوضة للاستقرار بالمنطقة، الشيء الذي دفع بدول المنطقة إلى صياغة تصورات أمنية وفقاً لمعطيات كل فترة ومتطلباتها هذه التصورات شكلت مجتمعة بنى الامن الإقليمي. هذه الأخيرة تنوعت ما بين انتهاج بعض الدول لإستراتيجيات أمنية بشكل منفرد، واتجاه البعض للتحالف مع الولايات المتحدة وانضمام البعض إلى الأطر الأمنية الإقليمية متعددة الأطراف أو الاعتماد على دبلوماسية الاليات شبه الرسمية وكل هذا بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي.

أولاً - الإستراتيجيات الأمنية لدول جنوب شرق آسيا

سيتم في هذا الإطار التركيز على الإستراتيجيات الأمنية لكل من إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة وفيتنام نظراً لأدوارها الرئيسية في القضايا الأمنية الإقليمية وكذا الحفاظ على توازن القوى والاستقرار الإقليمي. وما سيلاحظ أن هذه الدول تختلف في طريقة تقييمها للتهديدات والفرص المرتبطة بكل من الصين والولايات المتحدة، في حين تشترك في التفكير الإستراتيجي للنظام الإقليمي.

1- إندونيسيا: تعد إندونيسيا أكبر دولة أرخبيلية في العالم بتعداد سكاني قدره 220 مليون نسمة، يعيشون على 19.000 جزيرة وهي أكبر دولة إسلامية في العالم بها أكثر من 200 مجموعة لغوية وثقافية.¹ كانت إندونيسيا مستعمرة هولندية ونالت استقلالها سنة 1949 ومنذ ذلك الحين، ركزت سياساتها الدفاعية بشكل أساسي على التهديدات الداخلية المقوضة للاستقرار السياسي وتماسك البلاد، فكانت الأولوية الأولى هي بناء أمة تحت الرقابة المشتركة للحكومة والجيش. ووفقاً للقانون رقم 3/2002 لوزارة الدفاع، فالهدف الرئيسي لسياسة الدفاع الاندونيسية هو حماية ودعم سيادة الدولة، الحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية إندونيسيا الموحدة وضمان سلامة الشعب الاندونيسي من جميع أشكال

¹ Adrian Vickers, *A History of Modern Indonesia* (Cambridge, Cambridge University Press ,2005), p 01.

التحديات والاضطرابات.¹ لهذا تمثلت الأهداف الرئيسية للدفاع الاندونيسي وفقا للكتاب الابيض للدفاع لسنة 2008 في:²

- ✓ ردع جميع أشكال التهديدات ضد أندونيسيا وشعبها،
- ✓ إحباط العدوان العسكري الخارجي،
- ✓ السيطرة على التهديدات العسكرية التي من الممكن أن تكون لها آثار جانبية على السيادة الاندونيسية،
- ✓ السلامة الإقليمية وأمن الافراد،
- ✓ الاسهام في الاستقرار الإقليمي والسلام الدولي.

كما أكد الكتاب على ضرورة تحسين إندونيسيا لموقفها الدفاعي لدعم وحدة الجمهورية في ظل استمرار التهديدات الرئيسية كالإرهاب والحركات الانفصالية، لهذا أدركت إندونيسيا الحاجة إلى تعزيز قدرات قواتها الدفاعية لمواجهة التهديدات الامنية البحرية. بلغت ميزانية الدفاع 4.5 بليون دولار أمريكي لسنة 2010، أين عرفت زيادة في الانفاق العسكري من 0.9% إلى 2% من إجمالي الناتج المحلي وذلك بهدف حماية المصالح الاقتصادية والتجارية، إلى جانب ردع المطالب الصينية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة الاندونيسية. هذا ويعد الجيش الاندونيسي أكبر قوة بتعداد 330 ألف جندي عادي و 40 ألف جندي احتياطي³. ويوضح المنحى الموالي تصاعد الانفاق العسكري لإندونيسيا للفترة ما بين 1990-2015.

¹ Rizal Sukma, Indonesia's Security Outlook, Defence Policy and Regional Cooperation, in **Asia Pacific Countries Security Outlook and its Implications for the Defence Sector**, The National Institute for Defence Studies, Japan, 2010, p 09.

² Ibid, pp 9-10.

³ Kevin Anlidge, **Security in Southeast Asia, how are Southeast Asian Countries due to the Rise of China as a regional and Global Power?** Master Thesis of Indonesian Relations, Victoria University of Wellington 2011, p 66.

المنحنى البياني رقم 02: الانفاق العسكري لإندونيسيا للفترة ما بين 1990-2015

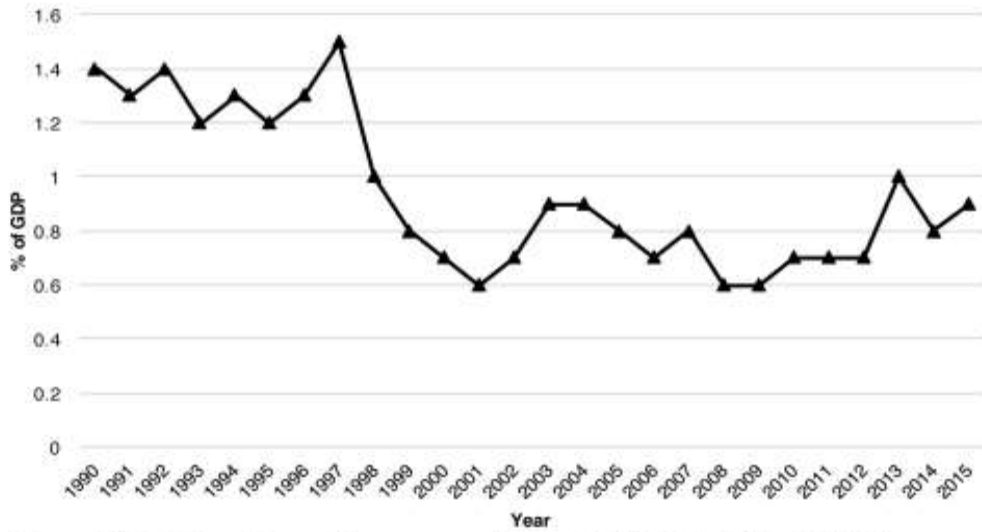


Figure 8.3 Indonesian military expenditures, 1990–2015 (% of GDP).

Source : Kevin Anlidge, OpCit.

كما أفادت تقارير بأن إندونيسيا تعزز شراء طائرات من طراز C130 و F-16 باستخدام نظام التمويل العسكري الامريكي الخارجي، كما ذكرت مجلة التكنولوجيا العسكرية بأن إندونيسيا وقعت مذكرة تفاهم مع كوريا الجنوبية لتطوير طائرة مقاتلة من طراز KX-F جيل 4.5¹. وهو ما يسمح بتحديث القوات وبلغ تعداد القوات البحرية بـ 750 ألف فرد، ويضم سلاح البحرية 29 مقاتلة رئيسية مكونة من 08 فرقاطات و 21 سفينة حربية و 41 سفينة دورية ومقاتلات ساحلية مدعومة بـ 28 سفينة لوجيستية².

هذا، وارتكزت إندونيسيا في تعاملها مع القضايا الأمنية غير التقليدية كمحدد لسياستها الأمنية الدفاعية باعتبارها جزء من قضايا الدفاع الوطني وعلى هذا النحو تقوم إندونيسيا بانتهاج خطة قائمة على تعزيز قدراتها الدفاعية بإدخال إصلاحات دورية على بنيتها العسكرية، وتتضمن هذه الإصلاحات ممارسة حظر على الجيش بمنع إشراك ضباط عسكريين في السياسة والأنشطة التجارية والفصل بين الأدوار العسكرية والشرطة. إلى جانب ذلك، تربط إندونيسيا بين سياساتها الأمنية ونشاطها الدبلوماسي باعتباره الخط الأول للدفاع وذلك بتفعيل التعاون الإقليمي والدولي. فعلى المستوى الإقليمي، تسعى إندونيسيا للعب دور ريادي ضمن اتحاد الآسيان إلى جانب تحسين الدبلوماسية الحدودية لتسوية النزاعات مع كل من ماليزيا، سنغافورة، الفلبين، فيتنام وتيمور الشرقية.

¹ Indonesia Defence Update, *Military Technology*, Vol 34, Issue 11, 2003, p26.

² Rizal Sukma, OpCit, p 13.

بالرغم من الأهمية الجيو إستراتيجية والإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تتوفر عليها إندونيسيا، إلا أنها كانت عرضة للتطورات الجيوسياسية والتحديات الامنية والوتيرة المتسارعة لتحديث الاسلحة على الصعيد الإقليمي والمتمثلة في:

- ✓ تنامي القوة الصينية والذي يمثل أبرز جوانب التغيير الإستراتيجي في شرق آسيا.
- ✓ تزايد النزاعات البحرية التي تمثل تحدياً كبيراً للأمن والتماسك الإقليمي لإندونيسيا، حيث أن التوترات بين الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا عقدت العلاقات بين الجانبين وأضعفت روابط الوحدة داخل المنظمة الإقليمية.¹
- ✓ قلق الحكومة الاندونيسية من الوتيرة المتسارعة لتحديث الاسلحة على الصعيد الإقليمي، فالإنفاق الدفاعي بآسيا ارتفع بنسبة 27.2% من 270.6 بليون دولار عام 2010 إلى 344.2 بليون دولار عام 2014.²
- ✓ الرابطة المعقدة بين القضايا الامنية التقليدية وغير التقليدية من شأنها أن تعقد المشهد الإستراتيجي في إندونيسيا.

لهذا، وبعد نهاية الحرب الباردة، ظهر الاستخدام العصري للدبلوماسية الدفاعية والذي تحولت في إطارها المؤسسة العسكرية إلى أداة للقوة الناعمة أو الاقناع لتحقيق أجندة دبلوماسية متنوعة. وأدرج العديد من الباحثين عدداً من الانشطة ذات الصلة والتي يمكن للحكومة القيام بها في إطار الدبلوماسية الدفاعية على غرار:³ الاتصالات الثنائية والمتعددة الاطراف بين مسؤولي الدفاع المدني وضباط الجيش السامين، تعيين ملاحق الدفاع بالدول الاجنبية، اتفاقيات التعاون الدفاعي الثنائية، نشر فرق التدريب، التدريبات العسكرية الثنائية أو متعددة الاطراف، توفير المعدات العسكرية وغيرها من المساعدات المادية. في ذات السياق، التزمت الدبلوماسية الدفاعية الاندونيسية بثلاث مهام رئيسية:

- 1-تدابير بناء الثقة وتتضمن زيارات الدولة الرسمية، الحوارات والمشاورات، تبادل المعلومات، الشراكات الإستراتيجية، تبادل الموظفين والتدريبات العسكرية المشتركة.
- 2-تعزيز القدرات الدفاعية وتشمل المساعدة العسكرية، شراء الاسلحة،

¹ Rizal Sukma, Without Unity: No Centrality, **Jakarta Post**, 17 July 2012.

<https://bit.ly/2UEyyKA> (accessed on 29/03/2017)

² International Institute for Strategic Studies, **The Military Balance** (London, Routledge, 2015), p 209.

³ Andrew Cottey and Anthony Foster, **Reshaping Defence and Diplomacy: New Roles for Military Cooperation and Assistance**, Adelphi Paper N° 365, London, 2004, P 07.

3- تطوير الصناعة الوطنية الدفاعية تشمل نقل التكنولوجيا، تنمية التعاون والبحث والاستثمارات في المشاريع المشتركة.¹

وأولت هذه النشاطات إلى الوكالات المكلفة إما قوات الدفاع الاندونيسية أو وزارة الدفاع، فخلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 1998 هيمنت قوات الدفاع الاندونيسية على صناعة السياسة الخارجية بما في ذلك صنع السياسات تجاه الصين في السبعينات. لكن اليوم، تغير الوضع وأصبح عمل الضباط العسكريون مجرد "دبلوماسيين مخلصين" في إطار دبلوماسية الدفاع الثنائية ومتعددة الاطراف الاندونيسية.²

في ظل هيكل القوة المتغير بجنوب شرق آسيا، تبنت إندونيسيا إستراتيجية التحوط لتجنب أي حالة يتعين عليها أن تقرر التحيز لاحد من جانبي القوى الكبرى المتنافسة على حساب دولة أخرى.³ وبالنظر لموقعها الجيو إستراتيجي ومستوى القوة العسكرية، من المستبعد أن تنتهج إندونيسيا موقفاً عدائياً تجاه دول أخرى، فهي تجمع ما بين أليات "المشاركة والتكامل الإقليمي" مع مقاربة "التوازن" الواقعية في شكل التحديث العسكري والتعاون الامني مع الشركاء الإستراتيجيين. وبهذه الطريقة تحافظ الحكومة الاندونيسية على سلسلة كبيرة من الخيارات الإستراتيجية لتحقيق أجندة سياستها الخارجية والدفاعية.⁴

2- سنغافورة: سنغافورة جزيرة صينية تقع في بحر الملايا،⁵ تبلغ مساحة 660 كم²، بتعداد سكاني يبلغ 5.077 مليون نسمة، تقع ضمن خطوط بحرية مهمة للاتصال الجيو إستراتيجي بجنوب شرق آسيا. ساهمت عوامل الموقع الجغرافي، نقص الموارد الطبيعية والتعدد العرقي كلها في تشكيل السياسة الخارجية وكذا الدفاعية لسنغافورة والتي يحكمها منطق أولويات الدول الصغيرة والذي من ميزاته: الديناميكية، التغيير والتعديل المستمر.⁶

مر تطور السياسة الخارجية وكذا الدفاعية لسنغافورة بمرحلتين أساسيتين: مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة. وفي كلتا المرحلتين اعتمد القادة السنغافوريين على تصورات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية (البقاء، الامن الوطني) إلى جانب المقرب البنائي.

¹ Evan A. Laksmana, Regional Order by other Means? Examining the Rise of Defence Diplomacy in Southeast Asia, *Asian Security*, Vol 8, N° 3, 2012. P 262.

² Rizal Sukma, *Indonesia and China: The Politics of a Troubled Relationship* (London, Routledge, 1999), p 04.

³ Evelyn Goh, *Meeting the China Challenge: The U.S in Southeast Asia Asian Regional Security Strategies*, Policy Studies 16 East West Center, Washington, 2005, P P2-3.

⁴ IIS Gindrarsah, *Indonesia's Defence Diplomacy: Harnessing the Hedging Strategy against Regional uncertainties*, *RSIS Working Paper*, Singapore, 9 June 2015, p 06.

⁵ Amitav Acharya, *Singapore's Foreign Policy: The Search for Regional Order* (Singapore, World Scientific, 2008), p 23.

⁶ Bilveen Singh, *Singapore: Foreign Policy Imperatives of a Small State* (National University of Singapore, Centre for Advanced Studies), 1988.

أمرحلة الحرب الباردة: خلال هذه المرحلة، ركزت السياسة الخارجية لسنغافورة على كيفية ضمان بقاءها وأمنها الوطني ونموها الاقتصادي بدون تدخل خارجي فضلاً عن كيفية إدارة انكشافيتها داخلياً وخارجياً. على المستوى الداخلي، مثلاً البقاء والامن الاهداف العليا للدول في ظل النظام الدولي الفوضوي وبالنسبة للدول الصغيرة كسنغافورة، فإن ضمان البقاء بمفهومه المادي والاقتصادي يعتبر أمراً مصيرياً¹، كما أن افتقار سنغافورة للموارد الطبيعية وصغر الاسواق المحلية خلق عقبات ملازمة للنمو الاقتصادي. هذا إلى جانب، صعوبة مهمة ضمان التكامل الوطني والامن الوطني داخل البناء الاجتماعي السنغافوري متعدد الاعراق. وتبنت سنغافورة في هذه الفترة المقرب الهويزي لضمان أمنها، فركزت على تقوية وضعها الداخلي، حلّ القضايا الداخلية وتحسين قوتها الاقتصادية، السياسية والامنية.²

ففي كتابه "سياسة سنغافورة الخارجية: التعامل مع الانكشافية"، أوضح مايكل ليفر Michael Leifer أن القادة السنغافوريين عالجوا قضايا السياسة الخارجية بنمط واحد، انطلاقاً من التصور الواقعي التقليدي الذي يستوجب على الدول الصغيرة أن تتماشى مع العالم العدائي الخالي من حكومة مشتركة.³

وعلى المستوى الخارجي، أسهمت العوامل الجيو إستراتيجية والتاريخية في تأصل الانكشافية، فموقع سنغافورة كدولة صغيرة ذات أغلبية صينية مجاورة لأكبر جيرانها الملايوين، أسهم في تعميق حالة اللامن والتي تضاعفت بفعل ظروف انفصال سنغافورة عن ماليزيا الفيدرالية سنة 1965 فضلاً عن العداوة التي أظهرتها إندونيسيا اتجاهها خلال وعقب أحداث Konfrontasi* أو المواجهة التي بقيت راسخة في أذهان القادة السنغافوريين. وعليه، شكلت الانكشافية مسألة جوهرية في السياسة الخارجية لسنغافورة.

إلى جانب هذا، صعّد تنافس القوى العظمى خلال الحرب الباردة من إنكشافية سنغافورة. و انطلاقاً من التصور الواقعي للسياسات الدولية المتضمن التسليم بالغايات واقتناص الفرص، عرفت سنغافورة كيف تستغل ببراعة الفرص التي أحدثتها الحرب الباردة على الساحة الجيوسياسية والاقتصادية على حد سواء.⁴ فجيو سياسياً، استحسنّت سنغافورة نظام توازن القوى الإقليمي والذي كان لصالح بقاءها ورفاهيتها، واقتصادياً، نجحت في تأمين تدفق منتظم للاستثمارات الاجنبية وحرية الوصول للأسواق الغربية عن طريق تشكيل نفسها كمدينة عالمية **global city** بمعنى إدماج نفسها

¹ N. Ganesan, Singapore's Foreign Policy Terrain, *Asian Affairs: An American Review*, Vol 19, N° 02, 1992, P67.

² Amitav Acharya, Opcit, pp 14-15.

Michael Leifer, *Singapore's Foreign Policy: Coping with Vulnerability* (London, Routledge, 2000), P65³
*كونفروناسي أو المواجهة 1963-1966: هي استجابة إندونيسيا لتشكيل اتحاد ماليزيا الناشئ عن عملية إنهاء الاستعمار البريطاني في جنوب شرق آسيا. تضمنت كونفروناسي عمليات توغل مسلحة وهجمات بالقنابل وأعمال تخريبية هدفت إلى زعزعة الاستقرار في الولايات التي كان من المقرر إدراجها في الاتحاد وهي سنغافورة وملايا وساراواك وبروني وشمال بورنيو والمعروفة حالياً باسم صباح. أنظر:

Indonesia announces Konfrontasi(confrontation), 20 Jan 1963

<https://bit.ly/2Vz9sg2> (accessed on 11/10/2018).

⁴ Amitav Acharya, Opcit, p17.

بسرعة في اقتصاد السوق الدولي والموافقة على استضافة الشركات متعددة الجنسيات في وقت تشكك أغلب دول العالم الثالث فيها وبذلك استطاعت سنغافورة على جعل للدول الغربية حصة في بقاءها ورفاهيتها.¹

مجمل القول، كانت فترة الحرب الباردة ونظام القطبين فترة استقرار نسبي لسنغافورة، إضافة إلى أن سلوكيات القوى العظمى خلال هذه الفترة منحت هامشاً معيناً من الفرص للدول الصغيرة لتعزيز ظروف استقرارها. وفي إطار سعيها لجذب اهتمام القوى الكبرى وردع أي هجوم محتمل، نجحت سنغافورة في تشكيل روابط تجارية قوية ليس مع الولايات المتحدة واليابان فقط بل مع الاتحاد السوفياتي والصين أيضاً.²

ب-مرحلة ما بعد الحرب الباردة: كما سبق ذكره، فقد شكّل البقاء، الامن الوطني والرفاه الاقتصادي جوهر أهداف السياسة الخارجية السنغافورية لفترة الحرب الباردة ساعدها في تحقيقها ذلك: القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الجهاز البيروقراطي وطبيعة النظام السياسي. إذ مع نهاية الحرب الباردة، سيطر موضوعي الإقليمية في الميدان الاقتصادي وتوازن القوى الإقليمي في الميدان السياسي والامن على السياسة الخارجية السنغافورية.

فيما يتعلق بموضوع الإقليمية، فكان تطورها بمنطقة جنوب شرق آسيا الركيزة الرئيسية لنجاح السياسة الخارجية السنغافورية. حيث، كرست الحكومة جهودها الدبلوماسية لتطوير هذا الميدان وأقر القادة الرسميين بإسهام اتحاد الآسيان في استقرار بيئتهم الامنية الإقليمية.³ كما أن الهياكل التدميمية للاتحاد مثلت حجر الأساس للسياسة الخارجية لسنغافورة.⁴ فضلاً عن أن مقرب متعدد المستويات للاتحاد (المنتدى الإقليمي للآسيان، حوار شانغاري The Shangri La Dialogue وقمة شرق آسيا) أسهم بشكل كبير في الاستقرار والامن الإقليميين. وبالرغم من تشكيك بعض القادة السنغافوريين في مستقبل الآسيان، إلا أن سنغافورة كان لها الدور في تعزيز دور الاتحاد في القضايا الامنية الإقليمية باستضافتها على سبيل المثال لقمة الآسيان الرابعة في جانفي 1992.

هذا، وكان للزامة الاقتصادية بمنطقة GATT إضافة إلى نزعة إصلاحات السوق الموجهة بمنطقة جنوب شرق آسيا والنمو المثير للترابط التجاري والاستثماري بين شرق آسيا وجنوب شرقها، الفضل في دفع سنغافورة إلى الامعان أكثر في فرص التجارة والاستثمار الإقليمي، تضمن ذلك: تطويره لأسواق جديدة بالمنطقة، تشجيعها للاستثمارات بشمال الصين، فيتنام، واتحاد الآسيان. فتصور سنغافورة

¹ Amitav Acharya, Ibid.

² Tim Huvley, *Defending the Lion City: The Armed Forces of Singapore* (St. Leonard's, NSW: Allen and Unwin, 2000), pp 3-4.

³ Amitav Acharya, Opcit, p 24.

⁴ Kevin Anlidge, *Security in Southeast Asia, how are Southeast Asian Countries due to the Rise of China as a regional and Global Power?* Opcit, p 69.

للتعاون الإقليمي واسع ومرن، فالإقليمية بالمفهوم الاقتصادي تتكون من ثلاث مستويات: اتحاد الآسيان ASEAN، المستوى دون الاقليمي يضم سنغافورة، ماليزيا وإندونيسيا، والمستوى الإقليمي الكلي يشمل شرق آسيا وآسيا-الباسفيك.¹ أما ما تعلق بموضوع توازن القوى الإقليمي في الميدان السياسي والامني، فيذكر أن سنغافورة اعتمدت في بدايتها على قوات الكومونولث لضمان أمنها وبتغيير السياسة الدفاعية لبريطانيا عام 1968، اعتمدت سنغافورة على مجهودها الخاص تماشياً مع المقرب الواقعي للشؤون الخارجية لضمان أمنها الخاص.

وعليه يقوم جوهر السياسة الامنية الحالية لسنغافورة على دعامتين أساسيتين: الدبلوماسية والردع وذلك للحفاظ على قدر من الاستقرار والسلام في الجزيرة، فدعامة الدبلوماسية تنشُد تطوير والحفاظ على علاقات جيدة مع باقي الدول، في حين تسعى دعامة الردع إلى صدّ التهديدات والمساهمة في المرونة الإقليمية.² وقد شبه جوزيف ناي في كتابه "مستقبل القوة" سياسة الردع لسنغافورة بـ «لجمبري المسموم **poisoned shrimp** الذي يتلغ أي هجوم محتمل».³

من جهة أخرى، تقوم السياسة الامنية لسنغافورة على تعزيز الثقة، التعاون والحوار البناء مع القوات داخل وخارج إقليمها، حيث تركز سياسة الردع على مفهوم تعزيز الدفاع الجماعي المتضمن: الدفاع النفسي، الدفاع الاجتماعي، الدفاع المدني والدفاع العسكري، بهدف مواجهة القضايا ذات الصلة بمنطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة أو ذات الاهتمام العالمي المشترك والتي تنحصر أساساً في مواجهة التهديدات الناشئة عن الارهاب ونشاطات الجرائم العابرة للقوميات وكذا المساهمة في أنشطة الاغاثة الانسانية.⁴ إلى جانب ذلك، ترى سنغافورة أن التواجد الامريكي بأسيا عامل مهم لموازنة صعود الصين والابقاء على اليابان بمكانها وكذا الحفاظ على الوضع الامني القائم بجنوب شرق آسيا، وعلى هذا الاساس وقعت سنغافورة مع الولايات المتحدة مذكرة تفاهم سنة 1990 تسمح بنشر القوات العسكرية الامريكية بسنغافورة ومنذ ذلك الحين أصبحت سنغافورة شريكاً أمنياً أمريكياً مهماً في المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، بعد أن وقعا الطرفان سنة 2005 على "اتفاقية الإطار الإستراتيجي والتعاون الدفاعي".⁵

ما يلاحظ، أن سنغافورة اكتفت بمستوى توقيع الاتفاقيات الامنية ولم تتجاوزها إلى معاهدة أمنية رسمية.⁶ وذلك لضمان أن الولايات المتحدة لن تغمرها بتواجدها كما حصل في كوريا الجنوبية واليابان، إضافة إلى أنها لا تريد أن ينظر إليها على أنها في حالة موازنة مع الولايات المتحدة، الشيء الذي يمكن أن

¹ Amitav Acharya, Opcit, P 25.

² Defending Singapore in the 21st Century, Ministry of Defence, Singapore, 2000, p 12.

³ Joseph S. Nye Jr, **The Future of Power** (New York: Public Affairs, 2011) p42.

⁴ بن إسماعيل زكرياء، مرجع سابق، ص 144.

⁵ Carlyle. A. Thayer, **Southeast Asia: Patterns of Security Cooperation**, Australian Strategic Policy Institute (ASPI), Australia, 2000, p 17.

⁶ Simon S. C Tay, **Asia Alone: The Dangerous Post-Crisis Divide from America** (Singapore, Wiley, 2010) p 144.

تفسره الصين على أنه تحالف ضدها.¹ فسنغافورة اختارت أن تستفيد من الولايات المتحدة للتحوط إتجاه صعود الصين العدواني و التصحيحي ، وهي بذلك تحاول أن تساعد الولايات المتحدة للحفاظ على تواجدتها بمنطقة جنوب شرق آسيا، بينما تبقى هي قادرة على الابقاء على علاقتها وتجارتها مع الصين. وفي الاخير، عملت سنغافورة على توجيه سياستها الخارجية والدفاعية لفترة ما بعد الحرب الباردة لتعزيز مؤسساتية الاقتصاد السياسي الإقليمي، بينما أبقت على الترتيبات الامنية القائمة منذ فترة الحرب الباردة.

تعتبر سنغافورة أفضل مثال لكيفية استغلال صناعات القرار للواقع الجيوبوليتيكي لتغلغل القوى العظمى بالمنطقة لصالحها. فمحدودية قوتها الجغرافية والعسكرية دفعها إلى تأسيس إستراتيجيتها الامنية الإقليمية الواسعة بالدرجة الاولى على استعارة القوة السياسية والعسكرية من القوى الإقليمية.²

3- تايلاندا: سنركز في هذا الإطار على الإستراتيجية الامنية لتايلاند، أما ما يتعلق بعلاقاتها وتحالفها مع الولايات المتحدة فسيتم التطرق إليه في عنصر سياسة التحالفات. سعت تايلاندا منذ نيلها للاستقلال لصياغة إستراتيجية أمنية توافقية بين جوارها الإقليمي المضطرب ووضعها الداخلي المتقلب، حيث واجهت نزاعات حدودية مع كل من ميانمار وكمبوديا، ومن جهة أخرى تواجه تايلاندا الانفصاليين الجنوبيين "مسلمي الملايا"، لهذا رأت أنه من الواجب عليها العمل وفق ثلاث مرتكزات لبناء إستراتيجية أمنية متكاملة تمثلت أساساً في:³

- ✓ تعزيز القدرات الدفاعية للقوات المسلحة،
- ✓ تنسيق الجهود مع المؤسسات الحكومية الأخرى،
- ✓ تعزيز علاقات التعاون الأمني مع دول الجوار الإقليمي والعالم.

ودفع تراجع التهديدات التقليدية لصالح تنامي التهديدات غير التقليدية إلى التركيز أكثر على إصلاح المنظومة العسكرية وتجهيزها بأحدث تقنيات الدفاع لتصبح أكثر كفاءة وقدرة على التعامل مع هذه القضايا، لهذا عملت تايلاندا على تعزيز التعاون الأمني مع دول الجوار كالصين واليابان، الهند إلى جانب العمل على زيادة النشاط التعاوني الأمني مع الولايات المتحدة. فلتايلاند تاريخ طويل في جذب وتسخير قوة الدول الكبرى في صياغة إستراتيجيتها الامنية القومية والإقليمية، وهو الشيء الملاحظ في تحالفها مع

¹ Kevin Anlidge, Opcit, p 75.

² Evelyn Goh, **Great Powers and Southeast Asian Regional Security Strategies: Omni-Enmeshment, Balancing and Hierarchical Order**, Institute of Defence and Strategic Studies, (IDSS), Singapore, 2005, p 10.

³ بن إسماعيل زكرياء، ص 143.

الولايات المتحدة واصطفافها لاحقاً إلى جانب الصين للتعامل مع التهديد الفيتنامي بين عامي 1970 و1980.¹

انتهجت بانكوك إستراتيجية مشابهة لسنغافورة، حيث استخدمت المؤسسات متعددة الاطراف والاتفاقيات التجارية لجذب القوى الكبرى إلى المنطقة كوسيلة لضمان الاستقرار، فوَّقت على سبيل المثال اتفاقية التجارة الحرة FTA مع أستراليا، الصين والهند. كما سمح الموقع المثالي لتايلاند عند ملتقى طرق شمال شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا أن تعزز من المؤسساتية الاقليمية.

إلى جانب هذا، تسعى كل من تايلاندا وسنغافورة إلى تشجيع الهند كقوة عظمى لإبداء الاهتمام بالمنطقة، إلا أن بانكوك بذلت جهداً دبلوماسياً مضاعفاً مقارنة بسنغافورة حيث حاول رئيس وزرائها تاكسين شينا و **Thaksin Shinawatra** بتشجيع الروابط مع جنوب آسيا من خلال المنظمات الاقتصادية مثل **BIMSTEC** (بنغلاديش، الهند، ميانمار، سيريلانكا والجمعية التعاونية الاقتصادية التايلاندية)، وكذا صياغة منتدى حوار عبر إقليمي جديد (الحوار التعاوني الآسيوي) والذي يجمع دول شرق وجنوب آسيا، إضافة إلى دول الشرق الأوسط.²

وكانت هذه التحركات بمثابة محاولات لتقوية الدور القيادي لتايلاند في الشؤون الآسيوية، بعد أن قام الانقلاب العسكري في سبتمبر 2006 بعزل الحكومة التايلاندية وتثبيط النشاط التايلاندي الإقليمي. وفي حوار مع أحد المستشارين الحكوميين التايلانديين أوضح أنه هناك اعتقاد مشترك بأن استغلال الموقع الإستراتيجي لتايلاند يساعد في استعادة الدور التقليدي لجنوب شرق آسيا كجسر إستراتيجي يربط بين أجزاء مختلفة من آسيا العظمى مما سيجعل المنطقة ككل أكثر استقراراً.³ وفي السياق ذاته، أشار وزير الخارجية جورج يو **George Yeo** السابق لسنغافورة أن منطقة جنوب شرق آسيا تمثل جسراً ومنطقة عزل ما بين أعظم المناطق الحضارية للصين والهند، فلم تقم الصين ولا الهند بغزو أو احتلال المنطقة أبداً لأنها بمثابة منطقة عزل دون أن تعرقل حركة التجارة.⁴

تشارك سنغافورة وتايلاند في محاولة صناع القرار فيها بتحويل الواقع الجيوسياسي لاختراق القوة العظمى إلى فائدتهم، من خلال رفعهما لمستوى الأهداف الوطنية المتمثلة بتنوع العلاقات الثنائية مع القوى العظمى بالترويج لها كعناصر أساسية في سياسات إدارة الاستقرار الإقليمي.

¹Evelyn Goh, Opcit, p 11.

² Surakiart Sathirathai, Thailand and The United States: Two Centuries of Partnership, Speech to Asia Society, Washington D.C September 20, 2004

<https://bit.ly/2AOWPUT>(accessed on 20/10/2017).

³ Evelyn Goh, Opcit, p 128.

⁴ Foreign Minister, George Yeo, The U.S Role in the Asian Dream, Asia week, April 20,2001.

<https://bit.ly/2octCAA> (accessed on 20/10/2017).

4- الفلبين: بعد نيلها لاستقلال عن الولايات المتحدة سنة 1946، ارتكزت السياسة الخارجية للفلبين على ثلاث دعائم: حماية وتعزيز الامن الوطني، ترقية وتحقيق الامن الاقتصادي، حماية الحقوق وترقية رفاهية ومصالح الفلبين بالخارج، هذه الركائز دعمتها ثمانية حقائق للسياسة الخارجية من أهمها: الصين، اليابان والولايات المتحدة.¹ لهذا أوضح الدستور الفلبيني في المادة 2 الفقرة 7 أن الفلبين ترفض الحرب كأداة للسياسة الوطنية وتدعم القانون الدولي وسياسة السلم، المساواة والعدالة.²

ولتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، تعتمد الفلبين بشدة على اتحاد الآسيان حيث تشكل مبادئه حجر الأساس لسياستها الخارجية وكذا تسريع النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي وتعزيز السلم والتنمية الإقليميين وكلها متضمنة في الدستور الفلبيني.³ ولهذا، قامت الفلبين سنة 2008 بالمصادقة على ميثاق اتحاد الآسيان لدعم هذا المبدأ إلى حد أبعد، كما حاولت أن تتعامل مع نزاعها الحدودي مع الصين ببحر الصين الجنوبي حول جزر سبارتلي من خلال الاعلان المشترك بين الآسيان-الصين للشراكة الإستراتيجية للسلم والازدهار والذي أصبح يمثل السياق الإقليمي للتعامل مع الصين⁴، إلى جانب اعتمادها على اتحاد الآسيان في سياستها للتحوط. دفع ضعف قدرة القوات المسلحة الفلبينية في الرد على حادثة بحر الصين الجنوبي سنة 1995 ومؤخرا أحداث 11 سبتمبر 2001 وتنامي ظاهرة الارهاب، الفلبين إلى إعادة مراجعة سياستها وقدراتها الدفاعية وقد أقرت الاوراق البيضاء لوزارة الدفاع سنة 1998 أنه نتيجة تركيز القوات المسلحة على عمليات مجابهة أعمال التمرد الداخلية تم إهمال الدفاع الخارجي للفلبين (مطالبة الجنوب الانفصال عن الشمال وتبنيها للعمل المسلح).

وعليه، ومنذ سنة 2004 اعتمدت الفلبين على تنفيذ برامج إصلاحية في مجالها الدفاعي بهدف تحسين قدراتها العسكرية لمواجهة الاخطار الناجمة عن البيئة الداخلية وكذا الخارجية المترتبة عن الجوار المتقلب.⁵ ونتيجة الحاجة المستمرة للأمن والسعي الحثيث لعصرنة القدرات العسكرية، تضمنت الاوراق البيضاء للدفاع لسنة 2012 رؤية حول صيغة الاصلاح والتحول الدفاعي الفلبيني والتي تعكس تماما التوجه نحو الاصلاح والذي من شأنه تلبية الاحتياجات الامنية لمرحلة القرن الواحد والعشرين التي تعرف تهديدات أمنية من نوع مغاير لما عهدته المنطقة. كما تضمنت هذه الاوراق أهم القضايا التي يجب أن يشملها الاصلاح الامني الذي يتوقع أن يُفرز بحلول سنة 2028 قدرة الفلبين على مواجهة الاخطار الأمنية التالية:

✓ الحفاظ على سلامة واستقرار الفلبين من التهديدات الخارجية والداخلية،

¹ Kevin Anlidge, Opcit, p 78.

² Philippine's Department of Foreign Affairs: Philippine Foreign Policy <https://bit.ly/35GnYrd> (accessed on 11/10/2017).

³ James Sentinel, Security Assessment South East Asia: External Affairs, Philippines, London, 2010, P 02.

⁴ Ibid, P 03.

⁵ بن إسماعيل زكرياء، مرجع سابق، ص 142.

- ✓ تأمين المجتمع ودعم السلطات المحلية،
- ✓ الحد من تأثيرات الكوارث الطبيعية ومن صنع الانسان،
- ✓ دفع وتوسيع التعاون الامني الدولي،
- ✓ تعزيز نزاهة المؤسسات الدفاعية بالاشتراك في المبادئ المقبولة لإصلاح القطاع الامني.¹

دائما وفي إطار سعيها لضمان أمنها الداخلي والخارجي، قامت الفلبين بتحديد علاقاتها مع الولايات المتحدة، وذلك بعد إصدارها سنة 1991 لقانون حظر إقامة قواعد أجنبية على الاراضي الفلبينية، وعلى إثره أجبرت أمريكا على غلق قواعدها العسكرية بخليج سبيك Subic Bay وكذا القاعدة الجوية كلارك Clark Air Base.

تعتبر الفلبين وتايلاندا الدولتان الوحيدتان اللتان تتمتعان بتحالفات عسكرية رسمية مع الولايات المتحدة، وبالرغم من تراجع أهميتها خلال فترة نهاية الحرب الباردة، إلا أنهما أعادت إحياء هذه التحالفات استجابة للنهوض الصيني. فعلى سبيل المثال، أعربت مانيل عن أسفها بإنهاء اتفاقية القواعد العسكرية مع الولايات الامريكية سنة 1991، وذلك بعد اكتشافها للمنشأة الصينية ودوريات التفتيش البحرية حول الشعب المرجانية Mischief Reef بجزر سبارتلي المتنازع عليها ببحر الصين الجنوبي،² وهو الشيء الذي دفع بمجلس الشيوخ الفلبيني سنة 1999 إلى التصديق على اتفاقية القوات الزائرة والتي أعادت تجديد التحالفات من خلال التدريبات العسكرية المشتركة سنة 2000.³

وبعد سنة 2001، دُعم التحالف إلى حد كبير أين تم نشر القوات المقاتلة الامريكية سنة 2002 لتدريب ودعم القوات العسكرية الفلبينية في معركتها ضد أعمال التمرد لجماعة أبو سياف مينداناو والجماعة الاسلامية وهذا في إطار حربها ضد الارهاب.⁴ كما دأب الحليفين على إجراء تدريبات سنوية عرفت بـ Balikatan ببحر الصين الجنوبي، وساعد التحالف الامريكي-الفلبيني النشاط على ترسيخ التواجد الامريكي بالمنطقة كرادع شامل، الامر الذي منح الولايات المتحدة دور استشاري طويل المدى في عملية عصرنة القوات المسلحة الفلبينية.⁵

ومواصلة للتعاون بين الطرفين، أعلنت واشنطن في نهاية أكتوبر 2005 مضاعفة دعمها العسكري للفلبين من 30 مليون دولار إلى 55 مليون دولار، كما أعلن الطرفان في 2006 عن تأسيس

¹ Department of National Defence, Philippine Defence Transformation White Paper, Department of National Defence, Philippine, July 23, 2012, p p 5-7.

² Evelyn Goh, Great Powers and Hierarchical Order in Southeast Asia: Analyzing Regional Security Strategies, **International Security**, Vol 32, N°3, (winter 2007/2008), p 134.

³ Renato Cruz De Castro, The Revitalized Philippine-US Security Relations: A Ghost from the Cold War or an Alliance for the 21st Century, **Asian Survey**, Vol 43, N°6 (November-December 2003), p 79.

⁴ Rommel C. Banlaoi, The Role of Philippine-US Relations in the Global Campaign against Terrorism: Implications for Regional Security, **Contemporary Southeast Asia**, Vol 24, N°2, (August 2002), p 300.

⁵ Zhair Kun, What Underlies the U.S-Philippine Joint Military Exercise? **Beijing Review**, March 14, 2002, pp 8-9

اتفاقية أمنية جديدة والتي تغطي التعاون في مجال أعمال التمرد، القرصنة، الكوارث الطبيعية، الأمراض والتهديدات الغير العسكرية. هذا وأسهم الدعم الامريكي للإصلاحات الدفاعية في تغير دور القوات المسلحة الفلبينية (AFP) من العمليات الامنية الداخلية إلى الدفاع الحدودي بما فيها تنمية القدرات الامنية البحرية في سنة 2016. إلى جانب ذلك، تتلقى الفلبين حالياً ثالث أكبر مساهمة مالية للتمويل العسكري والتعليمي الدولي (IMEF) بمنطقة آسيا-الباسفيك.¹ وسنة 2007 أمدت الولايات المتحدة القوات المسلحة الفلبينية بـ 76 مليون دولار في شكل تجهيزات وخدمات التمويل، فالفلبين تأتي في المرتبة الثانية عشر لأكبر المستفيدين من التمويل العسكري الاجنبي للولايات المتحدة.

وعليه، تواصل الفلبين مساعيها لإصلاح منظومتها الدفاعية بالاعتماد على إسهام الولايات المتحدة لذا تسعى للحفاظ على معاهدة الدفاع المشترك لسنة 1952 من أجل الإبقاء على الترتيبات الامنية التي تمكنها من إقامة تدريبات مشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية لزيادة الكفاءات القتالية لقواتها وكذا لإحلال التوازن بينها وبين الولايات المتحدة. هذا، واستناداً إلى أوراق الدفاع والتقييم الدفاعي المشترك الامريكي-الفلبيني، طور الفلبين برنامج إصلاح دفاعي DFP بهدف تنمية قدرات القوات المسلحة الفلبينية مروراً بثلاث مراحل:

المرحلة الاولى (2006-2011) تهدف تعزيز القدرات للقيام بعمليات أمنية داخلية.

المرحلة الثانية (2012-2017) تشهد تحسين الدفاع الحدودي.

المرحلة الثانية (2018-2023): والتي ستشهد بدورها تقوية أكبر للدفاع الحدودي وكذا قدرات حفظ السلام.²

إلى جانب هذا كله، فالسياسة الدفاعية بالفلبين تظهر بأن الفلبين تبنت سياسة التحوط لتلبي احتياجاتها الامنية عن طريق التخطيط لزيادة قدرتها الدفاعية، ولكن في الوقت نفسه التأكيد على حاجتها أن تكون قادرة على طلب المساعدة من دول أخرى وبالتحديد الولايات المتحدة من خلال تحالفها الرسمي معها.³

5- فيتنام : تضع فيتنام لسيطرة الحزب الشيوعي فيتنامي VCP (الحزب الوحيد بالبلاد)، وقد حدد خلال اجتماعه الوطني العاشر سنة 2006 السياسة الخارجية الحالية لفيتنام، التي يتمثل هدفها الاساسي في الحفاظ على الاستقلال والاعتماد الذاتي من خلال التعاون والتطور السلمين. ووضعت

¹ Carlyle A Thayer, Opcit, p 16.

² Kevin Anlidge, Opcit, p 85.

³ Kevin Anlidge, Opcit, pp 80-81.

رسمياً مهام السياسة الخارجية من أجل: الحماية المحكمة للبيئة الامنية، إحداث أوضاع دولية ملائمة لتسريع التطور الاجتماعي-الاقتصادي للتصنيع الوطني، التحديث، البناء والدفاع الوطني.¹

تتماشى السياسة الخارجية للفيتنام مع معظم دول الآسيان التي حرصت منذ نيلها للاستقلال على حماية سيادتها من التدخل الخارجي وأولت اهتماماً لتطوير اقتصاداتها، مؤسساتها السياسية والمجتمع. ولتحقيق ذلك، تعتمد فيتنام على عضويتها باتحاد الآسيان ومنتدياته. ففي جانفي 2010، حاولت فيتنام بتولها لإدارة الرئاسة الدورية للاتحاد حشد الدعم الإقليمي للردع الجماعي ضد التصرفات الصينية ببحر الصين الجنوبي، وكذا تنفيذ إعلان سلوك الأطراف الذي وقع في 2004.²

إجمالاً، تنتمي فيتنام إلى عضوية 63 منظمة دولية من بينها الامم المتحدة، منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى جانب احتفاظها بعلاقات مع 650 منظمة غير حكومية. وتعتبر الدبلوماسية خط الدفاع الاول للفيتنام، وقد أوضحت الاوراق البيضاء للدفاع الوطني لسنة "2009: أن فيتنام تعتبر دائماً أن المحافظة على بيئة سلمية ومستقرة من أجل التطور الاجتماعي والاقتصادي، التصنيع والعصرنة وإنشاء اقتصاد سوق اشتراكي موجه بمثابة المصلحة الوطنية العليا والهدف الثابت لسياستها الدفاعية الوطنية".³ وتضيف ذات الاوراق أن السياسة الثابتة للفيتنام تتمثل في حلّ النزاعات التاريخية وحديثه النشأة حول السيادة الإقليمية في البر والبحر من خلال الوسائل السلمية استناداً للقوانين الدولية.⁴

6- ماليزيا: تطورت السياسة الخارجية لماليزيا منذ استقلالها عن بريطانيا العظمى وجاء ذلك كردة فعل لانعدام الاستقرار الإقليمي بعد الاستقلال، تنافس القوى العظمى خلال الحرب الباردة والتغيرات الناتجة عن نهاية الحرب الباردة وصعود الصين وآسيا-الباسفيك كمركز نفوذ للاقتصاد العالمي. وترتكز السياسة الخارجية الماليزية على مبادئ:⁵

❖ التعددية **Multi-Lateralism**: تركز على دعم ماليزيا لكل من الامم المتحدة، الكومنولث البريطاني، قمة شرق آسيا والمنظمات الوطنية المتعددة والتي شيدت من الاعضاء الاساسيين لرابطة الآسيان والتي تجذب المشاركين الرئيسيين في آسيا-المحيط الهادئ وتربطهم بأوروبا وأمريكا اللاتينية.

¹ Vietnam Foreign Policy, <https://bit.ly/30S3FDE> (accessed on 20/10/2017).

² Andrew T.H Tan, Security Strategies in the Asia-Pacific: The United States Second Front in Southeast Asia, (New York, Palgrave Macmillan, 2011) p 152.

³ Vietnam National Defence, Socialist Republic of Vietnam Ministry of National Defence, Hanoi, 2009, p 11.

⁴ Ibid, p 12.

⁵ Tang Siew Mun, Malaysia and Northeast Asia, in Abdul Razak Baginda, **Malaysia's Foreign Policy: Continuity and Change** (Malaysia, Marshall Cavendish, 2007) p 92.

تبنت ماليزيا المقاربة البنائية والمؤسسية الليبرالية كنهج لجعل الدول أكثر تكافلاً مع بعضها وترابطاً والتعاون للإبقاء على الامن العالمي. فعلى سبيل المثال، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت للمنتدى الإقليمي لاتحاد الآسيان (ARF) وعجزه عن الارتقاء إلى منظمة أمنية إقليمية قادرة على تنسيق استجابات الدول ضد التهديدات الامنية بآسيا، ترى ماليزيا بأن المنتدى مفيد كأى منظمة للتوافق مع القضايا بشكل أوضح والضغط على الدول الاعضاء للامتثال إلى مفهوم الآسيان لمنطقة السلم، الحرية والحيادية¹. ZOPFAN (Zone Of Peace, Freedom And Neutrality) ومن الواضح أن هذه الإستراتيجية قد ساعدت ماليزيا للتحوط دبلوماسياً ضد تهديدات القوى الكبرى.

❖ الإقليمية: تعتبر حجر الأساس لمقاربة ماليزيا في علاقاتها الخارجية، فهي تعتبر أحد الاعضاء المؤسسين لاتحاد الآسيان سنة 1967، وأبرزهم تأثيراً وفعالية داخل الاتحاد، حيث عملت على ترقية "نهج الآسيان" المنادي باتخاذ القرارات بشكل توافقي وترقية مفهوم ZOPFAN. هذا إلى جانب عضويتها في العديد من الترتيبات الإقليمية على غرار اتفاقية الشراكة عبر باسيفيك TPP، التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك APEC، قمة شرق آسيا EAS. فانطلاقة هذه القمة سنة 2005 كانت باقتراح أولي من ماليزيا والصين بهدف استبعاد بعض القوى الإقليمية المحتملة كالهند، أستراليا ونيوزيلندا.² ماليزيا منذ إطلاق رئيس وزراءها مهاتير سنة 1981 لسياسة الاتجاه شرقاً كجزء من إعادة توجيه سياستها الخارجية من بريطانيا العظمى نحو شرق آسيا، تعتبر من الدول الرئيسية الداعمة لتشكيل قمة شرق آسيا للمساعدة على التعامل مع نمو الصين واليابان³. في إطار إستراتيجية التحوط، تحاول ماليزيا إلى استخدام المؤسسات الدولية لمواجهة الخطر الناتج عن صعود الصين واليابان واستجابة الولايات المتحدة لذلك.

إلى جانب ذلك، أسست ماليزيا في 2003 مركز جنوب شرق آسيا الإقليمي لمحاربة الارهاب يجمع بين التدريب وبناء القدرات لعدد الدول والشركاء في المنطقة.⁴

❖ التضامن الإسلامي: حافظ ماليزيا على هذا المبدأ من خلال عضويتها بمنظمة المؤتمر الاسلامي (OIC).

فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية لماليزيا، فهي تركز على ثلاث قواعد أساسية: المصالح الإستراتيجية، مبادئ الدفاع ومفهوم الدفاع الشامل. والهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على بيئة إقليمية دولية سلمية

¹ Kevin Anlidge, Opcit, p 48.

² X, D and K, Opcit, p47.

³ Sayed Hamid Alban, Opcit, p 10.

⁴ Xenia Dormandy, Rory Kinane, Asia-Pacific Security: A Changing Role for The United States, Chatham House Report, The Royal Institute of International Affairs, London, April 2014, p 29.

ومستقرة لدعم الاولوية العليا لماليزيا ومواصلة التطور الاقتصادي.¹ وبالنسبة للمصالح الإستراتيجية فهي تضم ثلاث مستويات:

- المناطق المجاورة: الارض، المياه الوطنية، مضيق ملقا، المنطقة الاقتصادية الخالصة، مضيق سنغافورة والممر المائي بين شبه الجزيرة الملاوية وصباح Sabah وسراواك Sarawak
- المناطق الاقليمية: جنوب شرق آسيا، جزر أندمان Andaman وبحر الصين الجنوبي.
- المناطق العالمية: الروابط التجارية العالمية، السلم العالمي وعدم عرقلة التجارة العالمية الماليزية².

إلى جانب ذلك، تركز السياسة الدفاعية الماليزية إلى مبادئ الاعتماد الذاتي، التعاون الإقليمي والمساعدة الخارجية.

- الاعتماد الذاتي: يدعو هذا المفهوم أن تكون ماليزيا قادرة على التعامل بشكل مستقل مع المشاكل الامنية الداخلية والمنطقة الامنية المباشرة وهو بذلك يعتبر حجر الاساس للسياسة الدفاعية لماليزيا.
- التعاون الإقليمي: يرتكز إلى فرضية أن تهديد دول رابطة الآسيان هو تهديد لماليزيا والعلاقات الدفاعية الثنائية.
- المساعدة الخارجية: تدرك ماليزيا بأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها ضد جميع التهديدات الامنية، ففي وقت السلم هي بحاجة إلى الدعم المعنوي والمادي والتدريب العسكري لمواكبة التغيرات في العقيدة العسكرية، التكنولوجيا وتوفير المعدات العسكرية متقدمة كالطائرات المقاتلة والغواصات.

فالترتيب الرسمي الوحيد الذي وضعته ماليزيا في مجال الدفاع العسكري هو اتفاقية دفاع القوى الخمسة (FPDA) Five Power Defence Agreement إلى جانب ميثاق الامم المتحدة الذي مازال يشكل الاساس لموقفها الدفاعي ويعطيها الحق في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الخارجي.³ وضمناً منها لمبدأ الاعتماد الذاتي، فهي تدعم المفهوم الواقعي للمساعدة الذاتية Self-help بدعمها لفكرة الردع وذلك بواسطة الحفاظ على قوة دفاع ذات مصداقية تتمتع بقدرات قتالية فعالة لردع أي عدوان، فضلاً عن الروابط الدفاعية المقربة بينها وبين دول الكومنولث في إطار الاتفاقية السابقة.

¹ Kevin Anlidge, Opcit, p 50.

² Malaysian National Defence Policy (2011)

<https://bit.ly/2LSuWS6> (accessed on 08/11/2017).

³ Ibid.

نخلص في الأخير، إلى أن اختلاف الموقع الجغرافي لدول جنوب شرق آسيا واختلاف أولوياتها أدى إلى تنوع واختلاف إستراتيجياتها الأمنية. فسنغافورة على سبيل المثال عرفت كيف تستغل الأوضاع الدولية لانطلاقها الاقتصادي وأن تصبح محطة للاستثمارات الأجنبية، إلى جانب استخدامها هي وتايلاندا للمؤسسات متعددة الأطراف لجذب القوى الكبرى كوسيلة لضمان الاستقرار. من جهتها، ارتكزت الاستراتيجية الأمنية لتايلاند على التوافق بين جوارها الإقليمي المضطرب ووضعها الداخلي المتقلب الى جانب تعزيز التعاون مع دول الجوار. وتبنت الفلبين سياسة التحوط لتلبية احتياجاتها الأمنية وكذا إصلاح منظومتها الدفاعية بالاعتماد على التمويل الأمريكي.

فضلا عن ذلك، تعد البنى الأمنية لدول المنطقة مقارنة بكوريا الجنوبية وأكثر نجاعة نظراً لذكائها في كيفية استغلال تنافس القوى الكبرى على أراضيها وتحويله إلى عامل استقطاب للاستثمارات الأجنبية والرقى الاقتصادي، وفي نفس الوقت استغلال العامل الاقتصادي كرادع وتحوط ضد التهديدات الأمنية وتقوية بناها الامنية.

ثانيا- سياسة التحالفات: كان التقسيم دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ والهندي يمتد إلى شمال شرق وجنوب شرق وجنوب آسيا ضرورة بيروقراطية عملية للبنتاغون ووزارة الخارجية، ونتيجة للوضع الجيوسياسي للحرب الباردة. والواقع أن تجارب شمال شرق وجنوب شرق آسيا (التي تشكل في مجموعها شرق آسيا) في مرحلة ما بعد الحرب تشكلت بفعل القوة العسكرية المتفوقة للولايات المتحدة، أين مارست شكلاً من أشكال "القيادة بعيدة المدى" التي سمحت لها بممارسة نفوذ حاسم على المسار الإنمائي للمنطقة بالكامل.¹

مع بداية الخمسينات، أقامت الولايات المتحدة سلسلة من الشراكات الدفاعية في موقع استراتيجي رئيسي عبر منطقة آسيا-الباسيفيك، عرفت بنظام "سان فرانسيسكو" للتحالفات الثنائية السياسية العسكرية، والذي لا يزال يشكل سمة دائمة من سمات البنية الأمنية الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. خلال تلك الفترة، شهدت البنية الأمنية بمنطقة جنوب شرق آسيا متغيرات ارتكزت في مجملها على:²

✓ عدم وجود دول ذات طبيعة ديمقراطية خاصة في إندونيسيا وماليزيا اللتان تمثلان همزة الوصل بين شرق القارة وجنوبها.

✓ وجود مصدر للتوتر في الفلبين التي ظهرت بها أصوات تنادي بإتباع النهج الاشتراكي.

✓ الوضع المتقلب في فيتنام التي كانت تخوض حرباً ضد المستعمر الفرنسي.

¹ Mark Beeson and Diane Stone, Patterns of Leadership in the Asia-Pacific: A Symposium, *The Pacific Review*, vol27, N°. 4 ,2014, P 509.

² Robert Mc Mahon, *Cold War: A Very Short Introduction* (Oxford, Oxford University Press ,2003) p p 45-47

✓ وجود فراغ في البنية السياسية للدول المستقلة حديثاً تتطلب التعامل بسرعة بهدف قطع الطريق أمام تأثير الاتحاد السوفياتي، والتي تمثل هذه الدول الفضاء المناسب لنشر أهداف الشيوعية.

وبهذا، مثلت هذه المتغيرات أساساً ارتكزت عليها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لبناء تحالفات مع دول جنوب شرق آسيا، تقوم بالأساس على جعل المنطقة منسجمة مع التصورات الامريكية وطموحاتها في الريادة العالمية، فضلاً عن تكوينها لجدار صد أو حزام أمني لمواجهة الزحف الشيوعي وإبقاء هذا الفضاء خالياً من التوترات التي بدأت تشهدها شرق آسيا.¹ وتم إضفاء الطابع الرسمي على الوجود الاستراتيجي للولايات المتحدة من خلال معاهدات الدفاع مع الفلبين (1951) وتايلاند (1954)، وهذا في إطار إستراتيجية الموازن الإستراتيجي التي تقضي بتشكيل تحالفات أمنية مع دول معينة بالمنطقة و الاحتفاظ بقواعد أمامية في آسيا.

أ- التحالف الأمريكي- الفلبيني: تعد اتفاقية الامن المتبادل بين الولايات المتحدة والفلبين جزء لا يتجزأ من شبكة الاحلاف الامريكية في آسيا- الباسيفيك، فالبلدين يجمعهما ارتباط تاريخي مشترك بحكم مرحلة الاحتلال الأمريكي. ففي سنة 1946 وقع الطرفان اتفاق مُنحت بموجبه واشنطن قاعدتين عسكريتين هما كلارك Clark وخليج سوبيك Subic Bay، وذلك بعد أشهر فقط من نيل الفلبين لاستقلالها وفي 1947 أقامت أمريكا قواعد لها في جزيرة لوزون. ولإضفاء صفة القانونية على قواتها المتواجدة بالفلبين وقعت الولايات المتحدة اتفاقية الامن المتبادل في أوت 1951، وهي عبارة عن تحالف دفاعي والذي بمقتضاه يعتبر أي هجوم مسلح ضد طرف منهما تهديداً للأمن وسلامة الطرف الاخر. كما تعهد الطرفان بتقديم المساندة في حال وجود تهديد مشترك طبقاً للنظم الدستورية المعمول بها في كلا البلدين.²

خلال فترة الحرب الباردة، كان الفتور الميزة الغالبة للعلاقات بين واشنطن ومانيل نتيجة الادراك السلبي بينهما وغياب التفاهم حول العديد من المسائل كالحاجات والقدرات المتبادلة. ومع ذلك حظي الحلف بأهمية كبيرة للولايات المتحدة حيث كان نوعاً من رد الفعل لإبقاء واشنطن على مقربة من مصادر التهديد في بحر الصين الجنوبي، خاصة بعد إقامة الصين لقواعد بحرية في هذا الفضاء.

هذا وتمكنت أمريكا من خلال قواعدها المتواجدة بالفلبين، في إطار "اتفاقية القوات الزائرة" التي أبرمت عام 1998، التي منحت وضعا قانونيا لآلاف من الجنود الأمريكيين الذين تناوبوا على زيارة البلاد لإجراء التدريبات العسكرية وتقديم المساعدات الإنسانية من مواجهة التهديدات الأمنية بجنوب شرق آسيا كالمساعي التوسعية فيتنامية في تايلاند، إلى جانب التهديد البحري السوفياتي لخطوط

¹ بن إسماعيل زكرياء، أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 88.

² Bruce Vaughn, US Strategic and Defence Relationships in the Asia -Pacific Region, CRS Report for Congress USA, Congressional Research Service, January 22 ,2007, p 23.

المواصلات الحيوية للقوات الامريكية. بالإضافة إلى ذلك، هناك مزايا أخرى زادت من أهمية هذه القواعد بالنسبة للولايات المتحدة نذكر من أهمها:¹

✓ الغطاء العسكري الأمريكي الممتد من كوريا إلى الفلبين مروراً باليابان، يضمن الدفاع عن غرب أمريكا وفي المراكز الهامة في شبكة إستراتيجيتها العالمية. وهو ما تأكد خلال حرب الخليج، حيث لعبت هاتان القاعدتان دوراً هاماً في انتشار القوات الامريكية في المملكة العربية السعودية (عملية درع الصحراء).

✓ تمثل القاعدتان أداة أساسية للحفاظ على توازن القوى في الإقليم، حيث بدت الأساليب الدبلوماسية معقدة بسبب الغموض الذي اكتنف أهداف الصين، اليابان والاتحاد السوفياتي.

✓ تضمن القوات الامريكية المتواجدة هناك سلامة الإمدادات الحيوية من الطاقة القادمة من الخليج.

✓ تحظى قاعدة خليج سوبيك Subic Bay بأهمية جيو إستراتيجية بالغة، وذلك بحكم موقعها الذي يسمح للقوات الجوية الامريكية بتغطية مناطق غرب المحيطين الهادئ والهندي.

✓ حماية المصالح الامريكية بالفلبين تعد أمراً ضرورياً للحفاظ على دورها الإستراتيجي المهيمن في آسيا وبالضبط في إقليم جنوب شرق آسيا.

وبنهاية الحرب الباردة، عرفت العلاقة بين الولايات المتحدة والفلبين العديد من التحديات:²

- تمثل التحدي الأول في ضرورة أن يوضح ويعدل كلاهما الادراك الخاطئ حول القدرات و النوايا للطرف الاخر، وذلك في ظل المتغيرات التي شهدتها بيئة الامن الدولي.
- أما التحدي الثاني فتمثل في ضرورة أن يتفهم كل طرف محدودية تعهدات الطرف الاخر بسبب طبيعة السياسات الداخلية.

وبانهيار الاتحاد السوفياتي وانحسار المد الشيوعي وبدلاً من مراجعة وضعية القواعد الامريكية بالفلبين، أوضحت الولايات المتحدة أنه لم يعد هناك داعي لتواجد قواتها هناك وعلى أثر قرار مجلس الشيوخ الفلبيني في سبتمبر 1991، أعلنت الولايات المتحدة عن سحب قواتها وذلك وفق مقتضيات ومتطلبات إستراتيجيتها في إقليم آسيا الباسيفيك وكذا منطقة جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة والتي عرفت بـ "إستراتيجية حفظ التوازن عن بعد" والتي تقضي بضرورة خفض التواجد العسكري الأمريكي بالإقليم وهو ما سنتطرق إليه في إطار الرؤى الأمنية الامريكية بجنوب شرق آسيا.

¹ حضر الدهراوي، "مستقبل القواعد الامريكية في الفلبين في ظروف المتغيرات الدولية"، السياسية الدولية، ع107، 1992، ص ص 242-244.

² Renato Cruz de Castro, Special Relations and Alliance Politics in the Philippine -US Security Relations 1990-2002, *Asian Perspective*, vol 27, No 1,2003, p141.

وتبعاً لذلك، أكدت الولايات المتحدة ومن خلال قيادة PACOM أنها تسعى للتخلي عن قواعدها في جنوب شرق آسيا في إطار "إستراتيجية الأماكن لا القواعد Places not Bases" لانتشار القوات البحرية والجوية الامريكية عبر المنطقة، عن طريق استعمال ميكانيزمات أكثر مرونة وأقل استعمالاً للمعدات والهياكل الثابتة من أجل تواجدها العسكري.¹ من جهتها، أدركت الفلبين حقيقة القواعد الامريكية المتواجدة بأراضيها بأنها لن تخدم مصالحها السياسية، بل هي موجهة للدفاع عن سلسلة جزر الباسيفيك في حال اندلاع نزاع بإقليم آسيا-الباسيفيك.

لقد خلف الانسحاب الأمريكي من الفلبين شرخاً في العلاقة الأمنية بين الطرفين، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعادة التأكيد على أن الفلبين مازالت تمثل بعداً إستراتيجياً مهماً في السياسة الامريكية القائمة على الإبقاء على التحالفات التقليدية بالمنطقة. ففي حربها على الإرهاب، شهد الطرفان تنسيقاً أمنياً كبيراً لمواجهة تصاعد نشاطات الجماعات الإرهابية والقرصنة البحرية بالمنطقة، فصنفت الولايات المتحدة الفلبين على أنها شريك أممي خارج سرب الناتو في 2003 مما يعكس درجة الاعتماد الكبيرة للولايات المتحدة على الفلبين في مواجهة الظواهر الامنية غير التقليدية.

حتى لو اقتصر الدعم الأمريكي للفلبين على الوسائل اللوجستية والعسكرية، فالفلبين تقرباً أهمية تواجد الالة العسكرية الامريكية لاعتبارات اقتصادية بالأساس حيث ارتفعت المساعدات الامريكية العسكرية من 11.1 مليار دولار في 2007 إلى 30 مليار دولار في 2008.² فإلى جانب المساعدات الاقتصادية التي توفرها الولايات المتحدة لمانيلا، هي تستفيد أيضاً من مما تحصل عليه مقابل الخدمات التي توفرها للجنود الأمريكيين والتي تشكل جزءاً هاماً من الدخل القومي الفلبيني، وهو ما جعل معظم القادة الفلبينيين الذين يدركون مقدار هشاشة الوضع الاقتصادي لبلادهم حريصين على الحفاظ على علاقاتهم الأمنية بالولايات المتحدة.³

إن المتتبع لطبيعة المصالح الامريكية المتغيرة والثابتة، يدرك بأن الولايات المتحدة ملزمة بالإبقاء على التحالف الأمريكي-الفلبيني رغم دوره النسبي في المنطقة، وذلك من خلال المحافظة على علاقات تفاعلية أكبر مع الدول المطلة على فضاء الباسيفيك. فالفلبين تمثل الرابط الجيو إستراتيجي بين شمال شرق القارة ومنطقة بحر الصين الجنوبي التي تشهد تنامياً متزايداً للتهديدات الأمنية التي يمكن أن تشكل خطراً على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة وبالتالي تحاول أمريكا خلق جسر يؤمن لها التواصل بين جنوب آسيا وشرقها وذلك للدور الذي تمثله الفلبين في الهندسة الأمنية الامريكية لشرق آسيا ككل.⁴

¹ William T. Tow, Assessing US Bilateral Security Alliances in the Asia Pacific's Southern Rim: why San Francisco System Endures, Strategic Studies Institute, October 1999, p11.

<https://bit.ly/2IKBzM4> (accessed on 10/07/2017).

² Renato Cruz de Castro, Chinese Soft -Power Statecraft in Southeast Asia, **Issue and Studies**, vol43,2007, p 109.

³ خضر الدهراوي، مرجع سابق، ص 244.

⁴ بن إسماعيل زكرياء، مرجع سابق، 89.

إلا أنه في 11 فيفري 2020، أنهى الرئيس الفلبيني دوتيرتي رسمياً العمل باتفاق القوات الزائرة بين جيشي البلدين، منفذاً بذلك تهديده المتكرر بتخفيض مستوى التحالف الدفاعي بين البلدين. ونقل المتحدث سلفادور بانيلو، عن الرئيس دوتيرتي قوله: "حان الوقت لكي نعتمد على أنفسنا، سنعزز دفاعاتنا ولن نعتمد على أي دولة أخرى".

ب- التحالف الأمريكي-التايلندي: تعود العلاقات الامريكية مع تايلاند إلى حوالي 180 سنة، حيث تعتبر اتفاقية الصداقة أقدم رابط للولايات المتحدة معها وقد ارتبط الطرفان بتحالف أمني منذ توقيع الاتفاق المؤسس لحلف جنوب شرق آسيا SEATO. وبالرغم من حلّ هذا الأخير ونظراً للأهمية التي تمثلها تايلاند في جنوب شرق آسيا بحكم التصاقها بفييتنام، تم توسيع مبادئ حلف مانيليا ليشمل التعاون الأمني بين تايلاند وأمريكا في مجالات أوسع وذلك من خلال إعلان THENET- RUSK الذي قدمت بموجبه تايلاند دعماً للولايات المتحدة في حربها ضد فييتنام.¹ وبعد نهاية الحرب الباردة وزوال التهديد الشيوعي، واصل الطرفان سياستهما مركزين على:

✓ تفعيل الحوار الإستراتيجي بين الطرفين بشكل مستمر.

✓ تقديم الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية، الأمنية والعسكرية لتايلاند ما بين 1964 و 1975. مقابل استعمال قواعدها العسكرية.

✓ تعزيز التعاون بين الطرفين لمكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية.²

إلا أنه بعد إعلان عقيدة نيكسون 1969 والانسحاب الأمريكي من فييتنام، أنهت واشنطن وجودها العسكري من تايلاند بصفة رسمية ومن جهتها سحبت بانكوك قواتها من فييتنام، والأهم من ذلك أنها قامت بإنشاء شراكة إستراتيجية مع الصين وذلك كتنقل موازن للقوة الإقليمية لكل من فييتنام والاتحاد السوفياتي آنذاك.³

مع نهاية الحرب الباردة، شهد الحلف الأمريكي التايلندي نوعاً من الفتور، حيث أصبحت الاهتمامات الأمنية التايلاندية وطنية أكثر منها إقليمية أو عالمية (انشغالها بتنامى القوة العسكرية لميانمار وتدفع اللاجئين من كمبوديا ولاوس). من جهتها، أولت اهتماماً أكبر بالأجندة الأمنية المحلية للفلبين مقارنة ببانكوك. هذا، وقد عمقت الازمة الاقتصادية الآسيوية سنة 1997 الهوة بين الطرفين بحيث رفضت الولايات المتحدة تقديم أي مساعدات مالية لتايلاند على عكس الصين، كما تقلصت معها

¹ , US Alliances and Emerging Partnerships in Southeast Asia out of the Shadows, a Report of the CSIS Southeast Asia Initiative, Center for Strategic and International Studies, Washington ,2009, p10.

² William T. Tow, Opcit, p 11.

³ Ibid, p 14

صفقات شراء تايلاند للأسلحة الامريكية وتراجعت معها التدريبات العسكرية المشتركة السنوية التي تعرف بـ **Cobra Cold** وتراجعت معها القوات الامريكية والتايلاندية المشاركة إلى النصف.

وبالرغم من كل ذلك الفتور، إلا أن العلاقة الأمنية التي تجمع الطرفين جعلت كل طرف أكثر اعتماداً على الطرف الآخر، فالولايات المتحدة ترى بأن تايلاند لا تزال قاعدة هامة تسهل من تحرك قواتها نحو مساح عمليات بعيدة، بدليل أن أحداث 11 سبتمبر 2001 عززت الإستراتيجية الامريكية القائمة على مواجهة مصادر التهديد. وبناءً على الاتفاق السابق بين الطرفين تم إمداد الولايات المتحدة بجسر جوي من تايلاند خلال عملية غزو أفغانستان واعتبرت الولايات المتحدة بذلك تايلاند شريكاً أمنياً خارج أطر حلف الأطلسي.¹

إلى جانب هذا، وسعت الولايات المتحدة من علاقاتها الأمنية بالمنطقة لتشمل أبعاداً أخرى وذلك من أجل أن تشكل نسيجاً متشعباً من العلاقات يصعب تفكيكها، حيث واصلت مبادراتها الاقتصادية فوقعت اتفاقية التجارة الحرة مع تايلاند باعتبار أن التعاون الاقتصادي له أثار أكبر من العامل الأمني والعسكري الدفاعي، فتايلاند ثالث شريك اقتصادي للولايات المتحدة بعد اليابان والصين. ففي 2011 سجل حجم المبادلات التجارية بين الطرفين ارتفاعاً كبيراً بلغ 35 مليار دولار.² من جهتها، ترى تايلاند بأن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها وذلك من أجل موازنة القوة الصينية ومواجهة احتمالات عودة النزعة العسكرية لليابان، إلى جانب أن الولايات المتحدة تعد سوقاً نشطة للمصادرات التايلاندية. لهذا، فإن تايلاند لن تتنازل عن تحالفها مع الولايات المتحدة وذلك في نفس الوقت الذي تدعم فيه تقاربها الملحوظ مع الصين وهذا من خلال إتباع إستراتيجية التحوط في تعاملها مع الطرفين، فهي تدير علاقاتها مع واشنطن بشكل يسهل عليها التقرب من بكين.³

إن لتايلاند خبرة في إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى من أجل تحقيق أمنها القومي والإقليمي، فهي تعتمد سياسة الجذب مع كل من الصين والولايات المتحدة. وفي هذا الإطار يمكن تأكيد أن هدف بانكوك من وراء تعزيز وتعميق علاقاتها مع بكين هو بالأساس من أجل دفع واشنطن نحو تحسين علاقاتها مع بانكوك، ولعل ما يجعل هذه الإستراتيجية أكثر فعالية هو الموقع الهام لتايلاند، إذ أنها تمثل جسراً يربط بين أجزاء مختلفة من آسيا أي شمال شرق آسيا وجنوب آسيا.⁴

¹ Bureau of East Asia and Pacific Affairs, United States Relations with Thailand, Fact Sheet, United States Department of State, July 3, 2002

<https://bit.ly/35h6263> (accessed on 24/07/2017)

² Census Bureau, trade in goods with Thailand, United States Commerce Department

<https://bit.ly/30QsyQ4> (accessed on 24/07/2017)

³ Evelyn Goh, Great Powers and Hierarchical Order in Southeast Asia: Analyzing Regional Security Strategies, Opcit, p 26.

⁴ Ibid, pp 31-32.

إن اعتماد تايلاند على هذه الإستراتيجية في التعامل مع الصين والولايات المتحدة هو في الواقع توجه يتبناه باقي حلفاء الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، إذ يتفق أغلب المحللين على أن هذه الدول تتبع إستراتيجية مزدوجة للتعامل مع الصين. فهي من جهة تعتمد مشاركة واسعة مع بكين ولا ترغب في الوقوع في مواجهة مباشرة معها بحكم المصالح التي تجمعها، لكنها في نفس الوقت تلجأ للتوازن المرن ضد أي احتمالات لاعتداءات صينية ومحاولاتها لزعزعة الوضع الراهن، ويتم تحقيق هذا التوازن من خلال الوجود الأمريكي في المنطقة إلى جانب تعزيز وتحديث قدراتها العسكرية.¹ بمعنى أن دول جنوب شرق آسيا تركز على التواجد الأمريكي في المنطقة لموازنة تنامي القوة الصينية والتهديدات التي قد تمثلها لأمن واستقرار هذه الدول.

الفرع الثاني: الأطر الأمنية الرسمية وشبه الرسمية بمنطقة جنوب شرق آسيا

تنوعت الأطر الأمنية المتواجدة بمنطقة جنوب شرق آسيا ما بين الرسمية وشبه الرسمية، ولم تقتصر عضويتها على دول المنطقة فحسب بل تجاوزتها للدول المجاورة والدول الحليفة، والتي تهدف جميعها لحل النزاعات بالطرق السلمية حفاظاً على السلم والاستقرار الإقليميين.

أولاً - الأطر الأمنية الرسمية متعددة الأطراف: تعرف الأطراف أو المقتربات الأمنية متعددة الأطراف على أنها سلوك تنسيقي يكون بين ثلاث دول أو أكثر، وهو يقوم على تعميم مبادئ القيادة الجماعية، ويسود اعتقاد بأن الأنظمة الأمنية متعددة الأطراف يجب أن تتضمن معيار عدم الاعتداء، توحيد القواعد المتعلقة باستعمال العقوبات من أجل ردع أو السماح بالاعتداء، واعتماد إجراءات جماعية من أجل تنفيذ هذه العقوبات. ويتمتع الأعضاء في مثل هذه الأنظمة تقريباً بنفس درجة التأثير والنفوذ والفوائد، وذلك على الرغم من وجود فوارق في مستويات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية فيما بينها.²

خلال فترة الحرب الباردة، تم توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية الجماعية كاتفاقية الدفاع الجماعي لجنوب شرق آسيا في مانيلا سنة 1954 التي تمت بعد التسوية المؤقتة لحرب الهند الصينية، اتفاقية جنوب شرق آسيا SEATO الموقعة في بانكوك، 1955 إلا أنها حلت رسمياً في يونيو 1977 وبقيت الولايات المتحدة ملتزمة بعقد مانيلا للدفاع عن تايلاند، كما تم التوقيع على معاهدة ANZUS 1951 كتحالف صغير الحجم.

أخذت هذه الاتفاقيات شكل الأحلاف العسكرية في مجملها، وشكلت جزءاً من البناءات الأمنية العالمية لاحتواء المد الشيوعي، لكن تم حل أغلبها. كان الاستثناء ضمن هذه التجارب متعلقاً بتأسيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN 1967 التي واصلت ولا تزال تواصل تطورها حتى بعد نهاية الحرب

¹ Ibid, p 02.

² Gregg Andrew Brazinsky, The United States and Multilateral Security Cooperation in Northeast Asia (Asian Perspective, Vol 32, N° 2 (2008), p22.

الباردة، إلى جانب عدد من الأطر الأمنية الأخرى التي ظهرت في هذه المرحلة كإستجابة لمتطلبات البيئة الأمنية الجديدة.¹ انطلاقاً من هذا، أظهرت دول الآسيان تفضيلها بشكل واضح للمقترحات متعددة الأطراف لحل المشاكل الإقليمية تبعاً لثلاث عوامل:²

1- إنتشار المشاكل العالمية التي لا يمكن حلها على المستوى الوطني،

2- عدم اليقين من مستقبل الدور الأمني الأمريكي بالمنطقة،

3- التوقع من أن إدراج الصين في الترتيبات الأمنية متعددة الأطراف سيكبح سلوكها ويحثها على الأخذ في الاعتبار مصالح الآسيان.

أ- رابطة أمم جنوب شرق آسيا Association of Southeast Asia Asian Nations

كما تم الإشارة إليه سابقاً، تم إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بموجب إعلان بانكوك 1967 كنوع من الحلف السياسي لمواجهة المد الشيوعي بالمنطقة، لذا اعتبرت الرابطة تجربة رائدة وفريدة في ميدان الأمن الإقليمي، إذ أرست إطاراً أمنياً جماعياً خاصاً يتواءم مع خصائص ومتطلبات دول هذه المنطقة وشكل قاعدة للدور الأمني للرابطة في جنوب شرق آسيا وجل إقليم آسيا-الباسفيك، وبني هذا الإطار على مبادئ ومعايير خاصة عرفت بـ"منهج الآسيان"³ "The ASEAN Way".

وهو عبارة عن نهج دبلوماسي، ظهر بين دول رابطة الآسيان عبر من خلاله قادة دول المنطقة عن رفضهم لما رأوه أفكار غربية مستوردة حول الدبلوماسية والأطر متعددة الأطراف. يركز النهج الآسيوي على الصبر والتدرجية اللارسمية البراغماتية وكذا الإجماع، وذلك عبر عملية سياسية طورتهما رابطة الآسيان من خلال نزوحها نحو التشاور، وهو ميول غزته التفاعلات البيئية الدائمة التي يؤكد معظم أطرافها على محورية اعتماد قيم آسيوية لمعالجة أي مشاكل آسيوية.⁴ ومن أهم ميزات النهج الأمني الآسيوي الذي يطلق عليه أيضاً الإقليمية المرنة أو الحوار المرن التركيز على عملية بناء الثقة من خلال التشاور، الحوار والشفافية.⁵

وقد كان لإندونيسيا دور هام في بلورة جوهر نموذج الآسيان على هذا النحو، وذلك من خلال تطويرها لمفهوم المرونة القومية National Resilience الذي يتعامل مع فكرة الأمن من منظور لا يقتصر

¹ عبد المنعم طلعت، "ترتيبات الامن الإقليمية في النظام العالمي الجديد: نموذج شرق آسيا"، السياسة الدولية، ع126، 1996، ص 13.

² Paul Evans, The Prospects for Multilateral Security Cooperation in The Asia Pacific Region, *The Journal of Strategic Studies*, Vol 18, N°3, September 1995, p 217.

³ نسيم طاجين، واقع الامن عن إقليم آسيا -المحيط الهادئ: 1990-2007، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص 156.

⁴ David Capine and Paul Evans, *The Asia -Pacific Security Lexicon* (Singapore, Institute of Southeast Asians Studies, 2002), p 14-15.

⁵ Sokolsky Richard, Angel Rabasa, *The Role of Southeast Asia in U.S.*, p59.

على شقه العسكري، بل تتحقق شروطه المثالية بإقامة نظام سياسي مستقر يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استنادا للعلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي واستقرار النظام السياسي.¹

ب- المنتدى الإقليمي للآسيان (ARF) The ASEAN Regional Forum)

بدأت بوادر هذا المنتدى بعد الاقتراحات التي قدمتها كل من أستراليا وكندا سنة 1990 لإنشاء مؤتمر أسيوي-باسيفيكي حول الأمن والتعاون على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا CSCE، ثم اقترحت اليابان الاعتماد على دور المؤتمر المشترك للآسيان مع شركائه لخلق إحساس بالأمان، لهذا قامت رابطة الآسيان بتولي زمام المبادرة ولعبت دورا رئيسيا وفعالا في إنشاء المنتدى.²

في جويلية 1994 ببانكوك تم إنشاء المنتدى الإقليمي للآسيان ARF كمسرح لحوار متعدد الاطراف لمناقشة القضايا الامنية بإقليم آسيا-الباسيفيك، وهو أيضا بمثابة تعبير مؤسساتي للالتزام إتجاه الأمن التعاوني. المنتدى عبارة عن تجمع سنوي لـ 22 وزراء خارجية يضم في عضويته إلى جانب دول اتحاد الآسيان كل قوى آسيا-الباسيفيك الرئيسية: الولايات المتحدة، الصين، اليابان، روسيا، أستراليا، الكوريتين (الشمالية والجنوبية)، كندا، الاتحاد الاوروبي، بنغلادش، كمبوديا، منغوليا، نيوزيلندا، باكستان، غينيا بيساو الجديدة. وهو بذلك يعتبر المحفل الإقليمي الوحيد في منطقة آسيا-الباسيفيك الذي يضم دول وقوى من كل المنطقة وخارجها، ويتم قيادته من طرف الأعضاء الاقل قوة، وهو الامر الذي يعني قلب فكرة الأمن المنسق تماما.³ ركز المنتدى على مناقشة تدابير بناء الثقة والأمن، حتى عام 2009، أين أصبحت أهدافه الأساسية الدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات. ويضم المنتدى أليتين غير رسميتين للدعم هما:

- مجلس التعاون الأمني في آسيا-الباسيفيك.
- معهد آسيان للدراسات الاستراتيجية والدولية.

تم تأسيس المنتدى الإقليمي للآسيان لإحداث نمط بنائي تنبئي للعلاقات في آسيا-الباسيفيك.⁴ على خلاف المؤسسات الامنية الاوروبية كمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) وخليفته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، (OSCE) لا يعتبر المنتدى الإقليمي للآسيان عملية تفاوضية ولا بمنظمة للأمن الجماعي، بل تنحسر أهدافه فقط في تحسين المناخ الذي تجري فيه العلاقات الإقليمية في إطار السعي لإدارة المشاكل الثنائية ومتعددة الاطراف بشكل فعال. هذا التصور لهدف وغاية المنتدى انعكس جليا

¹ نسيمه طاجين، مرجع سابق، ص 37.

² عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 21.

³ طاجين نسيمه، مرجع سابق، ص 162.

⁴ Walter Lohman, Guidelines for U.S Policy in Southeast Asia, **Backgrounder**, N°2017, March 20, 2007, pp 5-6.

في القيم والمهام المتضمنة في الميثاق التأسيسي للمنتدى الذي حدد كيفية صياغة نظام أمني جديد من الإقليم من خلال:¹

- إعداد المنتدى لتطوير المراحل الثلاث الرئيسية: تعزيز تدابير بناء الثقة، تطوير آليات الدبلوماسية الوقائية، إعداد مقترحات لحل النزاعات.

- من الممكن أن تركز إجراءات المنتدى على معايير وممارسات اتحاد الآسيان، وتتخذ القرارات بالإجماع لا بالانتخاب بعد المشاورات المكثفة والدقيقة.

- من المحتمل أن يلعب المنتدى دوراً أمنياً استشارياً أساسياً محدد بشكل شامل ولن ينحصر في الناحية العسكرية الضيقة.

بناءً على ذلك، تطور المنتدى تماشياً مع التقاليد السياسية والخصائص الثقافية لـ "نهج الآسيان ASEAN Way" وكذا مفاهيم الآسيان للأمن الإقليمي ولكن بشكل معدل، المرتكزة على إحداث التوازن بين المكون الاقتصادي والمكون السياسي العسكري.

عملت رابطة الآسيان من خلال طرح نموذج "الامن التعاوني Cooperative Security كصيغة معدلة لمفهومها الأمني على توسيع نطاق المنتدى ليضم كل القوى الرئيسية في الإقليم، حتى لا يبدو الامر كما لو كان تجمعاً موجهاً ضد أي منها. فالرابطة اختارت التعامل مع القوى المحيطة بها على أساس استيعاب مصدر التهديد لا على أساس التصادم معها، فبعض هذه القوى تعتبر أطرافاً يمكن التعاون معها وفي نفس الوقت هي مصادر تهديد إذا قررت ذلك ودخولها للمنتدى يجعل منها طرفاً في إطار تعاوني يمكن أن يرشد سلوكها وينطبق هذا الطرح على الصين.² فالكثيرون أكدوا أن إدماج الصين ضمن نظام إقليمي يعد أكبر محفز لإنشاء المنتدى، كما اعتبروا أن المنتدى الإقليمي للآسيان أداة فعالة تتمكن من خلاله بكين التأسيس لعلاقات بناءة مع دول المنطقة، وذلك بطريقة تخفف من حدة مخاوف هذه الدول من التنامي المطرد للقوة الصينية وأهدافها الإستراتيجية.³

فأكبر حافز وراء إنشاء منتدى الآسيان وتطوير ممارسته ونشاطاته، هو حساسيات رابطة الآسيان من وجهات النظر الصينية المتعلقة بالتعاون الأمني متعدد الأطراف. فتاريخياً، تعاملت الصين مع الترتيبات الأمنية الإقليمية متعددة الأطراف بنوع من الفتور، فالقادة الصينيون اعتبروا المشاركة في هذه الترتيبات بمثابة اللعنة. هذا الموقف يعكس التصور الواقعي بأن على الصين الاعتماد على توازن

¹ Sokolsky Richard, Angel Rabasa, Opcit, pp 58-59.

² طاجين نسيمه، مرجع سابق، ص 161.

³ Jin Rolfe, Welcome in Asia: China Multilateral Presence, p 335
<https://bit.ly/2Vmlbxs> (accessed on 23.07.2017).

القوى لحماية أمنها وتجنب مساومة سيادتها وحرّيتها في التصرف جراء تورطها بالانضمام إلى المنظمات متعددة الاطراف.¹

والملاحظ بأن بيجين أظهرت مؤشرات للتخفيف من حدة معارضتها لكذا نوع من الترتيبات، فقامت بتطوير مفهوم جديد للأمن إتجاه التعاون الامني متعدد الاطراف من شأنه أن يحل تدريجيا محل الهندسة الامنية الإقليمية **Regional Security Architecture** السائدة بالمنطقة والمرتكزة بالأساس على التحالفات الثنائية الامريكية.² هذا ما يفسر ترددها في الانضمام إلى أي مشروع متعدد الأطراف تقوده الولايات المتحدة أو اليابان، لذا فقبول الصين بقيادة الآسيان للمنتدى الإقليمي و مشاركتها فيه هو أقوى أوراق رابطة الآسيان في فرض دورها الدبلوماسي المركزي.³ و يذكر أن الصين لم تقبل بالانضمام إلى المنتدى الا بعد فرضها جملة من الشروط كعدم إدراج مسألة تايوان ضمن قضايا المنتدى على اعتبار أنها قضية داخلية وعدم وضع النزاع في بحر الصين الجنوبي ضمن أجندة أعماله.

ومع ذلك، فالصين ترى في المنتدى وقيادة الآسيان له عاملا مهماً لضبط التوازنات الإقليمية بشكل لن تفرض من خلاله أي قوة كبرى رؤاها الخاصة بالأمن الإقليمي خاصة الولايات المتحدة، وبذلك قد يشكل المنتدى آلية فعالة لتحجيم دور شبكة الاحلاف الثنائية الامريكية بالمنطقة. كما يأتي اعتراف الصين بأهمية دور الآسيان في إطار سعيها لإدراج الرابطة كفاعل إقليمي من أجل تكريس فكرة التعددية القطبية، على الرغم مما قد يتيح ذلك من تزايد قوة الآسيان كمنافس اقتصادي.⁴

بالمقابل، رحبت الولايات المتحدة هي الاخرى بالدور المركزي للآسيان في إطار المنتدى، حيث تمكنت من تحقيق هدفها بإدماج الصين في الترتيبات الإقليمية لكبح مساعيها للهيمنة، انطلاقاً من إدراكها لقدرة الآسيان في التأثير على التوازنات الإقليمية وبالأخص لصالحها، لذا فهي تحرص على تطوير علاقاتها مع هذه الدول وجعلها جبهة صادمة دوماً في وجه النفوذ الصيني.⁵

ما يلاحظ على الموقفين الامريكي والصيني إتجاه منتدى الآسيان، أن القوى الكبرى تفضل دائماً المقاربات الامنية الثنائية بدلا من متعددة الاطراف، فالأولى تمنحها هامشاً أكبر من التفاوض وفرض السيطرة والمراقبة على القوى الصغرى، بينما الثنائية تكبح طموحاتها للهيمنة وتسمح للقوى الاضعف

¹ Sokolsky Richard, Angel Rabasa, Opcit, p59.

² Banning Garrett and Bonnie Glaser, Does China Want the U.S Out of Asia? CSIS Pacific Forum, PacNet Newsletter, N° 22, May 30, 1997, p59.

³ Amitav Acharya, recording Asia: cooperative security or concert of powers, institute of Defence and strategic studies, Singapore
<https://bit.ly/2Vv4WiZ> (accessed on 23/07/2017)

⁴ Jing Dong Yuan, Asia Pacific Security: China's Conditional Multilateralism and Great Power entente, The Strategic Studies Institute, January 2000, p 25.
<https://bit.ly/339UJeg> (accessed on 23/07/2017)

⁵ G.V.C, Naidu Multilateralism and Regional Security: Can the ASEAN Regional Forum Really make a difference?, Asia Pacific Issues East West Center, N°45, August 2000, pp 3-4
<https://bit.ly/31UpbsF> (accessed on 23/07/2017).

بتشكيل كتل مضادة لمصالح القوى الكبرى. وفي أغلب الأحيان، فإن انضمام القوى الكبرى لمثل هذه الترتيبات الامنية بالأخص متعددة الاطراف إنما خدمة لمصالحها وأهدافها، فالصين مثلاً تفضل أن يبقى المنتدى الإقليمي للآسيان فضاء للحوار والنقاش فقط بدلاً من أن يصبح آلية لحل النزاعات، الولايات المتحدة من جهتها أيضاً تحرص على الإبقاء على فاعلية المنتدى في حدها الأدنى لكيلا تتأثر مصالحها في إطار التحالفات الثنائية.

في الواقع، لاقى مقترح الآسيان الامن الإقليمي عدة صعوبات وتحديات، حيث ارتبطت معظم الصعوبات بالمشاكل الهيكلية التي تعانيها الآسيان خاصة بعد الازمة الاقتصادية لسنة 1997 والتي انعكست أثارها على قدرة الآسيان لتعزيز نهجها متعدد الاطراف ضمن المنتدى.

في هذا السياق، ننوه على أن دول الآسيان وبوعي منها صممت الآلية المؤسسية للمنتدى الإقليمي وفقاً لأهداف، معايير، إجراءات وتجارب اتحاد الآسيان إلى درجة أن العيوب التي كانت تعاني منها الآسيان كمنظمة أمنية شبه إقليمية فعالة انعكست على الترتيبات الامنية التعاونية للمنتدى الإقليمي. كما وشكلت التباينات الاقتصادية بين دول الآسيان القديمة والحديثة العضوية، وكذا تعاملها مع بورما وقضية كمبوديا والاختلافات حول كيفية حلّ النزاع القائم في جزر سبارتلي وبحر الصين الجنوبي، كلها مسائل اختبرت فيها قدرة الآسيان على إدارة النظام الإقليمي خاصة ما يتعلق بقضايا الامن الشامل، وهو ما جعلها عرضة للضغوطات التي تفرضها القوى الكبرى من أجل التأثير على الاجندة الامنية للمنتدى والخطوات والميكانيزمات الخاصة بمعالجة القضايا الامنية، وهو ما وضع دور المنتدى بالأساس على المحك.¹ وفيما يتعلق بالتحديات، يشكل الوضع الامني وتقاطع مصالح القوى الكبرى بمنطقة شمال شرق آسيا تحدياً كبيراً وتهديداً لمصداقيته، حيث أظهر المنتدى عجزه على التعامل مع قضيتي تايوان وشبه الجزيرة الكورية بسبب عدم تلاءم مقارنته الامنية مع طبيعة النزاعين. ومن الملاحظ أيضاً، أن دول شمال شرق آسيا غير راضية عن أسلوب المنتدى في تلبية احتياجاتها الامنية وعن دور الآسيان في المحفل، لان عدم تكافؤ الادوار يعوق مصالحها الإقليمية خاصة مع محدودية خبرة دول جنوب شرق آسيا بالقضايا الامنية في الشمال.²

خلاصة القول، فإن المنتدى الإقليمي للآسيان وبعض البنى الامنية الإقليمية لم ترقى بعد إلى آلية فعالة للتأسيس لنظام إقليمي. ففشل الآسيان بلعب دور في أي من المشاكل الخطيرة بالمنطقة في السنوات الاخيرة كأزمة تيمور الشرقية 1999، دفع بالعديد من المحليين الامنيين بجنوب شرق آسيا للتساؤل حول أهمية الآسيان كمؤسسة للأمن الإقليمي. للعقود القادمة على الأقل، ستشكل المصالح الإستراتيجية لأبرز القوى كالولايات المتحدة، الصين واليابان البيئة الإستراتيجية بإقليم آسيا-الباسفيك. باستثناء حدوث تغيير رئيسي في العلاقات الجيوبوليتيكية وانهايار القيادة والارادة السياسية الامريكية، سيتوقف

¹ Amitav Acharya, Opcit, PP 8-9.

² G.V.C Naidi, Opcit, p 6.

الحفاظ على التوازن الإستراتيجي بجنوب شرق آسيا على الالتزامات الامنية الثنائية الامريكية والحفاظ على توازن القوى المرتكز على الردع والقوة العسكرية الامريكية، إضافة إلى قدرة واستعداد الولايات المتحدة للإسهام في الحفاظ على النظام والاستقرار الإقليميين.¹

ج- قمة شرق آسيا EAS: تعتبر قمة شرق آسيا (EAS)، التي عقدت لأول مرة في ديسمبر 2005، حواراً مكماً للترتيبات الأمنية الإقليمية الأخرى القائمة بمنطقة آسيا-الباسيفيك، وتهمم القمة بشكل أساسي بمسائل الأمن غير التقليدية: بناء الثقة، مفضلة "نهج الآسيان" لبناء المؤسسات الإقليمية، وفي مجالات الأمن غير التقليدية تهتم ب: الاقتصاد، التعليم، الاستجابة الإقليمية للكوارث، الطاقة والبيئة، الصحة والاتصال.²

كان رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير محمد، أول من طرح فكرة قمة شرق آسيا، انطلاقاً من تمسكه برؤيته لمنظمة إقليمية تمثل آراء الدول الآسيوية فقط تم تأسيسها في البداية كقمة سنوية عقدها قادة شرق وجنوب آسيا، باعتبارها "المؤسسة الوحيدة التي يقودها القادة والتي تركز على القضايا السياسية والأمنية." حدد اتحاد الآسيان جدول أعمال قمة شرق آسيا وجدولها الزمني، ووضع معايير العضوية، مع الانضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون لاتحاد الآسيان كشرط أساسي لعضوية القمة.

ثانياً: الأطر الأمنية متعددة الاطراف شبه الرسمية 02 Track

يعد إقليم آسيا-الباسيفيك من أكثر المناطق في العالم التي تشهد تنامياً متزايداً لهذا النوع من المؤسسات وذلك منذ منتصف التسعينات، حيث بلغ عددها حوالي تسعين مؤسسة وشكلت الازمة الاقتصادية لسنة 1997 أحد أهم العوامل التي ساهمت في زيادة هذه النسبة.³

هذه الاطر عبارة عن أسلوب غير رسمي لمعالجة الصراعات، يشمل إجراء المفاوضات والنقاشات على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وبين مراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية واتحادات الطلاب والأكاديميين وبعض الشخصيات المرموقة.⁴

تختلف هذه الاطر من حيث الحجم، الشكل ومستوى المؤسسة وتصنف إلى أطر اقتصادية وأمنية. تختلف هذه الأطر عن الأطر الرسمية التي يتم فيها التفاوض على مستوى الحكومات، حيث يتم الاعتماد عليها لأجل مناقشة القضايا السياسية والاستراتيجية الأكثر حساسية عند تداولها على المستوى الرسمي،

¹ Sokolsky Richard, Angel Rabasa, Opcit, PP 61-62.

² Anisa Heritage, **Interpreting the Obama Administration's Rebalance Strategy: Sustaining U.S. hegemony in the Asia-Pacific**, unpublished PhD Thesis (University of Kent, September 2016), P183.

³ Desmond Ball and others, Track 02 Security Dialogue in The Asia Pacific: Reflections and future Directions, **Asian Security**, Vol 2, 2006, p 176.

⁴ نسيمه طاجين، مرجع سابق، ص 177.

كما تسهم هذه المؤسسات في تهيئة المناخ المناسب للقضايا مستعصية الحل مما يدفع الأطراف المتنازعة إلى الوصول إلى توافق مساعد لحل النزاع.

ويعتقد أغلب الباحثين في مجال حلّ الصراعات بأن دبلوماسية المسار الثاني تؤدي إلى إقامة سلام دائم وبصورة أسرع لأنها تتبنى أسلوب المعالجة من أسفل قاعدة الهرم إلى قمته، مما يتيح للعناصر المحلية معالجة الصراعات.¹ وتعتبر مسألة تعزيز الثقة المتبادلة في الفضاء الآسيو-باسيفيكي ضرورية للتعامل مع طبيعة الصراعات الموجودة في المنطقة والتي تتميز بالتعقد والتشابك نتيجة الامتدادات العرقية والدينية واللغوية فيما بين المجتمعات الآسيوية من ناحية، والشكوك التاريخية فيما بين الدول الآسيوية والتي كرستها على الاغلب الممارسات الاستعمارية لبعض قوى الإقليم.² وتكمن أهمية هذه الآليات في تحقيق الاستقرار الإقليمي نظراً لأنها :

✓ توفر النصائح للحكومات حول القضايا الخلافية، كما تعتبر آلية فعالة لبناء القدرات ونذكر على سبيل المثال إسهامات معهد الآسيان للدراسات الإستراتيجية والدولية ASEAN ISIS في بناء وتطوير الآسيان.

✓ توفير الخيارات الدبلوماسية عند تعرقل المحادثات الرئيسية.

✓ تعتبر مختبراً فعلياً لاختبار وتعميم الافكار الجديدة كالععمل الذي قام به مجلس التعاون الامني في إقليم آسيا-الباسفيك CSCAP بتطوير عمل المنتدى الإقليمي للآسيان من خلال تطويره لمفهوم "الدبلوماسية الوقائية".

✓ وملاءمتها لميولات دول المنطقة لمناقشة القضايا الامنية.

✓ تعمل على توفير الفرص لتقريب المسافات بين الاطراف المتنازعة، فمجلس التعاون الامني مثلاً سمح لبعض الخبراء السياسيين في الصين وتايوان بالتفاعل وتبادل وجهات النظر مما خلق نوعاً من التفاهم المتبادل بينهم.³

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أهم هذه الأطر شبه الرسمية التي كان لها الدور في تعزيز التعاون في كل المجالات بين دول المنطقة:

1-معهد الآسيان للدراسات الإستراتيجية والدولية ASEAN Institute for Strategic and International Studies.

أنشأ سنة 1988 بمبادرة من مجموعة من الباحثين والمعاهدة الخاصة لهدف تقوية التعاون في مجال البحث في المشاكل الامنية والإستراتيجية الدولية، تدرجه سكرتارية الآسيان على أنه منظمة غير

¹ Desmond Ball and Others, Opcit, P 180.

² هدى منتيكس وآخرون، قضايا الامن في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004) ص 282.

³ Desmond Ball and Others, Opcit.

حكومية، كان له دور أساسي في إنشاء مجلس التعاون الامني في آسيا-الباسفيك وهو بمثابة الأمانة للمجلس. وأسس المعهد سلسلة من الاجتماعات التي أصبحت مكاناً رئيسياً لتبادل الأفكار، ليس فقط بين جنوب شرق آسيا ولكن أيضاً مع الخبراء والمسؤولين الحكوميين من كافة أنحاء العالم. ويعقد المعهد طاولة مستديرة لآسيا والمحيط الهادئ (APR)، والتي تناقش موضوع بناء الثقة والحد من النزاعات، سنوياً في ماليزيا منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. كما ينظم المعهد أيضاً ندوات ثنائية منتظمة مع مؤسسات مشابهة في الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والهند وأوروبا.

2-مجلس التعاون الامني في آسيا-المحيط الهادئ

Council for Security Cooperation in The Asia-Pacific (CSCAP)

تم تأسيسه سنة 1993 من أجل توفير أرضية ذات طابع غير حكومي للمساهمة في الجهود المبذولة لبناء الثقة والتعاون الامني على المستوى الإقليمي من خلال الحوارات والتشاور والتعاون وهو يلعب دوراً هاماً في ربط الجهود بين المؤسسات الامنية المختلفة، كما أنه يشكل دعماً مباشراً للمنتدى الإقليمي للأسيان.¹

يوفر المجلس آلية غير رسمية للباحثين والمسؤولين وغيرهم لمناقشة القضايا السياسية والأمنية والتحديات التي تواجه المنطقة. كما يقدم توصيات بشأن السياسات لمختلف الهيئات الحكومية الدولية، ويعقد اجتماعات إقليمية ودولية، وقيم روابط مع المؤسسات والمنظمات في أنحاء أخرى من العالم لتبادل المعلومات والأفكار والخبرات في مجال التعاون السياسي - الأمني الإقليمي.

3-صيغة أسيان 3+ (3+ASEAN)

أسس هذا الإطار التعاوني سنة 1997 وهو يركز على التعاون في المجالين الاقتصادي والامني، حيث توجد ثلاث محاور كبرى للنقاش داخل هذا الإطار: إنشاء منطقة تجارة حرة في شرق آسيا (EFTA)، إرساء نظام تعاوني في المجال المالي، والأهم من كل ذلك العمل على تطوير هذا الإطار ليصبح ملتقى شرق آسيا.²

إن السعي نحو تطوير هذا الإطار إلى ملتقى إقليمي في شرق آسيا يفتح الابواب واسعة أمام احتمالات قيام جماعة أمنية، ومن الواضح أن أغلب الاطراف خاصة اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا تولي أهمية كبرى لهذه المسألة على الرغم من غياب مسودة لهذا المشروع وعدم وضوح أي طرف ستكون له

¹ Jurgen Ruland, The Contribution of Track Two Dialogue Towards Crisis Prevention, *ASIEN*, N° 85, October 2002, p08.

² Bae Geung Chon, Moving Forward with Korea's, Northeast Asian Cooperation Initiative, *Korea Focus*, The Institute of Korean Studies, Vol 13, N° 3, May-June 2005, p p 88-89.

قيادة الجماعة¹ وعلى الرغم من أهمية هذه الاطر في تعزيز التعاون والاستقرار الإقليمي، إلا أن هناك عدة انتقادات قد وجهت لها بسبب²:

- ✓ أصبح أغلب هذه الاطر منحازة كثيراً للتوجهات الرسمية لبعض الأطراف، ما أدى إلى الحد من قدرتها على التفكير والتحليل البناء وعلى المراوغة مع الديناميكيات الجيوبوليتيكية للمسار الاول.
- ✓ لم تفتح هذه الاليات المجال أمام المسار الثالث Track 3، بحيث يلعب المجتمع المدني دوره في دفع عجلة التعاون الامني والتخفيف من حدة الخلافات كما هو الحال في جنوب شرق آسيا.
- ✓ عدم قدرتها على التحرك بسهولة وسرعة على نفس شاکلة المسار الاول، ففي حالة ظهور تهديدات أمنية جديدة لا تلجأ الحكومات إلى هذه الاطر لطلب النصح السياسي بسبب افتقاد وكالاتها فرصة بناء خبرة سياسية حول المسألة.

¹ Timo Kivimaki and Jorgen Delman, The Security Situation in Asia: Changing Regional Security Structure? the Opportunities of The European Union to Play a Role in Asian Security Politic, Nordic Institute of Asian Studies, Copenhagen, June 2005,

<https://bit.ly/2LUcLLD> (accessed on 18/07/2017).

² Desmond Ball and others, Opcit, p p181-182.

المبحث الثالث: الوضع الأمريكي المهيمن بمنطقة جنوب شرق آسيا وتنامي تهديد الصعود الصيني

يركز هذا العنصر على استعراض الوضع العام للهيمنة الامريكية والارتباط الأمريكي بمنطقة جنوب شرق آسيا وأهم القوى المنافسة لتلك المكانة المهيمنة و على رأسها الصعود الصيني و الاستراتيجيات الامريكية منتهجة بهدف تأمين المكانة المهيمنة بالمنطقة.

المطلب الاول: الهيمنة الامريكية: دراسة في الواقع والقوى المنافسة

كانت ولا تزال الهيمنة أهم محددات صياغة إستراتيجيات القوى الدولية وتنوعها وبالأخص الولايات الامريكية؛ فهي تسعى من خلال مختلف الاستراتيجيات المنتهجة لحد الان إلى تأمين مكانتها باعتبارها القوة المهيمنة على النظام الدولي وقواعده. وسنقوم فيما يلي باستعراض موجز لمفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية، وهذا قبل التطرق إلى الواقع الحالي للولايات المتحدة كقوة باسيفيكية والقوى المنافسة لهذه المكانة وعلى رأسها الصين.

الفرع الاول: مدلولات الهيمنة وتطوراتها

أولاً- مفهوم الهيمنة

تعنى لفظ الهيمنة **Hegemony** بالمعنى اليوناني "القيادة"، وكانت تستخدم للإشارة إلى مكانة التفوق والغلبة التي تمتعت بها أثينا مقارنة ببقية المدن في اليونان القديمة.¹ وتشير الهيمنة في الدراسات الدولية والاستراتيجية إلى الدولة القائدة لمجموعة من الدول، ومن ثم فإنها تفترض العلاقات بين الدول عنصر القيادة ووجود السلطة البنيوية التي تمكن الدولة المهيمنة من احتلال موقع مركزي داخل نظامها الخاص.²

وعرف "روبرت كوهين" و"جوزيف ناي" الهيمنة بأنها هيكل بنيوي لنظام دولي تكون فيه دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الرئيسية التي تحكم العلاقات ما بين الدول، وتكون لديها الرغبة في فعل ذلك.³ ويركز "Rox" كوكس في تعريفه لمفهوم الهيمنة على عنصر الرضا، على اعتبار أن النظام الذي تكون فيه قوة قادرة على تحقيق الهيمنة تتطلب الركن الرضائي في المقام الاول.⁴ من جانبه

¹ OED (Oxford English Dictionary), **the shorter Oxford English Dictionary** (Oxford: Oxford University Press, 1983). P 412.

² مارتن غريفيتس ونيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 449.

³ Robert Keohane and Josef Nye, **Power and Interdependence** (New York, NY: Jr. Pearson Scott, foresman, 1989), P 44.

⁴ جوزيف ناي (الابن)، مترجماً، المنازعات الدولية ... مقدمة للنظرية والتاريخ (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة الدولية، 2000)، ص 32.

عرف جوزيف ناي (الابن) الهيمنة بأنها: "وجود قوة دولية مهيمنة تكون هي المتفوقة في المصادر المادية وتتوافر لديها القدرة والادارة اللازمة في صياغة قواعد التفاعل في النظام الدولي"¹.

ووفقا للتعريفات السابقة، فإنها تقوم على وجود دولة واحدة تملك من الامكانيات والقدرة والرغبة وكذا الاقناع في وضع وصياغة قواعد تحكم علاقات الدول، هو ما أصبحت تفتقد إليه الولايات المتحدة اليوم.

إلى جانب ذلك، يمكن فهم الهيمنة من خلال مفهومي التمكين الجيوسياسي والدولة الحاملة للميزان. ويقصد بالتمكين الجيوسياسي، القدرة على ضبط التفاعلات الدولية بما يمكن الدولة المهيمنة من الاستمرار في حفظ مصالحها أو توجيهها ضمن نطاق التفاعلات المقصودة، فضلا عن التأثير على سلوك القوى الكبرى.² فالقوة الجيوسياسية هي التي يمكن من خلالها تحقيق الهيمنة، ويشير كريستوفر لين Layne، في هذا الشأن إلى أن الهيمنة هي إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية.³ في ذات السياق، يذهب بعض المختصين إلى أن طبيعة الهيمنة تستدعي منع ظهور قوة جديدة تستطيع أن تنافس الدولة المهيمنة وبالشكل الذي يمكنها من تحقيق التوازن معها. وذلك لان الهيمنة تفترض السيطرة من دون منافس في القيادة.⁴ ينطبق هذا التوجه على الواقع الذي تشهده الهيمنة الامريكية اليوم، إذ أصبحت سيطرتها على قواعد النظام الدولي مهددة بظهور قوى جديدة على رأسها الصين، التي تزاخمها على القيادة العالمية.

وفيما يتعلق بمفهوم "الدولة الحاملة للميزان أو الموازن"، يفسره البعض بأنه مرادف للهيمنة ومنهم جون ميرشايمر، الذي يصف دور القوة المهيمنة بأن تكون قادرة على ضبط أدوار القوى الاقليمية والدولية، بحيث تتمكن من ترجيح كفة أحد الادوار على الاخرى في حال تفوق واحدة من القوى إقليميا.⁵ يعد دور الطرف الموازن امتدادا لحالة الهيمنة، التي تفترض طرف قادر على ضبط السلوكيات التوازنية في البيئة الاقليمية والدولية وإدارتها في نفس الوقت، مع ضمان وجود أدوار الشراكة والتوظيف لمساعدته على تحقيق هذا النمط من التفاعلات.⁶

¹ نفس المرجع، ص 31.

² علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات: مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجية العالمي (بيروت: دار الرافدين، 2018)، ص 114.

³ كريستوفر لين، مترجما، إعادة صياغة الاستراتيجية الامريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوى (دمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، 1999)، ص 29.

⁴ علي فارس حميد، مرجع سابق، ص 114-115.

⁵ نفس المرجع.

⁶ علي فارس حميد، مرجع سابق، ص 117.

نخلص مما سبق، إلى أن مفهوم الهيمنة، يختص بوجود قوة واحدة تملك من الامكانيات؛ القدرة؛ الرغبة؛ الرضا وكذا الاقناع في وضع وصياغة قواعد النظام الدولي التي تحكم علاقات الدول، التحكم فيه وتعمل على الحفاظ على هذا الوضع ضماناً لأمنها الوجودي ومكانتها.

ثانياً- المشاهد الثلاث للهيمنة الامريكية: بدأت القوة الامريكية في البروز كقوة عظمى مع بداية القرن العشرين ولخص "أيون كلارك" أهم وجهات النظر والتشخيصات التي قدمها باحثون متخصصون حول تطور الهيمنة الامريكية منذ سنة 1945، وصنفها على شكل ثلاث مشاهد شائعة:¹

المشهد الاول: استمرارية الهيمنة الامريكية وفقاً لأصحاب هذا المشهد، بدأت الهيمنة الامريكية فعلياً سنة 1945، وما زالت مستمرة ليومنا هذا دون انقطاع، إلى درجة أن النخب السياسية الامريكية أصبحت تعتبر الهيمنة وسيلة للحياة، لهذا ستستمر الهيمنة الامريكية في المستقبل المنظور.

المشهد الثاني: الانقطاع الهيكل للهيمنة الامريكية حسب، تعرف الهيمنة الامريكية تراجعاً منذ سنوات السبعينات، لأن بنية النظام الدولي كانت ثنائية وتقاومت الولايات الامريكية النفوذ العالمي مع الاتحاد السوفياتي ومع نهاية الحرب الباردة برزت أقطاب مزاحمة لها.

المشهد الثالث: الانقطاع العالمي: يستبعد أصحاب هذا المشهد، النظر إلى الهيمنة باعتبارها نتيجة لهيكل أو بنية النظام الدولي. بدل من ذلك، يرون أن الهيمنة الامريكية بدأت في التراجع بعد توجيهها الاحادي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وحررها العالمية على الارهاب والتي فقدت من خلالها الاجماع والتوافق الدولي حول سياستها. إلى جانب ذلك، اعتبرت الازمة المالية العالمية لسنة 2008، عاملاً حاسماً آخر في إحداث وتسريع الانحسار والتراجع الامريكي.

الفرع الثاني: نظرة عامة حول الهيمنة الامريكية بجنوب شرق آسيا

بعد فترة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة هي القوة الخارقة الوحيدة في العالم، حيث عرف الاقتصاد الأمريكي نمواً نسبته 27% بين عامي 1990 و1998 وعلى أساس قوتها الاقتصادية سيطرت الولايات المتحدة على أكثر المؤسسات نفوذاً في العالم على غرار منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.²

أسهم هذا النفوذ الاقتصادي والسياسي بتعزيز مركزية القوة السياسية والمالية الامريكية في النظام ككل، إلى جانب امتلاكها لأكبر ميزانية دفاعية في العالم، فوفقاً لإحصائيات سنة 2013، مثلت الولايات المتحدة 37% من إجمالي الانفاق العسكري العالمي.

¹ Ian Clark, *Hegemony in International Society* (Oxford: Oxford University Press, 2011), PP 24-25.

² Thi Hai Yen Ngu Yen, *Sino -American Interactions in Southeast Asia :1991-2015 Implications for Vietnam*, PhD Thesis, University of Wollongong, Faculty of Law, Australia, October 2015, p95.

وتميزت السياسة الدفاعية الامريكية للقرن الحادي والعشرين بالحفاظ على ميزة التفوق على المنافسين المحتملين، فخلال إدارة بوش أكد المحافظين الجدد بأنه يتوجب على الولايات المتحدة التمتع بالقوة لإعادة تشكيل العالم وأنه ينبغي اغتنام الفرصة من أجل منع ظهور المنافسين. ومع كل تلك القوة، تواجه الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة عددا من المشكلات الداخلية والخارجية تقف على رأسها تنامي القوة الصينية، حيث عرفت هذه الأخيرة تزايد لحجم اقتصادها بأربعة أضعاف منذ 1978 ومن المتوقع أن تتفوق الصين على أمريكا فهي أكبر مصدر و منتج في العالم و تسيطر على 2.5 تريليون دولار من الاحتياطات الأجنبية.¹

كما تواجه الولايات المتحدة تحديات متزايدة لقدراتها الدفاعية خاصة من روسيا التي من الممكن أن تنافس أمريكا في الأسلحة النووية الاستراتيجية، إلى جانب امتلاك كل من المملكة المتحدة، فرنسا، الصين، باكستان، الهند وكوريا الشمالية القدرة على إنتاج الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالأمن الداخلي، أظهرت هجمات 11 سبتمبر 2001 ضعف أمريكا أمام أشكال الحرب غير التقليدية. ففي 2008، أوضح فرنسيس فوكوياما أنه على الرغم من بقاء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في العالم إلا أن المشكل يكمن في التراجع الأمريكي وكيفية لاحق بقية الدول بركيها. فالاقتصاد الأمريكي أخذ في الانخفاض، فمن المحتمل أن تنخفض نسبته في الاقتصاد العالمي من 28% سنة 2004 إلى 27% سنة 2025 و26% سنة 2050² فضلا عن تصاعد المنافسة ضدها من قبل الاقتصادات الناشئة كاليابان، الصين، روسيا، الهند والبرازيل. فمنذ الحرب العالمية الثانية، لم تواجه القوة المالية الامريكية أي منازع وذلك بسبب قوة الدولار الأمريكي، إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 تسببت في سقوط الولايات المتحدة والعالم بأسوأ تدهور منذ الكساد العظيم، كما فسحت المجال للتكهنات حول تراجع الهيمنة الامريكية. عموما، من المحتمل أن تتراجع القوة العسكرية والاقتصادية الامريكية إلى جانب لحاق بعض الدول الناشئة بالولايات المتحدة وتحول بنية النظام العالمي إلى التعددية القطبية.

رحبت معظم دول الآسيان بارتباط القوى الكبرى في منطقة جنوب شرق آسيا وعلى رأسهم الولايات المتحدة واعتبرت الامر إيجابيا. ففي 2011 أوضحت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة "هيلاري كلينتون" أن آسيا حريصة على الترحيب بالقيادة الامريكية الان أكثر من أي وقت مضى في التاريخ.³ مضيئة أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تتمتع بشبكة قوية من التحالفات الوثيقة في المنطقة.

و في مقالة بعنوان "العلاقة بين جنوب شرق آسيا و الولايات المتحدة: تحليل معاصر" أوضح الكاتب موزافر Muzaffar أن الفلبين و اندونيسيا ليستا الدولتين الوحيدتين اللتان أبدتا ولاءهما لواشنطن خلال

¹ Rachman.G, Think Again: American Decline, **Foreign Policy** ,184 ,2011, p 59.

² Opcit

³ Ibid, p 99.

الفترة ما بين 1975-1997. ففي بداية سبعينات القرن الماضي ، بدأت سنغافورة في البحث عن علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة من خلال التعاون الاقتصادي و الأمني ، كما تعتبر بروناي شريك إستراتيجي غير رسمي لأمريكا .في حين كانت تايلاند حليفة للولايات المتحدة منذ منتصف الخمسينات ، وارتبطت ماليزيا بعلاقة تجارية نشطة و صديقة مع الولايات المتحدة إلى جانب التعاون الأمني بين الطرفين من خلال المناورات العسكرية المشتركة ، وكذا تقديم ماليزيا تسهيلات لدخول السفن الحربية الامريكية.¹

وبانضمام فيتنام، لاوس، كمبوديا وميانمار إلى اتحاد الآسيان سنة 1995 تبنا موقفا أكثر حذرا اتجاه الارتباط الأمريكي بالمنطقة نظرا لعوامل تاريخية والتوجهات السياسية لحكوماتهم في تلك الفترة. وكان لاتحاد الآسيان سياسة تقضي بالارتباط بأي قوة تدعم التنمية في المنطقة.²

في حين تعتبر سنغافورة أنه لا يمكن الاستغناء عن الولايات المتحدة بالنسبة لأمن منطقة آسيا-الباسيفيك وهو الشيء الذي أكد عليه رئيس وزراءها سنة 2010 بضرورة أن تكون الولايات المتحدة جزءا من "البنية المستقرة" في المنطقة. من جانبه، رحب وزير الخارجية الفلبيني بتأكيدات هيلاري كلينتون بشأن الالتزام الأمريكي اتجاه المنطقة لضمان حرية الملاحة، سهولة اللوج إلى الممرات البحرية الآسيوية واحترام القانون الدولي في بحر الصين الجنوبي، كما أعلن رئيس فيتنام السابق أن الولايات المتحدة "شريك استراتيجي رئيسي" ورحب بتعاون أمريكي أقوى في منطقة آسيا-الباسيفيك من أجل السلام، الاستقرار والتنمية في المنطقة. في ذات السياق، أوضح الكاتب تاو Tao أن سكان جنوب شرق آسيا عانوا خلال فترة ما بعد الحرب الباردة مشاعر مختلطة اتجاه التواجد الأمريكي بالمنطقة.³

" فمن جهة، تخوف الناس من أن الانسحاب التام للقوات الأمريكية في المنطقة سيغير ميزان القوى ويتسبب في انعدام الاستقرار والأمن في المنطقة. من جهة أخرى، يرغب القوميون في الدول الآسيوية في سحب القوات الأمريكية وهو ما يفسر رفض مجلس الشيوخ الفلبيني التصديق على تمديد اتفاقية القواعد العسكرية الأمريكية الفلبينية مما أدى إلى انسحاب القوات الأمريكية سنة 1992. كما رفضت الحكومة التايلاندية المقترح الأمريكي بإنشاء قاعدة لوجستية في خليج تايلاند. لهذا، هناك شكوك في أن تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على قواتها بمنطقة جنوب شرق آسيا لفترة طويلة، كما يلاحظ أنه منذ الازمة المالية الآسيوية لسنة 1997 والتأثير الأمريكي على المنطقة في تراجع مستمر خاصة بعد الاستجابة البطيئة اتجاه المشاكل الاقتصادية بالمنطقة."

لحد اليوم، لاتزال القيادة الأمريكية تعتبر ضرورية لتشكيل مسار المنطقة بعيد المدى في المجالات الثلاث الحساسة في العلاقات الدولية: تعزيز الاستقرار والأمن، تسهيل التجارة والتبادلات التجارية عبر نظام مفتوح وشفاف وضمان احترام الحقوق والحريات العالمية.⁴ إلا أن واقع الهيمنة الأمريكية بمنطقة

¹ Muzaffar G, The Relationship Between Southeast Asia and The United States: A Contemporary Analysis, **Social Research**, vol 72, N° 4, 2005, p 907.

² Thi Hai Yen Ngu Yen, op.cit., p100.

³ Tao.W. Z, U.S Interests in The Asia -Pacific Region, **Peace Review** ,11(3) ,1999, p 425.

⁴ The white House, National Security Strategy, February 2015, P 24.

<https://bit.ly/2TXo0HH> (accessed on 02/08/2019).

آسيا-الباسيفيك عموماً وجنوب شرق آسيا خصوصاً شهد في الآونة الأخيرة تراجعاً حاداً، وللوقوف على ذلك، نستند إلى تميز "جوزيف ناي" بين ثلاث مجالات لتحولات القوة:¹

في المجال العسكري يعتبر أن الولايات المتحدة لا تزال القوة المهيمنة بلا منازع؛ وفي المجال الاقتصادي: أصبحت الولايات المتحدة فاعلاً من بين عدة فواعل رئيسية أخرى، وفقدت هيمنتها المطلقة على القضايا الاقتصادية العالمية التي يتم التعامل معها وفقاً لأليات متعددة الأطراف؛ وفي المجال الثالث الذي يتضمن قضايا تتراوح من المشاكل البيئية العالمية إلى الاسباب الاجتماعية للإرهاب وانتشار الاوبئة ... الولايات المتحدة هي مجرد فاعل من بين العديدين ولا تملك دوراً مميزاً وخاصاً بالقوة المهيمنة.

من جانب آخر، أشار فريد زكريا في دراسته "عالم ما بعد أمريكا"، إلى أن الولايات المتحدة لا تزال قوة عظمى وحيدة على المستويين السياسي والعسكري، إلا أن المجالات الأخرى الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية والثقافية على السواء كلها، تتحول بعيداً عن وضع الهيمنة الامريكية وأنه إذا كانت قوة الولايات المتحدة ليست إلى زوال فإنها تنتظر من يزحمها.²

تراجعت الهيمنة الامريكية وبالأخص في منطقة آسيا-الباسيفيك، نتيجة التحديات التي أفرزتها بيئة القرن الحادي والعشرين، كان أبرزها الصعود الصيني المفاجئ والسريع، والذي خلق ارتباك إستراتيجي لدى صانعي القرار الامريكيين حول كيفية استجابة الملائمة لهذا الصعود. عملت الولايات المتحدة على تنويع سياستها وإستراتيجيتها لاستعادة هيمنتها في المنطقة، فكانت إستراتيجية إعادة التوازن أبرز الاستجابات لهذا الصعود. تظهر أهمية هذه الإستراتيجية في أنها عبارة عن نهج مختلط نتاج الخطاب الأمني القومي الهادف للحفاظ على المكانة الامريكية المهيمنة، كما أعطت مثلاً لتفسير أوباما للاستثنائية التي تصبغ نهجه للقيادة والقوة الامريكية.³

فلم تهدف الولايات المتحدة من خلال هذه الإستراتيجية إلى تعزيز نفوذها وتأثيرها الجيوبوليتيكي في آسيا-الباسيفيك فقط، ولكن أيضاً إلى إعادة إنتاج الهيمنة الامريكية كقوة أسيو-باسيفيكية وإنكار هذا الدور للصين.⁴ إذ بعد الحرب الباردة، أصبح تصور الولايات كقوة باسيفيكية أكثر علانية، وهذا لمنح التبرير لاستمرارية هيمنتها، وفي اعتقاد الولايات المتحدة أن إعادة التركيز على آسيا- الباسيفيك وتصوير نفسها أنها قوة باسيفيكية دائمة، يساعدها في الحفاظ على تواجدتها العسكري في المنطقة.⁵

¹ منير مباركية، مرجع سابق، ص154.

² Fareed Zakaria, *The Post American World* (New York, NY, Norton, 2008), PP 04-05.

³ Anisa Heritage, *Opcit*, P 143.

⁴ Yuen Foong K Hong, Foreign Policy Analysis and the International Relations to China, in *Oxford Handbook of the International Relations of Asia*, eds, Saadia M, pekkanen, John ravenhill and Kesemary foot (Oxford: Oxford University Press, 2014).

⁵ Yuen Foong Khong, *Opcit*, P 87-88.

ورغم تجذرها العميق في العلاقات الدولية لمنطقة آسيا-الباسيفيك والديناميكية الاقتصادية في المنطقة، فإن الولايات المتحدة لم تستطع فرض هوية "آسيوية". وبالرغم من الخلفية الآسيوية لشخصية أوباما، إلا أن إدارته لم تنجح في إقناع الأمريكيين بهويتها الآسيو-باسيفيكية، فلطالما اعتبر صناع القرار الأمريكيين منطقة جنوب شرق آسيا تتكون من فواعل أجنبية وأخرى أقل شأنًا، ويتعاملون مع الدول الآسيوية كتابعين بدلا من دول متساوية معهم.¹

أثار هذا الفشل الشكوك لدى العديد من الدول الآسيوية بخصوص قدرة واشنطن على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المنطقة. كما أن، الحكومات الآسيوية ليست متفائلة بشأن القيادة الأمريكية المستقبلية في المنطقة، خاصة بعد تشكيلك ترامب في أهمية التحالفات الأمريكية في آسيا واستيائه من عدم دعم حلفاء الولايات المتحدة (اليابان، كوريا الجنوبية) لنظام الدفاع الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة، وتبنيه للرؤية الانعزالية من خلال شعار "أمريكا أولا"، كل هذا يدفع للتساؤل حول استمرارية وجدية الالتزامات الأمريكية اتجاه شركائها بآسيا-الباسيفيك.

ضف إلى ذلك، أصبحت تكاليف استضافت حلفاء الولايات المتحدة للقواعد العسكرية الأمريكية على أراضيهم عالية جدا. ففي اليابان مثلا، أصبح الوجود العسكري الأمريكي في جزيرة أوكيناوا بؤرة توتر بين السكان والحكومة اليابانية. فمن جهة، ترغب طوكيو في ضمان التزام أمني أمريكي دون انقطاع، ومن جهة أخرى، تريد تخفيف العبء على السكان المحليين بسبب استضافتها لتلك القواعد.

من جهة أخرى، فإن افتقار واشنطن إلى الوضوح بشأن التزاماتها الأمنية اتجاه آسيا، جعل قادة المنطقة يفكرون في فك ارتباطاتهم معها، على غرار الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيري R. Duterte الذي هدد بتعزيز علاقاته مع بكين والتخلي عن الولايات المتحدة. كما أن عجز الاسطول البحري الأمريكي في ردع تنامي القوة الصينية في بحر الصين الجنوبي والشرقي، جعل واشنطن تفشل في التوضيح لشركائها وكذا الصين، بأنها تملك من الموارد اللازمة لتبقى قوة دائمة في آسيا.

الفرع الثالث: تنامي تهديد الصعود الصيني للهيمنة الأمريكية

إن الصعود الصيني أصبح بمثابة اختبار للبراعة العسكرية الأمريكية والتزاماتها الأمنية اتجاه حلفائها الآسيويين، إلى جانب تهديده للمكانة الأمريكية في آسيا. فالصين أصبحت أكبر شريك تجاري لاتحاد الآسيان، متجاوزة بذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويتجلى ذلك في الصفقات الاستثمارية المربحة التي تربط الصين بكل من الفلبين وماليزيا على وجه التحديد.

¹ Peter Katzenstein, *A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005), P 52.

من الناحية العسكرية، وتماشيا مع المكانة الإقليمية والعالمية التي تطمح الصين لبلوغها، استغلت هذه الاخيرة النمو المتسارع لاقتصادها لدعم ميزانية مختلف قواتها العسكرية خلال العقدتين الماضيتين، وتزويدها بأحدث التجهيزات العسكرية بما يضمن فاعلية أدائها على كافة الأصعدة.

أولا- القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي: على مدى العقد الماضي، تم منح القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي (PLAN) أهمية قصوى مقارنة بالأقسام العسكرية الأخرى الصين، تعد هذه القوات المسؤولة بشكل أساسي على دعم الامن البحري والحفاظ على السيادة الذاتية على البحار الإقليمية المطالب بها.¹ منذ سنة 2000، عرفت هذه القوات توسيعات كبيرة تضمنت: 79 مقاتلات برية، 55 غواصة، 55 سفينة برمائية و85 صاروخ مجهزة بمقاتلات صغيرة.²

كما زودت البحرية الصينية بالطرادات الحربية من نوع (FFL)؛ وهي نوع من السفن الجديدة صممت لتنفيذ العمليات البحرية في المياه الساحلية، وتمتاز بأنها عبارة عن زوارق مراقبة للصواريخ سريعة المناورة والمتواجدة في جميع أنحاء بحر الصين الشرقي والجنوبي.³ إلى جانب إعطاء أهمية كبرى لتحسين الممتلكات تحت البحار، فلطالما اعتبرت الصين الغواصات جزءا استراتيجيا رئيسيا للردع الإقليمي.⁴ فمنذ التسعينات، اشترت الصين 12 غواصة هجومية روسية تعمل بالوقود غير النووي، كما قامت بضم 40 غواصة إلى أسطولها.

إضافة إلى تنامي القدرات والقوات البحرية لجيش التحرير الشعبي، حققت البحرية الصينية تقدم كبير في مجال التحسين التكنولوجي لأسطولها، فعلى سبيل المثال، زودت مدمرات الصواريخ الموجهة بأنظمة إطلاق رأسية وأنظمة رعاية صينية التي تجعل دفاعها الجوي أكثر فاعلية.⁵

ثانيا- سلاح المدفعية الثاني لجيش التحرير الشعبي: يعتبر سلاح المدفعية الثاني لجيش التحرير الشعبي (PLASAF) ثاني أهم تنظيم فرعي للقوات المسلحة الصينية، حقق تحسينات كبيرة في قدراته الدفاعية ويعد القوة المركزية للردع الاستراتيجي الصيني.⁶ يعتبر هذا التنظيم المسؤول الاول عن القوى الصاروخية

¹ Peng Fu, The Diversified Employment of China's Armed forces, *Xinhua*, 16 April 2013 <https://bit.ly/2V7oP1b> (accessed on 07/07/2018)

² Office of The Secretary of Defence, Annual Report to Congress, Military and Security Developments Involving the People's republic of China, Department of Defence, Washington D.C, 2013, P 07. <https://bit.ly/2P8NPRK> (accessed on 07/07/2018)

³ Ibid, P 6-7.

⁴ Ibid.

⁵ Youji, A New Era for Chinese Naval Expansion, The Jamestown Foundation <https://bit.ly/38Lk14f> (accessed on 07/07/2018)

⁶ The People's Republic of China, Information office of the state council, Building and development of China's Armed Forces, The diversified Employment of china's Armed forces, 16 April 2013 <https://bit.ly/2wyTtGA> (accessed on 07/07/2018)

النووية والتقليدية، وكذا المسؤول عن ردع الفواعل الدولانية الاخرى من استخدام السلاح النووي ضد الصين.¹

خلال الحقبة الماضية، طوّر هذا التنظيم نظام الصواريخ العتيق لفائدة توسيع أسطوله، في 2007، طورت من 1990 إلى 1070 صاروخ باليستي قصيرة المدى؛ في 2008، قامت بحيازة مجموعة صغيرة من الصواريخ الجديدة التي تعمل بالوقود الصلب، الطرق البرية والعبارة للقارات؛ في 2009: قامت بإنتاج من 1050 إلى 1150 صاروخ باليستي قصيرة المدى ؛ في 2010: نشرت من 200 إلى 500 صاروخ كروز للمهجوم البري؛ وفي جانفي 2010، أجرت الصين أول اختبار ناجح لنظام الدفاع الصاروخي؛ وفي 2011، كان بحيازة الصين عدد كبير من الصواريخ بعيدة المدى، وبدأت في تطوير الصواريخ الباليستية المضادة للسفن والتي دعمت القوات الصينية للقيام بهجمات على السفن الكبيرة بغرب المحيط الهادئ.²

ثالثا- القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي ((PLAAF): تعتبر هذه القوات ثالث أهم تنظيم فرعي للقوات المسلحة الصينية، يعد العنصر الاساسي للصين للقيام بعمليات الجوية، فضلا عن أنه المسؤول الرئيسي للحفاظ على الامن الجوي الاقليمي للصين والحفاظ على وضع دفاع جوي إقليمي متين³. عرف هذا التنظيم سلسلة من التحولات والتحديات لأسطوله كان من أهمها:

- في 2000، تم حيازة ألف قاذفة قنابل وطائرات الدعم الجوي وبتبني الولايات المتحدة لسياسة إعادة التوازن، قامت الصين بامتلاك ترسانة جوية أكثر قوة.
- في 2007، نشرت العديد من الطائرات الجديدة ذات التكنولوجيا الحديثة، كطائرة F10 وهي طائرة عملية متعددة الادوار. كما بدأت في تطوير ونشر طائرة مقاتلة مساعدة من أجل التزود بالوقود، جمع المعلومات أو القيام بأدوار أخرى.⁴
- في 2011، تم تحديث أسطول قاذفة القنابل من طراز B-6، كما طورت أنواع عدة من طائرات نظام الانذار المبكر ونظام التحكم AWACS. وفي جانفي من نفس السنة، كانت الصين قد اختبرت طائرات مقاتلة أحدث، تمتلك تكنولوجيا حديثة وخصائص التخفي.⁵

رابعا- تعزيز القدرات الفضائية: إلى جانب عصرنة قواتها البحرية والجوية، والبرنامج الصاروخي، قامت الصين بتحسين قدراتها الفضائية. في جانفي 2007، نجحت الصين في اختيار السلاح المضاد للقمر

¹ Ibid.

² Office of the Security of Defence, Opcit, P 03.

³ Peng Fu, The Diversified Employment, Opcit.

⁴ Phillip.C. Saunders and Erik R, Quam, China's Air Force Modernization, **Joint Force Quarterly**, vol47, 2007, P 29.

⁵ Gerry Doyle, Stealth Changes for China's Stealth Fighter, New York Times, 5 March 2014, <https://bit.ly/3bShmsM> (accessed on 08/07/2018)

الصناعي (ASAT).¹ والوظيفة الجوهرية لهذا السلاح هي التدمير الاستراتيجي للأقمار الفضائية، الشيء الذي أثار مخاوف الدول المجاورة للصين وكذا الولايات المتحدة.

إلى جانب ذلك، تضمن تطوير القدرات العسكرية الفضائية إنشاء نظام الملاحة الموضوعي العالمي والذي يطلق عليه اسم **Beidou**. خلال الحقبة الماضية، نجحت الصين في التأسيس لنظام إبحار إقليمي بعد نشرها لثلاثة أقمار صناعية من نوع **Beidou** ما بين أكتوبر 2000 وماي² 2003. وبحلول 2012، كانت الصين قد نشرت ستة أقمار صناعية للملاحة من نوع **Beidou** و11 تطبيق جديد مدني وعسكري لجهاز التحسس؛ والتي ساعدت الصين للتأسيس لشبكة ملاحية وموضعية داخل منطقة آسيا-الباسفيك.

للإشارة فإن، نظام **Beidou** هو نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية الصينية؛ يتكون من مجموعتين منفصلتين من الأقمار الصناعية. يعرف النظام الاول رسميا بالنظام التجريبي للملاحة الفضائية أو **Beidou-1**؛ يتكون من ثلاثة أقمار صناعية دخلت الخدمة منذ سنة 2000 تقدم خدمات محدودة لتغطية الاحداث أو الملاحة بشكل أساسي للمستخدمين الصينيين والمناطق المجاورة. ويعرف النظام الثاني بنظام **Beidou** لملاحة الأقمار الصناعية (**BDS**) ويعرف أيضا بـ **Beidou-2** أو **Compass**، ودخل حيز الخدمة في ديسمبر 2011، ومنذ ديسمبر 2012 أصبح يقدم خدمات للعملاء بمنطقة آسيا-الباسفيك.³ في 30 مارس 2015، أطلقت الصين القمر الثالث لنظام **Beidou** وسي بـ **Beidou-3** وبحلول جانفي 2018، تم إطلاق تسعة أقمار صناعية من هذا الطراز، ومن المتوقع أن يتألف هذا النظام من 35 قمراً صناعياً في النهاية ويقدم خدمات عالمية عند اكتماله سنة 2020. من المنتظر عند الانتهاء منه بصفة نهائية، أن يقدم **Beidou** نظاماً عالمياً للملاحة الأقمار الصناعية بديلاً عن نظام التموضع العالمي (**GPS**)، الذي تستحوذ عليه الولايات المتحدة وأكثر دقة منه.

هذه الأقمار الصناعية الستة هي جزء من خطة كبيرة، ستسمح للصين بامتلاك نظام التموضع العالمي **GPS** خاص بها، وبذلك تصبح مستقلة في نظام التموضع العالمي للولايات المتحدة. إلى جانب ذلك، تخطط الصين لان يصبح نظامها عملياً بحلول سنة 2020.⁴ وحسب صحيفة الصين اليومية **China Daily** فإنه وبعد مرور 15 سنة على إطلاق نظام الأقمار الصناعية، حققت الصين مبيعات بقيمة 31.5 مليار دولار سنوياً لكبرى الشركات كالشركة الصينية للصناعة وعلوم الفضاء.

¹ T.S. Kelso, Analysis of the 2007 Chinese ASAT and the impact of its Debris on the Space Environment, **Advanced Maui Optical and Space Surveillance Technologies Conference**, 2007, P 32

<https://bit.ly/32chg10> (accessed on 08/07/2018)

² Cruz Cruz Angel, The Strategic Shift to the Asia Pacific, Opcit, P20.

³ China's Beidou GPS-Substitute opens to Public in Asia, BBC, 27 December 2012,

<https://bit.ly/2V59ka5> (accessed on 08/07/2018)

⁴ Office of the Security of Defence, Opcit, p09.

وفي إطار تراجع المكانة الامريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك، حذر تقرير جديد بعنوان «تجنب الازمة: الاستراتيجية الامريكية والانفاق العسكري والدفاع الجماعي في المحيط الهندي والهادئ»، أصدره مركز دراسات الولايات المتحدة لجامعة سيدني الأسترالية، من أن إستراتيجية الدفاع الامريكية في منطقة المحيط الهادئ والهندي تشهد أزمة غير مسبوقة، ويمكن أن تفشل في الدفاع عن حلفائها في مواجهة الصين. وتوصل التقرير إلى أربع نقاط رئيسية:¹

أولاً- لم تعد الولايات المتحدة تتمتع بالأولوية العسكرية في منطقة المحيط الهادئ والهندي وتراجع قدرتها في الحفاظ على توازن قوى ملائم غير مؤكدة على نحو متزايد، هذا الواقع الصارخ الذي تواجهه إستراتيجية الدفاع الامريكية راجع إلى:

✓ التأثير المشترك للحروب المستمرة في الشرق الأوسط؛ تقشف الميزانية؛ قلة الاستثمارات في القدرات العسكرية المتطورة ونطاق أجندة بناء النظام الليبرالي الامريكي وعدم تهيأت القوات المسلحة الامريكية لمنافسة القوى العظمى في المحيط الهادئ والهندي.

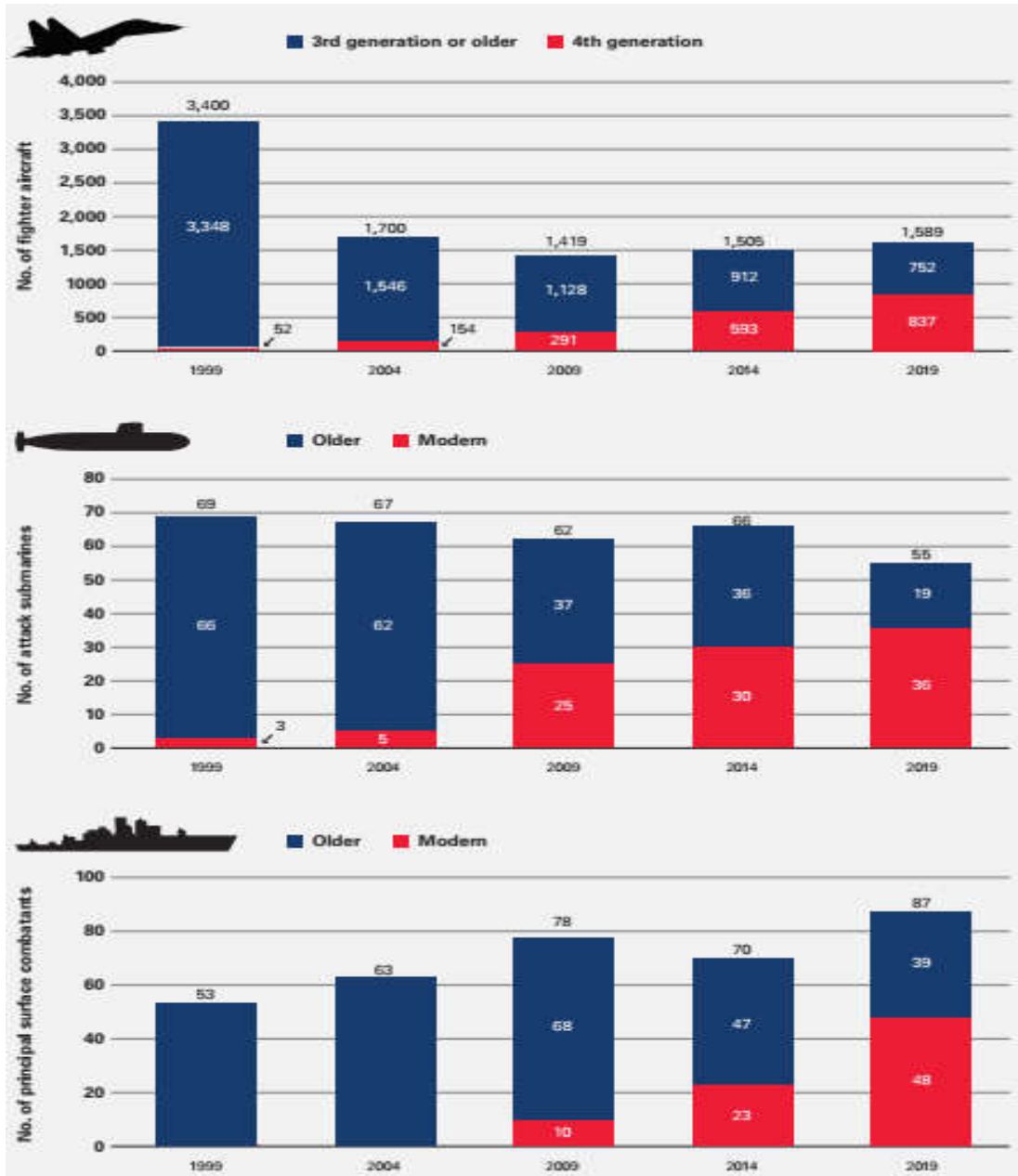
✓ تقويض أنظمة التدخل المضادة الصينية قدرة أمريكا على استعراض القوة في المحيط الهادئ-الهندي، وهو ما يوضحه المنحنى البياني رقم 06.

✓ من المحتمل أن تحد الذهنية القديمة لمؤسسة السياسة الخارجية من قدرة واشنطن على تقليص الالتزامات العالمية الأخرى، أو إجراء المقايضات الاستراتيجية اللازمة للنجاح في منطقة المحيط الهندي-الهادئ.

لهذا، تهدف إستراتيجية الدفاع الوطني الامريكي لسنة 2018 معالجة أزمة الافلاس الاستراتيجية Strategic In Solvency بتكليف القوات المشتركة للإعداد لحرب عظمى واحدة بدلا من الصراعات الصغيرة المتعددة، إلى جاني دفع الجيش إلى إعطاء الأولوية لمتطلبات الردع اتجاه الصين.

المنحنى البياني رقم 06: العناصر الرئيسية لتحديث المؤسسة العسكرية الصينية

¹ Ashely Towshend, Brendan Thomas-Noome and Matilda Steward, **Averting Crisis: American Strategy, Military Spending and Collective Defence in The Indo-Pacific**, The United State Studies center, University of Sydney, August 2019, PP



Source: Ashely Towshend, Brendan Thomas-Noome and Matilda Steward, Opcit, P16.

ثانيا- خلال العقد المقبل، من غير المحتمل أن تفي ميزانية الدفاع الامريكية باحتياجات الدفاع الوطني بسبب مجموع الضغوط السياسية، المالية والداخلية، وهذا بسبب:

- ✓ تعرض ميزانية الدفاع الامريكية لما يقارب من عقد إلى التمويل المتأخر وغير المتوقع.
- ✓ إخفاقات الكونغرس المتكررة في تمرير ميزانيات منتظمة ومستدامة، أعاقت من قدرة البنتاغون على تخصيص الموارد والتخطيط بشكل فعال على المدى الطويل.
- ✓ تزايد الحزبية والاستقطاب الايديولوجي داخل وبين الحزبين الرئيسيين في الكونغرس، سيجعل من الصعب التوصل إلى توافق الآراء بشأن أولويات الانفاق الفيدرالي.

✓ مواجهة الولايات المتحدة عجزاً متزايداً ومستويات مرتفعة من الدين العام، والعمل السياسي لتصحيح هذه التحديات لا يزال بطيئاً حتى الان.

ثالثاً: الولايات المتحدة ليست جاهزة بشكل كاف أو مجهزة لمنافسة القوى العظمى في المحيط الهادئ والهندي، وهذا بسبب:

✓ عشرون سنة من القتال شبه المستمر وعدم استقرار الموازنة أدى إلى تآكل استعدادية القوات الرئيسية في سلاح الجو الامريكي، البحرية، الجيش ومشاة البحرية.

✓ ارتفاع الحوادث العسكرية واستخدام المعدات القديمة، وقدم المنصات العسكرية وارتفاع تكاليف صيانتها.

✓ تعرض العديد من القواعد الامريكية وقوات التحالف في منطقة المحيط الهادئ-الهندي إلى الهجمات الصاروخية الصينية إلى جانب الافتقار للبنية التحتية الصلبة.

✓ يجري اختبار مفاهيم عملياتية وقدرات جديدة في منطقة المحيط الهادئ-الهندي.

رابعاً: أصبحت إستراتيجية الدفاع الجماعي ضرورية بشكل مستعجل كوسيلة لتعويض النقص في القوة العسكرية الاقليمية الامريكية ومواجهة القوة الصينية المتصاعدة، وهذا من خلال:

✓ متابعة تجميع القدرات والردع الجماعي في المحيط الهادئ والهندي مع الحلفاء والشركاء الاقليميين.

✓ إصلاح أليات التنسيق بين الولايات المتحدة وأستراليا للتركيز على تعزيز أهداف الردع الاقليمي.

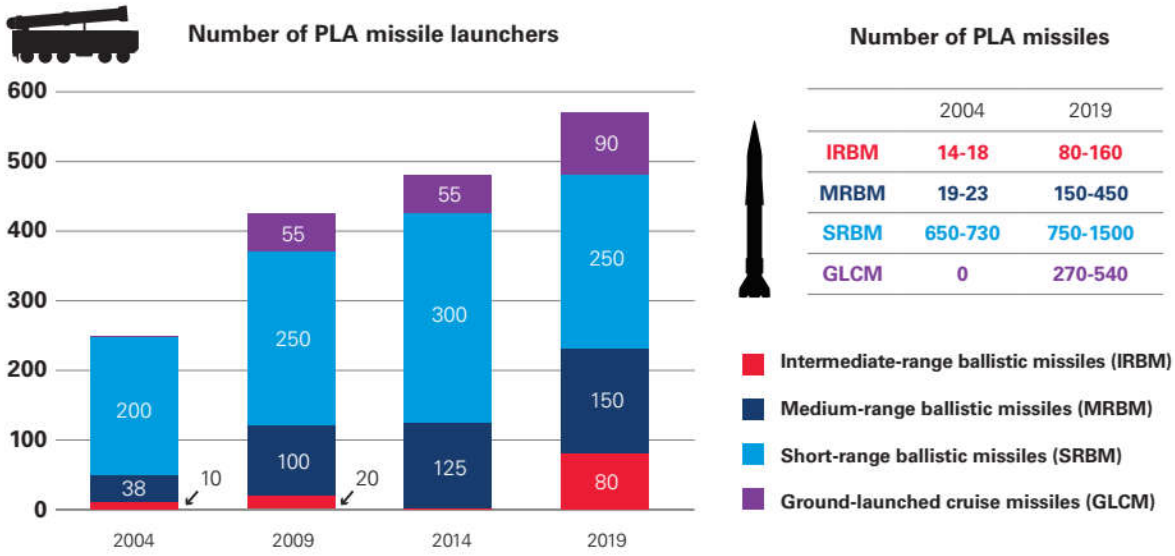
✓ إنشاء مناورات عسكرية جديدة وتوسيع نطاق المناورات العسكرية الحالية مع الحلفاء والشركاء، لتطوير واظهار مفاهيم عملياتية جديدة لحالات غير المتوقعة في منطقة المحيط الهادئ والهندي.

✓ تحسين الموقف الاقليمي والبنية التحتية والشبكات اللوجيستي.¹

إلى جانب ذلك، سلط التقرير الضوء على المجالات التي يتقدم فيها الجيش الصيني خطوات كبيرة مقارنة بالولايات المتحدة وحلفاءها وشركائها الاسيويين وأهمها القوة الصاروخية، والخريطة رقم 11 توضح التهديد الصاروخي الصيني للقواعد الامريكية ومواقع التواجد الاقليمية.

المنحنى البياني رقم 07: مخزون الصواريخ الصينية 2004-2019

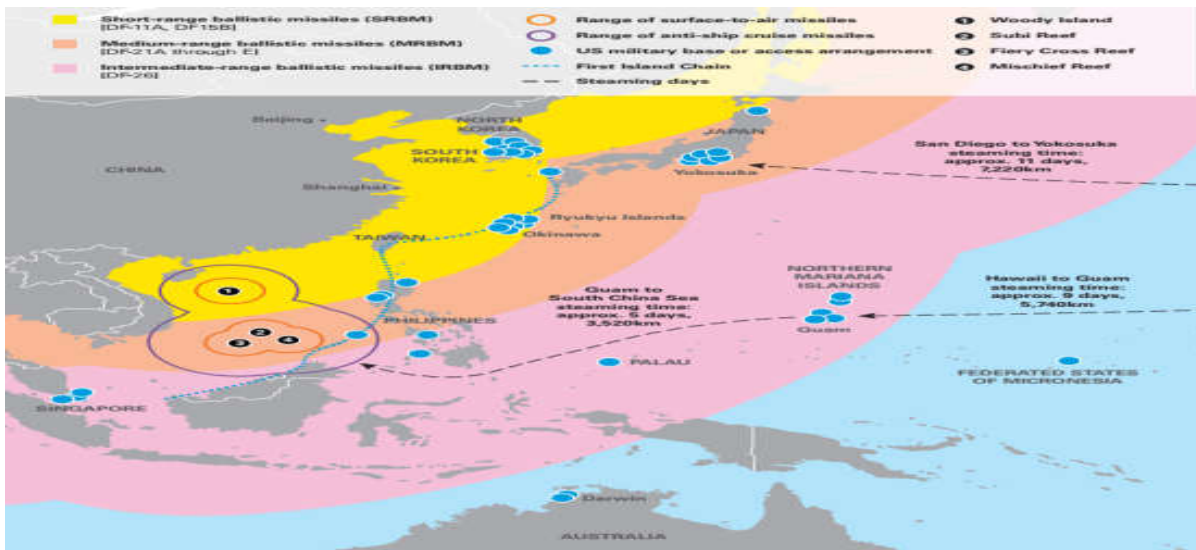
¹ Ashely Towshend, Brendan Thomas-Noome and Matilda Steward, Opcit, PP 2-3.



Source: Ashely Towshend, Brendan Thomas-Noome and Matilda Steward, Opcit, P17.

إلى جانب ذلك، نشرت الصين مجموعة هائلة من الصواريخ الدقيقة وغيرها من أنظمة مكافحة التدخل لتقويض التفوق العسكري الامريكي وهو ما توضحه الخريطة الموالية:

الخريطة رقم 11: تنامي تهديد الصواريخ الصينية للقواعد الامريكية والمواقع الاقليمية



Source: Ashely Towshend, Brendan Thomas-Noome and Matilda Steward, Opcit, P19.

المطلب الثاني: إستراتيجيات تأمين الهيمنة الامريكية اتجاه الصعود الصيني

يظهر التاريخ مدى صعوبة محافظة القوة المهيمنة على موقعها، فبعد عقد كامل من الهيمنة الامريكية شبه المطلقة، تأكلت تلك المكانة واهتزت نتيجة عدة أزمات وتزامنا مع بروز العديد من القوى الصاعدة (الصين، عودة روسيا القيصرية، الهند، اليابان). في استراتيجيتها للأمن القومي لسنة 2010،

أشارت الولايات المتحدة إلى تعاظم قوة ودور بعض القوى الصاعدة، وأكدت على ضرورة تعميق الشراكة معها من أجل بلوغ نظام عادل ومستدام وترقية الامن المشترك والرفاهية، وكذا تشجيع تلك القوى على لعب دور أكبر من أجل تقوية المعايير الدولية والمصالح المشتركة.¹

وبغية حفاظ القوة المهيمنة على هيمنتها والتحكم في سلوك القوى الصاعدة وضبط مسار صعودها وأثاره، برزت عدة محاولات لوضع إستراتيجيات من طرف القوة المهيمنة المتراجعة التي تواجه دولة صاعدة، نذكر منها أبرزها محاولتين:²

الفرع الأول: محاولة "راندل شاولر"

تندرج هذه المحاولة ضمن المنظور الواقعي، حيث يشير "شاولر" إلى أنه أمام القوة المهيمنة ست إستراتيجيات، تختار منها ما يتناسب وهدفها للتعامل مع صعود قوى دولية منافسة، ويوضح الجدول الموالي أهم تلك الاستراتيجيات ويصنفها حسب هدف القوة المهيمنة:

الجدول رقم 13: إستراتيجيات تعامل القوة المهيمنة مع القوة الصاعدة حسب "راندل شاولر"

الاستراتيجية المناسبة	هدف القوة المهيمنة
الحرب الوقائية	القضاء على القوة الصاعدة
الموازنة (خلق توازن قوة)	احتواء القوة الصاعدة
الاتباع Bandwagoning	الاستفادة من صعودها
الربط أو التقييد binding	تقييدها وربطها
الانخراط engagement	تحويلها من قوة مراجعة إلى قوة محافظة
الابتعاد distancing / buckpassing	تجاهلها

Source: Randall L. Schweller, Managing the Rise of Great Powers: History and Theory, in: Alastair Iain Johnston and Robert S. Ross (eds), **Engaging China: The Management of An Emerging Power** (UK, Routledge, 1999), P 07.

سنكتفي في هذه الدراسة، باستعراض مضمون استراتيجية الاحتواء، الاتباعية والانخراط باعتبارهم أكثر الاستراتيجيات استخداما من طرف الولايات المتحدة اتجاه الصعود الصيني.

1- إستراتيجية الاحتواء

لا تسعى هذه الاستراتيجية إلى القضاء على القوة الصاعدة، ولكن إلى الحيلولة دون توسعها أكثر، وهي إستراتيجية موجهة للحفاظ على التوازن وليس إعادة تشكيله.³ وتمثل هذه الاستراتيجية أولى أساليب

¹ The white House, National Security Strategy, May 2010

² منير مباركية، مرجع سابق، ص 162.

³ Randall L. SchWeller, Opcit, P 09.

الأداء الاستراتيجي الأمريكي للسياسة الخارجية الامريكية التي سادت مرحلة ما بعد الحرب الثانية، وبلورها الدبلوماسي الأمريكي جورج كنان. تركز على مفهوم محاصرة العدو لكبح جماحه عن المقاومة وكسر إرادته في ذلك، وهي تمثل الحصار الشامل بمختلف ألياته.¹

وعلى الرغم من ارتباط استراتيجية الاحتواء بتحقيق هدف القضاء على المد الشيوعي وحصر نطاقه وتحديدته لأبعد ما يمكن، إلا أنها هدفت أيضا إلى الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في بقاع العالم المختلفة، والتي اصطلحت على تسميتها "مناطق الديون القومية" وهي البقاع التي التزمت تجاهها واشنطن دفاعاً عن مصالحها.²

ومع ذلك، أخفقت هذه الاستراتيجية في تحقيق معظم الاهداف الامريكية، لهذا انتقد وزير الخارجية الامريكي السابق جون فوستر دالاس هذه الاستراتيجية، بأنها غير ذات تأثير في الخصم كونها تجعله قد يفلت من العقاب، نظراً إلى سهولة تمصله إذا لم يتمكن من توسيع نطاق نفوذه استعداداً لجولة قادمة.³ ومع هذا، فالولايات المتحدة لا تزال تستخدم إستراتيجية الاحتواء إلى يومنا هذا ولكن بصيغة وأساليب جديدة اتجاه تعاملها مع الصعود الصيني (تركز الاطروحة على الصعود الصيني باعتباره المتغير الوسيط لهذه الدراسة) نظراً لاختلاف بنية صعود الاتحاد السوفياتي عن بنية الصعود الصيني.

عزز تنامي سيطرة خطاب الصعود الصيني، فكرة أن تزايد التأثير الصيني الاقليمي يجب التصدي له من خلال الانخراط في أحد صور الاحتواء، والهدف المشترك لهذه التدابير هو تثبيط أو ردع الصين من توسيع قوتها خارج حدود معينة من خلال ممارسة درجات مختلفة من الضغط أو القسر.⁴ وتمثل إستراتيجية إعادة التوازن (محور الدراسة) الشكل الجديد لاستراتيجية الاحتواء الجديدة المعبر عنها بـ **containment 2.0**.

وتقوم إستراتيجية الاحتواء الجديدة **containment 2.0** على تشكيل بيئة دولية ضاغطة على الصين، بحيث تتعرض للاحتواء الامريكي المستعين بقوى ودول أسيوية عدوة أو منافسة للصين. فسياسة الاحتواء العسكرية مثلاً، تتضمن دمج الدول المجاورة للصين في نظام تحالف موحد ضد بكين؛ تطوير إستراتيجيات دفاعية جماعية ضد الصين؛ ومتابعة حملة إيديولوجية بهدف إضعاف شرعية الدولة الصينية ونظامها الحاكم.⁵

¹ محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما نموذجا (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2017)، ص 54.

² حسين شريف، السياسة الخارجية الامريكية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994)، ص 398.

³ سليم حسني، مبادئ الرؤساء الامريكيين (لندن: دار السلام للدراسات والنشر، 1993)، ص 71.

⁴ Anisa Heritage, P140.

⁵ Ashley J. Tellis, Balancing without Containment: A U.S Strategy for Confronting China's Rise, the **Washington quarterly**, 36, N° 4, 2013, PP 111-112.

2- إستراتيجية الارتباط أو الانخراط¹: لا تسعى هذه الاستراتيجية إلى الحد من، أو تقييد أو تأجيل زيادة قوة الدولة الصاعدة بل تسعى لإدماجها عن طريق تشجيع رضاها عن النظام الدولي أو الاقليمي الاخذ في التشكيل مع استبعاد استخدام السياسات الاكراهية.² لأنها سياسة دقيقة وأحياناً خطيرة، ومن أجل أن تنجح هذه الاستراتيجية مجموعة من الشروط:³

✓ ينبغي أن تكون للقوة الصاعدة نوايا مراجعة محدودة، وألا يكون هناك تعارض نزاعي في المصالح الحيوية لتلك القوى.

✓ يجب أن تكون القوة القائمة قوية بما يكفي لمزج التنازلات والتهديدات الجادة، لاستخدام العصا وأيضا الجزرة، في محاولتها لإرضاء القوة الصاعدة.

ولكن التنازلات قد تكون مؤشراً على الضعف ما يدفع المعتدي ليطلب أكثر، لهذا لا يجب أن يعتبر الارتباط بديلاً عن الموازنة ولكن كمكمل لها.⁴ إلى جانب هذا، تسعى إستراتيجية الارتباط إلى خدمة ثلاثة أهداف مهمة:⁵

✓ تمكين قوى النظام القائم من الحصول على صورة واضحة للنوايا والطموحات الحقيقية للقوة الصاعدة غير الراضية؛

✓ سياسة مفيدة لربح الوقت وإعادة التسلح والحصول على حلفاء في حالة الفشل في إرضاء القوة الصاعدة وأصبحت الحرب ضرورية؛

✓ المساعدة على كسر تكتلات وأحلاف القوى الصاعدة والوقاية من تشكلها المستقبلي، وبهذا الشكل تعتبر هذه السياسة بديلاً لتشكيل أحلاف موازنة مضادة والتي قد تدخل القوة الصاعدة في تنافس على التحالفات. وهو الشيء الملاحظ في السياسة الامريكية المنتهجة ضد الصعود الصيني بمنطقة جنوب شرق آسيا، أين تحاول الولايات المتحدة كسر التحالفات القائمة بين دول المنطقة والصين وكسبها لصالحها.

وفيما يتعلق باستخدام الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية اتجاه الصعود الصيني والتي اتضح استخدامها في جميع الادارات الامريكية، فهي تعني في شقها الاقتصادي والتجاري، ثلاثة عناصر سياسية وفقاً لزلبي خليل زاد:

✓ السعي لتوسيع العلاقات وفتح الاسواق الصينية أمام المنتجات الامريكية؛

¹ Alastair Iain Johnston and Robert S. Ross (eds), *Engaging China: The Management of an Emerging Power* (U.K, Routledge, 1999), P XV.

² Randall L. Scheller, *Opcit*, P 15.

³ منير مباركية، مرجع سابق، ص 170.

⁴ Randall L. Scheller, *Opcit*, P 14.

✓ منح الصين المكانة التجارية "الدولة الأكثر رعاية"، إلى جانب تقليص عدد المنتجات الحساسة والتكنولوجيات التي يشملها مراقبة الصادرات؛

✓ السماح للشركات الصينية بالعمل بحرية نسبيا في الولايات المتحدة.¹

ومن الناحية السياسية، يعني الارتباط، السعي إلى تعظيم الروابط الثنائية والابقاء على أي نزاع في مستوياته الدنيا بما أمكن. ووفقا لهذه المقاربة، حاولت واشنطن جلب الصين إلى مختلف الانظمة متعددة الاطراف لمراقبة الاسلحة خاصة أسلحة الدمار الشامل، الانتشار النووي وتجارة الأسلحة إلى جانب ضمها إلى الانظمة الدولية المتعلقة بقضايا حقوق الانسان. فعلى سبيل المثال، تم ضم الصين إلى حل القضايا الاقليمية مثل كوريا وانتشار الاسلحة النووية في جنوب آسيا.²

ومن الناحية العسكرية، سعت الولايات المتحدة لتعزيز العلاقات العسكرية لزيادة الثقة المتبادلة والتوصل إلى اتفاقات حول قواعد اللعبة لتسهيل التهاون وتجنب سوء التفاهم.

ومع ذلك، فالنتائج المنتظرة من هذه الاستراتيجية لم تكن وفق التوقعات، فالمشكل مع هذه الاستراتيجية، أن توقعات الطرفين غالبا ما تكون متباعدة بناء على دوافع التفاوض لدى كل منهما: قوة الوضع القائم ترغب في تغيير القوة المراجعة، في حين هذه الأخيرة ترغب في تغيير النظام القائم.³ وفي حالة الصين، لم تستطع هذه الاستراتيجية إعطاء أي مقترحات إيجابية بخصوص كيفية التعامل في حالة تعارض التصرفات الصينية مع المصالح الامريكية أو عندما تتصرف الصين بشكل سيء.⁴

إلى جانب ذلك، تكمن نقطة الضعف الرئيسية لهذه الاستراتيجية في أنها لم تحدد ما يجب عمله لحماية المصالح الامريكية في حال أصبحت الصين أكثر قوة وأكثر عدوانية، فضلا عن استبعادها للإجراءات النموذجية منخفضة المستوى التي تتخذها الولايات المتحدة للتعبير عن استيائها من تصرف دولة أجنبية.⁵

نتيجة لذلك، على سبيل المثال، ألغت إدارة بوش أغلب التبادلات الدبلوماسية مع بكين بعد أحداث تينانمين، حيث اثبتت استحالة إتباع قواعد الارتباط. وبشكل مماثل، لم ترغب إدارة كلينتون بالسماح بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وفقا للشروط التي وضعتها الصين، وتوعدت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية حول بعض القضايا على غرار فشل الحكومة الصينية في حماية حقوق الملكية

¹ Zalmay Khalilzad, Congage China, Rand Corporation ,1999.
<https://bit.ly/2Ugamjh> (accessed on 07/08/2018)

² Ibid, P 5.

³ Randall L. Schweller, Opcit, P 15.

⁴ Zalmay Khalilzad, Opcit, P 05.

⁵ Ibid.

الفكرية للشركات الامريكية. من جهتها، عجزت إدارة ترامب عن كيفية الرد على السلوكيات الصينية الاصرارية ببحر الصين الجنوبي.

2- استراتيجية الانقياد

ما يتعلق بمضمون ومفهوم هذه الاستراتيجية، فقد تم التفصيل فيها في العنصر المتعلق باستجابة دول جنوب شرق آسيا اتجاه الصعود الصيني بالمنطقة. ومع أن هذه الاستراتيجية هي من بين الاستراتيجيات "المستبعدة" في عصر الهيمنة الامريكية الحالية، إلا أنها غير مستحيلة.

مما سبق، وبسبب القصور الذي تعاني منه الاستراتيجيات الموضحة سابقاً، فإن القوة المهيمنة تلجأ عادة لاستخدام إستراتيجيات مختلطة وفقاً للسلوك الذي تبديه القوة الصاعدة. في هذا الإطار، اقترح زلمي خليل زاد، المزج بين إستراتيجيتي الاحتواء والارتباط وأطلق على المفهوم الجديد "Congagement". ووفقاً له، يجب أن يضطلع الخيار الاستراتيجي الامثل بثلاثة أمور:¹

✓ الحفاظ على الامل الملازم لسياسة الارتباط؛

✓ ردع الصين من أن تصبح عدائية؛

✓ التحوط ضد احتمال أن تتحدى الصين القوية المصالح الامريكية.

دعم مجمع السياسة الخارجية في واشنطن، سياسة "Congagement" التي تعني الاحتواء العسكري المقترن بالمشاركة الاقتصادية². وانتهجت أمريكا هذه السياسة، رغم كل النوايا والمقاصد، تجاه الصين منذ نهاية الحرب الباردة. إلا هذا المفهوم تعرض للنقد الواسع، المشكلة الأولى هي أن مقارنة "Congagement" مبنية على سياسات متناقضة؛ وغالباً ما يتم الدفاع عن هذه المقاربة بصيغ غامضة، نذكر منها على سبيل المثال: "يتوجب على واشنطن إشراك الصين من أجل موازنتها، والتوازن ضدها من أجل إشراكها"³. كما أن مفهومي الاحتواء والارتباط، المشكلان لمفهوم Congagement، لا يكملان بعضهما البعض، بل يعملان لأهداف متعارضة. فضلاً عن عدم وجود صيغة محددة لكيفية تنفيذ هذا المفهوم المعقد، إذ يتطلب الأمر حنكة دولة متطورة، هي غائبة في السياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود. كما، يرى بعض الباحثين، أنه إذا أصرت الولايات المتحدة على سياسة Congagement، فمن المرجح أن ترى حلفاءها عاجزين عن الاضطلاع بدور أكبر، إذ تخصص حصة أكبر من الدخل الوطني

¹Zalmay Khalilzad, Opcit, P 06.

² Zalmay M. Khalilzad et al., "The United States and a Rising China: Strategic and Military Implications," RAND Corporation Monograph MR-1082 (1999) <https://bit.ly/2RCvUoh> (accessed on 08/08/2019).

³ Dan Blumenthal et al, Asian Alliances in the 21st Century, Project 2049 Institute, August 2011, P 05. <https://bit.ly/2RyCMDg> (accessed on 08/08/2019).

الأميركي لاحتواء الصين بالنيابة عنهم .لهذا ،حان الوقت للعودة إلى استراتيجية "إحداث التوازن عن بعد" **offshore balancing** ، وهو ما قامت به إدارة دونالد ترامب في الواقع.

من جانبه، أكد الباحث Logan أن المحللين السياسيين والنقاد في واشنطن، يحدون أن يسوقوا لاستراتيجية **Congagement** على أنها إستراتيجية التحوط، في حين أن التحوط يشير إلى القرار بإجراء استثمار محافظ ذي عوائد منخفضة ولكن محتملة، للمساعدة في تغطية الخسائر المحتملة من استثمار محفوف بالمخاطر ذي عوائد مرتفعة ولكن أقل احتمالاً. وقياساً على سياسة الصين، سيتم التعامل مع الصين برهان محفوف بالمخاطر، لتضييق الفجوة النسبية في القوة بين البلدين، على أمل أن تتحول الصين ولن تتنافس عسكرياً مع الولايات المتحدة.¹ لهذا، يسعى الجيش الامريكي لاحتواء الصين، كما ظهر بوضوح من خلال المفهوم العمليتي "الحرب الجوية-البحرية" **Air/Sea Battle** والذي برز كإستجابة للاستراتيجية الصينية **anti-Access anti-denial A2/AD**، التي تتحدى استعراض قدرات القوة الامريكية المتزامن مع تنامي وجودها العسكري في المحيط الهادئ، خلال العقود القادمة.² كما يستدل من هذا المفهوم، أن تتبع واشنطن إستراتيجية الارتباط الاقتصادي والتي يؤمل أن تجعل الصين سهلة الانقياد لأهداف السياسة الخارجية الامريكية.

مما سبق، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة للتعامل مع القوى الصاعدة أكثر تعقيدا من الاحتواء أو الارتباط أو الاستراتيجية المختلطة **Congagement** التي تجمع ما بين المفهومين السابقين.

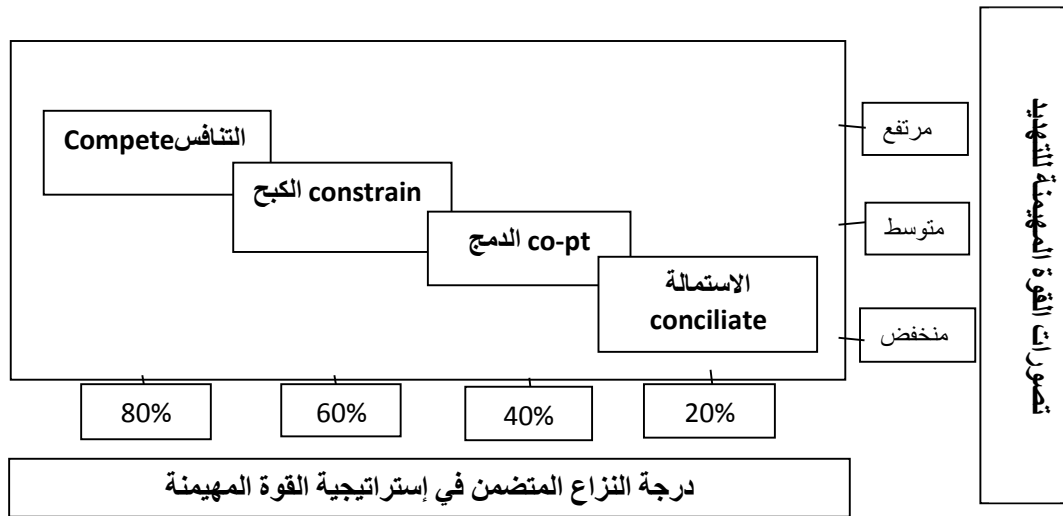
الفرع الثاني: نموذج "الند المنافس" لمؤسسة راند Rand

تم تطوير هذا النموذج من طرف مجموعة من الباحثين بمؤسسة "راند Rand" الامريكية، ويقوم هذا الإطار التحليلي على وضع مجموعة من الاستراتيجيات أمام صانع القرار الامريكي من أجل بقاء القوة المهيمنة (الولايات المتحدة الامريكية) لأطول فترة ممكنة وبأقل التكاليف أمام القوى الصاعدة. ويتضمن هذا النموذج أربع إستراتيجيات يتم توضيحها في الشكل الموالي:

¹ Justin Logan, China, America and the Pivot to Asia, **Policy Analysis**, N° 717, Cato Institute, 8 January 2013.

² Anisa Heritage, Opcit, P 142.

الشكل رقم 05: إستراتيجيات القوة المهيمنة في مواجهة "الند المنافس" الصاعد



Source: Szayna T. et all, *The Emergence of Peer Competitors: Framework for Analysis* (Santa Monica, California: RAND Corporation, 2001), P54.

ونستعرض مضمون هذه الاستراتيجيات فيما يلي:¹

✓ إستراتيجية الاستمالة أو الاسترضاء: وتعني السماح بصعود سريع لقوى أخرى، ولكن مع خلق مصالح مشتركة وخلق الانطباع العام باحترام القواعد التي وضعتها القوة المهيمنة، من أجل الحيلولة دون تحدي القوة الصاعدة لقواعد نظام الهيمنة وتقليل الخلافات معها. وتستخدم هذه الاستراتيجية مع القوى الصاعدة غير المراجعة والتي تمثل تهديداً منخفضاً للقوة المهيمنة ومصالحها، وهي الاستراتيجية التي استخدمتها بريطانيا مع القوة الامريكية الصاعدة في منتصف 1890، وتستخدمها الان القوة الامريكية المهيمنة مع الاتحاد الاوروبي، واليابان أيضاً.²

✓ إستراتيجية الضم أو الدمج: وهي إستراتيجية تحوط مؤقتة تتبعها القوة المهيمنة من أجل ضمان ألاّ تتحول القوة الصاعدة الى متحد لهيمنتها، ولا تتوانى القوة المهيمنة في الدخول في خلافات ونزاعات مع القوة الصاعدة. واستخدمت الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية مع الصين، حيث عملت على زيادة منافع الصين من النظام الدولي وقواعده، وفي الوقت نفسه تضع قيوداً وخطوطاً حمراء على أي استخدام للقوة من قبل الصين.

وملاحظ أن الولايات المتحدة استخدمت هذه الاستراتيجية مع الصين عندما كان تصورها للتهديد الصيني متوسط، لكن اليوم مع ارتفاع هذا التصور، فالولايات المتحدة تستخدم إستراتيجية التنافس

¹ منير مباركية، مرجع سابق، ص ص161-162.

² Szayna T. et all, Opcit, PP 54-57.

والتي سنأتي على تفصيلها. نظرا لان الصين اليوم أصبحت تزاخم الولايات المتحدة في مناطق مهمة وتملك فيها مصالح كبرى مثل آسيا-الباسفيك.

✓ استراتيجية الكبح أو التقييد: تلجأ إليها القوة المهيمنة لمعاكبة القوة الصاعدة في حالة خرقها لقواعد النظام الدولي، مما يؤدي إلى مستوى عال من الخلافات مع هذه الأخيرة، بسبب عمل القوة المهيمنة على إبطاء مسار صعودها والتأثير على تطلعاتها وتوجهاتها، وقد استخدمت بريطانيا هذه الاستراتيجية اتجاه روسيا سنة 1890.¹

✓ استراتيجية المنافسة: تستهدف تخفيض قوة الند الصاعد صاحب التوجهات المراجعة والتهديد العالي للمكانة الدولية للقوة المهيمنة؛ عن طريق فرض بعض النزاعات وذلك بهدف منع زيادة قوة الند الصاعد. تستخدم القوة المهيمنة هذه الاستراتيجية مع القوى التي تعتبرها منافسة وترغب في الحيلولة دون تحولها إلى ند فعلي. وقد استخدمتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي في أربعينيات وثمانينيات القرن الماضي وتستخدمها اليوم ضد الصين.

انطلاقا من ذلك، ظلت دوائر صنع القرار الأمريكي تتعاطى مع الصين بوصفها التهديد الأول والمباشر للهيمنة الامريكية خلال الحقبة المقبلة، الامر الذي أفضى إلى الاضرار بالمصالح الامريكية في العالم ككل والقارة الاسيوية بالأخص. لهذا، حذر مسؤولون وخبراء أمريكيون من خطورة هذا النهج الاستعدادي للصين ومن تداعياته السلبية على السياسة الخارجية والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وطالبوا الادارة الامريكية بضرورة العمل على مد جسور التفاهم: التنسيق مع الصين؛ ترويضها بغية ترشيد توجهاتها العالمية والاقليمية وتقنين تطلعاتها الاستراتيجية على النحو الذي يعظم مكاسب الولايات المتحدة ويحمي مصالحها ومشارعها في القارة الاسيوية وغيرها من المناطق الاخرى، بدلا من تصعيد التوتر مع الصين والدخول في مواجهات مباشرة وغير مباشرة معها، والتي ربما تستنزف الولايات المتحدة وتعرقل خطاها الرامية إلى تعزيز الامكانيات الامريكية التي تؤهل واشنطن للهيمنة على العالم وريادته.²

في هذا السياق، ينصح الخبير الاستراتيجي الامريكي لورانس ج براهام Laurence J. Brahm في كتابه المعنون "الصين كرقم واحد"، الادارة الامريكية ببلورة صيغة أفضل للعلاقات مع الصين، تقوم على الوفاق والتفاهم، بدلا من استعدادها وتصويرها على أنها المنافس المقبل للولايات المتحدة والذي يستوجب حشد الطاقات لمواجهة، ويرى سونغ في التفاهم والوفاق مع الصين مصلحة حقيقية للولايات المتحدة في القارة الاسيوية والعالم أجمع.³

¹ Ibid, P 63.

² زهير عزيز، تعاضم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية في القارة الاسيوية، مرجع سابق، ص 92.
³ بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الامريكية (القاهرة: شركة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 293.

يظهر مما سبق، أنه رغم التراجع الملحوظ للهيمنة الامريكية، تسعى الولايات المتحدة جاهدة من خلال استخدامها لمختلف الاستراتيجيات، إلى خلق بيئة دولية تعج بالعوائق والمثبطات والاستراتيجيات المختلطة التي تعقد على القوى الصاعدة خصوصا الصين وضع استراتيجية صعود رصينة، وتتطلب منها حذرا ومراجعة دائمة لتحركاتها الدولية إلى اعتماد إستراتيجيات وسياسات محكمة لضمان صعود أمن ومستدام.

خلاصة الفصل الاول

نخلص في الأخير إلى أن:

- الأهمية الجيو إستراتيجية والأمنية لمنطقة جنوب شرق آسيا تنبع من موقعها الجغرافي الذي يربط أهم محيطين في مستقبل واستمرارية تواجد القوى العظمى (المحيط الهندي والمحيط الهادئ)؛ وموقعها الإستراتيجي الذي يتوسط أهم الممرات البحرية (مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي) ونقاط الاختناق جعل منها مسرحاً للتنافس الإقليمي والدولي.
- تعتمد اقتصاديات الدول الكبرى على استقرار منطقة جنوب شرق آسيا، وعلى وجه التحديد أمن الممرات البحرية التي تعتمد عليها بشكل كبير في تجارتها وأمنها الطاقوي.
- يتمتع كل من مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي بمكانة مركزية في المعادلة الإستراتيجية المستقبلية لمنطقة جنوب شرق آسيا وآسيا- الباسيفيك وكذا المكانة العالمية للولايات المتحدة والصين.
- عملت دول جنوب شرق آسيا على تنويع الأطر الأمنية الرسمية وشبه الرسمية، والارتباط بتحالفات قوية مع الولايات المتحدة، وهذا بهدف حلّ النزاعات بالطرق السلمية وحفاظاً على السلم والاستقرار الإقليميين.

الفصل الثاني:

الاستراتيجية الأمنية الامريكية
الجديدة اتجاه جنوب شرق آسيا:
من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة اتجاه جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

تعد منطقة جنوب شرق آسيا أهم جزء من إقليم آسيا-الباسيفيك، فحجم وموقع المنطقة يشكلان عاملين للصراع بين القوى العظمى من أجل بسط النفوذ. إلا أن المنطقة شهدت فترة إهمال في المدرك الاستراتيجي الأمريكي. لكن نهاية حرب الفيتنام، جعلت صانع القرار الأمريكي يدرك المزايا الجيو إستراتيجية التي تتمتع بها منطقة، وأهميتها للاقتصاد الأمريكي وبالأخص ما تمثله من أهمية لمستقبل المكانة الأمريكية بإقليم آسيا-الباسيفيك. لذا قررت الولايات المتحدة إعادة المنطقة إلى مركز اهتمامها الاستراتيجي بطرق مختلفة كان أبرزها اعتبار المنطقة الجبهة الثانية في حربها العالمية على الإرهاب وهذا خلال فترة إدارة بوش الابن.

ومع تنامي السلوكات الصينية الاصرارية بالمنطقة بشكل ملفت للاهتمام، والمهددة للهيمنة الأمريكية أعلنت إدارة أوباما خلال ولايتها الثانية عن استراتيجية إعادة التوازن اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا وهذا بهدف احتواء تصاعد الدور الصيني بمنطقة آسيا-الباسيفيك.

انطلاقاً من ذلك، سنفصل في مضمون هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول: علاقة الإدراك الاستراتيجي بمكانة جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة خلال إدارة باراك أوباما: إستراتيجية إعادة التوازن (2008-2016)

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا خلال إدارة دونالد ترامب (2016-2020)

المبحث الاول: علاقة الإدراك الاستراتيجي بمكانة جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة

يعد الادراك متغير ضروري لاي سلوك تنتهجه الدولة في إطار النظام الدولي وخاصة في صياغة مبادئها الجيوبوليتيكية التي تتبعها في سلوكها الخارجي. وبغياب الادراك الاستراتيجي تنعدم قدرة الدولة على التقويم الإيجابي للمناطق السياسية والجغرافية ذات الأهمية الحيوية لها، مما يترتب عنه فقدان القدرة على تقويم التهديدات التي يمكن أن يحملها هذا الإقليم أو غيره إتجاه أهداف الدولة وأمنها القومي.

المطلب الاول: تطورات الادراك الاستراتيجي الأمريكي للأمن القومي الأمريكي

يقتصر هذا العنصر على تتبع عملية تطور الادراك الاستراتيجي الأمريكي لمفهوم الامن القومي الامريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ومرحلة التعددية القطبية.

الفرع الأول: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على المفهوم الأمريكي للأمن القومي

بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 انخرط فريق الامن القومي الخاص بإدارة الرئيس بوش (الابن) والذي لقب بالفولكينز* في عملية التفكير الجماعي، لاستيعاب أحداث سبتمبر ورسم السياسات الخارجية والأمنية التي تصون أهداف الامن القومي الأمريكي والمصالح العليا للولايات المتحدة والتي تمخض عنها مجموعة من الادراكات تمثلت في:¹

1- الادراكات السياسية: من أهمها:

✓ إعلان الحرب العالمية على الإرهاب

✓ تصنيف دول العالم إلى دول الخير (الولايات المتحدة وحلفائها) ودول محور الشر (العراق، إيران، ليبيا وكوريا الشمالية)

✓ تضمين السياسات الامريكية (الدفاعية) فكري الحرب الوقائية والضربات الاستباقية لإجهاض أي ضربات أخرى موجهة للولايات المتحدة وحلفائها.

2- الادراكات العسكرية: وتمثلت في

✓ استخدام أسلوب الضربات الاستباقية للقضاء على معاقل الإرهاب.

✓ شن الحرب على تنظيم طالبان في أفغانستان وتنظيم القاعدة المتحالف معه.

✓ احتلال العراق عسكريا وتغيير النظام الحاكم.

*الفولكينز هو إله النار الروماني الذي يتميز بالقوة، العزم، الصلابة والمتانة.
¹فوزي حسن حسين، مرجع سابق، ص ص 306- 312.

- ✓ انتهجها لسياسة الانتشار العسكري الواسع في كل من اليمن؛ الفلبين؛ ماليزيا؛ اندونيسيا؛ السودان والصومال.
- 3- الادراكات الاستخباراتية: وتمثلت في
 - ✓ إعادة هيكلة منظومة الاستخبارات الامريكية لتضم ستة عشرة وكالة استخباراتية.
 - ✓ تشكيل تحالف دولي استخباراتي لتعقب خلايا الإرهاب.
 - ✓ إعادة هيكلة وكالة الاستخبارات المركزية CIA للتكيف مع متطلبات الحرب على الإرهاب.
 - ✓ إنشاء مراكز استخباراتية في مختلف أرجاء العالم.
- 4- الادراكات الأمنية: وتمثلت في
 - ✓ إنشاء وزارة للأمن الوطني وظيفتها حماية البنية التحتية الامريكية.
 - ✓ إنشاء مركز قومي لمكافحة الإرهاب سنة 2004.
 - ✓ إصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب كقانون باتريوت، الذي يعطي صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب خاصة مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI
- 5- الادراكات الاقتصادية: وتجسدت من خلال تجميد الأصول المالية للإرهابيين ومراقبة حركة رؤوس الأموال في العالم وإلزام جميع المؤسسات المالية بضرورة الالتزام بتشريعات غسيل الأموال.

الفرع الثاني: الادراك الاستراتيجي الأمريكي خلال مرحلة التعددية القطبية 2008-2020

شكل وصول باراك أوباما إلى سدة الحكم تغييرا في الادراك الاستراتيجي الأمريكي، وإحداث نقلة نوعية في السياسة الخارجية الامريكية بالانتقال من تيار المحافظين الجدد إلى التيار الليبرالي. وتمثلت أهم الادراكات السياسية؛ العسكرية والاقتصادية المشكلة لمجموع الادراك الاستراتيجي الأمريكي للأمن القومي خلال هذه المرحلة في:

- 1- الادراكات السياسية: تمثلت في :
 - تبني "التغيير" كنهج جديد للتخلص من إرث السياسة الداخلية والخارجية للرئيس بوش الابن، الذي خلف تركة ثقيلة من أبرزها تراجع المكانة الامريكية العالمية.
 - تبني إدارة ترامب لشعار "أمريكا أولا" لتنفيذ سياستها الخارجية.
 - توجيه الاهتمام من منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان إلى إقليم آسيا-الباسيفيك وتحديد منطقة جنوب شرق آسيا.
 - الادراكات الاقتصادية: تجسدت من خلال اعتماد إدارة أوباما للشراكات متعددة الأطراف مع المنتديات الاقليمية، في حين فضلت إدارة ترامب الشراكات الثنائية.
- 2- الادراكات الأمنية: تمثلت في:
 - الإعلان عن استراتيجية إعادة التوازن في 2011 اتجاه إقليم آسيا-الباسيفيك

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

- انتهاج إدارة ترامب لاستراتيجية "إحداث التوازن عن بعد" بعد اخفاق الاستراتيجية السابقة في تحقيق جل أهدافها.
- فرضت تحولات النظام الدولي عن عودة أمريكية لسياسات الاحتواء من خلال نهج متعدد الاطراف قوامه الشراكة مع الدول الاسيوية واعادة تعريف منظومة الامن الإقليمي.

المطلب الثاني: أثر مبادئ الجيوبوليتيكا على الادراك الاستراتيجي الأمريكي بجنوب شرق آسيا

تتجسد العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والادراك الاستراتيجي بصورة واضحة في البناء والأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة من خلال صياغتها لمبادئها الجيوبوليتيكية. فمنذ تأسيسها لم يقتصر إدراك الولايات المتحدة وفهمها لدورها على المستوى المحلي أو الإقليمي بل تجاوزه إلى المستوى العالمي، لهذا فمبادئها الجيوبوليتيكية عالمية وهذا نتيجة للدور الذي تريد لعبه من نشر قيمها ومبادئها الفكرية خارج المجتمع الأمريكي وبأنها تملك من الإمكانيات والقدرات ما يؤهلها للقيام بذلك.

فالقيم والتجارب التاريخية التي ساهمت في تشكيل الولايات المتحدة كدولة واحدة هي من تحدد "الذات" الوطنية الامريكية، هذه الأخيرة هي ما تتخذها الولايات المتحدة كنموذج في تعاملها مع العالم. لذا يوجد مستويين "الوطني والدولي" اللذان يمكن من خلالهما الوقوف على العوامل التي تؤثر على المبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: العوامل المؤثرة في المبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية

المستوى الوطني	المستوى الدولي
القدر المحتوم Manifest Destiny	التوسعية /التدخلية
النزعة الفردية Individualism	الانعزالية
الجمهورية Republicanism	التهديد الألماني/ الياباني
الحرية Liberty	التهديد السوفياتي
النزعة الاستثنائية Exceptionalism	التهديد الصيني

Source: Norman Gregor David Rae, Opcit, p135

من جهة أخرى، تتجلى العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والادراك الاستراتيجي من خلال التأثير الذي مارسه المدارس الفكرية والنظرية على الادراك الاستراتيجي الأمريكي كمحفزات للتفسير وفهم النظام الدولي، وانعكاسها على صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال فرضياتها وتصوراتها. وتجسدت هذه الأفكار في المدرستين الليبرالية والواقعية باتجاههما التقليدي والحديث. ونستعرض فيما يلي أهم تلك الأفكار.

أولاً- المدرسة الليبرالية (التقليدية والجديدة)

زودت الليبرالية الادراك الاستراتيجي الأمريكي بالعديد من المفاهيم والقيم والمبادئ ضمن طرح جديد لفكرة المجال الحيوي والمتمثلة في:¹

1- مفهوم الجيو-ديمقراطية: ومعناه أن الديمقراطية ينبغي ألا تقتصر في انتشارها وتمدها على أساس محلي أو إقليمي محدد، بل ينبغي أن تكون ذات أبعاد عالمية وهو ما أكده ودعا إليه فرنسيس فوكوياما في أطروحته "نهاية التاريخ" من خلال التأكيد على البعد العالمي في انتشار الديمقراطية إلى باقي أنحاء العالم.

2- مفهوم الجيو-اقتصادية: اتضح من خلال مفهوم العولمة واقتصاد السوق، بمعنى جعل الأسواق العالمية سوقاً واحداً وتجاوز هذا المفهوم النطاق المحلي والإقليمي لينتقل بالاقتصاد الليبرالي إلى مفهوم العالمية، وأسس في ضوء ذلك مبادئ جيوبوليتيكية تتفق وهذا المفهوم من حيث تقويمها للمناطق الجغرافية الحيوية.

3- مفهوم الجيو-مؤسسية: يعمل هذا المفهوم على خلق مؤسسات سياسية واقتصادية ذات طابع عالمي قائمة على المفاهيم الليبرالية وبقيادة الولايات المتحدة بما يضمن لها القيادة العالمية.

4- مفهوم الجيو-ثقافية: يتعلق هذا المفهوم بالعمل على جعل المفاهيم، القيم، المبادئ والثقافة الامريكية ذات طابع وأبعاد عالمية لتنعكس في النهاية كقوة جاذبة مؤثرة في الدول بما يحقق المصالح الامريكية دون الاعتماد الكلي والوحيد على القوة الصلبة وهو ما ذهب إليه أطروحة "القوة الناعمة" لجوزيف ناي.

وبفعل هذه المفاهيم، أخذ الادراك الاستراتيجي الأمريكي يطمح ويبحث عن مجالات جغرافية توسعية لتنتشر فيها هذه المفاهيم وتجسيدها. وبهذا قدمت الليبرالية فهماً جديداً للمفاهيم الجيوبوليتيكية بالتركيز على البعد العالمي في رسم وتنفيذ المبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية، لينتقل بها إلى مفاهيم مثل إذابة الحدود والترابط عبر الحدود والانتقال عبر المسافات الكونية في تحقيق الأهداف الامريكية وعبر الترويج لمبادئها الأساسية.

ثانياً- المدرسة الواقعية: بدورها زودت المدرسة الواقعية بشقيها التقليدي والحديث الادراك الاستراتيجي الأمريكي بمجموعة من المفاهيم تؤخذ في الحسبان عند وضع الفرضيات الاستراتيجية والتصورات الجيوبوليتيكية والتي تمثلت في:²

¹ عادل بديوي، مرجع سابق، ص ص 492-493.

² نفس المرجع، ص 493.

- 1- مفهوم الجيو-أمن: عملت الولايات المتحدة من خلال هذا المفهوم على ربط الامن العالمي بالأمن الأمريكي، ما أعطى هذا الأخير بعدا عالميا في تناوله للقضايا الدولية خاصة في المناطق الجيوبوليتيكية ذات الأهمية الحيوية للمصالح الامريكية.
 - 2- مفهوم الجيو-قوة: بموجبه أصبح استخدام القوة الامريكية أو التهديد باستخدامها لا يقتصر على منطقة إقليمية معينة بل يشمل جميع مناطق العالم مما جعل من القوة الامريكية ذات أبعاد عالمية.
 - 3- مفهوم الجيو-مصلحية: وفقا لهذا المفهوم لم تعد تقتصر المصالح الامريكية على منطقة جيوبوليتيكية محلية أو إقليمية فقط بل أصبحت ذات أبعاد عالمية.
 - 4- مفهوم الجيو-أحلاف: جعل هذا المفهوم من الاحلاف الامريكية المتعددة الأطراف والثنائية منتشرة في جميع المناطق والأقاليم الجغرافية حفاظا على المصالح الامريكية.
- ارتبطت هذه المفاهيم بأطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون والتي ارتكزت على عملية البحث عن العدو من منطلقات الواقعية، إذ بعد انتهاء الحرب الباردة اختفى الاتحاد السوفياتي الذي كان العدو الواضح والمعروف للولايات المتحدة. فغياب العدو أفقد الولايات المتحدة إدراكها الاستراتيجي في تحديد أهدافها ومصالحها القومية سواء الإقليمية أو العالمية.
- من جهة أخرى، عمل "زيبغنيو بريجنسكي" على وضع رؤية معمقة عن المصالح الاستراتيجية الامريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة في مؤلفه "رقعة الشطرنج الكبرى" ليمثل إطارا عمليا جديدا للمبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية من خلال ربطها بالإدراك الاستراتيجي للأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة، حيث حث بريجنسكي على أن تكون الاستراتيجية الامريكية فضلا عن تطوير وصقل مختلف الأبعاد الجديدة للقوة، بأن تحافظ على اهتمامها بالبعد الجيوبوليتيكي ويجب أن تستخدم نفوذها في أوراسيا، أوروبا وآسيا بطريقة تخلق توازنا قاريا مستقرا مع استمرار الولايات المتحدة في القيام بدور الحكم السياسي.¹
- ومن ثم جاء فكر المحافظون الجدد ليحاول المزاوجة بين الأفكار الليبرالية والواقعية في صياغته للمبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية، لذا عملوا على الدمج والمزاوجة بين نشر الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق ليس عن طريق الاقناع والمؤسسات الدولية والدعوات وإنما من خلال القوة خاصة العسكرية منها والتي ستحقق المصالح الامريكية وتنظم توازنات القوى بما يخدم الهيمنة الامريكية.

¹ بريجنسكي زيبغنيو، مترجما، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيو استراتيجيا (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص 37.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

وانتقلت هذه الصياغات والأطر الفكرية إلى أرض الواقع والتطبيق العملي من خلال المبادئ والإجراءات التي انتهجتها الاستراتيجية الامريكية منذ نشأتها إلى يومنا الحاضر والمتمثلة في:¹

- ✓ مبدأ مونرو المجسد للعزلة الامريكية وعدم التدخل في العالم الجديد.
- ✓ انتهاج مبادئ جيوبوليتيكية أكثر براغماتية وذرائعية وترك العمل بالمبدأ السابق ودخول الحربين العالميتين الأولى والثانية، لأن الولايات المتحدة أصبحت أمام إدراك إستراتيجي مفاده أن ما يقع في أوروبا والباسيفيك سوف يجد تداعياته وانعكاساته وأثاره على المصالح والأهداف الامريكية سواء منها الداخلية أو الإقليمية.
- ✓ انضمام الولايات المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة وظهور نظام القطبية الثنائية الذي جسده القطبين الأمريكي والسوفيياتي ليرتبط بذلك الامن العالمي بالأمن القومي الأمريكي.
- ✓ فرض الواقع الجديد لعالم الحرب الباردة على الولايات المتحدة وضع إجراءات وفرضيات استراتيجية تتماشى مع ذلك الواقع من أهمها: استراتيجية الاحتواء، مبدأ ترومان، مشروع مارشال، إنشاء حلف الناتو، استراتيجية الانتقام الشامل، سياسة الاحلاف في آسيا، مبدأ ايزنهاور، استراتيجية الرد المرن، مبدأ نيكسون، مبدأ كارتر، استراتيجية التصدي الشامل ومبادرة الدفاع الاستراتيجي.
- ✓ شكل انهيار الاتحاد السوفيياتي حافز جديد للإدراك الأمريكي بانتهاج مبادئ جيوبوليتيكية تتوافق وهذا التغيير، كان أولها "النظام الدولي الجديد" الذي أطلقه الرئيس السابق جورج بوش أوائل التسعينات.

وحاولت الولايات المتحدة من خلال هذا المفهوم إعادة ترتيب الخارطة الجيوبوليتيكية في جميع انحاء العالم وإعطاء لنفسها الحق بالتدخل ضد أي قوة تهدد مصالحها او خرق قواعد النظام التي وضعتها. أما ثاني المبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية كان "توسيع حلف الناتو" خلال عهد كلينتون والذي جاء نتيجة الادراك الاستراتيجي الأمريكي للبيئة الدولية الجديدة وعملت على توظيفه أمنيا من خلال ضمان بقاء الولايات المتحدة الطرف الرئيس في المعادلة الأمنية الأوروبية ومن ثم العالمية فضلا عن إحباط أي تحالفات مستقبلية قد تكون موجهة ضدها.

ثالث هذه المبادئ تمثل في "الحرب على الإرهاب" وتبنى استراتيجية "الحرب الاستباقية أو الوقائية" والتي شكلت تجسيد عملي لأطروحة صدام الحضارات وفكرة إيجاد العدو، حيث اعتبر الإرهاب أحد التهديدات الأولية للمصالح الأمريكية. فخلال الفترة الأولى لإدارة بوش الابن أظهرت الخطابات والوثائق

¹ عادل بديوي، مرجع سابق، ص 494.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

الرسمية الصلة الوثيقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية والرغبة في الحفاظ على القيادة الأمريكية العالمية.

وشكلت أحداث 11 سبتمبر فرصة لتحديد مكونات تلك المبادئ، هذه المبادئ عكست تأثير الثقافة الجيوبوليتيكية والقيم الأمريكية على السلوك السياسي الأمريكي، فهذه الثقافة تعتبر الولايات المتحدة أرض مقدسة بها أشخاص مختارون مهمتها نشر الحرية والديمقراطية والدفاع عنها عالميا. هذه المهمة تصف غلبة القوة الأمريكية من أجل إبراز القيادة العالمية في مناطق جغرافية مختلفة.¹ وكان هذا سببا للحرب على الإرهاب وله صلة قوية بتغيير المبدأ الجيوبوليتيكي الأمريكي وتبني التوجه الإقليمي في السياسة الخارجية الأمريكية. كان هذا مرتبط بشكل مباشر بظروف ما بعد الحرب الباردة وتم ذلك لدعم الجهود الأمريكية لإعادة بناء النظام العالمي الجيوبوليتيكي الجديد والذي يعطي فكرة بأن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة المتبقية من النظام العالمي الجيوبوليتيكي السابق.

في الحقيقة، حددت المبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية خلال هذه الفترة السلوكيات الأمريكية العالمية من أجل الحفاظ على قيادة عالمية أمريكية قوية وتعزيزها. ووفقا لهذا تم متابعة ذلك من خلال شنّ حرب العراق 2003 لامتلاكه أهم احتياطات النفط العالمية ولأهمية النفط للمصلحة الإستراتيجية الأمريكية توجب الحفاظ على موقع الهيمنة الأمريكية كهدف نهائي لوجودها في الخليج الفارسي إلى جانب حماية تدفق النفط إلى الغرب.²

رابع هذه المبادئ تمثل في "إستراتيجية إعادة التوازن" التي تجسدت من خلال استخدام القوة الذكية والتي أطلقتها إدارة الرئيس أوباما سنة 2011، حيث انطلق أوباما من إدراك مفاده أن الاستخدام المفرط للقوة العسكرية من طرف إدارة جورج بوش الابن أدى إلى تعثر النموذج الأمريكي، لذا يجب التخلي عنها لصالح اعتماد القوة الذكية التي تمزج ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة. وجاء الخطاب التنصبي للرئيس باراك أوباما ليؤكد على تبني السياسة الخارجية الأمريكية لألية القوة الذكية: "قوتنا تنمو من خلال استخدامها المعتدل، أمننا ينبع من عدالة قضيتنا... صفات التواضع وضبط النفس مع أصدقائنا القدامى وخصوصونا السابقين، سنعمل بلا كلل للتخفيف من التهديد النووي"³. وسلط البيان الضوء على تركيز أوباما على القوة الذكية، في حين عبر عن أمله للتعاون مع المنافسين السابقين.

¹ Saeid Naji, Jayum A. Jawan and Fakhreddin Soltani, The US Geopolitical Code and Its Global Objectives during The First Term of George W. Bush's Presidency, **Pensee Journal**, vol 76. No 3, March 2014, p 189.

² Saeid Naji, Jayum A. Jawan and Fakhreddin Soltani, The US Geopolitical Code and The Role of the Persian Gulf Oil in the US Military Intervention in 2003, **Pertanika Journal of Social Sciences and Humanities**, University Putra Malaysia Press ,22(11) 95,2014, p 95.

³ Hung Ming-Te, Lee Mei-Hsien, **An Analysis of Obama Administration's Foreign Policy in Southeast Asia**, Paper Presented at the International Studies Association Annual Convention, Montreal, Quebec, Canada, 16-19 March 2011, p 07.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

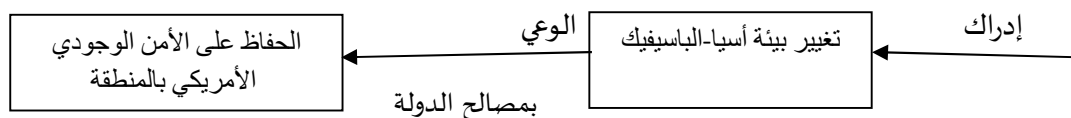
مثل إقليم آسيا-الباسيفيك وتحديدا منطقة جنوب شرق آسيا أحد النماذج التطبيقية للقوة الذكية، حيث شكل كل من: تراجع وانحسار الهيمنة الأمريكية خاصة في هذا المنطقة، انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008، ظهور تكتلات دولية وإقليمية (شنغهاي، بريكس) وكذا تنامي خطاب تهديد الصعود الصيني. افتراضات جيوبوليتيكية تم على أساسها تقييم الأهمية الإستراتيجية لجنوب شرق آسيا كمنطقة جغرافية مهمة للأمن الوجودي الأمريكي، فجاءت إستراتيجية إعادة التوازن ردة الفعل المناسبة لهذه التغييرات والتهديدات. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010 والتي ورد فيها: "يجب علينا إعادة التوازن لأولوياتنا طويلة المدى حتى نتجاوز بنجاح حروب اليوم، ونركز اهتمامنا ومواردنا على مجموعة أوسع من البلدان والتحديات يجب أن نغتنم الفرص التي يتيحها الترابط العالمي والاستجابة بفعالية وشمولية لمخاطره."¹

تضمنت الفقرة إشارة ضمنية بتوجيه الاهتمام من منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان (عبرت عنها بحروب اليوم) نحو منطقة آسيا-الباسيفيك وتحديدا جنوب شرق آسيا (عبرت عنه بتركيز الاهتمام والموارد على مجموعة أوسع من البلدان والتحديات)، فهذه المنطقة تمثل تحدي لاستمرار الهيمنة الأمريكية خاصة بعد تنامي الصعود الصيني بها.

الإشارة إلى أن التحركات الصينية وتطويرها لإستراتيجيتها البحرية وقواعدها العسكرية ببحر الصين الجنوبي أعاد إلى الأذهان كيفية تأثير الجيوبوليتيك في رسم التصورات الأمريكية في العالم وفي تفسير السلوك الذي تعتمده للتفاعل مع القضايا التي تشكل محاور إستراتيجية بالنسبة إليها. فالإدارة الأمريكية تجد نفسها اليوم أمام تحد جيوبوليتيكي خطير يهدد مستقبل وجودها ومصالحها المتنوعة في هذا البحر. وهو ما أشار إليه الوثيقة بشكل ضمني: "سنراقب برنامج التحديث العسكري الصيني ونستعد وفقا لذلك للتأكد من أن المصالح الأمريكية وحلفائها على الصعيدين الإقليمي والعالمي لن يتأثروا سلبا..."².

انطلاقا من مدخل المبادئ الجيوبوليتيكية، تفسر إستراتيجية إعادة التوازن بأنها نتيجة مجموعة من التصورات والفرضيات التي رأتها وحملتها الدولة الأمريكية من خلال إدراكها الاستراتيجي لتغيير البيئة الجيوبوليتيكية لإقليم آسيا-الباسيفيك ومنطقة جنوب شرق آسيا خصوصا وأثار هذا التغيير على المصالح الأمريكية بالمنطقة ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل الموالي:

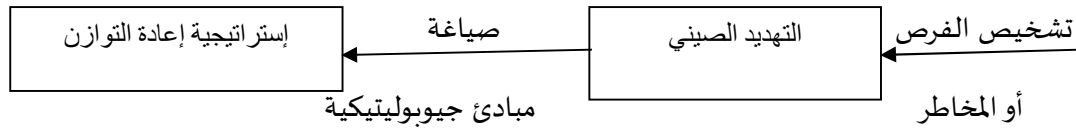
الشكل رقم 10: تفسير إستراتيجية إعادة التوازن من خلال مدخل المبادئ الجيوبوليتيكية



¹ The White House, National Security Strategy of The United States of America, Washington D.C, May 2010, p09.

² Ibid. P43.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن



المصدر: من إنجاز الباحثة

وبهذا، مثلت إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك المبدأ الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين والتي حاولت المزاوجة فيه بين استخدام القوة الناعمة والصلبة من خلال مفهوم "القوة الذكية".

أما آخر هذه الاستراتيجيات فهي "إستراتيجية إحداث التوازن عن بعد" والتي جاءت نتيجة للإدراك الاستراتيجي الأمريكي بتغير البيئة والمشهد الجيوبوليتيكي الدولي وبالأخص في منطقة المحيط الهادئ-الهندي. تعد هذه الإستراتيجية من النسخ الحديثة والأكثر نشاطاً لاستراتيجيات تمرير المسؤولية -Buck passing Strategies حيث تتجنب الدولة التدخل المباشر لمواجهة التهديدات، وتلقي المسؤولية في الموازنة والمواجهة العسكرية إلى قوات الحلفاء الإقليميين باعتبارهم أصحاب المصلحة الأصلية الأكبر في تحقيق التوازن ومنع الهيمنة، مع إمكانية تقديم الدعم اللوجستي لهؤلاء الحلفاء والتدخل فقط عند الضرورة في حال عجز هذه الدول.¹ واستخدمت الإدارة مصطلح المحيط الهادئ-الهندي بدلا من آسيا-الباسيفيك وهو ما أشار إليه وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة: 2017

"... تجري منافسة جيوبوليتيكية بين الرؤى الحرة والقمعية للنظام العالمي في منطقة المحيط الهادئ-الهندي. هذه المنطقة التي تمتد من الساحل الغربي للهند إلى الشواطئ الغربية للولايات المتحدة، تمثل الجزء الأكثر اكتظاظا بالسكان وحيوية اقتصاديا في العالم. يمتد اهتمام الولايات المتحدة بإقامة منطقة حرة ومفتوحة في المحيط الهادئ-الهندي إلى الأيام الأولى لجمهوريةنا²."... الأمر الذي دفع الرئيس دونالد ترامب لإطلاق مبادرة محيط الهادئ-الهندي حر ومفتوح في نوفمبر 2017 خلال قمة الأباك. APEC. وأوضحت الوثيقة أيضا تلك التغيرات:

"... يمكن أن يكون للتغيرات في توازن القوى الإقليمي عواقب عالمية وتهدد المصالح الأمريكية...تطمح الصين وروسيا إلى استعراض قوتها في جميع أنحاء العالم لكنهما يتفاعلون أكثر مع الدول المجاورة لها، كما تشكل كوريا الشمالية وإيران أكبر خطراً على المقربين منه. ومع انتشار الأسلحة المدمرة وترابط الأقاليم بشكل أكبر، أصبح من الصعب احتواء التهديدات ومن المحتمل أن تجتمع التوازنات الإقليمية التي تتحرك ضد الولايات المتحدة بتهديد أمننا..."³

إلى جانب ذلك، اتخذت إدارة ترامب من شعار "أمريكا أولا" كمبدأ للسياسة الخارجية الأمريكية وهو ما تضمنته وثيقة الأمن القومي السابقة: "أمريكا أولا كإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي ترتكز على المبادئ

¹ علي جلال معوض، "التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي"، اتجاهات الأحداث، ع 22، 2017، ص 16.

² The White House, National Security Strategy of The United States of America, Washington D.C, December 2017, pp 45-46.

³ Ibid, p45.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

الأمريكية، التقييم الواضح للمصالح الأمريكية والتصميم على مواجهة التحديات التي نواجهها. إنها إستراتيجية واقعية المبدأ تسترشد بالنتائج وليس الإيديولوجية¹. لهذا، تشكل إستراتيجية "إحداث التوازن من الخارج" المبدأ الجيوبوليتيكي الأمريكي تماشياً وتحديات القرن الحادي والعشرين.

خلاصة القول، إن تغير تحديد المبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية منذ تأسيس الدولة الأمريكية إلى غاية اليوم يرتكز بقوة على الأهداف العالمية للولايات المتحدة. تلك الأهداف التي تهدف بالدرجة الأولى إلى كسب الولايات المتحدة للقيادة العالمية والقوة المهيمنة، فلطالما كان الحفاظ على المكانة العالمية هو الهدف النهائي للمبادئ الجيوبوليتيكية الأمريكية ولا يزال ذلك. في الواقع، سعت اتجاهات العولمة والإقليمية في كل من أفكار الواقعية والمثالية إلى تعظيم مكانة الهيمنة الأمريكية في النظام العالمي².

الملاحظ مما سبق، التحول الذي عرفته المبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، جسده استراتيجيات عديدة كان أهمها إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك. هاته الأخيرة التي جمعت ما بين مفاهيم المدرستين الليبرالية والواقعية، حيث تجسدت المفاهيم الليبرالية "الجيو-ديمقراطية" و "الجيو-ثقافية" في البعد الديمقراطي للاستراتيجية، ومفهوم "الجيو-اقتصادية" في البعد الاقتصادي وتجسد المفهوم الواقعي "الجيو-أمن" في البعد الأمني.

المطلب الثالث: إستراتيجية الحرب على الإرهاب خلال إدارة جورج وركر بوش (2000-2008)

حملت مدرسة المحافظين الجدد رؤية نقدية لحقبة جورج بوش الاب وبيل كلينتون، وذلك في سياق رؤية تلك المدرسة لعالم ما بعد الحرب الباردة وكيفية رسم إستراتيجية أمريكية فاعلة في هذه المرحلة. حيث رأى أنصار هذه المدرسة، أن المرحلة من سنة 1991 إلى غاية 2001، كانت فترة فقدان أمريكا لرؤيتها ولموقعها وذلك نتيجة عدم إدراك الفرص والمخاطر الحقيقية والمتوقعة التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفياتي. وأوضح أحد قدامى المحافظين، بأن مشكلة بوش الاب واضحة في عدم امتلاكه لفهم واضح للدور الذي ينبغي للولايات المتحدة أن تلعبه في تشكيل العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. أما كلينتون، حاول القيام بتدخلين خارجيين دون أن ينتج رؤية واضحة أو متقدمة لدور أمريكا في العالم³.

انطلاقاً من ذلك، حاول المحافظين الجدد تحديد رؤية واضحة للاستراتيجية الامريكية وكذا للدور الأمريكي العالمي، والذي اتضح خلال إدارة بوش الابن بتحديد هدف واضح هو تحقيق المصلحة القومية الامريكية وفق أسس محددة هي⁴: الحفاظ على القوة العسكرية وتدعيمها لضمان التفوق

¹ Ibid, p01.

² Saeid Najji, Jayum A. Jawan, US Hegemonic Leadership and its Geopolitical Code, **International Journal of Business and Social Science**, Vol 2, No7, Special Issue, April 2011, p 156.

³ هادي قببسي، السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 21.

⁴ ثائر خليل محمد، الامن القوي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 192.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

الأمريكي، القضاء على الأنظمة المارقة عبر شنّ حروب استباقية عليها والحفاظ على الدور الأحادي للولايات المتحدة لقيادة العالم.

وفيما يتعلق بمنطقة جنوب شرق آسيا، لم تولي إدارة بوش في بدايتها هذه المنطقة الاهتمام الكافي، بالرغم من أهميتها الاقتصادية كأكبر شريك اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والأهمية الجيو استراتيجية التي تمثلها الممرات البحرية بالمنطقة للأسطول البحري الأمريكي وكذا لنقل أغلب الامدادات الطاقوية لآسيا.¹ حيث راوحت المنطقة موقعها الثانوي الذي احتلته في شؤون شرق آسيا منذ نهاية الحرب الباردة، وبسبب ردة فعل الادارة السابقة اتجاه الازمة الاقتصادية الاسيوية 1997-1998، تخوفت دول المنطقة من استمرار سياسة الاهمال خلال إدارة بوش، خاصة في ظل تداعيات تراجع العلاقات الامريكية-الصينية على الاستقرار الاقليمي خاصة مع خطاب الادارة الجديدة باعتبار الصين "منافسا إستراتيجيا".²

خلال النصف الاول لسنة 2001، تبنت إدارة بوش خريطة طريق إدارة كلينتون التي كانت قد اقترحتها على جاكارتا والكونغرس الأمريكي والمتعلقة بإرساء العملية الديمقراطية بإندونيسيا، فقد هدفت كل من إدارتي كلينتون وبوش إلى إعادة العلاقات مع القوات المسلحة الاندونيسية على أساس ان الجيش هو عامل حاسم في عملية إرساء الديمقراطية، إلا أن إدارة بوش سعت لإزالة الروابط بين تحسينات حقوق الانسان والعلاقات العسكرية الوثيقة بنزوعها أكثر نحو نظرية التناضح **Osmosis Theory** والتي كانت مفضلة لدى صناع القرار الامريكيين خلال الحرب الباردة³. في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، تغيرت السياسة الامريكية اتجاه جنوب شرق آسيا، وهو ما أشار إليه تقرير لفرقة مستقلة برعاية مجلس العلاقات الخارجية بوجود ثلاثة أسباب تجعل الولايات المتحدة ترتبط بجنوب شرق آسيا:

4

1- تظل منطقة جنوب شرق آسيا ذات أهمية إستراتيجية وسياسية وإنسانية هامة، لديها القدرة على إثارة اهتمام كبير.

2- حاجة السياسة الامريكية اتجاه جنوب شرق آسيا لسياق إستراتيجي والتركيز.

¹ Elizabeth Economy, China's Rise in Southeast Asia: Implication for Japan and The United States, **Japan focus**, 10 October 2005

<https://bit.ly/37tPzMM> (accessed on 12/07/2018).

² Evelyn Goh, The Bush Administration and South East Asian Regional Security Strategies, in **George Bush and East Asia: A First Term Assessment**, (ed) Robert M. Hathaway and others (Washington D.C: International Center for Scholars, Asia Program, 2005), P 183.

³ Catharin E. Dalpino, The Bush Administration in Southeast Asia: Two Regions? Two Policies, in **George W Bush and Asia: A Midterm Assessment**, (ed) Robert M. Hathaway and Wilson Lee (Washington D.C, International Center for Scholars Asia Program, 2003), P 106.

⁴ Robert J. Kerry, The United States and Southeast Asia: A Policy Agenda for The New Administration, **Report of an independent Task Force**, The Council on Foreign Relations, 2001, PP 02-03.

3- تظل اندونيسيا أهم مصدري البترول والغاز وصمام اتحاد الاسيان وأهم دول المنطقة في خضم عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ارتباط إدارة بوش بجنوب شرق آسيا لوحظ بشكل رئيسي في تطور العلاقات الثنائية مع بعض الدول الرئيسية (الفلبين، اندونيسيا، تايلاند وماليزيا) وكذا القضايا الامنية البحرية. فعلى سبيل المثال، في 2003 منحت الولايات المتحدة، الفلبين وتايلاندا مكانة الحليف الرئيسي من خارج الناتو، وفي 18 أكتوبر 2003، تعهد بوش بمنح الفلبين سلسلة إضافية من المساعدة بقيمة 340 مليون دولار وتدريب أكثر للجيش الفلبيني لمحاربة جماعة أبو سياف خلال عهده الثانية.

وإدراكا منها للأهمية المتزايدة للجغرافيا السياسة لجنوب شرق آسيا، أطلقت إدارة بوش الشراكة المعززة الامريكية-الاسيانية في 2006 واتفاقية الإطار للتجارة والاستثمار 2006، التي تهدف لتقوية التعاون الاقليمي في مجالات متعددة خصوصا التعاون الاقتصادي.¹ في 2008، كانت الولايات المتحدة اول دول تعيين سفيرا لها باتحاد الاسيان. إلى جانب ذلك، تحسنت علاقاتها مع فيتنام، كمبوديا واندونيسيا بشكل معتبر. إلا أن هذا النهج الذي سلكته الادارة اتجاه المنطقة تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: أين برزت عدة تغيرات على ملامح الاستراتيجية الامريكية، ففيما تمثلت أهم تلك التغيرات؟ وكيف انعكست على منطقة جنوب شرق آسيا؟

الفرع الأول: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الاستراتيجية الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا

اعتبرت أحداث الثلاثاء الاسود منعرجاً حاسماً في مسار الاستراتيجية الامنية الامريكية والتي شكلت صدمة رهيبة للفعل الاستراتيجي الامريكي²، حيث دفعت المسؤولين الامريكيين لإعادة رسم إستراتيجياتهم الامنية العالمية وفقا لتلك التغيرات وتغيير الأوليات في إستراتيجيتها، إذ أصبحت القضايا الأمنية الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية، وتم استخدام الهاجس الأمني داخليا لتبرير سياسات الرئيس بوش الابن الخارجية.³ وتقوم عقيدة بوش الابن الاستراتيجية التي يدافع عنها التيار المحافظ على ثلاثة مبادئ أساسية حددت مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤوليتها في العالم:

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل،
- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة باعتبار أن الاحكام الاستبدادية هي في ذاتها خطر على المصالح القومية الامريكية،

¹ Hang Nguyen, op.cit., P 42.

² السيد ولد اباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الاشكالات الفكرية والاستراتيجية (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص 40.

³ ثائر خليل محمد، مرجع سابق، ص 197.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

➤ الانتقال من الغموض إلى القيادة، أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوءاً مسؤوليتها
بصفتها الامينة على استقراره وأمنه.¹

توضح هذه المبادئ، أن الرؤية الاستراتيجية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر أصبحت تنتهج بوضوح
مسلكاً جامعاً بين المثالية (الولسونية) والاستثنائية الأحادية للولايات المتحدة. أدركت إدارة جورج بوش
الابن بعد هذه الاحداث، مدى إهمالها لمنطقة جنوب شرق آسيا في أجندتها الاستراتيجية وقررت إرجاع
المنطقة إلى رادارها الاستراتيجي من خلال صياغة عقيدة جديدة حملت عنوان "الحرب الوقائية ضد
الإرهاب*" معتبرة المنطقة كجبهة ثانية لحررها العالمية على الارهاب.²

ويظهر تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على موقع منطقة جنوب شرق آسيا في الإستراتيجية الأمريكية
من خلال:³

- ✓ اكتساب المنطقة أهمية خاصة من حيث الرمزية والدبلوماسية كونها أصبحت هدفا للإرهابيين
المتطرفين الاسلاميين وبالتالي تعالت الاصوات المؤيدة لاستمرار الارتباط الامريكي،
- ✓ قدمت الولايات المتحدة مخرجاً مناسباً للعمل العسكري الفوري واسع النطاق الذي قامت به
إدارة بوش لإثبات أن الحرب على الارهاب حرباً عالمية،
- ✓ باعتبارها أحد شبكات النقل البحري الحيوية الرابطة بين المحيطين الهندي والهادي، فالمنطقة
شكلت محور اهتمام للمخاوف الامريكية من التهديدات الارهابية المرتبطة بأمن الحاويات ونقل
وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

انطلاقاً من ذلك، احتلت المنطقة مكانة مهمة في السياسة الخارجية الامريكية بعد وسمها بالجبهة
الثانية في حررها على الارهاب، وجاء ذلك نتيجة اكتشاف العديد من الخلايا الارهابية ذات توجهات
إقليمية ودولية بدول المنطقة على غرار سنغافورة؛ اندونيسيا والفلبين، فالمنطقة تضم أكبر عدد من
السكان المسلمين؛ الحركات الانفصالية المنشقة إلى جانب سهولة اختراق حدودها، كل هذه العوامل
جعلت الملاحظين الامريكيين يعتبرونها كأرضية تهيئة خصبة للعمليات الارهابية.⁴

وأكدت هجومات بالي سنة 2002، جاكرتا سنة 2003 و2004، اعتقالات أبرز الإرهابيين بالمنطقة
وعلاقة تنظيم القاعدة بالتنظيمات الاسلامية بالمنطقة كجماعة ابوسيف بالفلبين صحة هذه

¹ Lawrence Kaplan, William Kristol, **The war over Iraq: Saddam's tyranny and America Mission** (New York, Encounter Books ,2003), p 79.

² Joseph S. Nye, IR Joseph Nye Commentary: How Obama Leads, Harvard Kennedy School
<https://bit.ly/3aLJ2Pm> (accessed on 08/07/2018).

* وتعرف الحرب الوقائية بأنها شنّ الحرب على عدو يستحضر إمكانياته ويعبئها من أجل أهداف عدوانية، وتهدف هذه الحرب لاكتساب ميزة تفوق
إستراتيجية على العدو تتمثل بامتلاك زمام المبادرة والمفاجأة لثني العدو عن تنفيذ هجومه أنظر: فوزي حسن حسين، **التخطيط الاستراتيجي للسياسة
الخارجية وبرامج الامن القومي للدول: الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013)، ص 165.

³ Evelyn Goh, Opcit, P 184.

⁴ Bruce Vaughn, **Terrorism in Southeast Asia**, CRS Report for Congress, 07 February 2005.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

التقديرات. لهذا، ركزت إدارة بوش خلال فترة عملها على هدفين أساسيين في سياستها اتجاه جنوب شرق آسيا:¹

- ✓ كسب التعاون ضد الجماعات الاسلامية الارهابية المحلية التي لها علاقة مع تنظيم القاعدة، حيث ارتكزت السياسة الامريكية لمكافحة الارهاب في المنطقة على: التعاون العسكري، المساعدة التقنية لتعزيز الاجراءات القانونية والادارية، دعم التعاون الاقليمي في مكافحة الارهاب وحملة "القلوب والعقول" كجزء من الجهد العالمي لتعزيز دعم الولايات المتحدة في المجتمعات المسلمة.²
- ✓ تعزيز اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (FTAs) بخصوص التعاون بين الطرفين في مجال مكافحة الارهاب، حيث لعبت قيادة المحيط الهادي الامريكي PACOM دورا رئيسيا في التعاون الاقليمي لمكافحة الإرهاب.

فمنذ فبراير، 2002 نشرت إدارة بوش المئات من القوات الخاصة الامريكية لدعم عمليات مكافحة الارهاب التي قادها الجيش الفلبيني في الجزر الجنوبية لمينداناو و Mindanao وأرخبيل سولو Solo ضد جماعة أبو سياف.³ كما شكل التمرد المناهض للحكومة الذي قاده مسلمون من أصل ملاوي في ثلاث مقاطعات في جنوب تايلاند مصدر قلق للإدارة الامريكية نتيجة حصول المجموعات الانفصالية على الدعم والتدريب من المجموعات الاسلامية الراديكالية ذات الصلة بتنظيم القاعدة.⁴ ولنفس الاعتبارات اتخذ قرار بإجراء التدريبات السنوية المشتركة بين قيادة المحيط الهادي الامريكي (PACOM) والجيش التايلاندي، خاصة أن تايلاند حليف معاهدة Treaty Ally وتستضيف التدريبات متعددة الاطراف إلى جانب التعاون الثنائي في مجال الاستخبارات والشرطة مع الولايات المتحدة الامريكية.

الفرع الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: الجبهة الثانية للحرب على الارهاب

أدرت إدارة بوش الابن بعد أحداث 11 سبتمبر مدى إهمالها لمنطقة جنوب شرق آسيا في أجندتها الاستراتيجية وقررت إرجاع المنطقة إلى رادارها الاستراتيجي كوجهة ثانية للحرب على الإرهاب،⁵ حيث شهد موقع دول جنوب شرق آسيا تغيرا نوعيا من مجرد كونها شريكاً في حرب الولايات المتحدة على الارهاب إلى هدف ومسرح لها.

كان مبرر هذا التحول وجود عدد كبير من الجماعات والتنظيمات الدينية والاسلامية المتشددة في المنطقة، وبالتالي أصبحت المنطقة معقلاً جديداً للجماعات الارهابية حتى أن البعض أطلق اسم

¹ Richard P. Cronin, The Second Bush Administration and Southeast Asia, <https://bit.ly/36wIXgd> (accessed on 20/07/2018).

² Catharin E. Dalpino, The Bush Administration in Southeast Asia: Two Regions? Two Policies, Opcit, P 109.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Joseph S. Nye, IR Joseph Nye Commentary: How Obama Leads, Harvard Rennded Y. School, <https://bit.ly/2RszbGI> (accessed on 08/07/2018).

"طالبان الجديدة" على جماعة ابوسيايف رغم صغر حجم هذه الاخيرة وضعف قدراتها التنظيمية وافتقادها إلى أجندة سياسية متكاملة، كما شُبهت اندونيسيا بأفغانستان الثانية وربطت الاجهزة الامنية الامريكية بين التنظيمات الاسلامية في اندونيسيا وماليزيا وتنظيم القاعدة الذي يقوده اثنان من رجال الدين الاندونيسيين: أبو بكار باسير ورضوان عصام الدين المعروف بالحنبلي¹.

وفيما يلي نستعرض أهم الحركات والتنظيمات الإسلامية المتواجدة بمنطقة جنوب شرق آسيا، والوقوف على حقيقة تشكيل توجهها الاسلامي المتشدد خطراً حقيقياً على المصالح الامريكية.

أولاً- التنظيمات الاسلامية المتشددة في جنوب شرق آسيا

منذ بداية تسعينات القرن الماضي، تحولت الجماعات الاسلامية المتشددة في منطقة جنوب شرق آسيا إلى جماعات مسلمة تطالب بالانفصال عن دول المنطقة وتكوين مقاطعات خاصة بها تسميها "خلافة إسلامية"² وشكلت منطقة جنوب شرق آسيا ملاذا للعديد من هذه الجماعات الاسلامية المتشددة لتدريب وتكوين عناصرها وتوسيع عملياتها وقواعدها، إذ يعد تركيز تلك الجماعات المسلحة لعناصرها في المناطق الممتدة بين اندونيسيا؛ ماليزيا والفلبين مصدراً لخطر يتجاوز البعد الارهابي في عملياتها، ويشمل تدمير الاقتصاد، السياحة والتماسك الاجتماعي الذي يعتبر هشاً بطبيعته³ وترتكز أغلب التنظيمات الاسلامية المتشددة في كل من اندونيسيا والفلبين وسنغافورة نورد أهمها فيما يلي:

❖ **التنظيمات الاسلامية المتشددة في اندونيسيا:** بالعودة إلى تاريخ الجماعات الاسلامية في اندونيسيا نجد أنها قديمة العهد، حيث ارتبط ظهور أول حركة إسلامية بمقاومة الاحتلال الهولندي سنة 1803 عرفت بحركة Pardi في غرب سومطرة. وسعت تلك الحركات إلى تكوين دولة إسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية، لكن مع تطورها وتعدد الرؤى لتطبيق الخلافة والشريعة كثرة الانقسامات داخلها⁴، ونذكر من أهم تلك الحركات:

1- مجلس علماء اندونيسيا: تم تأسيس هذا المجلس من طرف الرئيس السابق سوهارتو، باعتباره ممثل الهيئة العليا لرجال الدين في اندونيسيا إل جانب تمثيله للاتجاه الراديكالي داخل النظام السياسي الاندونيسي⁵. غير أنه يتمتع بنفوذ محدود مقارنة بالتيار الاسلامي المعتدل، وقد اتخذ المجلس موقفاً متشدداً اتجاه السياسات والمصالح الامريكية.

¹ محمد فايز فرحات، "الحرب ضد الارهاب في جنوب شرق آسيا"، السياسة الدولية، ع 50، 2002، ص 167.

² جنوب شرق آسيا... الموطن البديل للخلافة، 4 ماي 2016، روسيا الان

(تم تصفح الموقع يوم 2018/08/23) <https://bit.ly/2RtbOg>

³ نفس المرجع.

⁴ اسلام المراعي، جاكارتا: هل يؤسس داعش خلافته البعيدة، 20 جانفي 2016

(تم تصفح الموقع يوم 2018/07/24).

<https://bit.ly/2RulhE1>

⁵ محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص ص 167-168.

2- حركة اتشيه الحرة (Free Aceh Movement (GAM): اتخذت هذه الحركة طابعاً دينياً من خلال تبنيها الدعوة إلى إعادة السلطة الاسلامية القديمة، إلى جانب مطالبها الانفصالية ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية بإقليم اتشيه. وبعد أحداث 11 سبتمبر، أصدر قائد الحركة بياناً أوضح فيه تأييده لحرب أميركا على الإرهاب، كما كشف عن الطابع المحلي للحركة ومحورية قضية الانفصال في تحديد مواقفها أكثر منها جماعة إسلامية متشددة.

3- الجماعة الاسلامية اندونيسيا: هي منظمة إسلامية مسلحة تأسست سنة 1993 على يد الشيخ أبو بكر باعشير ورفيقه عبد الله سنغكر، وهي تهدف منذ نشأتها إلى إقامة دولة نوسانتارا الاسلامية التي تضم ماليزيا؛ اندونيسيا وسلطنة بروناي؛ جنوب الفلبين وجنوب تايلاند¹. واثبتت التقارير روابطها القوية مع تنظيم القاعدة، واستهدفت الجماعة العديد من الاهداف والمؤسسات الدبلوماسية الامريكية والبريطانية والأسترالية والاسرائيلية في سنغافورة.

4- جماعة أنصار التوحيد: هي جماعة راديكالية منشقة عن "مجلس مجاهدي اندونيسيا" سنة 2008، أسسها أبو بكر باعشير وبعض أعضاء المجلس. وباعتقال هذا الأخير وظهور تنظيم داعش، حصل انقسام داخل الجماعة ورفض 95% من أنصار الجماعة مبايعة داعش وأسس المنشقون سنة "2014 جماعة أنصار الشريعة" رفضاً لخلافة البغدادي². وصل عدد أعضاء الجماعة إلى ما يقارب 2000 عضو في سنة 2012 وتبنت الفكر السلفي الجهادي الاقرب لفكر تنظيم القاعدة المرتكز على ضرورة الاستعداد العسكري للجهاد³. عملت الجماعة على توظيف وسائل الاتصال الحديثة للتجنيد والقيام بالهجمات الانتحارية التي استهدفت المدنيين والعسكريين.

5- جماعة أنصار الشريعة: هي جماعة منشقة عن جماعة أنصار التوحيد، أسست سنة 2014 من قبل محمد أشوان وعبد الرحيم وروسيدريدهو بعد خلاف مع بوعشير بعد مبايعته لتنظيم داعش، وضمت في عضويتها ألفي عضو في جاكارتا وباقي مناطق اندونيسيا.

6- جماعة عسكر الجهاد: تأسست الجماعة سنة 2000 على يد جعفر عمر طالب، لم يكن هدفها إقامة دولة إسلامية، بل المشاكل الاثنية والاقليمية والدينية التي أدت إلى حدوث مواجهة بين المسلمين والمسيحيين في جزيرة مالكو وراح ضحيتها 400 مسلم⁴. وبعد تفجيرات بالي وبقرار من حكومة ميغاواتي تم حلّ الجماعة بسبب بعض الانحرافات وعلاقتها بتنظيم القاعدة.

¹ علي عبد العال، الجماعة الاسلامية في اندونيسيا... خلايا من رحم الثورات

(تم تصفح الموقع يوم 2018/07/24).

<https://bit.ly/37wFf6w>

² صهيب جاسم، جهاديو اندونيسيا: من حركة دار السلام إلى تنظيم الدولة، 04 أبريل 2016، مركز الجزيرة للدراسات (<https://bit.ly/2Gn0USG> تم تصفح الموقع يوم 24/07/2018).

³ اسلام المراعي، مرجع سابق.

⁴ نفس المرجع.

من الجدير بالذكر، أن دولة اندونيسيا كانت هدفا لتنظيم الدولة الاسلامية لتوسيع خلافتها المزعومة إلى الدول المجاورة كالفلبين؛ ماليزيا وأستراليا، لهذا أكدت السلطات الاندونيسية تضاعف أعداد الاندونيسيين المقاتلين في صفوف داعش إلى 700 مقاتل سنة 2015 بعد أن كانوا 200 مقاتل سنة 2014. إلا أن حلم تنظيم داعش بتأسيس خلافة إسلامية في اندونيسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا يواجه عدة عقبات أهمها:¹

- الجماعات التي بايعت تنظيم الدولة الاسلامية في دول جنوب شرق آسيا هي عبارة عن خلايا وشبكات صغيرة لا ترقى إلى تنظيم لوجيستي فعال.

- خبرة وقدرة الاجهزة الامنية الاندونيسية للتعامل مع تلك الجماعات والسيطرة عليها.

❖ **التنظيمات الاسلامية المتشددة في الفلبين:** تعد الفلبين من أكثر الدول غير الاسلامية التي نمت فيها حركات الجهاد الاسلامي منذ أكثر من ثلاثين سنة، ولا يمكن فهم ظاهرة الاصولية الاسلامية في جنوب شرق آسيا بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت مناطق تركيز الاقليات والمجتمعات الاسلامية في تلك المنطقة. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحركات الاصولية الجهادية الانفصالية بالفلبين كجماعة ابوسيايف التي تسعى إلى تأسيس دولة إسلامية مستقلة في إقليم معين داخل الدولة.² ونذكر من بين أهم التنظيمات الإسلامية التي تنشط بالفلبين:

1- **جماعة أبوسيايف (سيف الله):** أسس عبد الرزاق أبو بكر جنجلاني حركة ابوسيايف التي تتبنى المنهج الجهادي، حيث أنشقت سنة 1991 عن جبهة التحرير الوطنية "جبهة مورو" بهدف إنشاء دولة إسلامية غربي جزيرة مينداناو جنوبي الفلبين، حيث يقطن أغلبية من السكان المسلمين.³

وتهدف الجماعة إلى إقامة دولة إسلامية في الفلبين، غير أنها قد اعتمدت أسلوبا عنيفا ركز على خطف المدنيين سواء الفلبين أو الغربيين واستخدامهم كرهائن منذ أن أعلنت دعمها لتنظيم الدولة الاسلامية. كما تعتبر هذه الجماعة تجسيدا لصراع الاقلية الاسلامية في جنوب الفلبين مع الاغلبية المسيحية الكاثوليكية بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية للأقلية المسلمة.

2- **جبهة تحرير موروالاسلامية (MILF):** تعد الجبهة من أكبر الجماعات الاسلامية الانفصالية في منطقة جنوب شرق آسيا ويبلغ تعدادها حوالي 15.000 عضو، ولها علاقة بتنظيم القاعدة من خلال تلقيها الدعم المالي والفني إلى جانب تدريبها البعض عناصر "الجماعة الاسلامية" في دول المنطقة. "مورو"

¹ نفس المرجع.

² جماعة ابوسيايف، تنخرط في منظومة الجهاد العالمي من الفلبين العرب، ع 10214، 14 مارس 2016
<https://bit.ly/2IVmlvD> (تم تصفح الموقع يوم 25/07/2018)

³ جنوب شرق آسيا.... الموطن البديل للخلافة، مرجع سابق.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

هو الاسم الذي أطلقه المحتلون الآسيان على مسلمي الفلبين الذين ظلوا منذ ذلك الحين يستخدمونه للتعريف بأنفسهم¹. انفصلت جبهة تحرير مورو الإسلامية عن "جبهة تحرير الوطني لمورو" سنة 1970، وتتركز الجبهة في مناطق بانجسا مورو وجزيرة مينداناو، أرخبيل صولو، جزيرة بالاوان، باسيلان.

إلى جانب ذلك، تضم الفلبين أيضا إحدى أخطر الجماعات الجهادية الناشطة في جنوب شرق آسيا وهي حركة العدالة الواقعة في منطقة بانجسا مورو (أنصار الخلافة كما يسمون أنفسهم)، وبايعت هي الأخرى تنظيم داعش سنة 2014²

❖ **التنظيمات الإسلامية المتشددة في ماليزيا:** مقارنة بالدول الأخرى، لا تضم دولة ماليزيا الكثير من التنظيمات الإسلامية المتشددة باستثناء: جماعة المجاهدين الماليزيين (RMM) التي تأسست سنة 1995 بهدف الإطاحة بحكومة مهاتير محمد وإقامة دولة إسلامية تضم بالإضافة إلى ماليزيا كل من اندونيسيا وجنوب الفلبين، وتعتمد الجماعة على استخدام العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، إلى جانب استهدافها للمصالح الأمريكية في المنطقة.

نخلص مما سبق، إلى أن أغلب تهديدات التنظيمات الإسلامية المتشددة المذكورة أنفا وتحركاتها هي بالأساس مطالب اجتماعية واقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية للأقليات المسلمة المضطهدة بمختلف دول المنطقة، كما أنها لا ترقى لدرجة تهديد المصالح الأمريكية. فحتى الجماعات الإسلامية التي أثبتت قدرتها على شنّ هجمات واسعة النطاق كالجماعة الإسلامية وجماعة المجاهدين الماليزيين وجماعة ابوسيف، هي عبارة عن شبكات صغيرة الحجم من حيث التعداد والعدة، تفتقد للتنظيم اللوجستي الفعال فضلا عن أن أغلب مؤسسيها ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ذوي التكوين الأكاديمي العالي.

إلا أن ذلك، لم يمنع ذلك دول المنطقة من تنسيق جهودها سواء على المستوى الإقليمي أو غير الإقليمي لمحاربة هذه التنظيمات وتفادي هجماتها أي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب وهو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

ثانيا- الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا

فضلا عن الجهود الفردية التي قامت بها دول المنطقة لمكافحة الإرهاب، انتهجت الجهود الجماعية مسارين رئيسيين لمحاربة الإرهاب:

المسار الأول: الاتفاق الإقليمي لمكافحة الإرهاب: ارتكز هذا المسار على توقيع اتفاق إقليمي لمكافحة الإرهاب، فعلى المستوى الوطني، شكلت ماليزيا وسنغافورة نموذجين في اتخاذ تدابير صارمة لمواجهة

¹ جبهة "مورو" الإسلامية، التحرر الوطني على الطريقة الإخوانية، بوابة الحركات الإسلامية، 18 أكتوبر 2015، <https://bit.ly/30TiF5L> (تم تصفح الموقع يوم 25/07/2018)

² نفس المرجع

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

شبكات الجماعة الاسلامية بموجب قانون الامن الداخلي الذي تم اعتماده منذ الستينات والذي يسمح بالاعتقال الاحترازي دون الرجوع إلى القضاء.¹ وعلى المستوى الاقليمي، عقدت كل من اندونيسيا، ماليزيا والفلبين اتفاق إقليمي لمكافحة الارهاب ركز بشكل خاص على التشاور وتبادل المعلومات وإضفاء الطابع الرسمي على عمليات تبادل الارهابيين. في واقع الامر كانت هناك مجموعة من الدوافع المشتركة بين دول المنطقة دفعت بها إلى عقد مثل هذا الاتفاق يأتي في مقدمتها:

✓ سعي دول المنطقة إلى إبداء القدر الكافي من التفاعل الايجابي مع حملة الحرب ضد الارهاب إلى الحد الذي يضمن بقاءها خارج المعسكر المضاد.

✓ وجود اتفاق ضمني عام فيما بين دول المنطقة على رفض فكرة الوجود العسكري الامريكي المباشر في المنطقة (بما في ذلك الفلبين التي أبدت مستوى متقدما للتعاون المباشر مع الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة جماعة ابوسياف).²

الامر الذي يمكن معه فهم الاتفاق باعتباره محاولة لتفويت الفرصة أمام أية مبررات أمريكية محتملة للاحتفاظ بوجود عسكري أمريكي مباشر في المنطقة. إلا أن هذا الاتفاق اعترضه قدر كبير من الغموض والتعقيدات جعلته يمثل إجراء غير كاف لتفعيل الإطار الاقليمي في مواجهة قضية الارهاب كان من أهمها:

3

✓ لم يرق الاتفاق إلى مستوى المعاهدة الاقليمية، حيث تجنبت الدول الاطراف استخدام مفهوم المعاهدة حتى لا يحمل الاتفاق مدلولات عسكرية رسمية.

✓ على غرار كافة الترتيبات الاقليمية الاسيوية، قام الاتفاق على مفهوم التوافق أو الاجماع العام consensus وليس على الالزام القانوني.

✓ تفاوت حسابات دول المنطقة بشأن الاتفاق: ففي حين اعتبرت اندونيسيا الاتفاق فرضة لتحجيم المعارضة الإسلامية؛ ركزت الفلبين أساسا على ضمان استمرار تدفق المساعدات الخارجية خاصة الامريكية منها اللازمة لاستمرار عملية التنمية؛ استغلت تايلاند الحرب ضد الارهاب في المنطقة لزيادة دورها الاقليمي على حساب اندونيسيا والقيام بدور هام ومؤثر في صياغة الاجندة الاقليمية لمكافحة الارهاب.

فضلا عن الاتفاق سابق الذكر، تم إطلاق مبادرة "عيوننا Our Eyes Initiative" باقتراح رسمي من طرف وزير الدفاع الاندونيسي سنة 2017، وتم الافتتاح الرسمي للمبادرة في 25 جانفي 2018 من قبل

¹ جنوب شرق اسيا...الموطن البديل للخلافة، مرجع سابق.

² محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 169.

³ مرجع سابق

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاهاً لمنطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

كبار مسؤولي الدفاع من الدول الاعضاء للاستجابات الاقليمية للإرهاب والتطرف في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ بصفة عامة.

اشتق اسم المبادرة من شبكة الاستخبارات الامريكية مع حلفائها الغربيين الخمسة¹، جمعت هذه المبادرة كل من اندونيسيا؛ بروناي؛ ماليزيا؛ سنغافورة؛ تايلاند والفلبين، واتخذت كمنصة لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول الارهاب بهدف الاستجابة بسرعة وفعالية للتهديدات الامنية عبر الوطنية؛ فضلاً عن مراقبة السياق العام للتطرف والتطرف العنيف؛ وتم توسيع مناقشة المبادرة كجزء من المناقشات متعددة الاطراف كالجلسة المتعلقة بالإرهاب في اجتماع وزراء دفاع اتحاد الاسيان (ADMM) بمانيلا.

المسار الثاني: مكافحة الإرهاب في إطار اتحاد الآسيان: ارتكز هذا المسار على تفعيل دور الآسيان في مجال مكافحة الإرهاب، حيث يركز جوهر فلسفة اتحاد الآسيان على مفاهيم التشاور والاجماع التي تم تدوينها في إعلان عام 1976 لاتفاقية الآسيان ومعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا.²

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، لم تولي اتحاد الآسيان موضوع الإرهاب أهمية خاصة، كما لم يتم الإشارة إليه بشكل مفصل سواء في بيانات الاجتماعات الوزارية لاتحاد الآسيان أو بيانات المنتدى الاقليمي للرابطة (ARF)، إلا أن الهجمات الارهابية لـ 11 سبتمبر، شكلت تغير نوعي لطريقة تعامل الرابطة مع الإرهاب الذي أصبح يحتل موقعا متقدما على أجندتها، حيث عملت الرابطة بمستوياتها التنظيمية المختلفة على إصدار العديد من البيانات التي تناولت قضية الإرهاب.

في الواقع، تزايدت الأهمية النسبية لقضية الإرهاب على أجندة عمل الرابطة لا يعدو كونه جزءاً من عملية تكييف الترتيبات الاقليمية مع مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، والتي ركزت على تطوير أجندة عمل العديد من الترتيبات والتنظيمات الاقليمية في الاتجاه نحو إعطاء قضية مواجهة الإرهاب أولوية متزايدة.³ ففي 5 نوفمبر 2001 وخلال القمة السابعة لاتحاد الآسيان، أصدرت هذه الأخيرة بياناً مستقلاً كان بمثابة تصور موحد أدانت فيه الإرهاب بكافة صورته وأشكاله واعتبرته تهديداً مباشراً لقدرة الآسيان على تحقيق أهدافه.⁴ وتضمن البيان النقاط الرئيسية التالية:⁵

¹ Prashanth Parameswaran, What's Next for The New ASEAN "Our Eyes" Intelligence Initiative?, The Diplomat, 27 January 2018

<https://bit.ly/3aFymln> (accessed on 27/07/2018).

² Jonathan T. Chow, ASEAN Counterterrorism Cooperation Since 9/11, *Asian Survey*, Vol 45, N° 2. (March/April 2005), P 303.

³ محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 170.

⁴ نفس المرجع.

⁵ ASEAN, 2001 ASEAN Declaration on Joint Action to Counter Terrorism, 5 November 2001.

<https://bit.ly/2TSydoS> (accessed on 29/07/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاء منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

- ✓ التأكيد على أن الارهاب يشكل تحدياً كبيراً على السلم والاستقرار الاقليميين والدوليين إضافة إلى التنمية الاقتصادية،
- ✓ رفض أي محاولة لربط الارهاب بأي دين أو عرق،
- ✓ مراجعة وتعزيز الاليات الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب،
- ✓ الدعوة إلى تعزيز المعلومات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الاقليمي على تطبيق القانون،
- ✓ دعوة الدول الاعضاء إلى التوقيع والتصديق أو الانضمام إلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، والنظر في إمكانية دمجها وتكاملها مع آليات الاسيان لمواجهة الارهاب الدولي،
- ✓ التأكيد على أن الامم المتحدة يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة الارهاب على المستوى الدولي،
- ✓ دراسة الافكار والمبادرات التي تضمن تعظيم دور الاسيان وتفاعله مع المجتمع الدولي سواء من خلال دفع التعاون الاقليمي للأسيان عبر آلية الاسيان +2، أو شركاء حوار المنتدى الاقليمي للأسيان (ARF)¹.

ما يؤخذ على البيان، أنه لم يتطرق إلى أسباب الخلاف داخل اتحاد الاسيان بالأخص حول أساليب مكافحة الارهاب من خلال التعاون متعدد الأطراف؛ حيث ظهر خلاف عام حول كيفية مكافحة الإرهاب الإقليمي؛ فالدول واجهت الارهاب بشكل فردي واعتماداً على خبراتها الواسعة، لهذا اختلفت تصوراتهم حول درجة التهديد الارهابي وكيفية مكافحته، مما أثر على مواقفهم إتجاه التعاون الاقليمي في مكافحة الإرهاب.² فضلاً عن البيان سابق الذكر، تضمن البيان الاخير للمنتدى الاقليمي للأسيان (ARF) عدداً من المحاور الخاصة بمكافحة الارهاب شملت:³

- ✓ تجميد الاصول المالية للإرهاب والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية،
- ✓ التعاون مع المؤسسات الاقتصادية الدولية لتطبيق المعايير الدولية الخاصة بمنع اختراق النظم المالية والمصرفية،
- ✓ الالتزام بتقديم أقصى دعم فني ممكن للدول التي تحتاج إلى تطوير وتنمية أطرها التشريعية والقانونية.

¹ محمد فايز فرحات، مرجع سابق.

² Jonathan T. Chow, ASEAN Counterterrorism Cooperation since 9/11, Opcit, P 306.

³ محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 170.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

وفيما يتعلق بالتعاون بين اتحاد الآسيان والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب؛ عقد الطرفان اتفاقاً أثناء الاجتماع الوزاري، كان الهدف الحقيقي من ورائه يتجاوز تفعيل الدور الاقليمي للآسيان في مواجهة الإرهاب، ليتضمن سعي الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة أجندة الترتيبات الاقليمية الآسيوية وطبيعتها الاقتصادية والامنية وربطها بالاستراتيجية الامريكية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001.

نورد في ذات السياق، أنه لولا التطور الذي شهده اتحاد الآسيان خاصة ما تعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء في الاتحاد، لما عقد الاتفاق مع الولايات المتحدة. فخلال السنوات الاخيرة، عملت الرابطة على إعادة النظر في هذا المبدأ سواء بالنسبة للدول الاعضاء أو المجتمع الدولي؛ وهو أحد أهم المبادئ الرئيسية التي قام عليها اتحاد الآسيان منذ نشأته سنة 1967 وحال دون نشوب خلافات سياسية، اجتماعية، أو ثقافية في المنطقة. وبالرغم من هذا كله، واجه الاتفاق العديد من الصعوبات كان على رأسها:

✓ وجود هوة واسعة بين الطرفين فيما يتعلق بتعريف الإرهاب أو الجماعات الإرهابية،

✓ وجود خلاف داخل الآسيان حول مفهوم الإرهاب،

✓ وجود حالة من فراغ القوة داخل اتحاد الآسيان نتيجة ظروف التوتر وعدم الاستقرار في العديد من دول الرابطة خاصة اندونيسيا، فضلاً عن تصاعد الأدوار الاقليمية لدول من خارج الاقليم كالصين والهند.

إلى جانب ذلك، استضافت دول جنوب شرق آسيا برامج متعددة الاطراف لبناء القدرات الإقليمية؛ حيث في 2003 وبدعم من الولايات المتحدة؛ أستراليا، اليابان وبلدان أخرى، قامت ماليزيا بإنشاء مركز إقليمي متعدد الجنسيات لمكافحة الإرهاب بجنوب شرق آسيا (SEARCCT)؛ وركز المركز على تدريب المسؤولين الاقليميين، ورجال الشرطة وتبادل المعلومات. كما قامت الاكاديمية التايلاندية-الامريكية لتطبيق القانون الدولي ILEA ببانكوك؛ والتي أنشأت قبل أحداث 11 سبتمبر 2001؛ بدعم عملية بناء القدرات الاقليمية لمكافحة الإرهاب والجريمة الدولية.¹

ثالثاً- آليات الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب بجنوب شرق آسيا

نظراً لنظم المنطقة السياسية المستقرة نسبياً وعدم ارتباطها المباشر والواضح مع التنظيمات الإرهابية، عكس العلاقة بين نظام طالبان وتنظيم القاعدة، اعتمدت الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب بالمنطقة على آليتين أساسيتين هما:

¹ Richard P. Cronin, The Second Bush Administration and Southeast Asia, OpCit.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

1- التدريب عبر الوجود العسكري الامريكي المباشر: تجسدت هذه الالية من خلال التعاون الفلبيني-الامريكي في مواجهة جماعة ابوسيايف، والسعي إلى تسوية تفاوضية مع جبهة تحرير مورو الاسلامية، وتمثل الدور الرئيسي للولايات المتحدة في¹:

-تدريب عناصر ووحدات فلبينية وطنية على الاراضي الفلبينية على مواجهة جماعة ابوسيايف وتصفيتهما،

-تقديم المشورة والمساعدة في وضع الخطط الهجومية والتكتيكية،

-تقديم الدعم للمخابرات الفلبينية والاتصالات من القوات المسلحة،

-توفير المعدات والاسلحة اللازمة التي تتناسب ومثل هذا النوع من العمليات.

وفي إطار تقديم المساعدات العسكرية، تم إرسال مجموعة من المعدات العسكرية بقيمة 100 مليون دولار إلى الفلبين في نوفمبر 2001؛ وفي فبراير 2002، ارتفع عدد القوات الامريكية إلى 1300 جندي في جنوب الفلبين لمساعدة القوات المسلحة الفلبينية في عمليات ضد جماعة ابوسيايف في جزيرة باسيلان Basilan جنوب غرب مينداناو. وفي سنة 2005، تعهدت الولايات المتحدة بإرسال حوالي 450 جندي لدعم عمليتي القوات المسلحة الفلبينية؛ حيث ركزت العملية الاولى على جماعة ابوسيايف في غرب مينداناو، والعملية الثانية ركزت على جزر سولو Sulu جنوب غرب باسيلان وخاصة جزيرة جولو Jolo المعقل القديم لابوسيايف.²

نجح الدعم العسكري الأمريكي في جعل عمليات القوات المسلحة الفلبينية أكثر فعالية في جزيرتي باسيلان وجولو؛ تراجع قوة ابوسيايف 15 إلى حوالي 200-400 مقاتل؛ قتل القادة الرئيسيون للجماعة، كما أسهمت مشاريع العمل المدني للجيش الامريكي في إضعاف الدعم المقدم في جزيرتي باسيلان وجولو³. من جهة أخرى، أثار تعاون الحكومة الفلبينية الوثيق مع الولايات المتحدة موجة كبيرة من المعارضة الشعبية. ففي 2009، عارضت المجموعات اليسارية الفلبينية بقوة وجود الجيش الامريكي نظراً لعدد من الحوادث، وهو ما دفع وزير الدفاع السابق روبرت غايتس إلى تخفيض عدد القوات الامريكية إلى 600 جندي. كما اتهم بعض أعضاء البرلمان الفلبيني بانتهاك الدستور؛ حيث يحظر الدستور الفلبيني الاستعانة بالقوات الاجنبية في القتال على الاراضي الفلبينية؛ إلا أن الرئيسة الفلبينية "غلوريا

¹ Ibid.

² Bruce Vaughn and Others, Terrorism in Southeast Asia, CRS Report for Congress, Congressional Research Services, 16 October 2009, p 19.

³ Ibid.

أوريو" وواشنطن تحايلت على هذا البند، من خلال وصف العملية بأنها "تمارين تدريبي Training Exercise" على الرغم من حقيقة أن القوات الامريكية ستكون مسلحة.¹

وعليه، صادق مجلس الشيوخ الفلبيني على القرار رقم 1356 والذي دعى فيه وزارة الخارجية الفلبينية إلى ضرورة إعادة التفاوض حول اتفاقية القوات الزائرة Visiting Forces Agreement VFA مع الولايات المتحدة، كما أكد القرار على أن الاتفاقية أخفقت في تحديد فترة إقامة القوات الامريكية وتحديد الأنشطة الذي يمكن القيام بها.² في حين، أعرب آخرون عن مخاوفهم من محاكاة تنامي الوجود الامريكي لحرب فيتنام أو التبشير ببداية استعمار أمريكي جديد.³

2- الاجراءات المباشرة لحكومات المنطقة: اختصت هذه الالية بدولتي ماليزيا واندونيسيا نظراً لصعوبة تطبيق النموذج الفلبيني؛ بسبب سيطرة الاغلبية المسلمة على مجتمعات هاتين الدولتين؛ مما شكل معارضة شديدة للوجود العسكري الامريكي المباشر. حيث انتقدت ماليزيا دولة الفلبين بالسماح للولايات المتحدة قيادة تدريبات عسكرية مشتركة لاجتثاث جماعة ابوسيايف، إلى جانب أن طبيعة النظم السياسية بماليزيا واندونيسيا حالت دون التعاون المباشر مع الولايات المتحدة؛ والتي تتميز بوجود تيار إسلامي حاضربقوة من التفاعلات السياسية الرسمية خاصة في اندونيسيا.

من جهة أخرى، حالت القوانين الامريكية الداخلية دون استفادة الجيش الاندونيسي من برامج التدريب العسكري الامريكية؛ بسبب الاتهامات الامريكية الموجهة إلى الجيش الاندونيسي بالمشاركة في مذابح تيمور الشرقية 1999، إلى جانب جرائم الفساد وتهريب المخدرات.⁴ بالنظر للأسباب سالفة الذكر، اكتفت إدارة بوش بتقديم الدعم المالي والفني اللازم لوفاء تلك الحكومات بالتزاماتها حيال محاربة الارهاب في المنطقة. حيث قدمت الولايات المتحدة مساعدات بلغت قيمتها الاجمالية حوالي 654.4 مليون دولار أمريكي؛ شملت 10 ملايين دولار لتدريب الشرطة الاندونيسية، 17 مليون دولار لمساعدة اللاجئين وإعادة بناء البنية التحتية، 130 مليون دولار لتمويل الاصلاح القانوني والقضائي، 100 مليون دولار من الامتيازات التجارية و400 مليون دولار لتعزيز التجارة والاستثمار في قطاع النفط والغاز.⁵

إلى جانب آخر، وقعت الولايات المتحدة وماليزيا مذكرة تفاهم Memorandum of Understanding (MOU) حول محاربة الارهاب في ماي 2002، والتي أصبحت لاحقاً عنصراً أساسياً للإعلان حول محاربة الإرهاب؛ والذي وقعت عليه الولايات المتحدة واتحاد الاسيان في أوت 2002 خلال اجتماع المنتدى والاقليمي لاتحاد الاسيان⁶ (ARF). هذا، وأظهرت فترة ما بعد الحادي عشر سبتمبر

¹ Ibid.

² Bruce Vaughn and other, Opcit, P 20.

³ Jonathan T. Chow, Opcit, p 311.

⁴ محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 172.

⁵ Jonathan T. Chow, Opcit, P 312.

⁶ Bruce Vaughn and others, Opcit, P 28.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

محاولات اتحاد الآسيان لتغيير مقاربتة لمحاربة الإرهاب من التوجه المحلي إلى التوجه الإقليمي بدرجة أكبر، إلا أن هذه الجهود اعترض سبيلها انقسامين داخليين تمثلا في:

- 1- تباين دول الآسيان حول الفترة الواجب استغراقها لمحاربة الإرهاب بشكل جماعي نظرا لتفاوت درجات الاستقرار السياسي الداخلي ومخاوف التدخل الخارجي.
- 2- تباين دول المنطقة حول عمق إشراك الولايات المتحدة في التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، دعمت سنغافورة والفلبين المشاركة الامريكية، في حين دعت ماليزيا إلى استجابة محلية لمشكلة الإرهاب.¹

مما سبق، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وجدت في حربها على الإرهاب مبدأ تنظيمي مركزي لسياستها الخارجية التي كانت تفتقر إليها بعد نهاية الحرب الباردة؛ الشيء الذي أدى إلى قطع العلاقات الامريكية مع دول جنوب شرق آسيا لأكثر من عقد من الزمن؛ إلا أن سياستها تلك أكتنفها الغموض وشابهها القصور من حيث:

- ✓ عدم إظهار سياسة مكافحة الإرهاب لرؤية استراتيجية أو تركيزاً ثابتاً؛ بسبب انشغال كبار المسؤولين بالنزاع في العراق وأفغانستان، فضلا عن عدم التوافق بين الأهداف المنشودة والموارد المتوفرة.
- ✓ صممت سياسة مكافحة الإرهاب بشكل لا يناسب منطقة جنوب شرق آسيا؛ حيث عكست الاهتمامات الامريكية لتلك الفترة، لكنها لم تتطرق إلى القضايا المركزية بالنسبة لدول المنطقة كالتنمية السياسية والاقتصادية.
- ✓ قيام الإدارة بإدخال بعض التعديلات البسيطة على سياساتها لكنها لم تكن كافية، فضلا عن أن استجابتها للدور الصيني المتصاعد بالمنطقة كان جد متأخر؛ حيث أطلقت العديد من المبادرات عديمة الفائدة إشارة منها لدعم اتحاد الآسيان. كما حاولت عرقلة توسع اتفاقيات التجارة الحرة FTAs بين جنوب شرق آسيا والصين؛ بإطلاقها سياسة "مقاس واحد يناسب الجميع".²
- ✓ إلغاء الرئيس بوش حضور أول قمة سنوية بين الولايات المتحدة واتحاد الآسيان التي كان المقرر عقدها في سبتمبر 2007، وقرار وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس بتخطي الاجتماع السنوي للمنتدى الإقليمي لاتحاد الآسيان مرتين خلال ثلاث سنوات؛ مما يدل على المكانة الثانوية التي تحتلها المنطقة في أولويات الإدارة.

¹ Jonathan T. Chow, Opcit, P 314.

² Richard P. Cronin, Opcit.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

✓ غياب مبادرات جديدة تجاه الدول التي كانت خارج حسابات حربها على الإرهاب كفيتنام، كمبوديا، لاوس وبورما؛ حيث عجزت الإدارة عن إدراج هذه الدول ضمن رؤيتها الجديدة للمنطقة وبهذا عادت إدارة بوش إلى الممارسة السابقة لإدارة كلينتون بتفضيلها للعلاقات الثنائية.¹

ويرجع هذا في الواقع إلى الخلاف الموجود داخل الإدارة الامريكية، ففي حين أن الإدارة سلكت النهج الواقعي اتجاه دول جنوب شرق آسيا المهمة في حربها على الارهاب، أثار اليمين المحافظ بالكونغرس على نحو متزايد في السياسات اتجاه بقية الدول الاخرى بالمنطقة. فمن بين أربع دول المذكورة أعلاه، استفادت فيتنام فقط من تلك المبادرات لتلك الفترة، وتم حظر التمويل الامريكي إلى الحكومة الكمبودية منذ سنة 1997، في حين اقتصرت المساعدة المقدمة إلى لاوس على المجالات التي تلبى الاحتياجات الامريكية (مكافحة الارهاب...) إلى حد كبير.

✓ كانت مكافحة الإرهاب عبارة عن غطاء فشل في تغطية أقسام مهمة من جنوب شرق آسيا، ما أدى إلى انقسام السياسة الامريكية بالمنطقة.

رابعا- تأثير الحرب العالمية للإرهاب على مشروعية الهيمنة الامريكية: كما سبق الإشارة إليه، هيأت أحداث 11 سبتمبر 2001 الفرصة المواتية لتنفيذ رؤى المحافظين الجدد ومشروعهم الاستراتيجي للهيمنة على العالم الموسوم بـ "مشروع القرن الأمريكي" عبر أليات الحروب الاستباقية. استخدمت الولايات المتحدة "الحرب على الإرهاب" بما يسمح لها بإعادة التأكيد وشرعنة زعامتها العالمية، وهي الفكرة التي راودتها منذ التسعينات، فبعد نهاية الحرب الباردة، بدت واشنطن وكأنها تعاني من "عجز تهديدي"، وقد كانت هناك العديد من المحاولات لإيجاد بديل عن الإتحاد السوفيتي، كعدو تركز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، فكانت اليابان أولا، ثم الصين، ثم الدول المارقة مثل إيران... غير أن هذه التهديدات لم ترتقي إلى الحرب الباردة.²

لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، التي مثلت حلا طويلا للأمد للعجز التهديدي الذي عانت منه واشنطن، وإذا ما تم بناء هذه الفكرة والتأكيد على كونها "المعركة العالمية الكبرى الجديدة"، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز شرعية الأحادية الامريكية والحفاظ عليها. إلا أن الحرب العالمية على الإرهاب GWOT كان لها تأثيرات وخيمة على مشروعية الهيمنة الامريكية، يظهر ذلك من خلال ثلاث جوانب لعقيدة جورج بوش الابن:³

¹ Catherin E. Dolpino, The Bush Administration in Southeast Asia: Two Regions? Two Policies, Opcit, P 115.

² قاسي فوزية، "الحرب على الإرهاب ومنطق الامننة: قراءة في السياسة الامريكية العالمية الجديدة من منظور مدرسة كوبنهاجن"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع03، جويلية 2011، ص 73.

³ Anisa Heritage, **Interpreting the Obama Administration's Rebalance Strategy: Sustaining U.S. hegemony in the Asia-Pacific**, unpublished PhD Thesis (University of Kent, September 2016), pp73-79

1- القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالضربة الوقائية واستخدام القوة : تحت قيادة بوش الابن، تحولت السياسة الامريكية إلى نهج القاعدة الدولية لـ «استخدام القوة» و "الضربة الوقائية". ورغم الدعم الاولي من الجماعة الدولية، إلا أنه مع نهاية 2002، تنامي القلق من أن الولايات المتحدة تحاول بشكل فردي إعادة تفسير مصطلحات القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالضربة الوقائية واستخدام القوة لأجل مصلحتها الخاصة¹، وتجلى ذلك من خلال:

✓ عقيدة "الحرب الوقائية" و "الاستراتيجية الوقائية"، حاولت الولايات المتحدة تحويل التفسير المتفق عليه لهذا المعيار الدولي، من الهجوم على "تهديد وشيك" إلى "الوقاية" وبذلك تكون قادرة على ضرب العدو أولاً دون دليل محدد على وجود هجوم وشيك.² وبهذه الطريقة سعت إدارة بوش إلى تقريب إستراتيجيتها إلى "الدفاع عن النفس"؛ بمعنى أنه إذا كان التهديد وشيكاً فيمكن على الأقل ادعاء بعض الشرعية.³

✓ الخلاف حول التفسير الأمريكي لقرار مجلس الامن الدولي رقم 1441؛ والذي تم إقراره بالإجماع في نوفمبر 2002: المتضمن منح العراق فرصة أخيرة للامتثال للالتزامات الأمم المتحدة بنزع أسلحة الدمار الشامل، كان له نتائج سلبية على الشرط الأساسي لنظام الهيمنة الأمريكي (شرعية القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً). ففي سعيها لتفسير القانون الدولي والقواعد الراسخة، أخفقت إدارة بوش في استيعاب أن الحكم على الشرعية لا تستمد من القانون فحسب، بل مما يعتبره الاخرين سلوكاً مقبول وفقاً للقواعد القائمة.

2- الاكراه والقبول في الجيوبوليتك الإقليمية: استخدمت إدارة بوش الابن الاكراه والإغراء لحشد دعم منطقة آسيا-الباسيفيك في حربها على الإرهاب وهذا من خلال استخدام القوة: الحوافز القسرية العسكرية والاقتصادية، مع الدول التابعة، والمؤسسات الإقليمية، التي يتم مكافأتها مالياً، اعتماداً على دعمها للحرب العالمية على الإرهاب.

في استجابتها للحرب العالمية على الارهاب، انقسمت دول آسيا-الباسيفيك فئتين: الفئة الأولى، الدول التي تربطها علاقات إستراتيجية قوية مع الولايات المتحدة: ذلك اليابان؛ كوريا الجنوبية وأستراليا. الفئة الثانية، ضمت العديد من دول جنوب شرق آسيا التي تعتبرها الولايات المتحدة مصدراً لعدم الاستقرار الإقليمي. تعرضت هذه الدول لضغوط شديدة لقبول مساعدة مكافحة الإرهاب التي فرضتها الولايات المتحدة. وتم حشد الإغراءات من خلال التحالفات الثنائية القائمة في جنوب شرق آسيا: الفلبين وتايواندا. خلقت عقيدة بوش، والانطباع عن الحملة العسكرية ضد الإسلام، مشاعر معادية

¹ Ibid, p 73.

² Martin Griffiths, "Beyond the Bush Doctrine: American Hegemony and World Order", *Australasian Journal of American Studies* 23, No 01, 2004, pp 67-68.

³ Robert Tucker and David Hendrickson, "The Sources of American Legitimacy," *Foreign Affairs* 83, No 6 (Nov/Dec 2004), p 20.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

للولايات المتحدة في الدول ذات الأغلبية المسلمة في إندونيسيا وماليزيا في جنوب شرق آسيا، مما أثار ردود فعل عنيفة ضد الأهداف الغربية (هجومات بالي بأندونيسيا¹ 2002). كما أوضح أحد المحللين في جنوب شرق آسيا، سيمون تاي، Simon Tay أن: "أجندة الولايات المتحدة لما بعد 11 سبتمبر ... عقدت الصراعات الدولية وحركات التمرد القائمة في جنوب شرق آسيا"².

3- تقويض المؤسسات الإقليمية : مارست واشنطن صلاحياتها في وضع جدول الأعمال داخل المؤسسات الإقليمية، حيث أصدرت الاباتك APEC أول بيان سياسي بشأن مكافحة الإرهاب؛ وتولت رابطة الآسيان ASEAN مهمة الإعلانات الداعمة، التي تقدم تعاوناً إقليمياً معزواً في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة الإرهاب؛ في حين تبني المنتدى الإقليمي للآسيان ARF جدول أعمالاً لتنفيذ تدابير الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تدابير لمنع تمويل الإرهاب. بعيداً عن المصالح الأمريكية المحدودة المتعلقة بالحرب العالمية على الإرهاب، لم تلق القضايا الإقليمية والتحديات السياسية الاهتمام الكافي في واشنطن، كما أدى عدم توظيف المقاربات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية بشكل كافي، إلى تقليل القنوات الأمريكية للإقناع والتأثير.

فضلاً عن ذلك، نتج عن انشغال واشنطن بالإرهاب أعطى الأولوية للقضايا الأمنية، وإهمال العلاقات متعددة الأطراف لصالح العلاقات الثنائية. على سبيل المثال، تقلصت فرص الاحتفاظ بمكانتها في جنوب شرق آسيا، بغياب مسؤولي الإدارة الرئيسيين، بمن فيهم الرئيس، عن اجتماعات رابطة الآسيان، وتحديداً، عدم حضور الرئيس جورج بوش الابن الاحتفالات بالذكرى الأربعين لرابطة الآسيان، التي تضمنت القمة الافتتاحية بين الولايات المتحدة والآسيان في سنغافورة، في سبتمبر 2007.

خلال هذه الفترة، عزلت الولايات المتحدة نفسها عن المؤسسات الإقليمية التي تم تصميمها وإنشائها، في كثير من الأحيان بمبادرة منها. على الرغم من قدراتها التي لا مثيل لها، كان تأثير رغبتها في التخلي عن العقد الاجتماعي القائم الذي استندت إليه هيمنتها، سبباً في تقويض شرعيتها.³

¹ T.J. Pempel, "How Bush Bungled Asia: Militarism, Economic Indifference and Unilateralism Have Weakened the United States across Asia," **The Pacific Review**, vol21, N° 5, 2008, P 547

² Simon Tay, "Asia and the United States after 9/11: Primacy and Partnership in the Pacific," **Fletcher Forum of World Affairs**, vol28, N° 1, Winter 2004, P 121

³ Philip G. Cerny, "Dilemmas of Operationalizing Hegemony," in **Hegemony and Power: Consensus and Coercion in Contemporary Politics**, eds. Mark Haugaard and Howard Lentner (Lanham, MD, Lexington Books, 2006), P 81.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة خلال إدارة باراك أوباما: إستراتيجية إعادة التوازن (2008-2016)

كانت ثماني سنوات لحكم جورج بوش كافية لإفقار صورة أمريكا الدولية، بتبنيه للمقاربة الوقائية والمذهب الأحادي. كما اقترنت فترة حكمه بالفشل في الانفتاح الخارجي، الصعوبات الاقتصادية والمالية، تزايد المشاكل الاجتماعية الداخلية وصعود قوى جديدة. ونتيجة لذلك، تولى باراك أوباما الحكم خلال فترة صعبة، حيث تسببت الازمة المالية العالمية سنة 2008 في ضيق شديد بالداخل الأمريكي، إلى جانب تصاعد أسئلة عميقة حول قابلية نجاح النموذج الاقتصادي الأمريكي لفترة طويلة والنظام الليبرالي الدولي الذي دافعت عنه الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية؛ خصوصاً عند اصطفاؤه مع النجاح المحسوس لاقتصاد الصيني.

ولدت الازمة بالداخل إلى جانب الحرب في العراق وأفغانستان، قوة جاذبة في الولايات المتحدة بضرورة التركيز على داخل حدودها بدلاً من بذل جهود قوية في مجال السياسة الخارجية¹. نظراً لذلك، تبنت إدارة أوباما مقاربة "التغيير" اتجاهاً شرق آسيا والسياسة الخارجية الدولية، كما تعهدت الإدارة على مواجهة افتقار إدارة بوش للاهتمام بالبحر وشرق آسيا على نطاق أوسع.

المطلب الأول: أصول إستراتيجية إعادة التوازن اتجاهاً جنوب شرق آسيا

في مارس 2010، أعلنت إدارة الرئيس الجديد عن إستراتيجية الأمن القومي، التي حملت رؤية جديدة لقيادة الولايات المتحدة للعالم، من قوة منفردة إلى قوة مسؤولة عن العالم؛ وهذا من خلال آلية القوة الذكية والانفتاح على العالم بدلاً من القوة العسكرية، والعمل على إعادة بناء القوة الاقتصادية بعد الازمة المالية سنة 2008 ومحاربة المنظمات الإرهابية وعدم تسليحها، وواصل تأكيده على هذه الرؤية في إستراتيجية الامن القومي لسنة 2015². سنعمل من خلال هذا المطلب التطرق إلى أصول الاستراتيجية الجديدة ودوافع الإعلان عنها.

الفرع الأول: أنطولوجيا إستراتيجية إعادة التوازن

بمجرد الإعلان عن الإستراتيجية الامنية الجديدة سنة 2011، كان لكل جهة أوكلت لها مهمة الإفصاح عن الاستراتيجية الجديدة مفهوم مغاير للتعبير عنها.

أولاً: اختلاف تسميات الإستراتيجية الامنية الجديدة "المحور" أو "إعادة التوازن"

¹ Kurt Campbell, Brian Andrews, **Explaining the US 'Pivot' to Asia** (London, Chatham House, August 2013), p 02
² يحي سعيد قاعد، "علا عمر الجعب، وثيقة الامن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب"، قراءات إستراتيجية، ع 20، أبريل 2018، ص 84.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

عرف قاموس أكسفورد كلمة " PIVOT " بمعنى المفصل ، hinge محور ، shaft وتد ، pin نقطة بالغة الأهمية يتمحور حولها شيء معين. ويربطها بالسياسة الخارجية الامريكية، فهي تعني المفصل المركزي أو النقطة الحاسمة التي تدور حولها السياسة الأميركية بالكامل في التعامل مع القارة الآسيوية في العقد المقبل.

مفهمة " المحور " هي عبارة عن مزيج من الجوانب المتطورة تدريجيا للسياسة الخارجية الامريكية، نشأت أساساً من الادراك الدفاعي للبتاغون الأمريكي، والذي نظمه المارشال أندي Mr. Andy Marshall أحد أبرز المفكرين في الجيش الأمريكي.¹ لأنه، مع مستهل حقبة ما بعد الحرب الباردة، أصبح مكتب البنتاغون مدركاً للاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية العالمية المتباينة؛ خاصة النمو الصيني السريع.

ركزت إدارة أوباما بشكل كبير على عبارة " المحور " في عُرف وزارة الخارجية، الذي ارتبط بشكل خاص بمساعد وزير الخارجية السابق لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ خلال فترة ولاية أوباما الأولى كورت كامبل (Kurt Campbell المهندس الرئيسي لاستراتيجية المحور)، والذي أوضح أن إستراتيجية المحور، ارتكزت على الإقرار بأن حصة الأسد للتاريخ السياسي والاقتصادي للقرن الحادي والعشرين ستكتب في منطقة آسيا-الباسيفيك.² كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى الاضطلاع بـ "الدور التقليدي الذي لعبته الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية في المنطقة، مع الحفاظ على مصداقية التزامات التحالف ، ودعم "النظام العملياتي" في آسيا.³ كما وصف كامبل الاستراتيجية بأنها شاملة ومتكاملة تتضمن: "تعزيز التحالفات التقليدية؛ إقامة شراكات جديدة؛ إشراك المؤسسات الإقليمية؛ تنوع القوات العسكرية؛ الدفاع عن القيم الديمقراطية؛ تبني الحكم الاقتصادي؛ تطوير نهج شامل ومتعدد الجوانب نحو تنامي الإصرار والمقدرة الصينية."⁴

لكن مع مرور الوقت، تم استبدال عبارة " المحور " بـ " إعادة التوازن Rebalance " والتي ارتبطت بلغة البنتاغون. وفسّر البعض ذلك، بأن إدارة أوباما لم ترد إحداث انطباع بأنها تتحول كلياً من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أو تهمل مصالحها طويلة المدى في أوروبا ومناطق أخرى.⁵ إلى جانب ذلك، أثارت عبارة " المحور " استياء الطرف الصيني، حيث اعتبرت أن الاستراتيجية موجهة لاحتوائها، الامر الذي دفعها إلى تكثيف أنشطتها الاصرارية خاصة ببحر الصين الجنوبي. لهذا خلال المرحلة الثانية من الاستراتيجية تم استبدال عبارة المحور بعبارة إعادة التوازن لتهدئة الاستياء الصيني.

¹ Beenish Sultan, US Asia Pivot Strategy: Implications for the Regional States, **ISSRA Papers**, Institute for Strategic Studies: Research and Analysis (ISSRA), National Defence University, Islamabad, 2013, p 139.

² Kurt Campbell, Brian Andrews, **Explaining the US 'Pivot' to Asia**, Opcit, p 02.

³ Kurt M. Campbell, **The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia** (New York: Twelve, 2016), P 07.

⁴ Ibid.

⁵ Sigur Center for Asian Studies, **Balancing Acts: The US Rebalance and Asia: Pacific stability**, Rising Powers Initiative, Washington, August 2013, p 08.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

وعليه، ارتبط استخدام مفهمة "إعادة التوازن" بالتصريحات الرسمية لوزارة الدفاع الامريكية، كما يظهر على سبيل المثال في دليل الدفاع الاستراتيجي سنة 2012 المعنون بـ "القيادة الامريكية العالمية المستدامة: أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين"، والذي أوضح استخدامه لمفهمة "إعادة التوازن في موضعين:

"... ترتبط المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة ارتباطا وثيقا بالتطورات في القوس الممتد من غرب المحيط الهادئ وشرق آسيا إلى منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا، مما خلق مزيجا من التحديات والفرص المتنامية. ووفقا لذلك، في حين سيواصل الجيش الأمريكي إسهامه في الأمن العالمي، سنقوم بحكم الضرورة بإعادة التوازن اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك..."¹.

"... إلى جانب الانسحاب من العراق وأفغانستان، خلقت تلك فرصة استراتيجية لإعادة توازن استثمار الجيش الأمريكي في أوروبا، والانتقال من التركيز على الصراعات القائمة اتجاه التركيز على القدرات المستقبلية..."².

وبهذا، استخدمت مفهمة "إعادة التوازن" لأول مرة من طرف المسؤولين الامريكيين للإشارة إلى تحويل الموارد والاهتمام الاستراتيجي من الشرق الأوسط وأوروبا إلى آسيا.³ كما أن "إعادة التوازن" ليست مرتبطة بفك الارتباط الأمريكي وإعادة الارتباط في آسيا، بقدر ما هي مسألة التركيز والأولوية المبنية على أساس العلاقات الامريكية-الاسيوية التي كانت قائمة من قبل.

نخلص مما سبق، إلى أن مصطلح "إعادة التوازن" يحمل في طياته إقرار ضمني من طرف الولايات المتحدة باختلال ميزان القوى بمنطقة آسيا-الباسيفيك، وكذا تآكل نظام سان فرانسيسكو؛ بمعنى اتجاه كفة الهيمنة أو التفوق بالمنطقة صوب قوى أخرى أبرزها: الصين. ويتضح هذا الاختلال بصورة واضحة بمنطقة جنوب شرق آسيا، نظرا لأهميتها ومكانتها الجيو إستراتيجية في آسيا-الباسيفيك، لذا حاولت الولايات المتحدة من خلال إستراتيجيتها الأمنية الجديدة إعادة التوازن لميزان القوى بالمنطقة، بما يؤمن أمنها الوجودي؛ يحفظ استمرارية وديمومة هيمنتها العالمية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم اعتماد مصطلح "إعادة التوازن" خلال الدراسة بأكملها.

ثانيا: مراحل إستراتيجية إعادة التوازن: مرت إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك منذ الاعلان عنها في نوفمبر 2011 بمرحلتين:

1-المرحلة الأولى 2011-2012: ركزت الاستراتيجية في البداية على المبادرات العسكرية في المنطقة وهو ما رفضته الصين واتخذت إجراءات لإظهار قوتها في الإقليم البحري المتنازع عليه مع حلفاء الولايات

¹ United states Department of Defence, **Sustaining US Global Leadership: Priorities for 21st Century Defence** (Washington, DC: United States Department of Defense, 2012), p 02.

² Ibid, p03.

³ Phillip Saunders, The Rebalance to Asia: US-China Relations and Regional Security, **Strategic Forum**, N° 81, August 2013, P02.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

المتحدة: الفلبين واليابان؛ حيث إدعى المحللون الصينيون أن النزاعات مع الفلبين واليابان ناجمة جزئياً عن الدعم الأمريكي القومي لحفائها تحت مسمى السياسة الامريكية الجديدة.¹ وسنخوض بالتفصيل حول تركيز استراتيجية إعادة التوازن على الشق العسكري في العنصر المتعلق بمكونات الاستراتيجية.

وتعرض هذا التركيز المفرط على المكون العسكري للانتقاد؛ حيث أظهر، Donald Emmerson مدير بمركز بحوث Shortenstein بمنطقة آسيا-الباسيفيك من جامعة ستانفورد بأن: " ربط سياسة المحور بالأمن تجعل من السياسة في حد ذاتها غير متوازنة، فقد ألفت تأكيدات القوة العسكرية الامريكية بظلالها على المنطق الاقتصادي للسياسة، وخلقت انطبعا بأن الهدف من الاستفادة من الديناميكية المالية لآسيا الناشئة لا يعدو أن يكون أكثر من استدراك".² كما أوضح البعض، أن تركيز الاستراتيجية على الشق العسكري دفع الصين إلى تفسير هذه الإجراءات على أنها مصممة في الأساس لاحتوائها، الشيء الذي دفعها إلى تصعيد تحركاتها وتأكيد مطالبتها بالمنطقة خاصة ببحر الصين الجنوبي، فضلا عن رفعها لمستوى الانفاق العسكري.

1- المرحلة الثانية 2012 : نظرا للانتقادات التي وجهت للتركيز المفرط لاستراتيجية إعادة التوازن على الشق العسكري، عدلت إدارة أوباما من مقاربتها أواخر 2012؛ أين خفّضت من أهمية المبادرات العسكرية الامريكية وركزت على الشق الاقتصادي والدبلوماسي، إلى جانب دعوتها إلى توثيق الارتباط الأمريكي- الصيني، مما يساعد على تقليل مصدر التوتر في العلاقات بين الطرفين. في ذات السياق، أوضح ليون بانيتا -وزير الدفاع الأمريكي - في كلمته خلال حوار شنغاري في جويلية 2012: "تأتى الغالبية العظمى لإعادة التوازن الامريكية في مجالات غير عسكرية على غرار التجارة والتنمية".³

الفرع الثاني: أصول إستراتيجية إعادة التوازن في الخطابات الرسمية

قبل الإعلان عن الاستراتيجية الامنية الجديدة اتجاه آسيا-الباسيفيك، سبقها العديد من التصريحات الاولى للمسؤولين الأمريكيين الرسميين بالبيت الابيض ووزارة الدفاع على حد سواء؛ حيث تولّى البيت الابيض ووزارة الخارجية توضيح الصفة الاولى لاستراتيجية إعادة التوازن؛ وذلك من خلال مقالة وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" والخطاب الرسمي للرئيس "باراك أوباما" أمام البرلمان الاسترالي، في حين أوكلت مسؤولية وصف الاهداف الامنية المتعلقة بالاستراتيجية لوزارة الدفاع من خلال ثلاث تصريحات رسمية.

¹ Sigur Center for Asian Studies, **Balancing Acts: The US Rebalance and Asia: Pacific stability**, Opcit, p 07.

² Donald Emmerson, Challenging ASEAN: the US Pivot through South East Asia's Eyes, **Global Asia**, N° 7, Winter 2012, p 22.

³ Leon Panetta, Speech at the IISS Asia Security Summit "Shangri -La Dialogue", Singapore, 2 June 2012. <https://bit.ly/379WdGW> (accessed on 28/07/2018).

أولاً- التصريحات الرسمية لوزارة الخارجية والبيت الأبيض

1- مقال وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون "قرن أمريكا الباسيفيكي"

بتاريخ 11 أكتوبر 2011، نشرت مجلة السياسة الخارجية "Foreign Policy" مقالاً لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعنوان "قرن أمريكا الباسيفيكي"، وأوضحت فيه أنه نتيجة انسحاب القوات الامريكية من أفغانستان والعراق، تطلب التحول الاستراتيجي أو "العودة الاستراتيجية" للولايات المتحدة نحو منطقة آسيا-الباسيفيك تنفيذ ذكي لاستراتيجية إقليمية منسجمة:

"...أن هذا التحول الاستراتيجي اتجاه المنطقة يتلاءم منطقياً مع إجمالي الجهود العالمية لتأمين والمحافظة على القيادة الامريكية العالمية، وأنه بحكم جغرافيتنا الفريدة، فالولايات المتحدة قوة أطلنطية وباسيفيكية على حد سواء. لهذا، فالتحدي الذي يواجهنا في الوقت الحالي، هو إقامة شبكة من الشراكات والمؤسسات عبر الباسيفيك تكون دائمة، وتتماشى مع المصالح والقيم الامريكية مثل الشبكة التي أقمناها عبر الاطلنطي...¹".

إلى جانب ذلك، أوضحت هيلاري كلينتون الخطوات الستة العامة الاساسية لهذه الاستراتيجية المتمثلة في:²

- 1- تقوية التحالفات الامنية الثنائية؛
- 2- تعميق علاقات العمل مع القوى الصاعدة منها الصين؛
- 3- الانخراط مع المؤسسات الاقليمية متعددة الأطراف؛
- 4- توسيع التجارة والاستثمار؛
- 5- التأسيس لوجود عسكري واسع النطاق؛
- 6- تحسين الديمقراطية وحقوق الانسان.

وأعطت هذه الخطوات الستة توضيحاً للأهداف الواسعة للرئيس أوباما للدفع بالأمن، الازدهار والكرامة الانسانية. وفي تفصيلها للسبب الجوهرى للاستراتيجية الجديدة، أوضحت هيلاري أن: "...يعد تسخير النمو والديناميكية الاسيوية أمر حيوي للاقتصاد الأمريكي والمصالح الاستراتيجية، وتتوفر للولايات المتحدة الفرصة للمساعدة على بناء هندسة أمنية واقتصادية كاملة لتعزيز الاستقرار والازدهار...³". وفيما يتعلق بتحديد أهمية منطقة آسيا-الباسيفيك، أوضحت بأن: "...العودة الاستراتيجية إلى المنطقة تتناسب منطقياً مع مجموع جهودنا العالمية لتأمين وإدامة القيادة الامريكية العالمية...⁴" وهذا، شكلت مقالة هيلاري كلينتون الوصف الاولي للعناصر الرئيسية للتوجه الاستراتيجي الأمريكي اتجاه آسيا-الباسيفيك.

¹ Hillary Clinton, America's Pacific Century, Foreign Policy, 11 October, 2011, <https://bit.ly/37tRfG4> (accessed on 28/07/2018)

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

2- خطاب "باراك أوباما": إعادة التوازن، استمرارية لهوية أمريكا الباسيفيكية: كان التغيير البارز في السياسة الخارجية لأوباما اتجاه آسيا هو التركيز الموضوعي على المعايير والقيم التي اعتبرت جالبة للرفاهية؛ الاستقرار والامن إلى المنطقة.¹ في حين أنه اتبع بعض مبادرات جورج بوش الابن (في 2004، خططت إدارة بوش الابن خطط لإعادة توجيهه دبلوماسي-عسكري نحو آسيا، بهدف منع الصين من تحدي التفوق الأمريكي في آسيا)، إلا أنه كان هناك واضح من الترويج لديموقراطية المحافظين الجدد نحو الشراكة القائمة على الهوية المشتركة والتضامن المتبادل.

بعد شهر من نشر مقالة هيلاري كلينتون، ألقى الرئيس باراك أوباما خطاباً رسمياً أمام البرلمان الأسترالي بكانبيرا في 17 نوفمبر 2011؛ اعتبر هذا الخطاب بمثابة إعلان رسمي عن الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك. سنخص هذا الخطاب بالتحليل المعمق مستعينين بمقرب "التحليل النقدي للخطاب"، لإيضاح كيف حاولت الإدارة الامريكية من خلال مكون "الخطاب"، كأداة للممارسة القوة، استرجاع سمعتها المشوهة؛ إضفاء الشرعية على استراتيجيتها؛ كسب التأييد الداخلي والخارجي والاهم تأمين مكانتها المهيمنة والحفاظ على أمنها الوجودي بالمنطقة.

❖ التحليل النقدي لخطاب أوباما أمام البرلمان الأسترالي في نوفمبر 2011 : استنادا إلى الأبعاد الثلاثة للتحليل النقدي للخطاب، نقوم بتحليل خطاب الرئيس باراك أوباما أمام البرلمان الأسترالي في 27 نوفمبر 2011، والذي كان بمثابة الإعلان عن الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك وتحديدا جنوب شرق آسيا وأبعادها الثلاث (الأمنية؛ الاقتصادية والإنسانية).

أ-تحليل البنية اللغوية للخطاب: يركز هذا البعد على المفردات والعبارات الأكثر تكرار في الخطاب، لان اختيار كلمات معينة يمثل مواقف معينة، لهذا اختار أوباما استخدام مفردات وجمل تعبر عن انتماء الولايات المتحدة إلى الجماعة الباسيفيكية. والجدول الموالي يوضح أهم تلك المفردات:

¹ Michael kolmas, Sarika kolmasova, A Pivot that never existed: America's Asian Strategy under Obama and Trump, **Cambridge Review of International Affairs**, vol 32, No 1, January 2019, P06.

الجدول رقم 06: المعدل التكراري لمفردات خطاب باراك أوباما

التكرار	المفردات والعبارات
16 مرة / مرتين	آسيا-الباسيفيك، الأمة الباسيفيكية،
13 مرة / 13 مرة	الشراكات، السلم/سلميا
12 مرة / 11 مرة / 11 مرة	المستقبل، الديمقراطية، الامن
10 مرة / 9 مرات / 7 مرات	الازدهار، التحالفات، التواجد
6مرات / 5 مرات / 3مرات	الحلفاء، الأصدقاء، الشركاء
3مرات / 3مرات / 3مرات	الصين، حقوق الانسان، جنوب شرق آسيا، اندونيسيا

المصدر: من إنجاز الباحثة

الضمائر: تكرر استخدام أوباما لضمير المخاطب (نحن) 87 مرة، وضمير المتكلم (أنا) 25 مرة، وهذا لتقصير المسافة بينه وبين جمهوره، مما يجعل هذا الأخير يشعر بالقرب منه ونقاط حديثه.

النحو: تم استخدام صيغة المستقبل 41 مرة؛ بشكل أساسي لإظهار الأشياء المخطط لها أو المتوقعة في المستقبل. يساعد التوتر الرئيس على وضع حكومته في أعقاب الإصلاحات أو الخطوات المتخذة في فترة ولايته لتعزيز التأييد الداخلي والخارجي لهذه التدابير في المستقبل.

ب- التحليل على مستوى الممارسة الخطابية (قوة الكلام، تماسك النص): حاول أوباما من خلال خطابه استخدام اللغة كأداة لممارسة الهيمنة، وكذا خلق علاقات اجتماعية مع دول المنطقة. لهذا، استخدم الجمل التأكيدية والقوية وتكرار بعض العبارات، للتوضيح بأن الولايات المتحدة قوة باسيفيكية وستبقى كذلك. كما استخدم جملاً معبرة عن التركيز الجديد: "يعكس تركيزنا الجديد في هذه المنطقة حقيقة جوهرية، وهي أن الولايات المتحدة كانت وستبقى دائماً أمة باسيفيكية."¹ إلى جانب ذلك، ركز الخطاب على دور التحالفات والمؤسسات الإقليمية (اتحاد الآسيان) والترتيبات الإقليمية (قمة شرق آسيا والاباك) في تحقيق الأهداف الامريكية بالمنطقة.

ج- قوة الكلام: تشير الوظيفة النصية textual function إلى أن اللغة لديها أليات لجعل الخطاب المنطوق أو المكتوب نصاً متماسكاً وموحداً وجعله فقرة حية بدلا من قائمة عشوائية من الجمل. واتسم خطاب أوباما بالقوة والتماسك، نتيجة لاستخدامه عبارات قوية ومتكررة، ركز أغلبها على القيم والقواعد الدولية: "... نحن ندافع من أجل نظام دولي الذي تحترم فيه حقوق ومسؤوليات كل الام والشعوب، أين يفرض القانون الدولي والقواعد، أين لا يتم إعاقة التجارة وحرية الملاحة. حيث تسهم القوى الناشئة في الامن الإقليمي ويتم حلّ الخلافات بشكل سلمي."² وهذا يهدف إقناع الدول الاسيو-باسيفيكية

¹ Barack Obama, Opcit.

² Ibid.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

وتأييدها بأنه وفريقه قادرون على القيادة، وهذا بإيضاح السياسات المخططة لها على المستوى الداخلي والخارجي، بشكل رسمي وطريقة قوية ومقنعة. لهذا احتوى خطابه على العناصر التالية:

- التحية والتعبير عن الامتنان والشرف: " ... أشكركم على شرف الوقوف في هذه القاعة العظيمة للتأكيد من جديد على الروابط بين الولايات المتحدة وكومنولث أستراليا، وهما من أقدم الديمقراطيات في العالم واثنان من أقدم أصدقاء العالم"¹.
- عرض وشرح للسياسات الداخلية والخارجية للحكومة الجديدة: " توجهاتي واضحة. بينما نخطط وميزانية للمستقبل، سنخصص الموارد اللازمة للحفاظ على وجودنا العسكري القوي في هذه المنطقة. سوف نحافظ على قدرتنا الفريدة لإسقاط القوة وردع الأخطار التي تهدد السلام.
- تحليل للوضع المعاصر، في الداخل وفي العالم:

"...أعلم أن البعض في هذه المنطقة يتساءلون عن الالتزام الأميركي بدعم هذه المبادئ. لذلك اسمحوا لي أن استعرض هذا مباشرة. بينما تقوم الولايات المتحدة بترتيب شؤوننا المالية، نقوم بتخفيض إنفاقنا. ونعم، بعد عقد من النمو الاستثنائي في ميزانيتنا العسكرية - وبما أننا ننهي الحرب في العراق بشكل نهائي، ونبدأ في إنهاء الحرب في أفغانستان - سنقوم ببعض التخفيضات في الإنفاق الدفاعي...."².

- الأمل في مستقبل جميل ومزدهر للبلاد:

" وهذا هو ما ننشده. هذا هو ما نحن عليه الآن. وهذا هو المستقبل الذي سوف نسعى إليه، بالشراكة مع الحلفاء والأصدقاء، ومع كل عنصر من عناصر القوة الأميركية. لذا، دعونا لا نشك في ذلك: ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ في القرن الحادي والعشرين، الولايات المتحدة الأميركية هي كل شيء"³.

واستعمل الرئيس العبارة الأميركية المجازية "هي كل شيء all in" لإيضاح التحول الاستراتيجي بعيداً عن حرب جورج بوش على الإرهاب نحو آسيا -الباسيفيك، حيث تدرك أمريكا أن تاريخ القرن الحادي والعشرين سوف يكتب في هذه المنطقة. إلى جانب ذلك، يضيف قائلاً:

"...هنا، نرى المستقبل. باعتبارها المنطقة الأسرع نموًا في العالم - وتضم أكثر من نصف الاقتصاد العالمي... باعتبارها أمة باسيفيكية، ستلعب الولايات المتحدة دوراً أكبر وطويل الأمد في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها، من خلال التمسك بالمبادئ الأساسية وبشراكة وثيقة مع حلفائنا وأصدقائنا."⁴

❖ التحليل على مستوى الممارسة الاجتماعية (العلاقة بين الممارسة الخطابية والممارسة

الاجتماعية): تمثل الممارسة الخطابية discursive practice أحد أبعاد الممارسة الاجتماعية، حيث إن الممارسة الاجتماعية تشتمل على عناصر خطابية وغير خطابية. انطلاقاً من ذلك، تضمن خطاب أوباما عناصر غير خطابية كثيرة، جاءت في شكل إحياءات وإشارات ضمنية

¹ Barack Obama, Opcit

² Ibid

³ Ibid

⁴ Ibid

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

للتواجد الأمريكي القديم بالمنطقة؛ المساعدات الامريكية لدول المنطقة. وبتعبيره عن رغبته المنطقة الدائمة في العودة إلى أستراليا، فهو يعبر ضمناً عن الرغبة الامريكية بالعودة إلى آسيا-الباسيفيك. وبإشارته إلى الحرب العالمية الثانية وهجمات 11 سبتمبر 2001، فهو يؤكد على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في تقدم وتطور المنطقة، وأنها لن تسمح بأن يتم استبدالها بقوة أخرى.

وفقاً لمقرب التحليل النقدي للخطاب، كانت اللغة التي استخدمها أوباما في خطابه للدول الباسيفيكية، تهدف لخدمة الأيديولوجيا الليبرالية الامريكية. كما استخدمت اللغة كوسيلة سيطرة وهيمنة على ذهنيات صناع القرار بمنطقة آسيا-الباسيفيك، وإرسال رسالة مفادها أن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة بالمنطقة وستبقى كذلك: "... لذا، دعونا لا نشك في ذلك، في منطقة آسيا-الباسيفيك في القرن الحادي والعشرين، الولايات المتحدة الامريكية هي كل شيء."¹

حاول أوباما من خلال فعل الخطاب اللغوي على تثبيت: تكريس عناصر هيمنة وسيطرة النظام الأمريكي على منطقة آسيا-الباسيفيك، والتأكيد مراراً وتكراراً بأن التواجد الأمريكي بالمنطقة لا يزال قائماً، وسيتم العمل على تعزيزه. وهو ما دفعه للإشارة الضمنية إلى نظام التحالف أو ما يعرف بنظام سان فرانسيسكو، وهذا بإشارة إلى الدول المشكلة لهذا النظام دون ذكره بشكل صريح: "... نحن نرى التواجد الامريكي المعزز في التحالف الذي قمنا بتقويته: في اليابان، حيث يبقى تحالفنا يشكل حجر الزاوية للأمن الإقليمي؛ في تايلاند، حيث نعمل على إقامة شراكة من أجل الإغاثة في حالات الكوارث. وفي الفلبين، حيث نعمل على زيادة زيارات السفن والتدريب. وفي كوريا الجنوبية، حيث لن يضطرب التزامنا اتجاه أمن جمهورية كوريا أبدا."² عموماً، جاء خطاب أوباما في سياق اهتزاز وتراجع صورة ومكانة الامريكية العالمية وبالأخص بمنطقة آسيا-الباسيفيك، كما انتظم الخطاب حول منطق الملائمة. ومكننا مدخل التحليل النقدي للخطاب من توضيح أن أوباما انشغل باستعادة الدور الريادي العالمي للولايات المتحدة، وشرعية استراتيجية إعادة التوازن والتي ارتكزت حسب وصفه على الصفات القيمية.

مما سبق، بالرغم من أن لا خطاب الرئيس أوباما ولا مقالة هيلاري كلينتون نصّاً على تفاصيل حول الاهداف الخاصة للاستراتيجية، إلا أن كلاهما أوضحاً بنية التفكير حول المكونات الامنية لإعادة التوازن؛ حيث أوضحت هيلاري كلينتون بأن التحالفات الامريكية تستلزم إجماع سياسي، تحالفات بارعة؛ تكميلية، ولها القدرة على ردع استفزاز الدول.³

¹ Barack Obama, op cit

² Ibid.

³ Hillary Clinton, op cit.

ثانيا- التصريحات الرسمية لوزارة الدفاع: كما سبق الذكر، تولت وزارة الدفاع -البنتاغون- مهمة تبين تفاصيل خطة إدارة باراك أوباما حول الشق الامني لاستراتيجية إعادة التوازن، اتضح ذلك من خلال:

1-دليل الدفاع الاستراتيجي Defence Strategic Guidance: كان دليل الدفاع الاستراتيجي الصادر في جانفي 2012، أولى الوثائق الرسمية لوزارة الدفاع الامريكية، والذي نص على أنه: "بحكم الضرورة سنعيد التوازن اتجاه منطقة آسيا-الباسفيك"¹

كان أول من استخدم عبارة "إعادة التوازن" وزير الدفاع الاسبق روبرت غايتس خلال خطاب ألقاه في على هامش حوار شنغاريShangri- la Dialogue بسنغافورة سنة 2010.² كما كان دليل الدفاع الاستراتيجي أول بيان عام ورسمي يستخدم عبارة "إعادة التوازن"؛ وذلك في سياق إعادة تحديد الموارد. وهو ما أشارت إليه كلينتون في مقالها: "... خلال عشر سنوات الأخيرة، خصصنا موارد هائلة في كل من العراق و أفغانستان، لهذا في السنوات العشر القادمة ، يجب أن نكون أذكي و منظمين فما يتعلق أين نستثمر الوقت و الطاقة...."³ هذا ، و أكدت وثيقة دليل الدفاع الاستراتيجي على جانبين من إستراتيجية إعادة التوازن: العلاقات مع الحلفاء الآسيويين والشركاء الرئيسيين ، و توازن للمقدرة والتواجد العسكري.

هذا و أشار الدليل إلى عشر مهمات للقوات الامريكية؛ مستعرضة طرق تحديد أولويات المهام المشتركة في إقليم آسيا-الباسفيك، تمثلت هذه المهام في:⁴

- 1- محاربة الارهاب والحرب غير القانونية؛
- 2- استعراض القوة رغم تحديات إستراتيجية "منع الوصول / المنطقة المحرمة" A2 / AD
- 3- مواجهة أسلحة الدمار الشامل؛
- 4- العمل بفعالية في الفضاء والفضاء الإلكتروني؛
- 5- الحفاظ على ردع نووي أمن وفعال؛
- 6- الدفاع عن الوطن وتقديم الدعم للسلطات المدنية؛
- 7- إحلال الاستقرار؛
- 8- قيادة عمليات الاستقرار ومقاومة التمرد؛
- 9- الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث وغيرها من العمليات.

¹ U.S Department of Defence, **Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 21st Century Defence.** (Washington D.C: U.S Department of Defence, January 2012), P 02.

² Robert M. Gates, Strengthening Security Partnership in the Asia-Pacific, Speech Delivered at the Shangri- la Dialogue, Singapore, 05 June 2010
<https://bit.ly/2ux4neT> (accessed on 27/06/2018)

³ Hillary Clinton, America's Pacific Century, Opcit.

⁴ Ibid.

2-تصريح وزير الدفاع ليون بانيتا "Leon Panetta": خلال الحوار الأمني شنغاري Shangri-La Security Dialogue في جوان 2012، توسع وزير الدفاع الأمريكي "ليون بانيتا" في توضيح أبرز السمات الامنية لاستراتيجية إعادة التوازن، بوصف مجموعة لأربع مبادئ مشتركة¹:

- تعزيز النظم والقواعد الدولية،
- تعميق وتوسيع الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف،
- تحسين وتكييف التواجد الأمريكي،
- إحداث استثمارات جديدة في الكفاءات الضرورية لاستعراض القوة بمنطقة آسيا-الباسفيك.

إضافة إلى ذلك، أشار تصريح وزير الدفاع إلى عدة تغيرات مهمة في الوضع الامريكي والكفاءات التي من الممكن أن تعزز الوضعية الامريكية في منطقة آسيا-الباسفيك؛ فعلى سبيل المثال أوضح بانيتا: "بأن القوات البحرية ستعيد تموضعها من اليوم تقريبا من حصة 50/50% ما بين المحيط الهادئ والهندي إلى حصة حوالي 60/40% ما بين هاذين المحيطين"² إلى جانب التصريحات السابقة، المدعومة بالاستثمارات الامريكية الجديدة في الناقلات الجوية للترود بالوقود، القاذفات، طائرات المراقبة البحرية والطائرات الحربية المضادة للغواصات؛ تعطي جميعها توضيحات حقيقية للأثار الملموسة لإعادة التوازن.³

3- تصريح نائب وزير الدفاع أشتون كارتر "Ashton Carter": بعد شهرين من التصريح السابق، ألقى وزير نائب الدفاع "أشتون كارتر" في أوت 2012 أمام المجتمع الاسيوي، خطاباً أوضح فيه أن: "...إعادة التوازن انعكست في قوة هيكلية القرارات...الاستثمارات الجديدة... الخطط العملية الابداعية...المواقف والتواجد...."⁴ على شاكلة تصريح الوزير السابق، أوضح أشتون في تصريحه هيكل القوى الجديدة وتغيّر الوضع المرتبط بإستراتيجية إعادة التوازن والمتضمن: حاملة طائرات، أربع مدمرات، 10 سفن حربية ساحلية وغواصتين في إقليم آسيا- الباسفيك.⁵

¹ Leon Panetta, Shangri-La Security Dialogue, Speech Delivered to the Shangri-La Security Summit, Singapore, 2 June 2012.

<https://bit.ly/2NXliddW> (accessed on 27/06/2018).

² Ibid.

³ David J. Berteau, Michael Green, Zack cooper, **Assessing the Asia-Pacific Rebalance** (Washington DC center for strategic and international studies, December 2014), P 05.

⁴ Ashton Carter, The U.S Strategic Rebalance to Asia: A Defence Perspective, Speech Delivered to the Asia Society, New York, August 2012,

<https://bit.ly/2NUC2WP> (accessed on 27/06/2018).

⁵ Ibid.

بالرغم من تغير القيادة الدفاعية سنة 2013؛ أصبح تشاك هاجل **Chuck Hagel** وزيرا للدفاع، إلا أن توضيحات وزارة الدفاع لأهداف الاستراتيجية الأمنية ظلت ثابتة إلى حد كبير. كما أن تصريحات المسؤولين الجدد كانت أكثر وضوحا وواقعية مقارنة بسابقتها.

4- تصريح الأدميرال لوك لير **Admiral Lock Lear**: بالرغم من أنه ليس تصريح رسمي، إلا أن الأدميرال قدم توضيحات أكثر واقعية للجوانب الدفاعية للاستراتيجية الأمنية أمام الكونغرس الأمريكي حول الوضع الإقليمي الأمريكي، وفي تصريحه الكتابي أوضح أن: "القيادة الامريكية الباسيفيكية **PACOM** تدير إعادة التوازن إلى جانب أربع خطوط للعمليات التي تشكل حجر الاساس لاستراتيجيتنا"¹. هذه المجالات الاربع تعتبر توسيع لتفصيل هيلاري كلينتون للجوانب العسكرية للاستراتيجية.

5- خطابات وزير الدفاع **Chuck Hagel**: أطلق وزير الدفاع تشاك هاجل عددا من الخطابات المهمة، كان أبرزها خطاب مؤتمر شنغاري **The Shangri-La Conference** بسنغافورة في جوان 2013 و2014. ففي خطاب 2013، ركز هاجل على النواحي غير العسكرية لإعادة التوازن؛ عندما أوضح أن: "أمريكا تنفذ إستراتيجية إعادة التوازن، وهي إستراتيجية دبلوماسية، اقتصادية وثقافية في المقام الأول"². وفي خطاب ماي 2014، سلط الضوء على الدور المهم للأمن في إعادة التوازن حيث أوضح: "...أن المبادرات الدبلوماسية، الاقتصادية والتنموية هي مهمة لإعادة التوازن... لكن الازدهار ملازم للأمن..."³. من جانب آخر، أشار لاتفاقية التعاون الدفاعي المعززة مع الفلبين، تجدد التركيز على التعاون مع الهند وتزايد الاتفاق على التعليم العسكري الخارجي والتمويل⁴.

و بهذا، مثلت تصريحات الأدميرال لوك لير والوزير تشاك هيجل، درجة عالية من الاستمرارية مع خطابات وزارة الدفاع السابقة، إلى جانب تشكيلها تغيرا ملحوظا في توجه وإطار العمل للجانب الامني لاستراتيجية إعادة التوازن.

مما سبق، نخلص إلى أن التصريحات الخمس السابقة؛ سواء الصادرة من وزارة الخارجية، البيت الأبيض أو وزارة الدفاع، شكلت جميعها الصيغة الاولى لمقاربة إعادة التوازن للحكومة الامريكية؛ بمعنى أنها كانت بمثابة الخطوط العريضة للاستراتيجية الجديدة والتي تم تفصيلها في ثلاث مكونات رئيسية: الشق الامني، الشق الاقتصادي والشق الديمقراطي، وذلك انطلاقا من مقال هيلاري كلينتون، ووفق ما

¹ David J. Berteau, Michael Green, Zack cooper, Opcit, P 11.

² Chuck Hagel, Remarks by Secretary Hagel at the IISS Asia Security Summit, 2013. <https://bit.ly/2ISdcUv> (accessed on 27/06/2018).

³ Chuck Hagel, Secretary of Defence Speech: IISS Shangri-La Dialogue, Speech Delivered at the Shangri-La Dialogue, Singapore, May 31,2014 <https://bit.ly/3alcMwL> (accessed on 31/06/2018).

⁴ Ibid.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

صرح به الرئيس أوباما، ووصولاً إلى صحيفة الوقائع Fact sheet لوزارة الخارجية. وسيتم تفصيل مضمون التصريحات السابقة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: الأهداف المعلنة لاستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك

أكتوبر 2011	مارس 2013	أفريل 2013	نوفمبر 2013	ديسمبر 2013		
هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية	توماس دونيلون مستشار الامن القومي	البيت الأبيض	سوزان رايس مستشارة الامن القومي	وزارة الخارجية		
مقالة " قرن أمريكا الباسيفيكي "	خطاب، المجمع الاسيوي	صحيفة الوقائع	خطاب، جامعة جورج واشنطن	صحيفة الوقائع		
خطوط العمل	دعائم الاستراتيجية	أهداف إعادة التوازن	المناطق الرئيسية	أهداف الولايات المتحدة		
1 تقوية التحالفات الأمنية	1 تقوية التحالفات.	3 تقوية وعصرنة التحالفات الامريكية	1 تعزيز الامن:	1 عصرنة وتقوية التحالفات الامريكية.	الامن	أولويات إعادة التوازن الثلاثة للرئيس باراك أوباما
2 تعميق علاقات العمل مع القوى الناشئة	2 تعميق الشركات مع القوى الناشئة.	4 صياغة شركات عميقة مع القوى الناشئة.	-عصرنة التحالفات الامريكية.	2 تطوير وتقوية الروابط مع الشركاء الناشئين.		
			-تجديد وتنويع علاقاتنا الأمنية.			

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

5 ضمان تواجدنا العسكري في المنطقة عمليا يدعم ارتباطنا الواسع.	-عصرنة وضع القوى الامريكية.	5 السعي لعلاقة مستقرة وبناءة مع الصين.	3 إقامة علاقات مستقرة، مريحة وبناءة مع الصين.	3 التأسيس لتواجد عسكري واسع	
3 دعم المؤسسات الإقليمية العملية.	2 توسيع نطاق الرفاهية.	1 تشكيل هندسة المؤسسات الإقليمية.	4 تمكين المؤسسات الإقليمية.	4 الارتباط مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف.	النمو/الازدهار
4 توسيع التجارة والاستثمار الخارجي.		2 تحسين الاندماج الاقتصادي عبر المنطقة	5 المساعدة على إقامة هندسة اقتصادية إقليمية.	5 توسيع التجارة والاستثمار.	
6 تعزيز التنمية الديمقراطية، الحكم الرشيد وحقوق الانسان	3 تشجيع القيم الديمقراطية	6 تعزيز القيم العالمية والديمقراطية		6 تحسين الديمقراطية وحقوق الانسان	الكرامة الانسانية
7 توسيع الروابط الإنسانية	4 تحسين الكرامة الإنسانية				

Source : David J. Berteau, Opcit, P10.

تم ترجمة محتوى الجدول من طرف الباحثة

تضمن الجدول أعلاه جملة من الملاحظات تمثل أهمها في:

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

- استحوذت الأولوية الامنية على الاهتمام الاكبر في إستراتيجية إعادة التوازن مقارنة بباقي الاولويات،
 - التوضيحات المتعلقة بالمشق الامني كانت أكثر تفصيلا وتحديدا، مقارنة بباقي العناصر (الاقتصادية، الانسانية) التي كانت أكثر عمومية ومبهمة،
 - فسر كل مسؤول عناصر الاستراتيجية وفق حسب وجهة نظره، إلا أنها لم تخرج من النطاق العام الذي أوضحته هيلاري كلينتون في مقالها وخطاب باراك أوباما.
 - إعادة انتخاب باراك أوباما لعهدته رئاسية ثانية في 2012، أدى إلى توضيح أكثر لملامح الاستراتيجية الامنية الامريكية؛ اتضح ذلك من خلال خطابات المسؤولين الرسميين (توماس دونيلون، سوزان رايس مستشاري الامن القومي) والوثائق الحكومية الرسمية (البيت الابيض، وزارة الخارجية).
- إلى جانب ذلك، تضمن الجدول إيضاح للفروقات بين مقالة هيلاري كلينتون؛ تصريحات المسؤولين الرسميين والوثائق الحكومية، نوضحها وفقا للتقسيم الموالي:

❖ **الاختلاف بين مقالة هيلاري كلينتون وتصريح توماس دونيلون:** رغم التشابه بين العناصر التي تضمنها تصريح توماس دونيلون مع خطوط العمل الستة التي أوردتها هيلاري كلينتون في مقالها، إلا أنه توجد ثلاث فروقات رئيسية بينهما:

- قلل تصريح دونيلون من شأن دور التواجد العسكري مقارنة بقائمة الاولويات لهيلاري كلينتون.
- فضّل دونيلون دولة الصين عن باقي القوى الناشئة، تأكيدا منه على الاهمية التي تمثلها لتحسين العلاقات الامريكية معها، كما دعى إلى "نموذج جديد للعلاقات" بين الطرفين.¹
- نوّه دونيلون بشكل عابر للأولوية السادسة (تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان)؛ هذا التغيير في التركيز، ترك انطباعا بأن الامن والازدهار هما الدعامتين الاساسيتان للاستراتيجية الامنية.

❖ **الاختلاف بين صحيفة الوقائع للبيت الابيض، عناصر مقالة هيلاري كلينتون وتصريح توماس دونيلون**

- يكمن الفرق الجوهرى بين هذه الوثائق الثلاث في أن وثيقة البيت الابيض أدرجت الاهداف الاقتصادية لاستراتيجية إعادة التوازن قبل الاهداف الأمنية؛ ما يمثل تحول دقيق وربما هام عن الصيغ السابقة التي أصدرتها الإدارة. ويرجع سبب هذا التحول إلى التأثيرات الجانبية اللازمة الاقتصادية لسنة 2008 على الاقتصاد الامريكي، هذه الاخيرة التي أعتبرت أحد مبررات إطلاق إستراتيجية إعادة التوازن، وهو ما سنأتي على تفصيله في العناصر المقبلة.

¹ Tom Donilon, Remarks by Tom Donilon, National Security Advisor to the President: The United States and the Asia-Pacific in 2013, Speech Delivered at the Asia Society, New York, 11 March 2013. <https://bit.ly/2TWIrEH> (accessed on 30/07/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

- مقارنة مع خطاب دونيلون، لم يتم إدراج الاولية الخامسة التي أشارت إليه هيلاري كلينتون (التأسيس لوجود عسكري واسع النطاق) في القائمة الجديدة، وتم استبدالها بـ «السعي إلى علاقة مستقرة وبناءة مع الصين».
- مقارنة مع خطاب بانيتا، حافظت وثيقة البيت الابيض على مرجعية تعزيز القيم العالمية والديمقراطية.
- مقارنة مع الدعائم الخمسة التي طرحها دونيلون، في بيانها للأفعال التي تدعم هدف "تحسين الامن": ركزت مستشارة الامن القومي سوزان رايس على التحالفات الامريكية والوضع العسكري على حد سواء، حيث أبرزت: "...نحن نجعل إقليم آسيا-الباسفيك أكثر أمنا من خلال التحالفات الامريكية ووضع القوى الامريكية التي تم عصرنتها لمواجهة التحديات الراهنة..."¹

نخلص مما سبق، إلى أن المقارنة الدقيقة لمحتوى التصريحات المدرجة في الجدول أعلاه، تظهر تحولات مهمة في طريقة عرض الأهداف العامة لاستراتيجية إعادة التوازن منذ الإعلان عنها في 2011، مع تركيز مجملها على الشق الأمني كهدف أساسي لصياغة الاستراتيجية الأمنية.

الفرع الثالث: النقاشات الاكاديمية الامريكية حول إستراتيجية إعادة التوازن

أثارت السياسة الخارجية والأمنية لإدارة أوباما بمجرد إطلاقها نقاشات مستمرة داخل الدوائر السياسية، وسائل الاعلام العامة، أبحاث العلاقات الدولية، حول طبيعة "عقيدة أوباما" ومسار الاستراتيجية الأمريكية الكبرى.² وفي خضم هذه النقاشات برزت مسألة حول ما إذا كان الرئيس أوباما سيواصل إتباع مسار إستراتيجي ثابت من "المشاركة العميقة" و "الهيمنة الليبرالية" للولايات المتحدة، أو أنه سيبدأ في تحول عميق في السياسة الخارجية والأمنية الامريكية نحو وضع من ضبط النفس العسكري والانسحاب الجيوسياسي. يمكن إيجاز هذه النقاشات في اتجاهين مختلفين ظهرا خلال المرحلة الاولية من تنفيذ الاستراتيجية وهما:

أولاً- الاتجاه الارتباطي Engagement: ضم هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين الامريكيين المساندين لفكرة التدخل الأجنبي، والذين حاولوا زرع فكرة الارتباط أو المشاركة بمنطقة آسيا-الباسفيك، حيث يتحججون بأنه إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بدفاع أمامي وردع إستراتيجي كافيين في

¹ Susan Rice, Remarks as Prepared for Delivery by National Security Advisor Susan E. Rice, Speech Delivered at George Town University, Washington D.C, 20 November 2013

<https://bit.ly/2NWN6m3> (accessed on 30/07/2018).

² Daniel W. Drezner, Does Obama have a Grand Strategy, *Foreign Affairs*, vol 90, N°4, 2011, p 57.

المنطقة لاحتواء الصين، فسيتم إبعاد الولايات المتحدة من المنطقة، مما يُعرض الوضع الامريكي العالمي للخطر.¹ عموماً، يمكن تصنيف الباحثين الداعمين لفكرة الارتباط المستمر إلى ثلاث مجموعات:

1-تأييد المشاركة العالمية Global Engagement: تنكر المجموعة الأولى فكرة تراجع الولايات المتحدة وتدافع عن "المشاركة العالمية"، فيعتقد روبرت كاغان Robert Kagan مثلاً، أن تراجع أمريكا ليس بالأمر الذي لا يمكن تفاديه، ومقارنة مع روسيا والصين، فإن الولايات المتحدة هي الخيار الاكثر ملائمة للعالم.²

وبمنطقة آسيا-الباسفيك، يعتقد هؤلاء أن الارتباط الامريكي متصل بشكل وثيق بالنظام الاقتصادي الليبرالي الاقليمي والاستقرار والامن الاقليميين، إلى جانب عدد كبير من التحالفات والالتزامات الامنية التي تربطها بالمنطقة. لهذا من المستبعد أن تستغنى الولايات المتحدة عن منطقة آسيا-الباسفيك بسبب التكاليف المترتبة عن عدم الوفاء بالتزاماتها اتجاه حلفائها. ويدعم هؤلاء حججهم، بأن الولايات المتحدة نجحت في الارتباط بالشؤون العالمية إلى جانب حفاظها على نفقاتها الدفاعية بنسبة لا تقل عن 5% من ناتجها المحلي الإجمالي، حتى خلال حربيها من افغانستان والعراق.³ وبالنسبة لهم فإن الانسحاب أو تقليص الدور لا يتماشى مع الدور العالمي لأمريكا، فالمشاركة في آسيا-الباسفيك أمر ضروري وعملي.

2-دعم "المشاركة الانتقائية" Selective Engagement: بمعنى أنه يجب على الولايات المتحدة التركيز على مناطق إستراتيجية معينة: أوروبا، الشرق الاوسط وشرق آسيا؛ في هذا الإطار، أوضح Robert J. Art بأن: "التفوق الاقتصادي والعسكري لأمريكا بالنسبة إلى القوى العظمى الاخرى سينخفض في المستقبل البعيد، ويجب أن يكون الوضع الاول والافضل للولايات المتحدة هو المشاركة الانتقائية في شرق آسيا".⁴

وبناء على ذلك، خلص روبرت أرت إلى نتيجة مماثلة للمجموعة السابقة؛ بأنه ينبغي على الولايات المتحدة المحافظة على ارتباطها العميق في آسيا-الباسفيك والحفاظ على المعايير والنظم الاقليمية القائمة.⁵ كما اقترح أنه ينبغي على الولايات المتحدة تنفيذ الردع الاستراتيجي فضلاً عن التعاون مع الصين بالمنطقة، كما ينبغي عليها الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي ومواصلة التعاون مع حلفائها وشركائها الاقليميين لكبح الصين من تحدي هيكل القوة الاقليمية والقواعد المؤسساتية.⁶ ومن جهة أخرى، يجب على الولايات المتحدة التعاون مع الصين للتصدي للقضايا الاقليمية على غرار شبه الجزيرة الكورية،

¹ Montgomery EB, Contested Primary in the Western Pacific: China's Rise and the Future of the U.S Power Projection, *International Security*, vol38, N°04,2014, P 119.

² Zhao, x, Opcit, P 89.

³ Ibid.

⁴ Art. R.J, The United States and the Rise of China: Implications for the long haul, *Political Science Quarterly*, vol125, N°3, 2010, P 359.

⁵ Ibid.

⁶ Zhao, Opcit, P90.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

تاوان وقضايا بحر الصين الجنوبي. لهذا، يعتقد أنصار هذه المجموعة أنه على الولايات المتحدة الاستفادة الكاملة من قوتها الاقليمية الحالية للحفاظ على مركزها العالمي.

3-دعم الدور الامريكي "كموازن خارجي Offshore Balance": يرى أنصار هذه المجموعة أنه بسبب وضعها الاقليمي المهيمن المنفرد على النصف الغربي للكرة الارضية، يمكن للولايات المتحدة إحراز القيادة العالمية والحفاظ عليها. لذلك، فإن الهدف الأهم للاستراتيجية الامريكية الكبرى هو الحيلولة دون ظهور هيمنة إقليمية كبيرة.¹ ووفقاً لهذا المنظور، ستكون الصين الصاعدة المهيمن المحتمل في شرق آسيا التي ستشكل تحديات للمكانة العالمية لأمريكا. لذلك، يرى جون ميرشايمر، أنه يجب على الولايات المتحدة أن تتصالح مع روسيا لأنها ستحتاج يوماً إلى مساعدة روسيا لاحتواء الصين الصاعدة.² إلى جانب ذلك، بإمكان الحلفاء الاقليميين كاليابان والفلبين احتواء الصين بواسطة قضايا أخرى كالتزاعات الاقليمية البحرية.

إلا أن الملاحظ في الواقع، أن الفلبين تحت قيادة الرئيس دوتيرتي، أعلنت إنهاء تحالفها مع الولايات المتحدة مقابل توطيد علاقاتها مع الصين. كما أن هذه الأخيرة، ضربت قرار المحكمة الدولية بشأن النزاع ببحر الصين الجنوبي المنصف للطرف الفلبيني عرض الحائط؛ بمواصلة بناء الجزر الصناعية بالمنطقة، إلى جانب سلوكياتها العدوانية، فضلاً عن أن الطرف الفلبيني لا يمتلك القدرة على مواجهة التهديدات الصينية. لذا، يرى أنصار هذه المجموعة أن الصين هي المنافس الحقيقي الوحيد، ويدعمون فكرة "الموازنة" من الداخل.

ثانياً-اتجاه التقليل Retrenchement: خلافاً للاتجاه الارتباطي، يفضل أنصار هذا الاتجاه تقليص التواجد الامريكي بمنطقة آسيا-الباسفيك استناداً إلى أربعة أسباب رئيسية:

- ✓ الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى عدو جديد، في هذا السياق أوضح مارفين كالب، Marvin kalb أن الصين ليست الاتحاد السوفياتي، وأنها لن تمثل تهديداً أمنياً للولايات المتحدة كما فعل الاتحاد السوفياتي، بالرغم من استمراريتها في كونها مصدر إزعاج دبلوماسي ومضايقة تجارية.³ لهذا، ينبغي على الولايات المتحدة التعاون مع الصين بدلاً من احتوائها وذلك في إطار إستراتيجية إعادة التوازن.
- ✓ احتمال وقوع الولايات المتحدة في "فخ ثيوديديس Theydides Trap"، إذا بالغت في خوفها من الصين. في هذا الإطار، تعتقد كل من Barry Posen and Susan Shirk، بأن الصين قوة عظمى هشة Fragile Superpower لا تملك القدرة للسيطرة على منطقة آسيا-الباسفيك في المستقبل

¹ Mearsheimer, J. J., *The Tragedy of Great Power Politics* (New York, WW. Norton), 2014.

² Ibid.

³ Kalb Marvin, China is not the Soviet Union, 10 January 2012, <https://brook.gs/38GkuFE> (accessed on 14/01/2019).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

المنظور.¹ الامر الذي يدفع الولايات المتحدة للحفاظ على قيادتها العالمية وأمنها القومي دون إضفاء الطابع العسكري بشكل مفرط على إستراتيجية إعادة التوازن.

✓ اعتقاد بعض الباحثين الأمريكيين، أنه يتوجب على الولايات المتحدة الاهتمام بالقضايا الداخلية والتي تشكل أولوية قصوى. فمثلا، أوضح زبيغنيو بريجنسكي، بأن الولايات المتحدة تواجه مجموعة من المشاكل الداخلية المستعجلة جراء النظام المالي المتصدع؛ اتساع التفاوت الاجتماعي؛ تآكل البنية التحتية؛ السياسات المتعثرة وانسدادها، ومعالجة هذه المشاكل هي الضمان الاساسي للوضع القيادي الامريكي.²

ومع هذا، لم يصبر بريجنسكي على أن تتخلى الولايات المتحدة عن منطقة آسيا-الباسيفيك، بل دعى إلى التعاون مع الدول الاقليمية كالصين واليابان لبناء وضع إقليمي من التعاون والاستقرار؛ من شأنه أن يشجع الولايات المتحدة على حلّ مشاكلها الداخلية. وباختصار، رأى أنصار هذا الاتجاه أنه يتوجب على الولايات المتحدة تطبيق إستراتيجية ضبط النفس للحفاظ على استقلالها الاستراتيجي.

مما سبق، بعد عرض الاتجاه الارتباطي والانسحابي المتعلقين بتنفيذ إستراتيجية إعادة التوازن، نخلص إلى أنه بالرغم من مقاربة الاتجاهين للواقع، إلا أن الحقائق والوقائع تغيرت عما كانت عليه وقت ظهور الاتجاهين وإصدار الاستراتيجية، فالتحالفات التي كانت تعول عليها الولايات المتحدة بالمنطقة غيرت وجهتها صوب الصين على غرار الفلبين. من جهة أخرى، نلاحظ أن الاتجاه المناهض بتخفيض الوجود الامريكي بمنطقة آسيا-الباسيفيك، كان قد نوه إلى ضرورة تجنب الولايات المتحدة الافراط في إضفاء السمة العسكرية على إستراتيجية إعادة التوازن، إلا أن الخطأ المرتكب هو طغيان المكون العسكري على الاستراتيجية، ما دفع الصين لتفسير أن الاستراتيجية موجهة لاحتوائها؛ وأفضى إلى تصاعد فقدان الثقة الاستراتيجية بين الطرفين.

المطلب الثاني: دوافع الإعلان عن إستراتيجية إعادة التوازن

يهدف إيضاح المكانة التي يشكلها التغيير في الاستراتيجية الامنية الامريكية، تظهر القراءة المتأنية لتاريخ الفكر الاستراتيجي الأمريكي، أن التغيير ولد متأصلا فيه، لا بل مؤصلا له؛ إذ أن المفكرين الاوائل وجدوا ضالتهم في التغيير وبنو مشروعهم من التغيير، فلا غضاضة في القول، أن ولادة الولايات المتحدة نابعة من البحث عن التغيير.³

بالنسبة للتغيير الذي عرفته الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا، فإنه يمكن إدراجه ضمن نمط التغيير التعديلي أو الإصلاحية. هذا النمط من التغيير الذي لا يقوم على مبدأ نفي

¹ Barry Posen, Pull Back: The case for a Less Activist Foreign Policy, *Foreign Affairs*, vol92, N°1, 2013, P 119.

² Zbigniew Brzezinski, *Strategic vision: The United States and the Crisis of Global Power* (New York, Basic Books), 2012, P 55.

³ فريد زكريا، مترجما، من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص 215.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

ما هو قديم، وإنما يهدف إلى إيجاد نوع من الموازنة بين القديم والجديد، وإيجاد نوع من التعايش بينهما¹. ومن خصائصه: أنه تغيير جزئي وليس شاملاً؛ يقرر ويقاد من أعلى السلطة؛ تغيير تطوري؛ وضوح الهدف واستخدام الآليات السلمية غالباً. يهدف هذا النمط من التغيير للقضاء على الأخطاء التي تبرز عند الممارسة أو التنفيذ.

انطلاقاً من ذلك، شكلت الديناميكيات الجيو-إستراتيجية والترتيبات السياسية والاقتصادية للسياسة الدولية، المتزامنة مع تنامي المصالح الامريكية بإقليم آسيا-الباسيفيك، الحافز لتغيير التوجه الاستراتيجي الأمريكي اتجاه هذا الاقليم عموماً ومنطقة جنوب شرق آسيا خصوصاً، بإطلاق إستراتيجية "إعادة التوازن"، وفيما يلي تفصيل لأهم دوافع الإعلان عن هذه الاستراتيجية.

الفرع الأول: الدوافع الامنية والعسكرية: يعد الدافع الامني السبب الرئيسي الاول لصياغة إستراتيجية إعادة التوازن، بدليل تركيز تصريحات المسؤولين الرسميين، السابق ذكرها، على الملامح الأمنية للاستراتيجية والاسباب في تفصيلها، وهو ما أكدته عبارات المستشار السابق للأمن القومي Tom Donilon: " إن الهدف النهائي لسياسة إعادة التوازن هو تعزيز المصالح الامريكية؛ من خلال المساعدة على تشكيل مبادئ وقواعد منطقة آسيا-الباسيفيك، لضمان أن القوانين الدولية والمبادئ تُحترم، بأن التجارة وحرية الملاحة لن تُعرق، بأن القوى الناشئة تُعزز الثقة مع جيرانها ويتم حل الخلافات بشكل سلمي دون تهديدات أو إكراه²."

انطلاقاً من ذلك، نسلط الضوء في هذا العنصر على أهم الدوافع الأمنية لإطلاق الاستراتيجية الأمنية الجديدة، المتمثلة في: تنامي القدرات العسكرية الصينية، الالتفاف حول التحالفات المناوئة، الامن البحري وضمان حرية الملاحة، مكافحة الإرهاب وضبط الانتشار النووي.

1-تنامي القدرات العسكرية الصينية: أثار التنامي السريع للميزانية العسكرية الصينية خلال العقدين الماضيين قلقاً كبيراً؛ خاصة مع انفصال الانفاق العسكري الصيني عن مجمل نمو الناتج المحلي الإجمالي³. وحسب الدراسة التي قام بها معهد أبحاث السلام الدولي (SIPRI) بستوكهولم، استلزم تحديث القوات العسكرية على زيادة في الانفاق الدفاعي السنوي من حوالي 20 بليون دولار سنة 2000 إلى 120 بليون دولار أمريكي تقريبا سنة 2010⁴. كما أشارت تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، بأن الاتفاق العسكري في 2010 تجاوز الاتفاق العسكري لحلفاء الولايات المتحدة مثل: المملكة المتحدة، اليابان والمانيا⁵.

¹ نائر خليل محمد، مرجع سابق، ص 85.

² Tom Donilon, "America is Back in the Pacific and will Uphold the Rules", *Financial Times*, 27 November 2011 <https://on.ft.com/38JWKRf> (accessed on 06/07/2018)

³ Zachary Keck, China's Defense Budget: A mixed Bag, *The Diplomat*, 8 March 2014, <https://bit.ly/2sUkzq2> (accessed on 06/07/2018).

⁴ China's Military Rise: The Dragon's New Teeth: A Rare Look Inside the world's Biggest Military Expansion, *The Economist*, 7 April 2012 <https://econ.st/38GLkh6> (accessed on 06/07/2018).

⁵ Mayra MC Donald, Asia's Defence Spending Overtakes Europe's: IISS, Reuters, 14 March 2013

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

إلى جانب هذا، يغطي الانفاق العسكري الصيني النفقات الشخصية، تكاليف بناء وصيانة الممتلكات العسكرية، التدريبات العسكرية، الابحاث والتجارب والدعم اللوجستيكي¹، في حيث تتعمد بكين عند نشرها لميزانيتها الدفاعية على عدم الافصاح عن نفقات قواتها الاستراتيجية، المشتريات الخارجية والابحاث العسكرية.

زيادة على ذلك، يرتبط التنامي العسكري الصيني باستراتيجية "منع الوصول / المنطقة المحرمة large anti-Access area denial(A2/AD) التي من المحتمل أن تشكل قدراتها البحرية تهديدا خطيرا على القوات الامريكية بإقليم آسيا-الباسيفيك في المستقبل، نظرا لان السفن البحرية الصينية الحديثة تضم مجموعة من صواريخ كروز ومضادات الصواريخ الباليستية، التي يمكن أن تؤثر على مستوى فعالية مجموعة الطائرات الحربية الامريكية(CSG)) في غرب المحيط الهادئ.² إلى جانب تهديدها للقواعد الجوية والبحرية الامريكية المتواجدة في جزيرتي أوكليناوا وغوام بسبب قدرتها بعيدة المدى.

وحسب دراسة لمركز التقييم الاستراتيجي، من بين التكتيكات الاستراتيجية التي يمكن أن تقوم بها لهزيمة القوات الامريكية، إجراء سلسلة من الهجمات الوقائية واسعة النطاق على المطارات، حاملات الطائرات والسفن المقاتلة. إضافة الى الاجراءات الوقائية الواسعة، تمثل أيضا تهديد خطير للقوات الامريكية في منطقة الباسيفيك لان هذه الوحدات يمكن أن تمنع وصول المقاتلين البرية الامريكيين، إلى أقرب القواعد المجاورة.

2-السلوكيات الاصرارية الصينية: لم يقتصر تنامي القوة العسكرية الصينية على التعزيز العسكري الصيني، تنامي الانفاق الدفاعي الكبير، نقص الشفافية، بل تعداه إلى السلوكيات الاصرارية المهددة لاستقرار النظام الاقليمي. فخلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2001 أظهرت الصين نهجا تصاعديا اتجاها مطالبا الاقليمية ببحر الصين الجنوبي والشرقي على حد سواء وكذا التواجد الامريكي بالمنطقة، حيث لم تتوانى في استخدامها للقوة والتي أتضح من خلال:

✓ في مارس 2001، واجهت سفينة حربية صينية السفينة الامريكية، **USNS Bowditch** أثناء قيام هذه الاخيرة بواجباتها للمسح العسكري، بالقرب من المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) التي تطالب بها الصين بالبحر الاصفر.³

<https://reut.rs/2GpD5d2> (accessed on 06/07/2018)

¹ Cruz Cruz Angel, The Strategic Shift to the Asia Pacific, Opcit, P 13.

² Andrew Krepinevich, Why Air sea Battle? (Washington DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2010), P 13. <https://bit.ly/36nR51r> (accessed on 07/07/2018).

³ Chris Plante, U.S Quietly Resumes Surveillance Flights off china's, 15 may 2001, <https://cnn.it/2sXWlv7> (accessed on 09/08/2018).

✓ في أكتوبر 2006، تعقبت سرا الغواصة الصينية مجموعة حاملات الطائرات الامريكية في المحيط الهادئ، هذه الحادثة ابرزت مدى الخطورة التي اصبحت تشكلها الغواصات الصينية للقوات البحرية الامريكية بالمحيط الهادئ.

✓ خلال الفترة 2005-2009، اظهرت الصين تنامي استخدامهما للقوة حول مطالب الاقليمية ببحر الصين الجنوبي، من خلال استهدافها لسفن الدول المتنازع معها وحتى الأجنبية منها، التي تقوم بدوريتها الروتينية بالبحر.

✓ للفترة ما بين 1978 و2008 هددت الصين اليابان بخصوص السيادة حول ملكية خمس جزر ببحر الصين الشرقي والتي تعرف باسم **Diaoyu** في الصين و **Senkaku** في اليابان.¹

حتى بعد إطلاق الولايات المتحدة لاستراتيجية إعادة التوازن، واصلت الصين على نفس النمط السابق من السلوكيات الاصرارية، ارتكز أغلبها في: اعتقال الصيادين فيتناميين بالقرب من جزر باراسيل، النشر المكثف للسفن والطائرات العسكرية بجزر دياويو/سينكاكو المتنازع عليها مع اليابان، استهداف سفنها الحربية للسفن اليابانية. وبحجة حماية أمنها الاقليمي وفضائها الجوي؛ حددت الصين منطقة مجال الدفاع الجوي **Air Defence Identification zone** ببحر الصين الشرقي، ما اعتبرته اليابان بالخطوة الجريئة؛ خاصة أنها شملت جزء كبيراً من الفضاء الجوي فوق الجزر المتنازع عليها بين الطرفين.²

كل هذه التحركات والسلوكيات الاستفزازية، دفعت بالعديد من الباحثين من بينهم جوزيف ناي وكذا الدولة المجاورة، إلى الاعتقاد بأن الصين تسعى جاهدة لتصبح قوة مهيمنة في المحيط الهادئ.³ ووصف

¹ Tatsushi Arai and others, Clash of National Identities: China, Japan and the East China Sea Territorial Dispute, Woodrow Wilson International Center for scholars: Asia Program, Washington DC, 2013, P 05.

² Kimberly Hsu, Air Defence Identification zone Intended to Provide china Greater Flexibility to enforce East china Sea claims (U.S china economic and security) review commission, Washington DC, 14 January 2014, P 01.
*استخدم مصطلح تشريح السلامي لأول مرة من قبل الزعيم الأرثوذكسي الشيوعي المجري "ماتياس راكوسي" **Matyas Rakosi** "سنة 1940، لوصف أعمال حزبه؛ حيث زعم أنه دمر باقي الاحزاب عن طريق تقطيعها مثل شرائح لحم السلامي. أنظر:

Joseph Cao, CAO: China's Salami-Slicing Strategy: Beijing Presents a Serious Challenge to Obama's Asian Pivot, 16 June 2014 <https://bit.ly/37uyqlU> (accessed on 11/07/2018).

وفقاً للتعبير العسكري، عرفها المحلل العسكري روبرت هادريك بأنها: "عملية التقسيم وقهر التهديدات والتحالفات للتغلب على المعارضة والحصول على أراضي جديدة" أنظر:

Robert Haddick, **Fine on the water: china, America and the Future of the Pacific** (Naval Institute Press, 2014), P 77.

كما عرفت بأنها: "التراكم البطيء أو التقدم المستمر للسلوكيات الصغيرة، التي لا تشكل أي منها مبرراً للحرب، لكن تراكمها مع مرور الوقت يؤدي إلى تغيير إستراتيجي رئيسي".

Brahma Chellaney, China's Salami-Slice Strategy <https://bit.ly/30UA3a3> (accessed on 11/07/2018).

كما تعني الاستراتيجية: "العمليات العسكرية السرية ضد البلدان المجاورة، والتي تتراكم في شكل مكاسب إقليمية مع مرور الوقت، وتكون كافية لإرباك الدول المجاورة حول كيفية الرد عليها".

How India Plans to Counter China's Salami Slicing Strategy, 12 July 2018

<https://bit.ly/2RJrieM> (accessed on 11/07/2018).

Cabbage Strategy. يطلق المسؤولون الصينيون على هذه الاستراتيجية اسم

*الصين هي البلد الوحيد الذي وسع نطاق سلطته الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية على حساب جيرانه.

³ Joseph Nye, China's Re-emergence and the Future of the Asia-Pacific Survival, **Global Politics and Strategy**, vol39, No 4,1997, PP 65-66.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

بعض المحللين، النهج الصيني الاصراري داخل المنطقة وبالتحديد اتجاه نزاعاتها الاقليمية بـ «استراتيجية تشريح السلامي» أو "تكتيك السلامي" أو "هجومات السلامي".¹

إن استراتيجية تقطيع السلامي هي الاستراتيجية المفضلة لبكين* لتغيير الوضع الاقليمي والبحري الراهن لصالحها، فهي تهدف من وراء تطبيق هذه الاستراتيجية، بدلا من العدوان الصريح، إلى الحد بشكل جدي من خيارات البلدان المستهدفة عن طريق إرباك خطط الردع الخاصة بها، إلى جانب الاعتماد على عنصر المفاجأة وتجاهل مخاطر التصعيد العسكري الواسع، بما يجعل من الصعب على تلك الدول تصميم ردود أفعال منسقة وفعالة.

واتضح أول تجسيد صيني لهذه الاستراتيجية للفترة ما بين 1954 و1962، باستيلائها على هضبة اكساي تشين Aksai Chin بالهند* وفي 1974، استولت الصين على جزر باراسيل، وفي سنة 1988، استولت على الشعب المرجانية Johnson Reef، وسنة 1995، استولت على الشعب المرجانية Mischief Reef، وفي سنة 2011، استولت على مجموعة الشعب المرجانية المعروفة بـ «Scarborough Shoal» وذلك باستخدام نفس الاستراتيجية.

من جانب آخر، وتأكيدا لمطالبها ببحر الصين الجنوبي والشرقي، وظفت الصين بشكل جريء تكتيك تشريح السلامي؛ التي تراوحت ألياتها ما بين عقود التنقيب عن المواد الهيدروكربونية والتأكيد على حقوق الصيد الواسعة.² تشكل هذه التكتيكات تحدياً متزايداً للعديد من الدول المجاورة، التي تواجه معضلة عميقة حول كيفية إحباط أو التصدي لهاته الاستراتيجية. فضلا عن الولايات المتحدة، والتي أصبحت تهدد الصين مكائنها بمنطقة شرق آسيا، فهذه الاخيرة تسعى من خلال تحركاتها متعددة الجوانب إلى امتلاك القدرة على تغيير ديناميكيات القوى الاسيوية بشكل جوهري لتشكيل منطقة تكون هي مركزها.

مخاوف وقلق الدول المجاورة وكذا الولايات المتحدة بخصوص نوايا الصين الاستراتيجية، ومن أن تهدد هذه التعزيزات الجديدة الامن الاقليمي والعالمي على حد سواء، أثار تحولا في السياسة الخارجية الامريكية نحو آسيا، حيث أكد العديد من كبار الباحثين، بأن الإستراتيجية الامريكية ما هي إلا استجابة مباشرة اتجاه التنامي الخطير للسلوك الصيني. وعليه، فإن التحرك الصيني المتنامي بأسيا-الباسيفيك كان الدافع الاساسي لصياغة استراتيجية إعادة التوازن، كإشارة منها إلى الصين بأن أمريكا لن تتخلى عن تواجدها بالمنطقة.

3-الالتفاف حول التحالفات المناوئة : توج التحالف الروسي-الصيني بإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون SCO سنة 1996، كتتحالف مضاد لحلف الناتو وتوسعاته في شرق أوروبا وآسيا الوسطى. مع نهاية

¹ Ronald, O'Rourke, Maritime Territorial and Exclusive Economic Zone (EEZ) Disputes Involving China: Issue for Congress, CRS Report, Washington D.C, Library of Congress, Congressional Research Service 11 April 2014.

² BRAHMA Chellaney, Opcit.

*يعتبر النزاع على طول حدود الهيمالايا بين الصين والهند أطول حدود متنازع عليها في العالم.

2011، بحثت منظمة شنغهاي التوسع في القارة الآسيوية جنوباً بضم كل من الهند، باكستان وكوريا الشمالية، ومنحها العضوية الكاملة بدلاً من صفة مراقب بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين، توطيد العلاقات مع باكستان واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية.¹ وتكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق آسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوئ للولايات المتحدة واختراقه لمنطقة حيوية بالنسبة لمصالحها، بما دفع الأخيرة لدعم وجودها العسكري وتوطيد منظومة تحالفاتها الإقليمية.²

4-الامن البحري وضمن حرية الملاحة: بحكم أهمية منطقة آسيا-الباسيفيك للملاحة الدولية لتوفرها على أهم المضائق البحرية في العالم، تولى الولايات المتحدة لحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا أهمية قصوى نظراً لأهميتها الجيو إستراتيجية لحركة التجارة الدولية، وقد سبق التطرق لتلك الأهمية في عناصر سابقة.

لهذا، فاحتدام الصراع بين الدول المطلة على تلك الممرات البحرية (فيتنام، الفلبين وتايوان)، وكذا تصاعد محاولات إثبات السيادة على الجزر المتواجدة بها، يؤثر سلباً على الامن البحري لتلك الدول وكذا الولايات المتحدة. ومع التنامي الملحوظ للسلوك الصيني الاستفزازي خاصة ببحر الصين الجنوبي (بناء جزر اصطناعية، قواعد بحرية استراتيجية والمناورات العسكرية...) دفع بدول الجوار المتنازع معها للترحيب بالوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة.

5-مكافحة الإرهاب: على الرغم من التعاون الأمريكي مع دول جنوب شرق آسيا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، الذي أسفر عن القضاء على عدد كبير من قيادي الجماعات المتشددة. إلا أن حالات العداء التي توججها قيادات الجماعات الإسلامية المتطرفة بالمنطقة اتجاها الولايات المتحدة تثير مخاوف الإدارة الأمريكية من استهداف مصالحها الحيوية في المنطقة.

6-ضبط الانتشار النووي : بدأ سباق التسليح النووي في منطقة جنوب شرق آسيا مع إجراء كوريا الشمالية لأولى تجاربها النووية في 09 أكتوبر 2006 وخرقها لالتزاماتها وفق معاهدة حظر الانتشار النووي، بما أدى لتعقيد المعضلة الأمنية لدول الإقليم. كما أن امتلاك الصين، الهند وباكستان للسلاح النووي، دفع بعض دول المنطقة للسعي لامتلاك برامج نووية ذات تطبيقات عسكرية مثل ميانمار، التي كشفت أحد جنرالاتها المنشقين في نهاية سنة 2010، عن مخطط لامتلاك سلاح نووي بدائي.³ من جانبها، تلقت فيتنام عرضاً من الولايات المتحدة لدعم برنامجها النووي من خلال توقيع اتفاقية تسمح لفيتنام

¹ SCO, "India, Pakistan to become full members, Turkey Dialogue Partners, Afghanistan Observer", Center for Research on Globalization, 4 November 2011

<https://bit.ly/36pQAEk> (accessed on 13/07/2018)

² محمد عبد الله بونس، "تحول استراتيجي: الاستراتيجية الامريكية الجديدة في الباسيفيكي"، السياسة الدولية، م 77، ع 188، أبريل 2012، ص 91.

³ محمد فايز فرحات، "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا"، السياسة الدولية، ع 167، 2007، ص 116.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

باستخدام التكنولوجيا النووية الامريكية وتطبيقاتها ... بهدف ضمها للتحالف المناوئ للنفوذ الصيني، مستغلة بذلك حالة العداء المتصاعد بين الدولتين.¹

الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية: يعد الدافع الاقتصادي السبب الرئيسي الثاني لصياغة الاستراتيجية الامريكية اتجاه إقليم آسيا-الباسفيك؛ بما يؤمن إستراتيجية حلفاء وشركاء الولايات المتحدة ضد السلوك الاصراري الصيني. إلا أن ذلك لا يخفي حقيقة أن سعي الولايات المتحدة للاستفادة من النمو الاقتصادي لآسيا، يعد سببا آخر للاستراتيجية. بالرغم من أن الولايات المتحدة هي وجه اقتصادي بامتياز في الاقتصاد العالمي، إلا أن تلك المكانة تراجعت بشكل ملحوظ منذ الازمة المالية لسنة 2008، هذه الأخيرة التي أنهت عقدا من التحكم الصارخ الأمريكي في الاقتصاد العالمي. وجاءت هذه الازمة بعد عشر سنوات من الازمة الاسيوية، مما أدى إلى تأجيج النقاشات الآسيوية التي تحتج على الاعتماد المفرط على الاقتصاديات الغربية الواهنة والتي تعد أهم أسواق التصدير التقليدية للمنطقة الاسيوية.²

انطلاقا من ذلك، نسلط الضوء في هذا العنصر على تأثيرات الازمة المالية لسنة 2008 على الاقتصاد الامريكي، ومن ثم نوضح مؤشرات الاهمية الاقتصادية لمنطقة آسيا وأهم المتغيرات التي طرأت على السوق الاسيوية خلال الفترة الاخيرة وعلاقتها بإستراتيجية إعادة التوازن.

1- تأثيرات الازمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاد الأمريكي والهيمنة الامريكية

اعتبرت الازمة المالية لسنة 2008 كارثة اقتصادية، أثرت بشكل عكسي على الاقتصاد الأمريكي. بدأت الازمة، حين قامت المؤسسات المالية إلى جانب سماسرة العقار **Mort-gage Brokers** بمنح قروض سكنية بصورة لم يسبق لها مثيل إلى أشخاص لا يتمتعون بقدرة كافية على السداد، وبعجزهم عن تسديد ديونهم للبنوك حدثت هزة قوية للاقتصاد الامريكي أطاحت بأكبر البنوك والمؤسسات المالية العالمية. حيث وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة إلى تسع عشرة بنك، ولم تنجح مئات المليارات التي ضُخت في أسواق المال العالمية بوضع حد لهذه الازمة. وبنهاية 2008، قدر المجموع الكلي للوظائف المفقودة حوالي 2.6 مليون وظيفة، وهو أعلى مستوى عرفته الولايات المتحدة لأكثر من ستة عقود.³ كان لهذا الفقدان الكبير، تأثير كبير على معدل البطالة في الولايات المتحدة. ففي سنة 2007، كان معدل البطالة 5.0% وبهاية 2009 ارتفع بشكل حاد إلى 9.5%.⁴

فضلا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية، كان للازمة تأثيرات على الأمن القومي، فحسب المدير السابق للاستخبارات الوطنية "Dennis Blair" إن عدم الاستقرار في الدول حول العالم والناجم عن

¹ محمد عبد الله بونس، مرجع سابق، ص 92.

² علي زياد العلي، آسيا الواعدة: الاستراتيجية الامريكية في القارة الاسيوية (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016)، ص 24.

³ David Goldman, Worst Years for Jobs Since 2.5, CNN, 9 January 2009,

<https://cnn.it/37ITQkQ> (accessed on 23/07/2018)

⁴ Cruz Cruz Angel D, The Strategic Shift to the Asia Pacific, Master Thesis, Opcit, P, 40

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

الأزمة الاقتصادية العالمية بدلا من الإرهاب هو التهديد الامني للولايات المتحدة.¹ وخلافا للأثار الجانبية التي خلفتها الأزمة على الاقتصاد الأمريكي ، إلا إن تأثيراتها كانت أقل حدة مقارنة بالولايات المتحدة وأوروبا، ارتفع مجموع الإفلاس في الولايات المتحدة إلى 1.117.771 بعد أن كان 850.912 سنة 2007.² فإن الاقتصاديات الآسيوية لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة وذلك نظرا للمزايا التي تتمتع بها.

2- الأهمية الاقتصادية لآسيا: خلافا للولايات المتحدة، لم تواجه الدول الآسيوية بعد الأشهر الأولى لازمة المالية هذا القدر الكبير من الإفلاس، فالميزة بالنسبة لآسيا أنها كانت تملك كميات كبيرة من الاحتياطات الحكومية في بداية الأزمة، والتي ساعدتها على تقديم حزم التحفيز المالي على الفور، ضخ رؤوس الأموال في أنظمتها المالية، وتقديم ضمانات للتبادلات المالية الخاصة.³ بعد الازمة المالية لسنة 2008، أصبحت الاقتصاديات الآسيوية أولوية قصوى للسياسة الخارجية الامريكية لثلاث أسباب أساسية:⁴

- الأهمية الاقتصادية لآسيا تشمل عوامل متنوعة: عدد السكان الكبير، النمو الكبير في العلوم التكنولوجية، الهندسة والتعليم الرياضي،
- أسرع الاقتصاديات الناشئة موجودة في آسيا،
- الاستفادة من التجارة.

إلى جانب الاسباب سالفه الذكر، طرأت على السوق الآسيوية خلال الحقبة الماضية متغيرات مهمة؛ والتي كانت عامل الجذب أو الدافع وراء إطلاق الولايات المتحدة لاستراتيجيتها بالمنطقة ، نذكر من أهمها:

5

✓ الاتجاه نحو السوق الداخلية: بعد خروج آسيا من أزمة 2008، عمدت الكثير من الدول الآسيوية إلى تكريس اقتصادها نحو الطلب المتزايد في السوق الداخلية بدلا من توجيهه نحو الصادرات الخارجية، هذا الوصف ينطبق على الصين التي قامت بعد الازمة بتنمية استثماراتها في الاصول الثابتة، عن طريق الاستفادة من قيمة صادراتها التي قامت بتخفيضها، كما ظهر نموذج الاتجاه نحو الداخل واضح أيضا في كوريا الجنوبية.⁶

¹ Ibid

² Andy Sullivan, UJ, Bankruptcy Fillings up 21 Percent in 2008, Reuters, 5 March 2009 <https://reut.rs/2ZlwaV9> (accessed on 03/07/2018).

³ Dick K Nanto, The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Implications, **CRS Report**, No 34742, Congressional Research Service, Washington D.C, 2 October 2009, P 70.

⁴ Hillary Clinton, America's Pacific Century, Opcit.

⁵ علي زياد العلي، آسيا الواعدة: الاستراتيجية الامريكية في القارة الآسيوية، مرجع سابق، ص 24-26

⁶ جلال عبد الرحمن، التوجهات الامريكية في منطقة شرق آسيا (الجزائر: دار النبراس للطباعة، 2014)، ص 87.

✓ تغير علاقة الاقتصاد الآسيوي بالسوق العالمية: أغلب الاقتصاديات الغربية اليوم أصبحت تعتمد على المستهلكين الآسيويين فأصبحت بذلك الدول الآسيوية محركا للنمو الاقتصادي من خلال مشاركتها في البناء الاقراض والاستثمار.

✓ الاقتصاد الآسيوي مصدر لرأس المال: أصبحت آسيا مصدرا لرأس المال وليس مجرد متلقي له وذلك بفضل شراء الآسيويين لحصص وإسهامها في الشركات الآسيوية فضلا عن الشركات الامريكية والاوربية، إلى جانب مساهمة التدفقات النقدية الصينية واليابانية والكورية عبر آسيا في تسريع إعادة تركيز رأس المال.

✓ خروج الدول الآسيوية من منطقة الاتفاقات الاقتصادية الغربية: لم تعد الاقتصادات الآسيوية الناشئة كاليهند والصين راغبة في الخضوع للترتيبات واملاءات المؤسسات الاقتصادية الغربية الشيء الذي دفعها لرفع انتاجها المحلي الإجمالي وإنشاء مؤسسات مالية جديدة على غرار بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية. AIIB.

✓ الارتفاع الصيني: تعتبر الصين من أكبر اقتصاديات العالم، حيث تمتلك أربع تريليون دولار كاحتياطي من النقد الأجنبي. إلى جانب ذلك، فالصين هي أكبر مصنع وتاجر في العالم من حيث القيمة المضافة الاجمالية، كما أنها تمتلك سبع عشرة ميناء من أكبر موانئ الشحن في العالم.¹

إجمالا، كان للازمة المالية أثار ضارة على الاقتصاد الامريكي والعديد من الاقتصاديات حول العالم، باستثناء الاقتصاديات الآسيوية التي تعافت بشكل سريع من أثارها.

3- احتواء الصعود الاقتصادي الصيني إقليميا: تمثل المناوأة الصينية لمصالح الولايات المتحدة والصدام المحتمل مع الدولة الصاعدة الدافع الرئيسي لتكثيف الوجود العسكري الأمريكي بالإقليم، نظرا إلى أن الصين باتت على أعتاب تخطي الولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي بتحقيقها لنسب نمو تصل إلى 30% في مجال التصدير و40% في مجال الاستثمار الرأسمالي و7.75% للناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2011، لتحتكر الترتيب الثاني بين أقوى دول العالم اقتصاديا.² ووفقا لتوقعات Price Waterhouse Coopers سيكون الاقتصاد الصيني أكبر من نظيره الأمريكي قبل عام 2030، وستحتل الولايات المتحدة المركز الثالث ويتوقع الباحثون أن تكون أندونيسيا في المركز الرابع.³

ففي سنة 2018، سجلت الصين نمو اقتصاديا قدر بـ 6.9%، والذي اعتبر أسرع نمو لها منذ سنة 2010. وعلى المستوى العسكري، أعلنت الصين في نفس السنة عن رفع ميزانيتها الدفاعية لتبلغ 175 مليار دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 8.1% (مقارنة بالسنة الفارطة 151.4 مليار دولار، و 143.7 مليار دولار

¹ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 27.

² How to get a date: The Year when the Chinese Economy will truly eclipse America's is in sight, The Economist ,31 December 2011 <https://econ.st/36cTj11> (accessed on 13/07/2018)

³ Geoff Golvin, study: China will overtake the US as world's Largest Economy before 2030, Fortune ,9 February 2017 <https://bit.ly/2ZF8WPZ> (accessed on 13/07/2018)

سنة 2016): وهو ما يشكل نسبة 1.4% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة مع الولايات المتحدة 3.4% وروسيا 2.8%¹.

الفرع الثالث: خطاب التهديد الصيني: يعمل الحوار كدعم مركزي للهوية والذاتية، لأن الحوار له أهمية حاسمة في صياغة المعنى الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من تعريفات التهديدات والمصالح في بناء الأمن القومي². ومن الأمور الأساسية للأمن الوجودي لأية دولة، هي القدرة على سرد القصص المقنعة عن أنفسهم والآخرين واكتساب التقدير الذاتي ضمن المجموعات التي يتم إنشاؤها بشكل ذاتي. وتتألف عملية صياغة خطاب الأمن القومي من وضع سياسة مفضلة في إطار قيم مقبولة على نطاق واسع، وتعد هذه العملية ضرورية لأنها تشكل أسساً للحياة الاجتماعية وتجعل المجتمع متماسكاً.

يرتبط بناء تهديد مقبول يمكن نسج حوله خطاب الأمن القومي، ارتباطاً جوهرياً بتصوير أمريكا لذاتها وللآخرين المتميز. فعندما يتعلق الأمر بحباكة قصة متماسكة تتعلق بأنشطة الصين، يتم إنشاء خطاب ارتباطي بين الأحداث التاريخية، والتعبير عن مصالح الأمن القومي والتهديدات الأمنية المحددة التي تعزز الهوية وتبرر استخدامات معينة للقوة الأمريكية لتعزيز الأمن الأمريكي الوجودي. لأجل ذلك، هناك عمليتان حواريتان مترابطتان تحدثان في وقت واحد.

تتضمن العملية الحوارية الأولى الحفاظ على السيرة الذاتية، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الشعور بالأمن الوجودي لأنها تتضمن قصة الذات (من أكون وماذا أريد) والخبرة السابقة (ما قمت به ولماذا). تطوي العملية الحوارية الثانية على "الأخر"، وهو أمر بالغ الأهمية لبناء الهوية المهيمنة³. وهو ما لاحظناه في العبارات التي تضمنها خطاب أوباما أمام البرلمان الأسترالي. كما تُضفي الاستثنائية **Exceptionalism** مزيداً من الحماس على تعبير الإحساس الأمريكي بالهوية بشكل واضح، والذي يعتمد على المقارنة مع "الأخر" الفاسد والخطير في الإعلان عن خطاب الأمن القومي.

بالنتيجة، أصبحت المؤسسات الأمنية الأمريكية متوافقة بشكل كبير مع الخطابات المركزية وتمثيل مهددات الأمن القومي الأمريكي والتي يتم إعادة إنتاجها، وتضمينها، وتطبيعها عبر مجموعة أخرى من المؤسسات والممارسات الاجتماعية. بمرور الوقت، تم مأسسة الخطابات وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات؛ الممارسات؛ المصالح المادية للمجتمع والسياسة الأمريكية، إلى الحد الذي تظهر فيه "الحقائق" المقبولة خارجية وبديوية. باختصار، تظهر أهمية امتلاك ونقل الخطاب السائد حول الأمن

¹ Shaurya karanbir Gurung, China Defence Budget 175 billion, India 45 billion, 06 March 2018

<https://bit.ly/2ZLg4u8> (accessed on 13/07/2018)

² Anisa Heritage, Interpreting the Obama Administration's Rebalance Strategy: Sustaining U.S. hegemony in the Asia-Pacific, Opcit, P 126.

³ Ibid, P127.

القومي ضرورية للتصور الإيجابي للإدارة من قبل الجمهور العام. وبدون ذلك، سيُنظر إلى الإدارة على أنها تفتقر إلى إستراتيجية متماسكة للأمن القومي.

ارتكز التقييم الأمريكي للصعود الصين بأنه يمثل تهديداً لها، بالنظر إلى تنامي نفوذ بكين الإقليمي، معتبراً أياها كقوة صاعدة مختلفة، تنوي استبدال الولايات المتحدة كقوة إقليمية مهيمنة في آسيا - الباسيفيك. حيث أعطى ثقل الصين الاقتصادي المتزايد والقدرات العسكرية القدرة على التأثير في النظام الإقليمي، مما شكل أكبر تهديد لنظام الهيمنة الليبرالي الأمريكي في المنطقة. من جهة أخرى، فسر عرض بكين للرؤية الصينية للنظام الإقليمي في آسيا - الباسيفيك، على أنه تهديد، للهيمنة الأمريكية عبر المحيط الهادئ، التي هي حجر الزاوية للأمن القومي الأمريكي.

كما شدّ انتباه سرعة ونوع التحديث العسكري ومستوى الإنفاق العسكري، خاصة منذ أن عمل جيش التحرير الشعبي الصيني على تطوير قدرات منع الوصول إلى المناطق أو رفضها anti-Access/area denial، والتي قد تتحدى قدرة الجيش الأمريكي على العمل في غرب المحيط الهادئ، بالإضافة إلى أنشطة بناء الجزر الصناعية في بحر الصين الجنوبي.¹ هذا، وأصبحت الأنشطة السيبرانية الصينية نقطة محورية للتأكيد على التهديد المباشر الذي تمثله الصين للولايات المتحدة، وذلك بالأساس لأن استعراض القوة الأمريكية، مثل الاقتصاد الأمريكي، يعتمد اعتماداً كبيراً على شبكات الكمبيوتر من أجل القيادة والسيطرة. وعليه، أسهم خطاب التهديد الصيني بشكل كبير في منح المبرر والذريعة لإعلان الاستراتيجية وكذا لكسب التأييد الإقليمي والعالمي.

المطلب الثالث: القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي

لم يعد امتلاك عناصر القوة وأشكالها المختلفة كافياً لنجاح الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية وفي التأثير على الآخرين، إذ أصبحت هناك أهمية متزايدة لكيفية توظيف الدولة لما تمتلكه من أشكال القوة عبر القيادة الناجحة التي يكون لديها الذكاء أو فطنة السياق Contextual Intelligence من أجل تحديد أي أنماط أو مهارات من القوة يمكن توظيفها في المواقف المختلفة.² وبعد الاستعمال المفرط للقوة الصلبة من طرف إدارة جورج بوش الابن خاصة في حربي أفغانستان والعراق، بما انعكس سلباً على الهيمنة الامريكية العالمية، جاء رد إدارة باراك أوباما باستخدام ألية جديدة اصطلح عليها بـ "القوة الذكية". smart power

ننوه في هذا السياق، أن هذا الرد لم يأتي من فراغ ومحظ صدفة، بل جاء نتيجة للتخطيط المسبق، حيث قام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) وبدعم من مؤسسة Starr Foudation

¹ Ibid, P131

² J. Robert Baum and Stefan Wally, Strategic Decision Speed and Firm Performance, **Strategic Management Journal**, Vol 24, N° 11, November 2003, PP 1107-1109.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

بإعداد مشروع القوة الذكية؛ والهادف إلى تدعيم السياسة الخارجية الامريكية لتكون أكثر قدرة وتأثيراً في تحقيق أهدافها وذلك عبر آلية جديدة تشكل نقلة نوعية في الاداء الاستراتيجي الامريكي، كونها تركز على عملية الدمج بين مفهومي القوة الناعمة والقوة الصلبة؛ وذلك في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الانية والمستقبلية التي تواجه الولايات المتحدة.

دعى المركز إلى اجتماعات ومناقشات ضمت أعضاء من الادارة الامريكية القائمة في عام 2007، واعضاء من المكتب الانتخابي، الجيش، المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام، أكاديميين وأفراد من القطاع الخاص، واجتمعت اللجنة ثلاث مرات خلال سنة 2007 لتطوير مخطط تفصيلي لانعاش القيادة الامريكية وأصدرت اللجنة تقريراً بعنوان "التوقعات العالمية: أهم التحديات الامنية لسنة 2008"، وتقريراً آخر عن القوة الذكية بوصفها سياسة لاستعادة مكانة الولايات المتحدة عالمياً بعنوان "القوة الذكية، أمن أكثر لأمريكا" *Smart Power More Security for America*. وهدف التقريران إلى تشكيل النقاش السياسي أثناء الحملات الانتخابية للمرشحين للفوز بالمكتب الابيض، وكذلك النقاش الوطني حول سبل استعادة واشنطن مكانتها دولياً ومواجهة التحديات التي تحدث عنها التقرير الاول¹. وترأس المشروع، الاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان بارزتان في الجانب العملي التطبيقي والأكاديمي وهما: ريتشارد ارميتاج *Richard Armitage* وجوزيف ناي *Joseph S. Nye*. وبهذا، تم الاستناد إلى التقريرين السابقين كبدية فعلية لتوظيف القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي.

الفرع الأول: مفهوم القوة الذكية: كان جوزيف ناي أول من أشار إلى مفهومة القوة الذكية، حيث ميز بين القوة الصلبة بأنها قوة السيطرة المباشرة على الموارد الملموسة. في حين القوة الناعمة هي القوة غير المباشرة أو التعاونية للتأثير على الآخرين متعلقة بالموارد المثالية كالثقافة، الايديولوجية والتحكم في الاجندة السياسية². وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: مدلول مصطلح القوة

القوة الناعمة	القوة الصلبة	
الاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان بارزتان في الجانب العملي التطبيقي والأكاديمي وهما: ريتشارد ارميتاج <i>Richard Armitage</i> وجوزيف ناي <i>Joseph S. Nye</i> . وبهذا، تم الاستناد إلى التقريرين السابقين كبدية فعلية لتوظيف القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي.	الاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان بارزتان في الجانب العملي التطبيقي والأكاديمي وهما: ريتشارد ارميتاج <i>Richard Armitage</i> وجوزيف ناي <i>Joseph S. Nye</i> . وبهذا، تم الاستناد إلى التقريرين السابقين كبدية فعلية لتوظيف القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي.	الاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان بارزتان في الجانب العملي التطبيقي والأكاديمي وهما: ريتشارد ارميتاج <i>Richard Armitage</i> وجوزيف ناي <i>Joseph S. Nye</i> . وبهذا، تم الاستناد إلى التقريرين السابقين كبدية فعلية لتوظيف القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي.
الاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان بارزتان في الجانب العملي التطبيقي والأكاديمي وهما: ريتشارد ارميتاج <i>Richard Armitage</i> وجوزيف ناي <i>Joseph S. Nye</i> . وبهذا، تم الاستناد إلى التقريرين السابقين كبدية فعلية لتوظيف القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي.	الاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان بارزتان في الجانب العملي التطبيقي والأكاديمي وهما: ريتشارد ارميتاج <i>Richard Armitage</i> وجوزيف ناي <i>Joseph S. Nye</i> . وبهذا، تم الاستناد إلى التقريرين السابقين كبدية فعلية لتوظيف القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي.	الاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتان بارزتان في الجانب العملي التطبيقي والأكاديمي وهما: ريتشارد ارميتاج <i>Richard Armitage</i> وجوزيف ناي <i>Joseph S. Nye</i> . وبهذا، تم الاستناد إلى التقريرين السابقين كبدية فعلية لتوظيف القوة الذكية كألية للأداء الاستراتيجي الأمريكي.

Source: Joseph S. Nye, Jr, *Soft power: The Means to Success in Politics* (New York: Public Affairs, 2004), P 08.,

¹ Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, Jr, *CSIS Commission on Smart Power: A Smarter more Secure America*, (Washington D.C: The CSIS Press, 2007), P 01.

² Joseph S. Nye, Jr, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic, 1990), P 31.

تم ترجمة محتوى الجدول من طرف الباحثة

في مقال لها بجريدة الشؤون الخارجية سنة 2004، قدمت سوزان نوزل Suzanne Nossel مفهوم القوة الذكية؛ من خلال استعراضها لخبرة السياسة الخارجية لإدارة جورج بوش الابن. حيث اعتقدت أنه منذ أحداث 11 سبتمبر، أخطأ صانعي قرار السياسة الخارجية (المحسوبين على تيار المحافظين الجدد) بتبنهم للأليات الاستباقية لمحاربة الارهاب واقترحت أن تعود الولايات المتحدة إلى الاتجاه العام الليبرالي الدولي المرتكز على افتراض أن الحروب أقل حدوثاً في نظام عالمي مستقر من الديمقراطية الليبرالية.¹

وفي اللجنة التي ترأسها جوزيف ناي وارميتاج، أعطى المؤلفان وصفا كاملا لمعنى القوة الذكية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية على أنها: "الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، والسبيل لتحقيق أهداف أمريكا من خلال تكامل الاستراتيجية، الموارد والسياسة الخارجية"²

وفي ذات السياق، أشار ناي إلى أن القائد الناجح يحتاج إلى مهارات القوة الناعمة؛ وهي القدرة على جذب انتباه الآخرين استنادا لثلاث مهارات رئيسية: الذكاء العاطفي، الرؤية والاتصال، ومهارات القوة الصلبة على غرار الكفاءة التنظيمية، الكفاءة السياسية الميكيفيلية المقرونة بالذكاء السياقي* وبإمكان القائد مواءمة مهاراته تبعا للوضع وتحقيق توليفة ناجحة للقوة الذكية.³ من جانبه، أوضح Chester A Crocker أن القوة الذكية تشتمل على استراتيجية استخدام الدبلوماسية، الجذب أو الاقناع، بناء القدرات، تسويق القوة، التأثير في الطرق ذات التكلفة الفعالة والتي لها شرعية سياسية واجتماعية، وبشكل أساسي ارتباط كل من القوة العسكرية وأشكال الدبلوماسية كافة.⁴

من جهتها، أفصحت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة هيلاري كلينتون في جلسة استماع عقدت يوم 13 يناير 2009، في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ بالكونغرس الامريكي عن مفهوم القوة الذكية الذي يجسد بصورة ممرضة التغيرات المستقبلية التي ستطرأ على السياسة الخارجية الامريكية.

¹ Suzanne Nossel, Smart Power, *Foreign Affairs*, Vol 83, N° 2, 2004, PP 131-142.

² Hung Ming-Te, Lee Mei-Hsien, An Analysis of Obama Administration's Foreign Policy in Southeast Asia, Opcit, P06.

³ Joseph S. Nye, Joseph Nye Commentary: How Obama Leads Harvard Kennedy School?

<https://bit.ly/2u1SAF3> (accessed 28/12/ 2018).

*عرفه جوزيف ناي بانه: "مهارة حدسية تشخيصية تساعد القائد على فهم التغيير، تفسير العالم الخارجي، وضع الاهداف، مواد من استراتيجيات والتكتيكات مع الاهداف لإنشاء سياسات ذكية في أوضاع جديدة" أنظر:

Joseph S Nye Jr, *The Power to Lead* (London, Oxford University Press) 2008, P 12.

كما يدل الذكاء السياقي على القدرة على تمييز الاتجاهات في مواجهة التعقيد فضلا عن القدرة التكيفية اثناء محاولة تحديد الاحداث على حد سواء. ويسمى الذكاء السياقي للقادة ايضا وتكييف اساليبهم تبعا للوضع واحتياجات اتباعهم، كما تؤهلهم من تدفق المعلومات التي تهذب حدسهم او تتفهمهم.

⁴ Crocker Chester A, *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*, US Institute of Peace Press, 2007, P13.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

بوصفها نهجا جديدا لحل المشكلات العالمية، ولن يتحقق ذلك دون تعزيز القوة الامريكية المدنية وتوسيعها إلى أبعد مدى عبر تشجيع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة وانتشارها عالميا.¹

ووفقا لما سبق، فإن القوة الذكية هي البراعة والقدرة على الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في استراتيجية واحدة ذات تأثير في الآخرين، وهذا بالاعتماد على خمس مجالات أساسية حسبما حددها ناي وارميتاج: استعادة دور التحالفات، الشراكات والمؤسسات، التصور العالمي، الدبلوماسية العامة، الاندماج الاقتصادي، التكنولوجيا والابتكار.²

وبالنسبة للدوافع والمبررات التي دفعت إدارة أوباما صوب توظيف آلية القوة الذكية في أدائه الاستراتيجي، وهذا بعد رصد المدرك الاستراتيجي الامريكي لأهمية ذلك التوظيف خدمة لهدف الحفاظ على الهيمنة الامريكية العالمية، تمثل أهمها في:³

✓ استعادة سمعة الولايات المتحدة وهيمنتها، عبر استجلاب الشرعية واضفائها على تصرفاتها الدولية، حيث سعى أوباما بشكل حثيث لبذل المزيد من الجهود للمضي قدما باتجاه انتهاج سياسة خارجية مرنة مثلت تعزيز الدبلوماسية الدولية والتعاون بين الشعوب.

✓ تجديد خيار الهيمنة الامريكية والقيادة عبر الشراكة مع القوى الدولية والاقليمية من خلال مشاركتها الفاعلة في قضايا الامن الدولي.

✓ تأثر الاداء الاستراتيجي الامريكي ونتائجه السلبية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على هيمنة الولايات المتحدة (الخسائر البشرية والمادية، الفضائح وانتهاكات الحرب الاقتصادية في العراق وافغانستان).

✓ إضفاء نوع من المصداقية على شعار إدارة باراك أوباما والتزاماتها بالتغيير، في ضوء توظيف الوسيلة لخدمة الهدف.

✓ وضع حد لتداعي انهيار فلسفة القوة المهيمنة نتيجة الاستنزاف المباشر لقدراتها العسكرية في الحروب المباشرة، مما أجبر الولايات المتحدة على إتباع استراتيجية انسحاب القوات خاصة في العراق.

✓ دفع الحلفاء للمشاركة في تحمل الاعباء، في محاولة من إدارة أوباما لمعالجة الوهن العسكري الامريكي وإعادة التأهيل العسكري نتيجة التقادم الزمني عبر الالية الذكية.

✓ العجز المالي والازمات التي تعرض لها الاقتصاد الامريكي، التي انعكست على أدائه وتطلعاته نحو الهيمنة العالمية.

¹ Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development, **Foreign Affairs**, November/December 2010.

² Richard L. Armitage, Joseph S. Nye, *Opcit*, P01.

³ محمد وائل القيسي، الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما نموذجا، مرجع سابق، ص ص 198-208.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

وخلص القول، يكمن الهدف من استخدام القوة الذكية بوصفها آلية جديدة تدعم الاداء الاستراتيجي الامريكي الخارجي،¹ هو استعادة القدرة والقيادة العالمية للولايات المتحدة من خلال الاستخدام المرن والفتن لجميع الاليات اللينة والصلبة، ضمن إطار تكتيكي يشكل مرتكزا للاستراتيجية الامريكية بصيغتها الجديدة.

حفاظا على ديمومة مكانتها المهيمنة وأمنها الوجودي بمنطقة جنوب شرق آسيا، مثلت القوة الذكية الالية الأساسية لاستراتيجية إعادة التوازن؛ هذه الأخيرة تجسدت من خلال ثلاث أبعاد رئيسية: البعد الأمني، البعد الاقتصادي والبعد الدبلوماسي؛ مثل كل بعد من هذه الأبعاد نمط معين من القوة المستخدم من طرف الولايات المتحدة تحقيقا لتلك الغايات. ويهدف إبراز أنماط القوة المجسدة في الابعاد الثلاث للاستراتيجية، استعانة الدراسة بالإطار التحليلي لتقسيم القوة لبارنت ودوفال **Barnett and Duvall's Taxonomy of Power**؛ والذي صنف القوة إلى أربعة أشكال متقاطعة ومتشابكة: القوة الإلزامية/القهرية؛ القوة المؤسسية؛ القوة البنيوية/الهيكلية والقوة الانتاجية.

في حالة الولايات المتحدة، تتعلق القوة الإلزامية/القهرية بقدرات أميركا القيادية المباشرة: بمعنى القدرة القهرية خاصة العسكرية؛ و تتجلى القوة المؤسسية، في قدرة أميركا على البناء والعمل من خلال الأدوات الرسمية للتحكم غير المباشر، على سبيل المثال من خلال تشكيل المؤسسات الإقليمية؛ تتجلى القوة الهيكلية/البنيوية في قدرة أميركا على إعادة صياغة هيكل الإنتاج الاقتصادي القائمة، على سبيل المثال من خلال سياساتها التجارية الإقليمية؛ القوة الإنتاجية، تتجلى في قدرة أميركا على تشكيل المفاهيم الأيديولوجية من خلال الممارسات الخطابية والتمثيلية.²

يسمح هذا الإطار متعدد الأبعاد للقوة الفرصة لفحص شامل لاستراتيجية إعادة التوازن؛ إجراء تحليل أكثر شمولاً للعملية المستمرة والمفتوحة لإعادة إنتاج الهيمنة الأميركية، لإعطاء منظور شامل حول كيفية ممارسة الولايات المتحدة قوتها بأشكال مختلفة للحفاظ على هويتها وممارستها المهيمنة؛ ولإثبات كيف أن ممارسة القوة الأميركية تحافظ على نظامها المهيمن من خلال مزيج الإكراه الموافقة؛ الهيمنة الأيديولوجية والإشراف على المؤسسات.³

بواسطة الابعاد الثلاثة لاستراتيجية إعادة التوازن، سنوضح كيف عملت إدارة أوباما على تأمين مكانتها المهيمنة وتأثيرها بمنطقة جنوب شرق آسيا، وهذا من خلال ممارستها لأشكال القوة المختلفة:

¹ Joseph Nye, The US Can reclaim Smart Power, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, January 2009.

² Anisa Heritage, **Interpreting the Obama Administration's Rebalance Strategy: Sustaining U.S. hegemony in the Asia-Pacific**, unpublished PhD Thesis (University of Kent, September 2016), PP26-27

³ Anisa Heritage, Opcit, P 08.

القوة الاجبارية، القوة المؤسساتية، القوة البنائية والقوة الإنتاجية، والتي تشكل في مجموعها آلية القوة الذكية.

الفرع الثاني: البعد الأمني لإستراتيجية إعادة التوازن (القوة الاجبارية Power (Compulsory

يمثل البعد الأمني والعسكري لإستراتيجية إعادة التوازن جانبا مهما وحاسما في التحول الامريكي نحو المحيط الهادئ كمنطقة حيوية خاصة في ظل الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان. ويكمن الهدف من البعد الأمني هو تعزيز التحالفات القائمة وتطويرها في شكل ترتيبات لتقاسم الأعباء، بمعنى دفع الحلفاء الحاليين إلى العمل بشكل تعاوني في المسائل العسكرية، تحت الإشراف الأمريكي. حيث تشكل التحالفات الثنائية حجر الأساس لإستراتيجية واشنطن الإقليمية ووجودها الأمني كجزء من العملية الأوسع لبناء نظام ما بعد الحرب الباردة¹. ولأجل تجسيد ذلك التحول في شقه الأمني، استخدمت الإدارة الامريكية القوة الاجبارية أو الإلزامية؛ والتي تنطوي على "القوة كعلاقات تفاعل للسيطرة المباشرة من طرف فاعل واحد على الآخر"². ويظهر استخدام القوة الاجبارية من خلال:

أولاً- تعزيز وتوسيع التحالفات والشراكات الإقليمية القائمة: من الأولويات الرئيسية لإعادة التوازن هي تعزيز التحالفات التي توفر الأساس لارتباط الولايات المتحدة في المنطقة وعلى استمرارية الاستقرار الإقليمي، إلى جانب دعم وتوسيع قدرات الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين الإستراتيجيين وحلفائها. ويعد نظام التحالف "سان فرانسيسكو" **The San Francisco Alliance System**، والمعروف باسم نظام المركز والأطراف **Hub-and-Spokes System**، من صميم إستراتيجية الولايات المتحدة بآسيا - الباسيفيك، لذا يمثل عنصر أساسي في القوة الإيجابية الأمريكية³.

إلى جانب شبكة التحالفات التي تربط الولايات المتحدة بأهم الفواعل بمنطقة شمال شرق آسيا: التحالف مع اليابان سنة 1960، التحالف مع كوريا الجنوبية سنة 1953، قطعت واشنطن شوطاً كبيراً في إطار إستراتيجية إعادة التوازن على تطوير وتكييف النموذج التقليدي "نظام المركز والأطراف" إلى "شبكة من العلاقات متعددة الأطراف" أكثر انتشاراً وتوزيعاً في جنوب شرق آسيا، والتي من شأنها أن تعزز الهيمنة الإقليمية للولايات المتحدة في نهاية المطاف. ويفسر ذلك، أنه بعد إدراك الولايات المتحدة للتكاليف الباهظة التي كلفها إياها نظام المركز والأطراف، فضلت اللجوء إلى نمط التحالفات متعددة الأطراف، وهذا لتقاسم أعباء التحالفات والحماية الأمنية مع شركائها الإقليميين.

¹ Jae Jeok Park, "The U.S.-Led Alliances in the Asia-Pacific: Hedge against Potential Threats or an Undesirable Multilateral Security Order?", *The Pacific Review*, vol 24, N° 2, May 2011, P 138.

² Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in International Politics," *International Organization*, Vol 59, No1, 2005, p25.

³ Anisa Heritage, Opcit, p29.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

بسبب المخاوف حول المطالب السيادية ببحر الصين الجنوبي، قبلت دول جنوب شرق آسيا بالتواجد العسكري الأمريكي، حيث تعمل كموازنة للقوة العسكرية الصينية المتنامية. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن المنظور الأوسع هو الحفاظ على هيمنتها الإقليمية من خلال حماية حريتها في العمل البحري، خاصة في ظل سعي الصين لتحديث قدراتها العسكرية واستخدامها بإصرار في بحر الصين الجنوبي، مما يؤدي إلى تغيير النظام الإقليمي لما بعد الحرب العالمية الثانية الذي أرسى أسس الاستقرار والازدهار في منطقة آسيا-الباسيفيك.¹

في ظل إدارة أوباما، استمرت وتيرة ونطاق التدريب العسكري المتعدد الأطراف عبر منطقة آسيا-الباسيفيك؛ حيث أجرت الولايات المتحدة واليابان والهند أول مناورات بحرية ثلاثية في أبريل 2007، وشملت مناورات مالابار Malabar الأمريكية-الهندية كل من اليابان وسنغافورة وأستراليا؛ إلى جانب تدريبات Nichi Gou Trident اليابانية – الأسترالية؛ وتدريب TAMEX لمراقبة السفن البحرية الأمريكية-الأسترالية-اليابانية؛ فضلاً عن تعزيز الشراكات التي أطلقتها الولايات المتحدة مع إندونيسيا وماليزيا وفيتنام ونيوزيلندا.²

من خلال التحالفات الثنائية، وعرض التعاون الأمني المتعدد الأطراف المدعوم بضمانات أمنية أمريكية، فإن الولايات المتحدة قادرة على دفع نظام التحالف في اتجاه يخدم مصالحها؛ حيث تعمل استراتيجية تطوير العلاقات متعددة الأطراف والمتشابكة، بناء على تقارب القضايا بين الأطراف، على تعميق الهيمنة الأمنية الأمريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك، وترسيخ الولايات المتحدة بقوة في منطقة آسيا-الباسيفيك، وأن تبقى منطقة آسيا-الباسيفيك متمركزة على المحيط الهادئ، بدلاً من تطوير نظام يتمركز حول الصين أو آسيا.³ وسعت الولايات المتحدة في الشراكة مع حلفائها، إلى إحداث نظام أمني مستقر يعزز الثقة الاستراتيجية داخل المنطقة ويوفر بيئة مناسبة لبناء روابط وثيقة بين الدول. كما أن عملية تحديث وتعزيز هيكل التحالف لا تعزز القدرات العسكرية والتوافقية بين الحلفاء فحسب، بل تعمل أيضاً على مواءمة مصالح الشركاء الإستراتيجيين مع المصالح الأمريكية.

تجدر الإشارة، إلى أن رغبة شركاء الولايات المتحدة بالانخراط في العلاقات الشبكية والمتوائمة مع المصالح الأمريكية، تأثرت بشكل غير مباشر بقوة الخطاب الأمريكي حول الصين. حيث غالباً ما يكون الخطاب قويا وسلبيًا إذا تعلق بالصعود الصيني، في حين تبث الرسائل الإيجابية حول الدور الأمريكي في منطقة آسيا-الباسيفيك إلى الشركاء الإقليميين، وبأن الولايات المتحدة تسعى لإحلال السلم والاستقرار وتعزيز نظام أمني مستقر ومتنوع، وتعطي الأولوية للتعاون، تعزز النظام الإقليمي.

¹ Sarah Raine, Christian Le Mièrè , **Regional Disorder: The South China Sea Dispute** (London , The International Institute for Strategic Studies , 2013) ,p 154.

² Anisa Heritage, Opcit, p 172.

³ Ibid, P174.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

تشكل التحالفات عنصراً أساسياً في القوة الإيجابية للولايات المتحدة؛ حيث تواصل الولايات المتحدة استخدام نظام التحالف بشكل متزايد لإدارة ديناميات القوى الإقليمية المتغيرة والحفاظ على مكانتها كقوة أسيو-باسيفيكية؛ وهذا من خلال تفاعلاتها المباشرة مع الدول الشريكة لها¹. إن الاستمرار في تنمية علاقات خاصة مع الدول الرئيسية في المنطقة من خلال التحالفات الثنائية الحالية، هو وسيلة حيوية يمكن من خلالها للولايات المتحدة تأكيد مصالحها، وتعزيز مكانتها كشريك متميز.

وبناء على ذلك، لا تحتاج الولايات المتحدة إلى ممارسة سيطرة قسرية مباشرة على الدول الأخرى في المنطقة؛ لأن بنية الأمن الإقليمي تعمل بالفعل للحفاظ على الهرمي الحالي، إعادة إنتاج المواضيع ذات الصلة داخليا بالتبعية والخضوع (أو الهيمنة) التي تحتلها الجهات الفاعلة².

ثانيا- تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في إقليم آسيا-الباسيفيك : إلى جانب تعزيز وتوسيع شبكتها من التحالفات بالمنطقة، سعت الولايات المتحدة إلى زيادة شبكة قواعدها العسكرية في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا؛ بمعنى، إعادة التوازن لوجودها العسكري في منطقة آسيا-الباسيفيك والمحيط الهندي، وذلك بهدف طمأنة حلفاءها وشركائها بالمنطقة.

وفقا لتقرير خدمة أبحاث الكونغرس، فإن تنامي القدرات العسكرية والاصرار الصيني بالمنطقة شجع إدارة أوباما على زيادة جهودها وتغيير سياستها بمنطقة آسيا-الباسيفيك³. وفي جانفي 2012، أصدرت وزارة الدفاع الامريكية التوجيه الاستراتيجي الدفاعي تحت عنوان "الحفاظ على القيادة العالمية الامريكية: الاولويات الدفاعية للقرن الحادي والعشرين"؛ حيث أكدت هذه الوثيقة على مبرر تحويل التركيز إلى منطقة آسيا-الباسيفيك، كما سلطت الضوء على المهمات الاساسية للجيش الامريكي خلال هذا التحول والتي تشمل ردع وإحباط أي هجوم، إظهار القوة وتوفير تواجد مستقر بمنطقة آسيا-الباسيفيك، بالرغم من تحديات الاستراتيجية الصينية⁴. A2/AD اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من الخطوات بهدف تحويل مواردها العسكرية باتجاه الباسيفيك كان من أهمها: نشر قوات جديدة في كل من أستراليا، سنغافورة والفلبين. حيث تم توقيع اتفاقيات دفاعية جديدة مع أستراليا في أبريل 2012، لنشر 200 إلى 250 مقاتلاً على أساس التناوب، في قاعدة داروين العسكرية لمدة ستة أشهر تقريباً.

من جهة أخرى، وقعت الولايات المتحدة وسنغافورة اتفاقية تسمح بنشر سفن قتالية ساحلية (LCSs) بسنغافورة. وفي 2013، وصلت أول سفينة من السفن الساحلية الأمريكية الأربع إلى ميناء

¹ Barnett and Duvall, **Power in Global Governance**, (London, Cambridge University Press, 2009), P9

² Ibid, PP 18,20.

³ Manyin et al, **Pivot to the Pacific**, The Obama Administration Rebalancing Toward Asia, Opcit, P 02.

⁴ Secretary of Defence, **Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 21st Century Defence** (Washington DC Department of Defence, January 2012), PP 5-6.

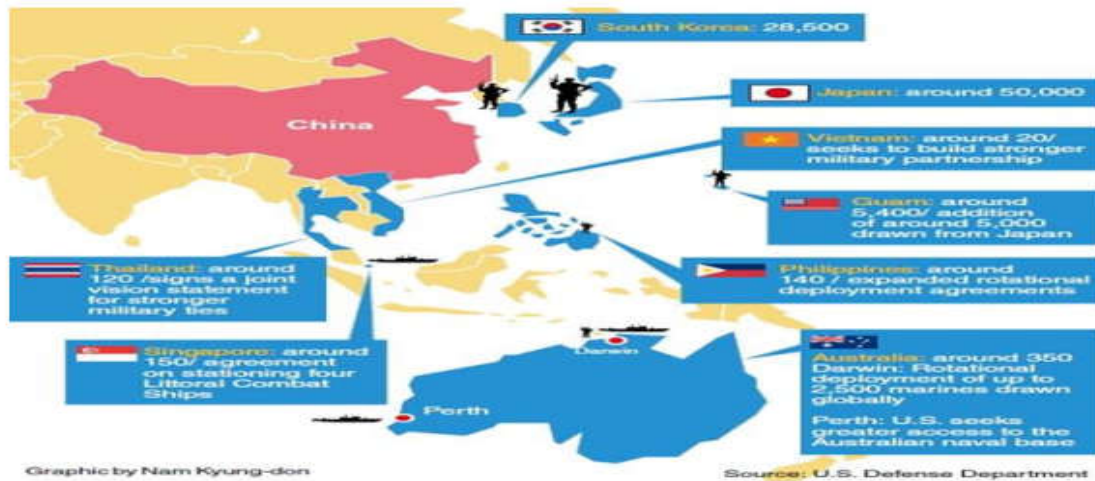
الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

سنغافورة، كما صاغ الطرفين مقترحات لاتفاقيات دفاعية جديدة لإضفاء الطابع الرسمي على تناوب الطائرات الشبح والمقاتلين الأمريكيين في الفلبين وإجراء مناورات مشتركة.

بالمقابل، وفي أبريل 2014، تم التوقيع على اتفاق لمدة 10 سنوات بين الولايات المتحدة والفلبين؛ يسمح للقوات البحرية الامريكية بمنافذ أكبر للقواعد في جميع أنحاء الفلبين، كما يساعد على تعزيز التواجد البحري داخل المنطقة. كما تم في 2013، نقل وحدات الفيلق البحري الامريكي من جزيرة اوكنيواOkinawa إلى جزيرتي غوامGuam وهوايHawaii.

وفي إطار الخطوات التنفيذية الداعمة لاستراتيجية إعادة التوازن، تم إعادة تموقع الغواصة الهجومية الرابعة (USS Topeka) بقاعدة "غوام". إلى جانب، تم إعادة تنظيم الممتلكات البحرية إلى منطقة القيادة في المحيط الهادئ PACOM؛ فعلى سبيل المثال، تم إعادة تموضع طائرات استطلاع الاشارات EP-3 من القيادة المركزية CENT COM إلى قيادة PACOM بعد انتهاء مهامها العسكرية في العراق وافغانستان¹. كما لعب سلاح مشاة البحرية الامريكية دور كبير في إستراتيجية إعادة التوازن، ووفقا للمسؤولين الرسميين الامريكيين، منذ الاعلان عن هذه الاستراتيجية تم نشر 2.500 من القوات البحرية بشكل دوري بقاعدة داروين بأستراليا. والخريطة الموالية توضح توزيع انتشار القوات العسكرية الامريكية بمنطقة آسيا-الباسيفيك في ظل استراتيجية إعادة التوازن

الخريطة رقم 04: الانتشار الأمريكي بمنطقة آسيا-الباسيفيك في إطار إعادة التوازن



Source : Song Sang-ho , U.S. steps up policy for Asia-Pacific rebalancing

<https://bit.ly/35KRFGx> (accessed on 10/01/2018)

وحسب وثيقة الميزانية الفيدرالية لآسيا-الباسيفيك لسنة 2014، تم اعتماد 70 مليون دولار بغية القيام بالنشر الدوري لوحدة القوة الجوية الامريكية إلى استراليا، وخلق تفوق جوي بمنطقة آسيا-

¹ Cruz Cruz Angel, Opcit, P 34.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

الباسفيك. إلى جانب تمويل التمارين والتدريبات العسكرية بين القوات الجوية وباقي الحلفاء والشركاء في جميع أنحاء آسيا-الباسفيك.¹

ثالثاً: مفهوم المعركة الجوية-البحرية (ASB) Air Sea Battle (ASB): استجابة لتحديث الصين العسكري وتنامي قدراتها على منع الوصول إلى المناطق، تبنى الجيش الأمريكي مفهوم "المعركة الجوية-البحرية (ASB)"، والتي تستلزم توجيه ضربات مكثفة ضد البر الرئيسي الصيني.² خوفاً من التطويق، استثمرت الصين في قدراتها العسكرية لمنع القوات الأمريكية من العمل بفعالية بالقرب من محيطها. تضمنت إستراتيجية "منع الوصول / المنطقة المحرمة" ("A2 / AD) anti-Access/area denial": الصواريخ، الغواصات، الدفاعات الجوية والطائرات المقاتلة؛ لاستغلال مواطن الضعف لدى قوات الاستطلاع الأمريكية، بما في ذلك المسافة بين أمريكا وشرق آسيا، واعتمادها على الاتصالات اللاسلكية والقواعد العسكرية الثابتة والقوات الجوية. وتحديداً، قامت الصين بتطوير صواريخ تهدد القوى المركزية لاستعراض القوة الأمريكية، وحاملة الطائرات الصغيرة.³ لهذا، حذر المحللون الأمريكيون من أن الاستراتيجية الصينية A2 / AD تشكل "تهديداً طويل الأجل للمصداقية والالتزام الأمريكي تجاه الحلفاء المحليين والاستقرار الإقليمي. وتم الإعلان عن هذا المفهوم الجديد في المراجعة السنوية للدفاع الرباعي سنة 2010، والتي وافق عليها وزير الدفاع غيتس، والتي أوضحت بأن: "ردع وهزيمة العدوان في المناطق المحرم الوصول إليها، يعد أحد المجالات المهمة الستة الرئيسية، ودعت إلى مفهوم المعركة الجوية-البحرية المشتركة ... لمواجهة التحديات المتزايدة لحرية العمل الأمريكية".⁴

نخلص في الأخير، إلى أن البعد الأمني والعسكري لاستراتيجية إعادة التوازن سمح لنا بتوضيح كيف عملت إدارة أوباما للحفاظ على الهيمنة والتأثير الأمريكي بمنطقة جنوب شرق آسيا من خلال ممارسة القوة الاجبارية والمؤسسية. إلى جانب تصميم الحكومة الأمريكية الحفاظ على القوات المطلوبة المجهزة تجهيزاً جيداً في المنطقة على الرغم من الانخفاض الإجمالي في ميزانية الدفاع الأمريكية.

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي لإعادة التوازن (القوة المؤسسية والبنوية)

كما سبق التطرق إليه، تمثلت الدوافع الاقتصادية لإعلان استراتيجية إعادة التوازن في: معالجة العجز التجاري الأمريكي المتزايد مع منطقة آسيا-الباسيفيك، خاصة مع الصين. وهذا يهدف تنمية الاقتصاد الأمريكي بشكل مستدام في المنطقة، اعترافاً بأن هذه المنطقة ستكون مركزاً للنمو الاقتصادي

¹ Factsheet, The Fiscal Year 2014 Federal Budget and The Asia-Pacific, The White House, 12 April 2013.

<https://bit.ly/2QisXHO> (accessed on 15/07/2018).

² Amitai Etzioni, Air Sea Battle: A Case Study in Structural Inattention and Subterranean Forces, **Armed Forces and Society**, vol 42, issue 1, September 2014, p 03.

³ Amitai Etzioni, Opcit.

⁴ U.S. Department of Defense, **Quadrennial Defense Review Report** (Washington, DC: Government Printing Office, February 2010), P32

العالمي في القرن الحادي والعشرين، والدافع الأهم يتمثل في الرغبة باحتكار بنية التجارة الإقليمية، والتأثير على المؤسسات الإقليمية حفاظاً على المصالح التجارية الأمريكية لاستدامة النظام الاقتصادي. وهذا كله يهدف تشكيل المؤسسات الاقتصادية الإقليمية لدعم تعهد الإدارة بتنمية الاقتصاد الأمريكي في منطقة آسيا -الباسيفيك¹ وتحقيقاً لتلك الأهداف ارتكز البعد الاقتصادي للاستراتيجية على استخدام القوة البنيوية والمؤسساتية، نورد مظاهر استخدامها فيمايلي.

أولاً -القوة البنيوية: تجلى استخدام القوة البنيوية من خلال البعد الاقتصادي:

1-اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ: اتفاقيات التجارة التفضيلية **Preferential Trade Agreements (PTAs)**، هي نموذج لاتفاقيات التجارة اللاتماثلية مع الاقتصاديات الضعيفة، والتي من خلالها يمكن للولايات المتحدة تشكيل مصالح الأطراف الأخرى بشكل مباشر. كما أن اتفاقيات التجارة الحرة FTAs اللاتماثلية على وجه التحديد، تحد أيضاً من مشكلة تخفيف مبادئ الليبرالية الجديدة، والتسوية الضرورية لجولات منظمة التجارة العالمية، مما يُمكن واشنطن من فرض مزيد من السيطرة على جدول الأعمال، المتضمنة توسيع المناطق غير التجارية المحددة المدرجة حالياً في اتفاقيات التجارة التفضيلية.² اتفاقيات التجارة التفضيلية الامريكية هي آلية تعمل واشنطن من خلالها على تعزيز القيم الأمريكية، إضافة جدول أعمال معياري للمفاوضات التجارية التي تسعى إلى التأثير على السياسات المحلية للدول المتفاوضة، وتجسد اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP النموذج المجدد من اتفاقية التجارة التفضيلية.³

اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ **Trans-Pacific Partnership** هي عبارة عن مشروع اتفاقية مستقبلية للتجارة الحرة، بدأت المحادثات الفعلية سنة 2010، بهدف تعميق الروابط الاقتصادية؛ تقليص التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء؛ فتح مجالات أخرى في التجارة، الصادرات، الواردات، الخدمات والزراعة.⁴ إلى جانب ذلك، هدفت الاتفاقية أيضاً لدعم تدفقات الاستثمار بين الدول الأعضاء وزيادة نموها الاقتصادي، فضلاً عن استهداف القضاء على الحواجز التجارية لبعض اقتصاديات آسيا سريعة النمو؛ والتي تمتد من كندا إلى فيتنام. وتطلبت الاتفاقية مصادقة ستة دول على الأقل؛ تمثل 85% من الناتج المحلي الإجمالي المشترك للدول الأعضاء، مثلت الولايات المتحدة وحدها 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014.

¹ Anisa Heritage, Opcit, PP210-211.

² William H. Cooper, **Free Trade Agreements: Impact on U.S. Trade and Implications for U.S. Trade Policy** (Washington, DC: Congressional Research Service, 2014), P5

³ Anisa Heritage, Opcit, P213.

⁴ Fergusson et al, **The Trans-Pacific Partnership (TPP) Negotiations and Issues for Congress**, CRS Report No R42694, Washington D.C, Congressional Research Service, 13 December 2013, <https://bit.ly/37q7hAu> (accessed on 03/07/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

في سنة 2015، وقعت إثني عشرة دولة في منطقة آسيا-الباسيفيك، والتي تمثل 40% من الاقتصاد العالمي، على اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ؛ بهدف تحقيق توازن من التأثير المتنامي للصين، إلا أنه من 24 جانفي 2017 قرر الرئيس ترامب الانسحاب من الاتفاقية والتي وصفها بأسوأ اتفاقية على الإطلاق.

بمجرد الإعلان عن إستراتيجية إعادة التوازن رسمياً في نوفمبر 2011، اكتست مفاوضات اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ أهمية إضافية كعنصر اقتصادي في إعادة توجيه إدارة أوباما إلى آسيا - الباسيفيك، إلى جانب إعادة تنظيم الترتيبات الأمنية الإقليمية، كانت إعادة التوازن الاقتصادي بمثابة جوهر للالتزام أمريكا المتجدد بمنطقة آسيا -الباسيفيك.¹ هذا، وتوافقت الاتفاقية مع الهدف الأشمل لإدارة أوباما؛ المتمثل في تأمين مكانة الاتفاقية كقوة دافعة مهيمنة ضمن الهيكل الاقتصادي الإقليمي، من خلال تشكيل القواعد الاقتصادية الإقليمية، وتشديد الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة آسيا -الباسيفيك، وإدراج إحدى عشرة دولة أخرى في منطقة آسيا -الباسيفيك في اتفاقية تجارة رسمية بقيادة الولايات المتحدة تتفق مع النيوليبرالية.²

كانت إدارة أوباما تأمل في أن تكمل الاتفاقية الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة؛ من خلال تغيير تصور الدول بخصوص أين تكمن مصالحهم الاستراتيجية. والرغبة في اختراق السوق الآسيوي وحجز نصيب أكبر فيه، إلى جانب محاولة تقويض القوة الاقتصادية للصين في المنطقة، وطرح نفسها كبديل وشريك قوي لهذه الدول بدلا من بكين.³ وبالتالي، فإن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ هي وسيلة دفعت بها الولايات المتحدة من أجل الإصلاح التنظيمي في اقتصادات آسيا -الباسيفيك، وخاصة ما تعتبره بممارسات غير العادلة وغير التنافسية. والهدف من ذلك، هو تشكيل البنية الاقتصادية لمنطقة آسيا -الباسيفيك؛ من خلال تنسيق الاتفاقيات القائمة مع شركاء اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية، لوضع قواعد إقليمية في القضايا السياسية الجديدة التي تواجه الاقتصاد العالمي، والتي من المحتمل أن تدعم في المستقبل التحرير المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية.⁴

¹ Ibid, P214.

² Min Ye, "China and Competing Cooperation in the Asia-Pacific: TPP, RCEP and the New Silk Road," *Asian Security*, vol 11, No 3, 2015, P207

³ محمد عمر، توجه ترامب نحو آسيا... مآلات النجاح والفشل، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية (03/07/2018) <https://bit.ly/36aaCU3> (تصفح الموقع يوم 03/07/2018)

⁴ Ian F. Fergusson, *The Trans-Pacific Partnership Negotiations and Issues for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Service, August 21, 2013), P01.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

وحسب تقرير للجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الامريكي، فإن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ هي الاساس الاقتصادي لاستراتيجية إعادة التوازن؛ والتي ستساعد إدارة أوباما بشكل ملحوظ على تحقيق أهدافه في إطار المبادرة الوطنية للتصدير NEI بمضاعفة الصادرات الامريكية.¹

2-زيادة الصادرات الامريكية (مبادرة أوباما الوطنية للتصدير (NEI): بالنظر إلى أن منطقة جنوب شرق آسيا تعد أهم الأقاليم الفرعية لمنطقة شرق آسيا، والجزء الأكثر حيوية من العالم للمصالح الامريكية والتي ستزداد أهميتها خلال العقود القادمة، وتضم نصف سكان العالم إلى جانب أكثر الاقتصاديات أهمية وديناميكية في العالم. ويهدف زيادة الصادرات الامريكية إلى المنطقة، قام الرئيس أوباما في مارس 2010 بإصدار "المبادرة الوطنية للتصدير" والتي هي عبارة عن مرسوم تنفيذي يستند على فكرة تحفيز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة.²

تعد المبادرة الوطنية للتصدير جزءا من إستراتيجية إعادة التوازن بطريقة مجردة؛ لان استهداف وإعادة الربط مع أسواق التصدير الاسيوية يساعد في دعم رؤية أوباما لمضاعفة الصادرات الامريكية وخلق الملايين من مناصب العمل، هذه الاخيرة التي ستساعد على تسريع انتعاش الاقتصاد الأمريكي. وحسب الامر التنفيذي لأوباما، فههدف المبادرة هو مضاعفة الصادرات الامريكية على مدى خمس سنوات وإعادة الانخراط مع أسواق التصدير الاسيوية سيساعد على تعجيل تحقيق هذا الهدف.³ لعبت منطقة آسيا-الباسفيك دورا مهما في مبادرة أوباما؛ حيث أن ثمانية من أصل عشرين أسرع الاقتصاديات نموا في العالم وجدت بمنطقة آسيا-الباسفيك، منها أربعة أسواق استهدفتها مبادرة التصدير: الصين، الهند، اندونيسيا وفيتنام. هذا، ولعب الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) من الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا-الباسفيك دورا مهما في تقوية الاقتصاد الامريكي، وهو ما يوضحه الرسم البياني:

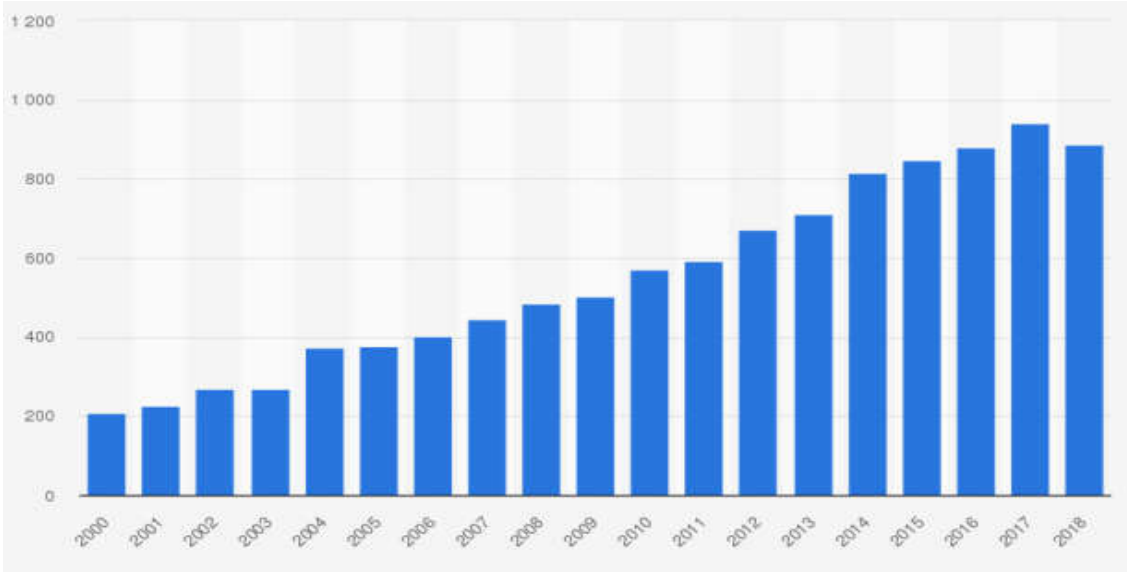
المنحنى البياني رقم 03: الاستثمار الأجنبي المباشر الامريكي في آسيا-الباسيفيك ما بين 2000-2018

¹ U.S Senate, **Committee on Foreign Relations, Re-balancing the Rebalance: Resourcing U.S Diplomatic Strategy in the Asia-Pacific Region** (Washington DC: Government Printing Office, 17 April 2014), P 14.

² Office of the Press Secretary, Executive Order 13534-National Export Initiative, The White House, 11 March 2010, <https://bit.ly/2QqntKV> (accessed on 03/07/2018).

³ Ibid.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن



Source : M. Szmigiera, Direct investment position of the U.S. in Asia Pacific 2000-2018, Sep 2, 2019

<https://bit.ly/2SwCNZg> (accessed on 29/12/2019).

يوضح الرسم البياني أعلاه، تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي إلى منطقة آسيا-الباسيفيك، بعد أن بلغت قيمته 207.13 مليار دولار سنة 2000، شهد تزييدا ملحوظا خاصة منذ إطلاق المبادرة سنة 2010 وبلغ قيمة 570.11 مليار دولار، وسنة 2018 بلغ 886.33 مليار دولار أمريكي.

ثانيا- القوة المؤسسية: تعتبر إدارة أوباما المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف وسيلة تعزيز وتعميق هياكل الليبرالية الجديدة، دعما لتحرير التجارة والاستثمار. لهذا، سنركز في هذا الإطار على المشاركة الأمريكية مع المؤسستين الإقليميتين الآباك والآسيان؛ لتوضيح كيف سعت إدارة أوباما إلى تشكيل هيكل التجارة الإقليمية من خلال المنتديات الإقليمية بغض النظر عما إذا كانت عضوة فيها أو لا.¹

1- تعميق علاقات التعاون مع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك APEC: يضم منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك في عضويته 21 عضو، صمم لتسهيل ترقية التجارة والاستثمار من خلال توفير الأرضية التي تسمح للدول الأعضاء بالتركيز على الازدهار الاقتصادي وهو الأداة الرئيسية للتعاون الاقتصادي داخل منطقة آسيا-الباسيفيك. لهذا، اعتبرته الولايات المتحدة المنظمة الرئيسية التي من خلالها تحاول التأثير على اتجاه وهيكل التنمية الاقتصادية الإقليمية. وحسب تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، تم تحديد اقتصاديات الآباك باعتبارها أكثر النظم الاقتصادية ديناميكية في العالم؛ لأن منطقة آسيا-الباسيفيك تحوز ثلاثة بليون مستهلك وهي مسؤولة على 44% من التجارة العالمية.²

¹ Anisa Heritage, Opcit, P223

² Atul Keshap, Why APEC Matters, Department of State, 10 January 2013
<https://bit.ly/2shfqZ3> (accessed on 03/07/2018).

عملت إدارة بوش على زيادة أهمية المنتدى كوسيلة لإعادة تأكيد القيادة الأمريكية، مواجهة النفوذ المتزايد للصين وكتكملة للمشروعات الثنائية الأمريكية. إلا أنه خلال فترة إدارة أوباما، تم التقليل من تلك الأهمية لتعزيز المصالح الأمريكية بالمنطقة؛ في سنة 2014، لم يشرو وزير الخارجية كيري Kerry إلى أهمية المنتدى لتحقيق رؤية أمريكا للتكامل الاقتصادي في منطقة آسيا-الباسيفيك، بل وصف دوره بأنه مكمل لاتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ TPP في تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ولكن ليس كأداة أساسية لتحقيق منطقة التجارة الحرة بآسيا-الباسيفيك. FTAAP.

تم إعادة إسناد مهام جديدة للمنتدى للتداول بشأن قضايا الأمن الإنساني، والتبادل التعليمي، ولكن الدور الذي لعبه المنتدى في السياسة التجارية الامريكية في ظل إدارة أوباما، خارج الخطابات، كان أقل وضوحا. ويكمن السبب في أن أسلوب العمل غير الرسمي والتنفيذ الطوعي للقرارات، يجعل المنتدى ثانويًا وداعمًا، تستطيع من خلاله الولايات المتحدة تحقيق رؤيتها للتعاون الاقتصادي الإقليمي.¹

2- تعميق علاقات التعاون الاقتصادي مع اتحاد الآسيان ((ASEAN): أدركت إدارة أوباما أن الآسيان القوية والمتكاملة أمر أساسي في المصالح الوطنية الامريكية، في جوان 2010 أصبحت الولايات المتحدة أول دولة غير عضوة تطلق بعثة دائمة لهذه المؤسسة متعددة الأطراف.²

اتخذت الولايات المتحدة هذه المقاربة من أجل زيادة ارتباطها وتفاعلها مع آسيا-الباسيفيك وتقوية علاقاتها مع الآسيان؛ فهذا الأخير هو بمثابة قناة رئيسية أخرى لزيادة الصادرات الامريكية في آسيا بشكل رئيسي نظرا لدورها المؤثر في المنطقة. بالرغم من أن الولايات المتحدة ارتبطت بالآسيان كشريك للحوار منذ 1977، إلا أن أوباما ضاعف من جهوده وكثف من علاقاته مع الآسيان بمجرد توليه لمنصبه. فعلى سبيل المثال، في 2012، حضر الرئيس، أوباما اجتماعات لزعماء الآسيان وأمريكا بهدف تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة والآسيان، كما زارت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون 10 دول من اتحاد الآسيان بمصلحة تعزيز العلاقات وتحسين المصالح الاقتصادية الامريكية.³

كما سمح انضمام الولايات المتحدة لمعاهدة الصداقة والتعاون لرابطة الآسيان، بالانضمام رسميًا إلى مناقشات الرابطة، بما في ذلك إمكانية إنشاء منطقة التجارة الحرة بآسيا-الباسيفيك. إلى جانب استخدام الإدارة قمة الولايات المتحدة - الآسيان، كمنتدى لتعزيز استراتيجية إعادة التوازن، وحشد الدعم لاتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ TPP. إلى جانب عملها مع الرابطة لتعزيز دور قمة شرق آسيا

¹ Anisa Heritage, Opcit, PP224-225.

² Campbell and Andrew, Explaining The U.S Pivot, Opcit, P06.

³ Cruz Cruz Angel, Opcit, 50.

EAS، باعتبارها المنظمة الأولى لمعالجة القضايا السياسية والأمنية ... وتعزيز قدرتها المؤسسية على الاستجابة للأزمات.¹

ج- تعميق العلاقات الاقتصادية في إطار قمة شرق آسيا (EAS): تضم قمة شرق آسيا في عضويتها 18 دولة، عشرة دول من اتحاد الاسيان، وثمانية أعضاء تضم الولايات المتحدة الامريكية، الصين، اليابان، نيوزيلاندا، جمهورية كوريا، استراليا وروسيا. تستند أهمية تقوية العلاقات داخل قمة شرق آسيا إلى واقع أن التجمع يعبر عن 56% من الناتج المحلي الاجمالي في العالم.²

كان الرئيس أوباما أول رئيس أمريكي يحضر هذا المؤتمر في 2011؛ أين ركز على فتح الاسواق الاسيوية أمام الصادرات الامريكية، والاعلان عن صفقات تجارية بقيمة 25 بليون دولار أمريكي على الاقل بين الامريكيين والشركات داخل منطقة المحيط الهادئ.³ مجمل المواضيع التي ركز عليها أوباما هدفت لدعم 127 ألف وظيفة أمريكية، مما يسهم في تحقيق هدفه الاكبر المتمثل في تقوية الاقتصاد الامريكي، حيث حرصت هيلاري كلينتون مرارا وتكرارا في مقالاتها التأكيد على الاهمية وراء سعي أمريكا اتجاها تعزيز علاقاتها الاقليمية وبناء علاقات جديدة لصالح إعادة الارتباط مع منطقة المحيط الهادي والمساعدة على انتعاش الاقتصاد الامريكي.

الفرع الرابع: البعد الدبلوماسي لإستراتيجية إعادة التوازن

مثل وصول الرئيس باراك أوباما إلى سدة الحكم سنة 2009، ورفع شعار التغيير، بداية حصول تغيير على مستوى الدبلوماسية الامريكية لتكون أكثر مرونة في تعاملها الخارجي (المرونة الدبلوماسية)، بعد ركونها الطويل إلى محيط التصلب والقوة في التعامل الدبلوماسي، فحاولت الادارة الموازنة بين أليات القوة الصلبة والناعمة لاسيما الدبلوماسية منها؛ فقوة الولايات المتحدة في دبلوماسيتها ودبلوماسيتها رهينة قوتها.⁴ وهو ما أكدته وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون، بأنها ستعمل من أجل تجديد الدور القيادي لأمريكا من خلال الدبلوماسية التي تعزز أمن الولايات المتحدة والتي تدفع بمصالحها قدما وتعكس قيمها، ويجعل أمريكا قادرة على أن تظل قوة ايجابية في العالم.⁵

تماشيا مع ذلك، تضمن البعد الدبلوماسي لاستراتيجية إعادة التوازن استخدام القوة المؤسسية؛ حيث تمثل المنتديات متعددة الأطراف في منطقة آسيا -الباسيفيك بيئة مليئة بالتحديات، تحاول من

¹ Michael F. Martin, *The 2009 Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) Meetings and U.S. Trade Policy* (Washington, DC: Congressional Research Service, February 4, 2010), P08.

² Government of Australia, Department of Foreign Affairs and Trade, *The East Asia Summit*, <https://bit.ly/355RLih> (accessed on 03/07/2018).

³ President Obama at The East Asia Summit, The White House Blog, 8 November 18, 2011, <https://bit.ly/354M9OD> (accessed on 03/07/2018).

⁴ فريد زكريا، مترجما، من الثروة الى القوة: الجذور الفريدة للدور أمريكا العالمي (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1999)، ص 63.

⁵ Hillary Clinton, *I'm responsible for diplomat's security*, CNN, 16 October 2012, <https://cnn.it/37i0Ifc> (accessed on 03/07/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

خلالها الولايات المتحدة التأثير على اتجاه الأمن الإقليمي. نظرا للطبيعة المعقدة للمؤسسات الإقليمية في آسيا-الباسيفيك، وصعوبة أن تمارس الولايات المتحدة نفوذها عليها، ولدعم بنية نظام سان فرانسيسكو الذي تشهد ضعفا في الآونة الأخيرة، وجهت إدارة أوباما اهتمامها إلى تعميق العلاقات مع المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف لممارسة النفوذ على التطورات الإقليمية بشكل غير مباشر، وهذا من خلال القوة المؤسساتية. والتي من خلالها يكون الفاعل المهيمن قادراً على تصميم المؤسسات أو تشكيلها لصالحها على المدى الطويل ومصالحة الآخرين.¹

أولاً- تعميق الارتباط الدبلوماسي بالمؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف: اتضح النشاط الدبلوماسي الأمريكي بشكل واضح من خلال الجهود المكثفة لتوسيع وترقية المشاركة الأمريكية في المؤسسات الآسيوية متعددة الأطراف على غرار المنتدى الإقليمي لاتحاد الآسيان، وقمة شرق آسيا EAS؛ حيث تعتبر الولايات المتحدة أول دولة غير عضوة ترسل بعثة دائمة إلى الاتحاد الآسيان ، متبوعة بتعيين سفير مقيم، فضلاً عن إطلاق العديد من برامج المساعدات كصندوق الدعم الاقتصادي ((ESF لتقديم الاموال للمساعدة على تقوية برامج سكرتارية الاتحاد المتعلقة بالتعليم، الجريمة العابرة للحدود، محاربة الفساد ، إلى جانب تمويل برامج الجهازية ضد الكوارث التابعة للمنتدى الإقليمي لاتحاد الآسيان.²

كما أطلقت الولايات المتحدة مبادرة **Lower Mekong Initiative** لتقليص الفجوة التنموية بدول اتحاد الآسيان ودعمهم التكامل بالإقليم الفرعي **Lower Mekong**. في 2009 وقعت الولايات المتحدة اتفاقية التعاون والصدقة (**Treaty of Amity and Cooperation (TAC)**) مع اتحاد الآسيان اتبعتها بسلسلة من السياسات، عززت من خلالها المشاركة الأمريكية في المنظمات الإقليمية، توجت بحضور أوباما- كأول رئيس أمريكي- لقمة دول شرق آسيا (EAS) في 2011 و2012.

إلى جانب ذلك، استضافت واشنطن قمة منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC في 2011، أين أوضح الرئيس أوباما وهيلاري كلينتون الفائدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP. من جانبها، حضرت هيلاري كلينتون الاجتماع السنوي لوزراء خارجية المنتدى الإقليمي للآسيان لفرض الإصلاحات على ميانمار، وأكدت على المقاربات السلمية لحل النزاعات ببحر الصين الجنوبي.³ كما انضمت وزارة الدفاع الى الآلية الجديدة لاجتماع وزراء الدفاع لاتحاد الآسيان **ASEAN Defence Ministers Meeting Plus**، واستضافت في 2014 بهاواي الاجتماع السنوي له.

ثانياً-تحسين العلاقات مع القوى الناشئة: ليس هناك تحد للسياسة الخارجية الامريكية أكبر من ايجاد طريقة للحفاظ على علاقة قوية ومثمرة مع القوى الناشئة خاصة الصين؛ لأجل ذلك، عمل أوباما منذ

¹ Anisa Heritage, Opcit, P150.

² Robert G. Sutter and others, Balancing Acts: The U.S Rebalance and Asia-Pacific Stability, **Research Paper**, Elliott School of International Affairs and Sigur Center for Asian Studies, August 2013, P 16.

³ Kurt Campbell, Brian Andrews, Explaining the U.S Pivot to Asia, Chatham House, August 2013, P 06.

ولايته الثانية على إطلاق عدد غير مسبوق من الحوارات والمبادلات مع الصين من بينها الحوار الاستراتيجي والاقتصادي، إلى جانب اللقاءات رفيعة المستوى بين قادة البلدين مثل قمة Sunny lands بين الرئيس أوباما والرئيس شي جي بين في جوان 2013 بكاليفورنيا. من جهتهم، فضل وزراء الدفاع الامريكيين منتدى "حوار شانغاري Shangri-La Dialogue" الذي ينظمه "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)" في سنغافورة كل عام منذ 2002؛ لتسليط الضوء على مقترحات السياسة الأمريكية بالمنطقة. تجدر الإشارة، إلى أن الهدف من هذه الآليات هو إيجاد طرق ملموسة للولايات المتحدة والصين للتعاون في دفع المصالح الاقليمية والعالمية المشتركة على غرار التحديات الامنية الصعبة (كوريا الشمالية وإيران) الى جانب الاسهام في التقليل من احتمالات سوء الفهم والتقدير بين الطرفين.

من جهة أخرى، عملت الولايات المتحدة على رفع الحوار الاستراتيجي حول قضايا شرق آسيا مع الهند في منطقة المحيط الهندي-الهادي؛ التي تمثل بيئة عمل متماسكة اقتصاديا سياسيا وامنيا على نحو متزايد، أين تمثل الهند العمود الفقري لهذا النظام، وسيكون لها دور كبير وهام في شرق آسيا إذا واصلت اتباع سياسة "التوجه شرقا Look East Policy". وأطلق الطرفان جهود دبلوماسية لتعزيز التفاهم وتحسين التعاون عبر المحيط الهندي-الهادي على غرار الحوار الثلاثي الذي ضم اليابان أيضا. الى جانب ذلك، سعت الولايات المتحدة على تحسين علاقاتها مع القوى الناشئة مهمة مثل اندونيسيا وفيتنام، في حين وثقت شراكاتها مع نيوزيلندا وسنغافورة.

ثالثا- الزيارات رفيعة المستوى: أجرى الرئيس باراك أوباما حوالي خمس جولات أسبوعية خلال رئاسته ركزت على اليابان، كوريا الجنوبية، ميانمار (أول رئيس أمريكي يزورها). من جانبها كانت هيلاري كلينتون أول وزراء الخارجية الامريكية تزور كل دول منظمة الاسيان خلال ولايتها واستكمل بعدها جون كيري هذا الاتجاه،¹ إلى جانب زيارتها للعديد من دول شرق آسيا والباسيفيك مقارنة بأسلافها.

رابعا- دعم القيم العالمية: تميزت جميع الارتباطات الدبلوماسية الامريكية بمنطقة آسيا-الباسيفيك بدعمها الثابت وتأييدها للقيم العالمية المتضمنة حقوق الانسان والديمقراطية؛ فهذه القيم تمثل الجزء الاساسي للهوية القومية الامريكية. وانعكست في كامل ارتباطاتها الدبلوماسية خاصة مع شركائها؛ في هذا الشأن احزرت ميانمار تقدما ملحوظا على غرار اطلاقها لسراح السجناء السياسيين، ادخال بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية بما فيها الحق في التنظيم وحرية الصحافة إلى جانب تقدمها في مجال الصراعات والنزاعات الاثنية. وبذات الاتجاه، تحدثت وثيقة استراتيجية الامن القومي الامريكي لسنة 2010 بأن هناك حاجة ماسة للأمن القومي الامريكي تتمثل في تعزيز حقوق الانسان والقيم الديمقراطية ودعمها بين الأمم. وهو ما أوضحه الرئيس أوباما في مقدمة الوثيقة:

¹ محمد عمر، توجه تزامب نحو آسيا، مالات النجاح والفشل، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية 15 نوفمبر 2017 <https://bit.ly/2ZvbeRF> (تم تصفح الموقع يوم 31/12/2018)

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

" من أساسيات مصلحتنا الخاصة بالذات هو أن نؤيد سلاماً عادلاً حول العالم، سلاماً يُمنح بموجبه الافراد، وليس الدول حقوقاً أساسية يستحقونها... أننا نروج لهذه القيم بأن نعيشها، بما في ذلك التزامنا بحكم القانون، وسوف نعزز المعايير الدولية ونصون هذه الحقوق، وننشئ الخير والدعم لمن يقاومون القمع... ومساندتنا للحقوق العالمية جوهرية للقيادة الامريكية ومصدر لقوتنا في أرجاء العالم..."¹

يظهر مما سبق، أن البعد الدبلوماسي لاستراتيجية إعادة التوازن يترجم توظيف الادارة الامريكية للقوة المؤسساتية ضمن إطار القوة الذكية، وهذا تماشياً وهدف تأمين الهيمنة الامريكية بإقليم آسيا-الباسفيك وجنوب شرق آسيا خصوصاً.

المطلب الرابع: الاستجابة الاقليمية والدولية لإستراتيجية إعادة التوازن وتحديات تأمين الهيمنة الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا

يستعرض هذا العنصر الاستجابة التي أبدتها الدول على المستوى الإقليمي والدولي اتجاه استراتيجية إعادة التوازن، إلى جانب البحث في أبرز التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في سبيل تأمين مكانتها المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا.

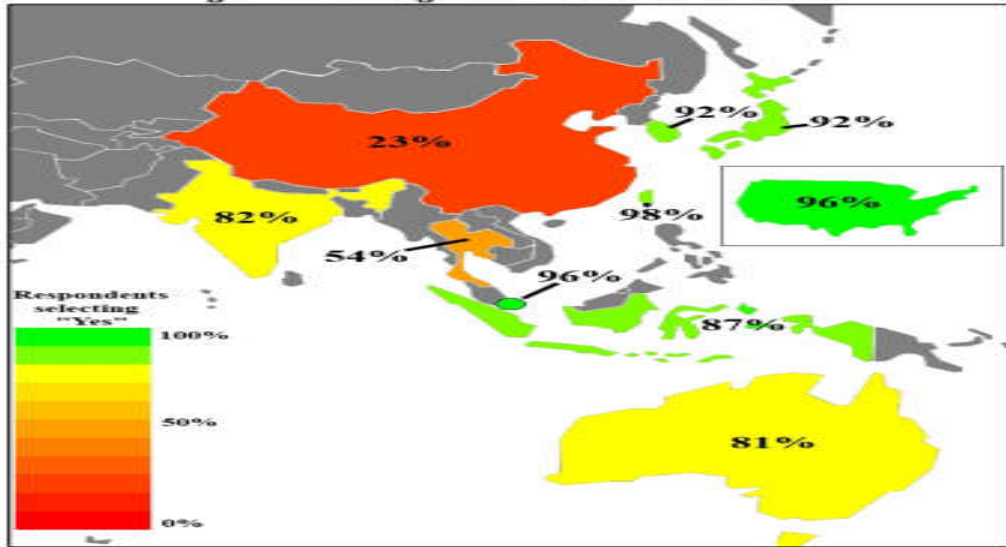
الفرع الاول: الاستجابة الدولية والاقليمية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن

تباينت الاستجابات الإقليمية والدولية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن، حيث تراوحت ما بين الدول الأكثر دعماً، الدول الداعمة، الدول الداعمة بتحفظ إلى الدول الأشد معارضة. في دراسة استقصائية للنخب الإستراتيجية لإحدى عشرة دولة من اقتصاديات منطقة آسيا-الباسفيك (أستراليا؛ ميانمار؛ الصين؛ الهند؛ إندونيسيا؛ اليابان؛ سنغافورة؛ كوريا الجنوبية؛ تايوان؛ تايلاند؛ والولايات المتحدة)، قام بها مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية سنة 2014 حول مستقبل الوضع الإقليمي لمنطقة آسيا-الباسفيك. تعرض بالبحث في أحد محاوره إلى الاستجابات الدولية والإقليمية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن، وهو ما تلخصه الخريطة الموالية:

¹ The President of United States, National Security Strategy, May 2010, P 17.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

الخريطة رقم 05: الاستجابات الإقليمية والدولية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن



Source: Michael J. Green Nicholas Szechenyi, **Power and order in Asia: A Survey of Regional Expectations**, Center for Strategic and International Studies (CSIS), July 2014, P10.

تظهر الخريطة أعلاه، أن ما نسبته 79 % من المجيبين عبروا عن تأييدهم لإعادة التوازن، وأن 96% من الخبراء الأمريكيين يدعمون بشكل واسع الاستراتيجية. كانت الصين هي الدولة الوحيدة التي رفض غالبية مبحثها إستراتيجية إعادة التوازن بهامش 77 إلى 23 %.

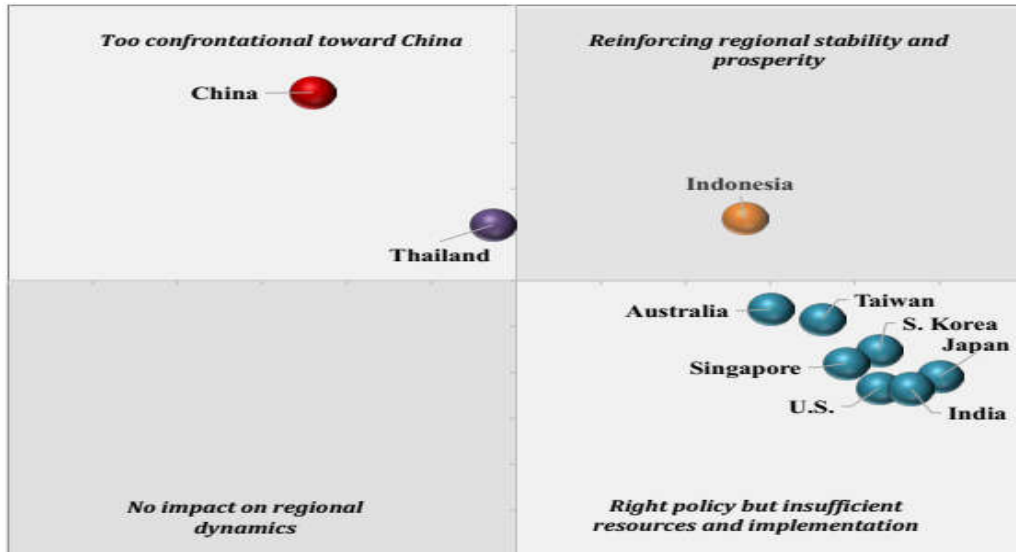
على الرغم من الدعم الواسع لإعادة التوازن، إلا أن آراء النخب السياسية تباينت حول فعالية الاستراتيجية الامريكية، خاصة بين الأميركيين والحلفاء المقربين. حيث اعتبر 51% من المجيبين أن هذه السياسة صحيحة، ولكن لم يتم توفير الموارد الكافية لتنفيذها بشكل فعال، في حين اعتبر 24 % أن الاستراتيجية تعزز الاستقرار والازدهار الإقليمي¹ وكانت الصين هي الدولة الوحيدة التي اعتقد غالبية مبحثها أن إعادة التوازن تنطوي على مواجهة شديدة مع الصين، أي ما نسبته 74 % مقارنة بمتوسط إقليمي قدره 18%². وهو ما يعبر عنه الشكل الموالي:

¹ Michael J. Green Nicholas Szechenyi, *Op cit*, P09.

² *Ibid*.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

الشكل رقم 02: تقييم النخب الاسيوية لاستراتيجية إعادة التوازن



Source: Michael J. Green Nicholas Szechenyi, Opcit, P11

أولاً: الاستجابة الدولية

1-الدول الأكثر دعماً للاستراتيجية الامنية: أظهرت الدول الحليفة (اليابان، أستراليا، كوريا الجنوبية) للولايات المتحدة بمنطقة آسيا-الباسيفيك دعماً الكامل لاستراتيجية إعادة التوازن منذ الإعلان عنها.

تعتبر اليابان ركيزة الاستراتيجية الامريكية بمنطقة آسيا-الباسيفيك، نتيجة الروابط العسكرية القوية والاهتمام المشترك حول الإصرار الصيني في النزاعات الاقليمية. لهذا، أبدت اهتماماً خاصاً بالمحتويات العسكرية الاستراتيجية وعملت على الاستثمار في قدراتها العسكرية لدعم الاستراتيجي؛ نظراً لتراجع البيئة الامنية في السنوات الأخيرة.¹ أما أستراليا، أبدت الدور الامريكي النشط بالمنطقة، معتبرة إستراتيجية إعادة التوازن حجر الزاوية للسياسة الدفاعية الأسترالية. كما أظهرت استطلاعات الرأي العام لسنة 2012، دعم 87% من الاستراليون للاستراتيجية الامريكية في آسيا-الباسيفيك.²

أعربت كوريا الجنوبية عن دعمها للاستراتيجية الامريكية، لكن هذه الوضعية تعقدت بتوسيع كوريا الجنوبية لعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الصين. لهذا، سعت لتجنب إثارة غضب الصين، مع الحفاظ على التركيز الامريكي لمواجهة التهديد الكوري الشمالي. فسيول تريد التزام أمريكي صارم فيما يتعلق بتهديد كوريا الشمالية، لكن لا تريد أن يطلب منها بشكل صريح دعم الاستراتيجية الامريكية في مواجهة الصين وفي هذا السياق كتب أحد الخبراء بكوريا الشمالية بأن:

¹ David J. Berteau, Michael Green, Zack cooper, **Assessing the Asia-Pacific Rebalance**, Opcit, P 20.

² Fergus Hanson, **Australia and New Zealand in the World: Public Opinion and Foreign Policy**, Lowy Institute for International Policy, Sydney, 2012, P04.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

" الاهتمام الاكثر جدية لكوريا الجنوبية فيما يتعلق باستراتيجية إعادة التوازن الامريكية، هو مدى عمق فهم صانعي السياسة الامريكيين لأساسيات العلاقات الدولية لشرق آسيا باعتبار الولايات المتحدة كدولة في آسيا-الباسيفيك، من المتوقع أن تتعامل وتتعاطف مع هذه المشاكل بذهنية أسيوية، وتعمل كقائد عالمي وإقليمي لإدارة سلمية لعملية تحول القوة"¹

رغم الدعم الذي أبدته تلك الدول، إلا أنها لم تخفي قلقها وشكوكها حول الجدوية الامريكية في تنفيذ الاستراتيجية. فالصحف اليابانية مثلا، شككت من عدم التنفيذ الكامل للاستراتيجية الامريكية، وحول ما إذا كان "التحول نحو آسيا Pivot to Asia" مجرد كلمة. من جانبهم، أعرب الخبراء الاستراتيجيين عن قلقهم بشأن الوتيرة البطيئة لتنفيذ الاستراتيجية، وحول قدرة الولايات المتحدة لنشر قواتها بشكل سريع في المنطقة.

2- الدول الداعمة للاستراتيجية

أ-تايوان: عبر القادة السياسيين ورجال الاعمال لتايوان عن أملهم في أن تسمح الاستراتيجية الامريكية بتعميق الروابط الاقتصادية والعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. ففي 2012 أكد الرئيس التايواني السابق **Maying-Jeou** على الدور الثابت الامريكي كقوة للاستقرار في آسيا.² كما عبر المسؤولين العسكريين عن تفاؤلهم بشأن "النطاق الواسع" للعلاقات الاستراتيجية والتعاون الدفاعي بين تايبيه وواشنطن، فضلا عن الدعم المستمر من الولايات المتحدة.

مع ذلك، أبدت المؤسسات السياسية التايوانية قلقها بشأن إمكانية أن تعرض التوترات المرتبطة بين الولايات المتحدة والصين الناجمة عن إستراتيجية إعادة التوازن، التقدم الذي أحرزته البلاد، في تحسين الحوار بين ضفتي المضيق **cross- strait dialogue** إلى الخطر. لهذه الاسباب، تجنب القادة التايوانيين المناقشة العامة حول مدى الاتساق بين إستراتيجية إعادة التوازن والمصالح الاستراتيجية التايوانية.

ب-نيوزيلاندا: دعمت حكومة رئيس الوزراء جون كي **John Key** بشدة الاستراتيجية الامريكية اتجاه آسيا-الباسيفيك، وركز الدعم صوب المكون الاقتصادي للاستراتيجية وبالتحديد مفاوضات الشراكة عبر المحيط الهادئ. إلا أن مفكري السياسة الخارجية النيوزيلنديين، أعربوا عن قلقهم بشأن إثارة العداء الصيني، وأن الحكومة قلقة من تأثير العلاقات النيوزلندية-الصينية جراء إستراتيجية إعادة التوازن.³ كما أشار وزير الدفاع، إلى التخوف من المكونات العسكرية للاستراتيجية، وأن نيوزيلاندا بحاجة إلى موازنة دبلوماسيتها الدفاعية مع الولايات المتحدة.

¹ Chaesung Chun, U.S Strategic Rebalancing to Asia: South Korea's Perspective, *Asia Policy*, N° 15, January 2013, P17.

² Ibid, P 25.

³ Robert Ayson, Australian move might Threaten New Zealand Relationship with China, *The Dominion Post*, October 13,2013 <https://bit.ly/37s9Dyw> (accessed on 22/07/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

في الأخير، نخلص إلى أن التأييد والدعم الذي أبدته الحكومات السابقة صوب الاستراتيجية الامريكية، يحذوه الحيطه والحذر نظرا لتجنبهم إثارة استياء الصين بسبب الروابط الاقتصادية والتجارية التي تجمعهم بها. كما يلاحظ تحمس الحكومات اتجاه الشق الاقتصادي للاستراتيجية وتوجههم من الشق الامني نتيجة لغموضه وغياب الجدية في تنفيذه، فضلا من تخوفهم إثارة الحساسية ما بين الصين والولايات المتحدة إذا ما دعمت الاستراتيجية بشكل علني.

3-الدول الداعمة للاستراتيجية بتحفظ

الهند: تأثرت الادراكات الهندية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن بالعلاقات العسكرية الايجابية مع الولايات المتحدة؛ إطار الدفاع المتفق عليه في 2005 وسع التعاون الثنائي وعزز الروابط السياسية والعسكرية.¹ إلا أن تنفيذ الاستراتيجية تسبب في بعض القلق بنيوديلهي، حيث لاحظ المعلقون الهنديون أن التصريحات الامريكية بخصوص الدور الهندي في إعادة التوازن تقلل من شأن مصالح الهند الامنية الاقليمية الخاصة.² وبسبب التوترات الصينية-الهندية المستمرة، أكد الموقف الرسمي الهندي على ضرورة موازنة الروابط الثنائية بين الصين والولايات المتحدة. وفي هذا الشأن، كتب أحد الخبراء الهنديين موضحا بأن:

" الدور الامريكي القوي والمستدام بآسيا مرحب به في نيوديلهي، والتي تعلم بأنها ليست قوى إقليمية في وضع يمكنها من موازنة الصين بمفردها. وعلى العديد من الدول الاسيوية، لا ترغب الهند أن ينظر إليها أنها تنظم إلى الولايات المتحدة ضد الصين.³"

ثانيا: الاستجابة الإقليمية: سيتم التركيز في هذا الإطار على استجابة دول منطقة جنوب شرق آسيا والاستجابة الصينية اتجاه الاستراتيجية الامنية الامريكية، نظرا لانهما يشكلان مجتمعين إقليم شرق آسيا، الذي استهدفته استراتيجية إعادة التوازن.

1- دول جنوب شرق آسيا المؤيدة للاستراتيجية

في فحصه لاستجابة دول جنوب شرق آسيا اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن، انطلق **Euan Graham** من فرضية مفادها أن التصورات المختلفة قد تكون دلالة على توسع الفجوة بين دول جنوب شرق آسيا "البرية" و "البحرية". حيث لم تبدي حكومات المنطقة الرغبة في التنديد بإستراتيجية إعادة التوازن وتفويت فرصة الاستفادة منها، لهذا لم تكن استجابتها واضحة، وتباينت ما بين مؤيد بقوة (الفلبين)، مؤيد (سنغافورة)، مؤيد بتحفظ (فيتنام، تايلاند، ماليزيا واندونيسيا) وملاحظ متحفظ (بروناي)،

¹ David J. Berteau and others, Opcit, PP 26-27.

² Shastri Rama Chandran, India Rejects Linchpin role in U.S Strategy to Rebalance Asia, **In Depth News**, 13 June 2012. <https://bit.ly/2MLggUQ> (accessed on 22/07/2018).

³ C.Reja Mohan, India: Between Strategy Autonomy and Geopolitical Opportunity, **Asia Policy**, No 15, January 2013, P 21-25.

كمبوديا، لاووس وميانمار). من جهته، أوضح "Thitinan Pongsudhirak أن دول جنوب شرق آسيا البحرية تميل بشكل متزايد نحو واشنطن، في حين أن دول البر الرئيسي تتأثر أكثر ببيكين... وأن المنطقة تمضي قدماً في مواجهة الخطاب والتطلعات الإقليمية".¹

أ-الفلبين: لطالما كانت الفلبين قريبة من الولايات المتحدة بحكم التحالف العسكري الذي يجمعهما، غير أن العلاقات العسكرية تراجعت بين الطرفين بمجرد انسحاب القوات الامريكية من القاعدة البحرية بخليج سوبيك الفلبيني.

إلا أن تأجج التوترات الدبلوماسية بين الصين والفلبين على بحر الصين الجنوبي في 2013، أسهم بقبول الفلبين لاستراتيجية "إعادة التوازن" بشكل صريح وقوي، بالنسبة للفلبين، "أتاحت إعادة التوازن الأميركية فرصة ذهبية لإظهار سياسة خارجية أكثر استقلالية وتوازناً".² كما وصف وزير الشؤون الخارجية الفلبيني آنذاك ألبرت دال روزاريو Albert Del Rosario الاستراتيجية بأنها عنصراً حاسماً في مساعي مانويلا للدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية.³ كما أوضح بأن تنامي التواجد الدوري للقوات الامريكية في الفلبين، الذي يعد جزءاً من الاستراتيجية، من المحتمل أن يدعم الوضع الدفاعي الوطني من خلال بناء القدرات والأنشطة المشتركة. وخلال زيارته للفلبين في أبريل 2014، أعلن الرئيس باراك أوباما عن اتفاقية جديدة للدفاع الثنائي، تسمح للقوات الامريكية بزيادة تواجدها في الفلبين، وتعد هذه الاتفاقية الإنجاز الرئيسي لاستراتيجية إعادة التوازن.

ب-سنغافورة: تعد سنغافورة واحدة من أهم حلفاء الولايات المتحدة التي حافظت على علاقات ودية مع الصين. من الناحية التاريخية، كانت سنغافورة متحمسة لـ "التوازن المؤسسي" في المنطقة، حيث دعت أكبر عدد ممكن من القوى الخارجية إلى المنطقة حفاظاً على استقرار ميزان القوى ومصالحها الوطنية وغيرها من الدول الأعضاء في الآسيان.⁴

دعم قادة سنغافورة إستراتيجية إعادة التوازن بشكل علني وسري، بالنظر إلى أن أولويات السياسة الخارجية الامريكية، عززت دور سنغافورة كشريك رئيسي للولايات المتحدة في المنطقة. صرح القائد لي كوان يو Lee Kuan Yew بأن: "التواجد العسكري الامريكي بأسيا جد ضروري للسلم والاستقرار بالمنطقة، فضلاً عن موازنته للصعود الصيني".⁵ دعماً لنفس التوجه، أوضح رئيس الوزراء السابق Lee Hsien Loong بأن: "الولايات المتحدة تعتبر عاملاً مستقرراً لأمن المنطقة... وتشجع الدول على ضبط

¹ Thitinan Pongsudhirak, "Obama's Southeast Asia Visit: Reengaging with the Region", East Asia Forum, November 20, 2012 <https://bit.ly/2Repaep> (accessed on 14/01/2018).

² Josef T. Yap, "Consequences of the US Rebalance to Asia: Implications for the Philippines", **The National Strategy Forum Review**, vol22, No2, Spring 2013, pp 1-3

³ David J. Berteau and others, Opcit, PP22-23.

⁴ Rahul Mishra, The US Rebalancing Strategy/ Pivot to Asia: Responses from Southeast Asia, ED S.D Muni, Vivek Chadha, **Asian Strategic Review**, Institute for Defence Studies and Analysis, 2014, P154.

⁵ David J. Berteau and others, Opcit, P25

النفس.¹ في رده على السؤال البرلماني حول استجابة سنغافورة لإعادة التوازن، قال وزير الدفاع، نج
نج هين: **Ng Eng Hen:**

" ترحب سنغافورة بمشاركة الولايات المتحدة المستمرة في هذه المنطقة لضمان ازدهار آسيا وأمنها ... وتقديراً
للتأثير الإيجابي للولايات المتحدة في المنطقة، سمحنا للطائرات والسفن العسكرية الأمريكية باستخدام منشآتنا لعدة
عقود الإعلان الأخير عن نشر ما يصل إلى أربع سفن حربية أمريكية (LCS) لاستخدام منشآتنا العسكرية يتوافق مع
الاتفاقات الموقعة سابقاً.²

من جانب آخر، لم تخفي سنغافورة مخاوفها من عرقلة النوايا الصينية بأن تصبح قوة عظمى
في البيئة التي عززت ازدهار سنغافورة. لهذا، غالباً ما يقلل قادة الدولة في تصريحاتهم الرسمية لوسائل
الاعلام من الدور الذي تلعبه سنغافورة في دعم الاستراتيجية الامريكية. وتبدل سنغافورة قصارى جهدها
لضمان عدم تضرر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين مع دعمها للتحركات الأمريكية في المنطقة،
خاصة وأن سنغافورة تدرك أن التنافس العلني، العسكري أو غيره بين الولايات المتحدة والصين سيضر
بدول جنوب شرق آسيا أكثر من غيرها، ناهيك عن الآسيان والمؤسسات التابعة لها. في هذا الإطار، صرح
رئيس الوزراء **Lee Hsien Loong:** "نرغب أن تقيم الولايات المتحدة علاقات بناءة ومستقرة مع الصين،
مما يجعل الأمر أسهل بكثير بالنسبة لنا، عندها لا يتعين علينا الاختيار بين الطرفين"³

ج-فيتنام: بسبب نتائج حرب الفيتنام المدمرة، أبقى الطرفين لعقود طويلة على علاقات منفصلة. إلا أنه
في الآونة الأخيرة، بذلت فيتنام جهود لتحسين الروابط مع الولايات المتحدة، بالنظر إلى تنامي التأثير
الاقليمي للصين، واعتبرت هذه الأخيرة أحد أهم العوامل المساهمة في تنامي العلاقات الثنائية الأمريكية-
الفيتنامية. إلى جانب تبادل الزيارات رفيعة المستوى، كان أبرزها زيارة الرئيس الفيتنامي السابق سانج
إلى الولايات المتحدة في 2013، توجت بتوقيع الطرفان "شراكة شاملة"، كما عكست الزيارة رغبة
واشنطن في وضع هانوي في مركز إستراتيجيتها المحورية في شرق آسيا⁴.

رغم الروابط الوثيقة والانتظام الاستراتيجي الكبير، لم تبدي فيتنام استعدادها لدعم
إستراتيجية إعادة التوازن بشكل علني وأبدت استجابة متحفظة اتجاه الإستراتيجية. مقابل ذلك،
حافظت على الشراكة الاستراتيجية مع الصين، ولم يتسبب القيام بتشغيل منصة البترول الصينية في
المياه المتنازع عليها ببحر الصين الجنوبي، بمطالبة الفيتناميين بزيادة التواجد الامريكي بالمنطقة.

¹ Lally Weymouth, An interview with Singapore Prime Minister Lee Hsien Loong, 15 march 2013
<https://wapo.st/3a4iwAy> (accessed on 14/01/2018).

² "Reply by Minister for Defence Dr Ng Eng Hen to Parliamentary Question on the US Pivot towards Asia", The
Strait Times <https://bit.ly/2QQ6KC6> (accessed on 14/01/2018).

³ Lally Weymouth, An interview with Singapore Prime Minister Lee Hsien Loong, Opcit.

⁴ Rahul Mishra, "Vietnam-US Rapprochement: A New Phase", IDSA Comment, September 2, 2013
<https://bit.ly/2Nqc3WP> (accessed on 14/01/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

د-تايلاند: في حين أن علاقات تايلاند بالولايات المتحدة عمرها أكثر من قرن (الحليف الوحيد للولايات المتحدة من دول البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا)، إلا أنها تزداد قربا من الصين. حيث يعتقد أن " الانحياز الدبلوماسي والسياسي والعسكري والاقتصادي التايلندي مع بكين لا مفر منه"، ومرد ذلك، إلى أن الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 لعبت دورا كبيرا في تحول النهج التايلاندي تجاه الصين.¹ وتحتل تايلاند مكانة فريدة في ديناميات علاقات القوى العظمى في المنطقة، حيث تتبنى سياسة خارجية مرنة، ومجهزة للتعامل مع المواقف غير المتوقعة. في هذا الإطار، أوضح الكاتب **Chulacheeb Chinwanno** أن:

"تايلاند تنتهج سياسة" الارتباط المتوازن " مع القوى الكبرى: الصين؛ الولايات المتحدة؛ اليابان؛ والهند. وتحاول إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة بطريقة تسهل إقامة علاقات أوثق مع الصين. ومن الأهداف المهمة للسياسة الخارجية التايلاندية تحديد موقع البلد، بحيث لن يكون عليها أن تختار استراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، ولكن تبقى مهمة ووثيقة الصلة بكليهما"²

فيما يتعلق باستجابتها لإستراتيجية إعادة التوازن، أظهرت تايلاند وجهات نظر مختلطة؛ حيث أظهر استطلاع للنخب الاستراتيجية قام به مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS، بأن النخبة التايلاندية أظهرت شكوكا حول مزايا الارتباط الامريكي في آسيا، كما أعربوا عن قلقهم من أن الاستراتيجية تتضمن مواجهة كبيرة مع الصين.³ أبدت الحكومة السابقة دعمها للاستراتيجية الامريكية، واعتبرت الارتباط الامريكي الشامل ومتعدد الابعاد في اسيا أن يعزز السلم والرفاهية بالمنطقة. لكن بتولي الحكومة الجديدة للحكم كانت أقل دعما للولايات المتحدة، واعتبر بعض زعماء المعارضة السياسية، بعض عناصر الاستراتيجية مضره بالمصالح الوطنية لتايلاند، ويعتبر رئيس الوزراء السابق **Abhisit Vejjavija** أشد المعارضين لتوسع التواجد الأمريكي.

تعكس المخاوف التايلاندية بشأن الاستراتيجية الامريكية، الحساسية اتجاها العلاقات التجارية مع الصين. كما أن اتجاهات الرأي العام التايلاندي اتجاها الصين إيجابية إلى حد بعيد. هذا واسفرت لقاءات المسؤولين الحكوميين إلى اتفاق مفاده، أن تايلاند "ستنظر إلى أبعد من التحالف الامريكي؛ والذي كان أكثر فائدة خلال الحرب الباردة، وتعزيز ارتباطها مع الصين"⁴. وبالنتيجة، سيسعى القادة التايلانديين إلى حصر نطاق التعاون مع أمريكا، مقابل تقوية العلاقات مع الصين. وهذا لإدراك الفوائد التي قد تحققها العلاقات الودية مع الصين. من الواضح، أن تايلاند في إدارة علاقاتها مع كل من الصين والولايات

¹ Rahul Mishra, The US Rebalancing Strategy/ Pivot to Asia: Responses from Southeast Asia, Opcit, P 157.

² Chulacheeb Chinwanno, "Thai-Chinese Relations: Security and Strategic Partnership", **RSIS Working Papers**, 155, March 24, 2008

³ Michael J. Green Nicholas Szechenyi, Power and order in Asia: A Survey of Regional Expectations, Opcit, P11.

⁴ David J. Berteau and others, Opcit, P30.

المتحدة، تستخدم مفهومها الاستراتيجي " الانحناء مع الرياح السائدة " **bending with the prevailing winds**.¹

هـ-ماليزيا: تميزت الاستجابة الماليزية اتجاه الاستراتيجية الامريكية بالتفاؤل الحذر Cautions optimism ؛ حيث بالرغم من تحسن العلاقات العسكرية بين الدولتين، إلا أن صناع القرار بكوالمبور تجنبوا الدعم الصريح والرسمي لاستراتيجية إعادة التوازن بأكملها، لكنهم أظهروا موافقة واضحة على مبادرات بعينها.

هذا، وخففت المصالح الاقتصادية الماليزية في الصين من الدعم الرسمي للاستراتيجية الأمريكية لان ماليزيا في الواقع، تواجه "معضلة إستراتيجية" strategic conundrum أكثر تعقيدا تتمثل في النزاع ببحر الصين الجنوبي وإدارة علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة والصين. لهذا، من المرجح أن تواصل ماليزيا احتضان صعود الصين، كما ستعمل على التقليل من المخاوف الإقليمية بشأن الحشد العسكري الصيني ببحر الصين الجنوبي. وهو ما يفسر دعمها الواضح للمبادرات البحرية في إطار استراتيجية إعادة التوازن؛ حيث رحبت ماليزيا بالتدريبات العسكرية المشتركة مع القوات البحرية الامريكية، كما خططت لإنشاء قاعدة بحرية ملكية ماليزية جديدة (RMN new royal Malaysian navy base) لاستضافة فيلقها البحري ببين تلو Bintulu.²

أثناء زيارة الرئيس أوباما إلى ماليزيا في أبريل 2013، التي اعتبرت خطوة متقدمة في العلاقات الثنائية، لم يذكر المسؤولين الماليزيين استراتيجية إعادة التوازن، ولم يوقع أي اتفاق أمني خلال الزيارة. من المرجح، أن تحذو ماليزيا حذو الفلبين وفيتنام، في السعي لتعميق الروابط الأمنية مع الولايات المتحدة، في حال تصدرت نزاعاتها الحدودية مع الصين الواجهة.

و-أندونيسيا: تحتل إندونيسيا مكانة بارزة في الديناميكيات الجيو استراتيجية المستجدة في المنطقة، بفضل موقعها الرئيسي في رابطة الآسيان؛ رابطة حافة المحيط الهندي (IORA) وندوة المحيط الهندي البحرية (IONS)، وحفاظها على علاقات ودية مع الجهات الفاعلة الرئيسية بالمنطقة بما فيها الصين والهند والولايات المتحدة³.

على غرار دول جنوب شرق آسيا الأخرى، تدرك إندونيسيا المخاطر التي تحيط بتزايد عدوانية الصين، الامر الذي دفعها إلى تشجيع الجوانب غير المهدة لإستراتيجية إعادة التوازن، واعتبرتها تركيز أمريكي متجدد للارتباك بجنوب شرق آسيا عموما ورابطة الآسيان خصوصا. وأوضح الرئيس الاندونيسي السابق **Susilo Bambang Yudhoyono**: " بالنسبة لإندونيسيا ... تمثل استراتيجية المحور الامريكية

¹ Chantasawat Busakorn, "Burgeoning Sino-Thai Relations: Heightening Cooperation, Sustaining Economic Security", China: **An International Journal**, vol 4, N°1, March 2006, p 86

² David J. Berteau and others, Opcit.

³ Rahul Mishra, Opcit, P 159.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

ارتباط اجتماعي؛ ثقافي؛ اقتصادي وسياسي عميق بين الولايات المتحدة وشرق آسيا.¹ كما عبر مستشار نائب الرئيس الاندونيسي Dewi Fortuna Anwar، عن ترحيب بلده الشديد بتركيز الإدارة الامريكية على رابطة الآسيان، والذي تجسد في توقيعها لاتفاقية الصداقة والتعاون.²

مع ذلك أبدت اندونيسيا قلقها اتجاه طغيان الجانب العسكري على الاستراتيجية الامريكية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الاندونيسي السابق " Marty Natalegawa من المؤسف أن إعادة التوازن جعلت من الارتباط الامريكي ذو بعد واحد، كما لو أنه مجرد تواجد عسكري³. لهذا، طالبت بضرورة أحداث توازن ما بين الجوانب العسكرية وغير العسكرية للاستراتيجية. إدراكاً للتعقيدات المتزايدة في المنطقة، ابتكرت إندونيسيا مفهوم "التوازن الديناميكي Dynamic Equilibrium" فيما يتعلق بمشاركتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة. ومن خلال تعزيز التعاون المتبادل والسلمي، تسعى إلى تقليل التنافس بين القوى العظمى في المنطقة وهذا بهدف تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، لذا فهي تفضل التواجد المحتشم للولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى. من جانب آخر، أعتد الدور المهم لإندونيسيا في إعادة التوازن، بدرجة كبيرة على عوامل تشمل العلاقات الصينية-الأمريكية؛ علاقات الصين مع الآسيان واليابان والهند وكذا على البراعة السياسية والاقتصادية لإندونيسيا في السنوات المقبلة.

مما سبق، نخلص إلى أن الدول التي أبدت تحفظها إزاء الاستراتيجية الامريكية تجنبت الدعم العلني للاستراتيجية، كما أن الدعم السري لها ارتكز على قدرة الاستراتيجية، خاصة الجانب العسكري منها، على موازنة التأثير الاقليمي للصين. مع هذا، لم يدفعها ذلك لفك روابطها الاقتصادية مع الصين، كما تجنبت المواجهة المباشرة معها.

2- دول جنوب شرق آسيا المتحفظة: كانت استجابة هذه الدول جد متحفظة واكتفت بالملاحظة دون إبداء أي تصريحات رسمية وإشارات للقضايا الأمنية، وعملت على تحسين روابطها مع الولايات المتحدة والتركيز على القضايا الداخلية؛ لان هذه الدول ضعيفة وليست في وضع اقتصادي وأمني يسمح لها بالإدلاء بوجهات نظرها اتجاه السياسة الامريكية بشكل صريح.

أ-بروناي: حافظت سلطنة بروناي على علاقات متجانسة مع الولايات المتحدة من خلال اتفاقية السلم، الصداقة، التجارة والملاحة سنة 1850. كما رحبت بالمصالح الامريكية المتجددة في المنطقة، ويعتبر تعاونها مع الولايات المتحدة جد مهم وداعم ثابت للارتباط النشط الامريكي مع الآسيان، خاصة أثناء رئاستها لاتحاد الآسيان في 2013.

¹ David J. Berteau and others, Opcit, P31.

² Dewi Fortuna Anwar, An Indonesian Perspective on the U.S Rebalancing Effort Toward Asia, National Bureau of Asian Research, 26 February 2013. <https://bit.ly/2NDQLVO> (accessed on 26/06/2018).

³ Marty Natalegawa, Indonesian Foreign Minister Marty Natalegawa, Remarks Delivered at the Asia Society New York, 19 September 2013. <https://bit.ly/2NCitgO> (accessed on 26/06/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

في الوقت الذي اختارت دول جنوب شرق آسيا إما أن تتماشى مع المصالح الصينية أو تأييد إعادة التوازن، فضلت بروناي النهج الحيادي. وركزت على الشق الاقتصادي للاستراتيجية، على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تنطوي بشكل أساسي على تجارة النفط والغاز والمنتجات الزراعية والملابس، إلا أنهما سعيا لتوسيع نطاق علاقتهما الاقتصادية. لهذا، أثناء استضافة الرئيس أوباما لسلطان بروناي بالبيت الابيض في مارس 2013، تجنب القائدان مناقشة القضايا الامنية، وركزا بدلا ذلك على الروابط الاقتصادية والثقافية التي تجمعهما.¹ إلى جانب ذلك، أولت بروناي اهتماما بالجوانب البحرية للاستراتيجية، نظرا لتنامي التعاون بين الجانبين في هذا المجال، حيث تستضيف السلطنة عملية تدريبات الجاهزية والتعاون (CARAT)) وتشارك في عملية التدريب والتعاون بجنوب شرق آسيا (SEACAT)، إلا أنها لم تظهر أي دعم صريح في هذا المجال.

ب-كمبوديا: في المراحل الأولى، كانت كمبوديا تخشى من إستراتيجية إعادة التوازن بسبب قربها من الصين، إلا أن الأوضاع تغيرت، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري لكمبوديا، فهي تحتل مكانة خاصة في السياسة الخارجية الكمبودية.² وفي سنة 2012، تنامي التعاون بين الطرفين في عدد من المجالات، واتفق البلدان على بدء مناقشات تمهيدية لمعاهدة استثمار ثنائية محتملة (BIT).³

مجمال القول، تدرك كمبوديا أهمية وجود الصين والولايات المتحدة إلى جانبها. لذلك، تحاول تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع كلا البلدين.

ج- ميانمار: أثناء مسار إعادة التوازن بالمنطقة، عرفت ميانمار أهم تغير سياسي بآسيا من خلال جهود الديمقراطية والتحرر السياسي، وتحولت ميانمار من "بؤرة الحكم الاستبدادي" إلى "مركز لاستراتيجية إعادة التوازن"⁴. ويرجع ذلك، إلى أن الولايات المتحدة كانت عاملاً خارجياً مهماً للغاية أثر على السياسة والاقتصاد في ميانمار؛ وعلى المكانة الإقليمية والتقبل الدولي لها.

تميزت العلاقات بين ميانمار والولايات المتحدة لما يقرب من عقدين من الزمن بالريبة والعداء المتبادلين، وهذا بسبب الإطاحة بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في ميانمار. إلا أن الولايات المتحدة عملت على إعادة الروابط وتخفيف العقوبات المفروضة على ميانمار، وهذا من خلال الزيارات الرسمية للمسؤولين الأمريكيين لميانمار، فعلى سبيل المثال، قامت هيلاري كلينتون بزيارة ميانمار في نوفمبر 2011، بعد شهر من إطلاق إستراتيجية إعادة التوازن. كما أشار بشكل متكرر المسؤولين الأمريكيين، أن أحد أهم مظاهر نجاح إستراتيجية إعادة التوازن، هو الانفتاح السياسي لميانمار واختيارها لتحسين روابطها مع الولايات المتحدة، مقابل الحد من اتكالها التقليدي على الصين. بالنسبة للولايات المتحدة، لم تصبح

¹ David J. Berteau and others, Opcit, P 31.

² Rahul Mishra, Opcit, P160.

³ Cambodia, Office of the United States Trade Representative, Executive Office of the President <https://bit.ly/2NANbMp> (accessed on 17/01/2018).

⁴ Rahul Mishra, Opcit, P155.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

ميانمار مجرد حالة اختبار لنفوذها تجاه الصين، لكن أيضا فرصة كبيرة لاستعادة الديمقراطية في البلاد وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي¹. ومع ذلك، تجنب قادة بورما التعليق على الاستراتيجية الامريكية أثناء اللقاءات المشتركة مع القادة الامريكيين، وفضلوا التركيز على التحديات الداخلية كالإصلاحات الديمقراطية، الفقر، التماسك الاجتماعي والاحترافية العسكرية.

مما سبق، أظهرت استجابة الدول الفردية، أن كل دولة تحاول مواجهة التحدي بطريقتها الخاصة اعتمادًا على قوتها وضعفها إزاء المعادلة بين الولايات المتحدة والصين. إلى جانب الدور الذي لعبه تنامي التأثير الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا على الدعم الذي أظهرته بعض دول المنطقة اتجاه الاستراتيجية الامريكية. لوقت سابق، تخوفت دول جنوب شرق آسيا من النوايا الامريكية في المنطقة، لكن إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك شجعت هذه الدول للاقترب من الولايات المتحدة، وهذا تفاديا للتأثير الصيني غير المرغوب فيه بالمنطقة.

ثالثا: الاستجابة الصينية اتجاه الاستراتيجية: كأي دولة ذات سيادة، تنتهج الصين سياسة خارجية مستقلة تعتمد على أهداف لضمان سيادتها وسلامة أراضيها وتطورها الاقتصادي². وعليه، اتخذت الاستجابة الصينية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن مستويين مختلفين:

1- الاستجابة الصينية الرسمية: يجب أن ينظر إلى الاستجابة الصينية الرسمية من خلال عدسة الاستراتيجية الاقليمية الاوسع لبيجين، مع أن السلوكيات الصينية أظهرت حزما متزايدا ببحر الصين الشرقي والجنوبي، إلا أن بيجين سعت بشكل علني لعلاقات مستقرة مع الولايات المتحدة كأولوية عليا لسياستها الخارجية³.

لهذا، اتسم الخطاب الرسمي الصيني إلى حد كبير بضبط النفس؛ حيث أوضح إصرار الصين على العمل مع الولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار في المنطقة. وحرصت وزارة الخارجية الصينية على تسليط الضوء على احترام بكين للوجود الأمريكي البناء في المنطقة، ومصالحها فيه، كجزء من تطلعاتها المعلنة إلى الاستقرار والتعاون الإقليميين⁴. كما، أيد المسؤولون بشكل علني استمرار الدور الأمريكي في المنطقة، فعلى سبيل المثال، أثناء زيارة أوباما للصين في نوفمبر، 2009 أصدرت الدولتين بيانا مشتركا أوضح بصراحة: "ترحب الصين بالولايات المتحدة كدولة أسيو-باسيفيكية، تسهم في السلم، الاستقرار والازدهار بالمنطقة"⁵.

¹ Rahul Mishra, Opcit, P157.

² Syed Adnan Athar Bukhari and others, Dynamics of Geo-Strategic Environment in Asia-Pacific: The United States' Asia Pivot/Rebalancing Strategy & Chinese Response, **Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)**, Vol. 36, N° 2, 2016, P813

³ David J. Berteau and others, Opcit, P 32.

⁴ Robert G. Sutter and others, Balancing Acts: The U.S Rebalance and Asia-Pacific Stability, Opcit, P39.

⁵ White House, U.S -China Joint Statement, 17 November 2009,

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

لكن ذلك، لم يمنع من توجيه مسؤولو الحكومة الصينية ووسائل الإعلام الرسمية انتقادات مدروسة للسياسة الأمريكية الجديدة، لا سيما جوانبها العسكرية، مما يعكس تفضيلها للبراغماتية في علاقاتها مع الولايات المتحدة. كما انتقدت المصادر الرسمية النشاط الدبلوماسي الأمريكي، الذي كان ينظر إليه في بكين على أنه دعم أمريكي للحلفاء الأمريكيين الذين لديهم نزاعات بحرية وإقليمية مع الصين.

تزامنا مع الجهود التي بذلتها الحكومة الأمريكية، في النصف الأول من سنة 2013، للتقليل من أهمية البعد العسكري لاستراتيجية إعادة التوازن، طرح الباحث الصيني فكرة "التوجه غربا، March West" التي تركزت حول تخصيص المزيد من الموارد والجهود الدبلوماسية من خلال المشاركة في آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط¹. على الرغم من عدم تأكيدها رسميا. كما هدفت إلى تركيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الصينية مع دول أوراسيا. والتي تجلت من خلال المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية مثل مبادرة حزام واحد-طريق واحد (One Belt One Road (OBOR)، التي تهدف لتعزيز القوة الناعمة الصينية وتعزيز التعاون الاقتصادي، إلى جانب تعزيز العلاقات الثنائية². رغم أن الصين ليس لديها تحالفات مثل الولايات المتحدة، إلا أنها عمقت من علاقاتها إلى مستويات إستراتيجية شاملة وتعاونية مع جيرانها على سبيل المثال مع تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وبروناي وأستراليا وفيتنام.

علاوة على ذلك، دفعت الصين المؤسسات الإقليمية الأخرى مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية والشاملة CEP، اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة آسيا-الباسيفيك FTAAP واتفاقية البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، لمواجهة اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) وصياغة نظام اقتصادي إقليمي؛ حيث أثارت الاتفاقية التنافس للهيمنة على القواعد الاقتصادية الإقليمية، الأمر الذي لم يساعد الولايات المتحدة على كتابة القواعد الاقتصادية الإقليمية والفوز بحق السيطرة على لوائح التنظيمات الاقتصادية لمصلحة آسيا-الباسيفيك.

من الجانب العسكري، كانت ردة الفعل الصينية اتجاها الاستراتيجية الامريكية، بإنشاء منطقة تحديد الدفاع الجوي (Air Defense Identification Zone (ADIZ)، في نوفمبر 2013 ببحر الصين الشرقي، مما أثار مزيدا من الحيلة والانتقاد من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة³. وتشير إلى تحديد منطقة معينة من المجال الجوي فوق البر والبحر للسيطرة على الطائرات المدنية، هذا التحديد يركز على الأمن القومي الذي قد يتجاوز الحدود الإقليمية للدولة، وبما يمكن للبلد الحصول على مزيد من الوقت للرد ضد طائرة معادية محتملة.

<https://bit.ly/30fDZ4R> (accessed on 26/06/2018).

¹ Syed Adnan Athar Bukhari and others, Opcit, P814.

² Ibid.

³ Ibid.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

شكل مجموع المبادرات السابقة، ردة فعل مباشرة ضد استراتيجية إعادة التوازن إلى جانب تأثيرها السلمي على درجة تحقيق الهدف الأمريكي.

2- الاستجابة الصينية غير الرسمية: تمحورت ردود الفعل غير الرسمية في الصين، والتي وجهت انتقادات شديدة ضد زيادة التواجد الأمريكي في منطقة آسيا-الباسيفيك، حول حجج المحللين والمفكرين الصينيين، منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام الصينية.

أ- حجج المحللين والمفكرين الصينيين: ارتكزت حجج هذه الفئة المنتقدة لاستراتيجية إعادة التوازن على أن:

- ✓ المبادرة هي زعزعة للاستقرار وذات نتيجة عكسية، تنبع من محاولات الولايات المتحدة وحلفائها لموازنة النفوذ الصيني في المنطقة¹،
- ✓ واشنطن لم تقدم أي حجة مقنعة بأن استراتيجيتها بآسيا-الباسيفيك لا تمثل أي تهديد للصين²،
- ✓ الجهود الامريكية تدعم نمط الحرب الباردة للأحلاف الامنية وإعادة الانتشار العسكري على نطاق واسع، والتي اعتبرت كمحاولة لاحتواء صعود الصين والمحافظة على بقاء الهيمنة الامريكية بالمنطقة³.
- ✓ استراتيجية "إعادة التوازن" تبشر بحقبة جديدة من "المواجهة الجيوبوليتيكية": التي شجعت الدول المجاورة للصين بالضغط على الولايات المتحدة لإحداث شرخ بين القادة الامريكيين والصينيين⁴.
- ✓ عمقت الاستراتيجية الانقسامات الجيوبوليتيكية في آسيا؛ من خلال إجبار الدول على الاختيار بين الصين والولايات المتحدة، وهو الخيار الذي لا ترغب فيه معظم الدول الاسيوية⁵.
- ✓ وضعت الاستراتيجية من طرف المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، لهذا غلب عليها الاستراتيجية الطابع العسكري بشكل متزايد على حساب المشاركة الاقتصادية في آسيا⁶.
- ✓ الهوس الأمريكي بمصداقية الاستراتيجية، شجع الدول الإقليمية مثل الفلبين وفيتنام واليابان على زيادة سلوك المجازفة لتحدي المصالح الصينية واختبار الالتزامات الأمنية الأمريكية. وبهذا المعنى، كشفت إعادة التوازن عن عيوب نظام التحالف الأمريكي-الآسيوي ومخاطره.

¹ Michael D Swaine, Chinese Leadership and Elite Responses to U.S Pacific Pivot, **China Leadership Monitor**, No 38. 2012, PP 1-12,

² Deng Yushan, Build Trust to avert Tragedy, 7 May 2012, <https://bit.ly/38jPvz2> (accessed on 26/06/2018).

³ U.S Will not back track on rebalance toward Asia ,23 July 2013, <https://bit.ly/2ugERdB> (accessed on 11/01/2018).

⁴ Zhu Feng, Are China and U.S going to enter into a geopolitical confrontation? **Global Times**, 13 January 2012, <https://bit.ly/2t7b8DS> (accessed on 11/01/2018).

⁵ Feng Zhang, Challenge Accepted: China's Response to the US Rebalance to the Asia-Pacific, **Security Challenges**, Vol 12, N° 3, 2016, P 1.

⁶ Ibid.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

✓ زادت الاستراتيجية من الوعي الاستراتيجي الصيني، وأضعفت الثقة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة. في هذا الشأن، أكد الباحث الصيني المعتدل وشين بو، Wu Xinbo أن سياسات الرئيس أوباما تركت "إرثا من الشك المتبادل المتزايد والمنافسة المتزايدة بين البلدين، خاصة بمنطقة آسيا - الباسيفيك"¹.

من الملاحظ، أن ردود فعل المحللين الصينيين، تنبئت بأن الاستراتيجية ستواجه تحديات داخل وخارج الولايات المتحدة لأسباب متعددة، وعجزها عن تركيز اهتمامها على الموارد وتخصيصها بما يكفي لإعادة التوازن في ضوء التزاماتها الاستراتيجية العالمية والقيود على الموارد. إلى جانب مواجهتها لاحتمالات غير مؤكدة، وحتى إذا قررت الإدارات الامريكية القادمة المضي قدما على نفس النهج، فإنه يجب إحداث تعديلات ضرورية لضمان النجاح. وهو ما عملت على القيام به إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب.

ب-منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام

في محاولة لإضفاء الشرعية على طموحات الحزب الشيوعي الصيني في نظر الشعب الصيني، شجعت بكين النزعة القومية بين مواطنيها وزادت من وجهات النظر المتشددة بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني؛ حيث دعى المجتمع المدني الصيني إلى سياسة خارجية صينية أكثر قوة وغذى جواً من انعدام الثقة في المنطقة. في حين، انتقدت وسائل الإعلام غير الرسمية بشكل روتيني تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها، مؤكدة أن واشنطن تسعى جاهدة لتشويه "المهمة التاريخية للصين"، ودافعت بصراحة عن شرعية المطالب السيادية وأعلنت عن مواصلة الاصرار الصيني اتجاه الشؤون الخارجية، ووجهت انتقادات حادة للمبادرات الدبلوماسية والاقتصادية الأمريكية.² فعلى سبيل المثال، اعتبرت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، على أنها محاولة مقصودة لتعزيز المكاسب الاقتصادية على حساب الصين؛ لان الولايات المتحدة تخشى من أن تتجاوزها الصين اقتصادياً، لذا تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة لعرقلة نموها الاقتصادي.³

إل جانب ذلك، أحدثت بعض وسائل الاعلام غير الرسمية ضجة صاحبة من الانتقادات، معتبرة أن الاستراتيجية الامريكية تمثل نمط "الاحتواء" لفترة الحرب الباردة الموجهة ضد الصين؛ لان الصعود الصيني وحده من يمكنه تشكيل تحديا محتملا للهيمنة الامريكية بآسيا-الباسيفيك.⁴ كما صور

¹ Wu Xinbo, *Beijing's Wish list: A Wiser China Policy in President Obama's Second Term*, Brookings Institution, December 2012

<https://brook.gs/3081LzW> (accessed on 11/01/2018).

² balancing acts 41

³ Ibid, P42.

⁴ Zhong Sheng, "Goals of U.S. 'Return to Asia' Strategy Questioned," *People's Daily*, October 18, 2011, <https://bit.ly/2QKd7XV> (accessed on 11/01/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

استحداث مفهوم المعركة الجوية-البحرية ASBC من قبل الولايات المتحدة أيضًا، على أنه مظهر من مظاهر العداء الشبيهة بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين¹

الفرع الثاني: تحديات إستراتيجية إعادة التوازن في تأمين الهيمنة الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا

واجه تطبيق إستراتيجية إعادة التوازن العديد من التحديات التي حالت دون تحقيق هدف تأمين المكانة الامريكية المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا، نظرا لعدم أخذ صانع القرار الأمريكي في الحسبان التحديات الممكنة مواجهتها أثناء التنفيذ، تمثلت أهم تلك التحديات في:

أولا- العجز المالي للموازنة العسكرية الامريكية

ارتبط توسيع نطاق الالتزامات العسكرية للولايات المتحدة بزيادة مماثلة في الموازنة العسكرية الامريكية، التي واجهت دعوات من جانب الكونغرس لتقليصها وخفض الدين العام للولايات المتحدة الذي وصل إلى نحو 15 تريليون دولار، بما يفرض تكلفة متصاعدة للتمدد الاستراتيجي والعسكري الأمريكي وتوسيع نطاق الانتشار العسكري على مستوى العالم، لاسيما مع تجاوز الموازنة العسكرية حاجز 700 مليار دولار ويفرض ذلك على الادارة الامريكية تحقيق التوازن بين الوفاء بالتزاماتها العسكرية في الاقليم وخفض تكلفة الانتشار العسكري الأمريكي.² الامر الذي شجع الولايات المتحدة لتقاسم الاعباء العسكرية مع حلفائها، إلا أنه في ضوء التطور السريع للقوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، لا يستطيع حلفاء الولايات المتحدة ولا يرغبون في تحمل تكاليف احتواء الصين على المدى الطويل.³

لهذا، منذ سنة 2012، تنزع الولايات المتحدة إلى خفض نطاق قوتها العسكرية في آسيا-الباسيفيك، فعلى سبيل المثال وقعت في سنة 2012 اتفاقية مع اليابان، تنص على أنه يتوجب عليها خفض حجم أسطولها البحري في جزيرة أوكيناوا من 8000 إلى 4700 ونقله إلى غوام⁴ Guam، وعليه، في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، تسعى الولايات المتحدة للتخفيض من وجودها العسكري في المنطقة للحد من الضغط المالي، مما يدل على النتائج غير المرضية للاستراتيجية.

ثانيا- غياب الثقة بالالتزامات الامريكية اتجاها الإقليم: ترفض دول الاقليم حدوث صدام بين الولايات المتحدة والصين على أراضيها، وتؤكد عدم ثقتها في ديمومة الالتزامات الامريكية تجاه الامن الإقليمي، فعلى سبيل المثال، أوضح رئيس وزراء اندونيسيا أن: "الدولة الاسيوية تدرك تماما أن الاقليم لا يمثل

¹ Swaine, M. D, Chinese Leadership and Elite Responses to the U.S. Pacific Pivot, **China Leadership Monitor**, N° 38, 2012, P06.

² علاء الدين الحياي، التحالفات العسكرية في شرق آسيا (الجزائر: دار النضال للطباعة والنشر، 2013)، ص 81.

³ Zhao Xiaoyu, Why Obama's Rebalance towards Asia-Pacific was unsuccessful, **International Studies**, Jawaharlal Nehru University, vol55, N°2, 2018, P79.

⁴ Sina, United States forces Japan will move out Okinawa, 6 February 2012. <https://bit.ly/2ty3KBw> (accessed on 11/01/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

للولايات المتحدة سوى ممر ترتاده بوارجها وحاملات طائراتها ثم ترحل، بينما الصين دولة مقيمة في الاقليم ولن تتحول لمجرد دولة عابرة¹.

وهو ما يتطابق مع أطروحات أسيوية تدعم تعزيز الشراكة بين الولايات المتحدة والصين، بحيث تتقاسمان مسؤولية الامن الاقليمي بمشاركة الدول الاسيوية، في إطار متعدد الاطراف لتجنب تداعيات احتمال اختلال توازن القوى الاقليمي أو تصاعد الخلافات بين الصين والولايات المتحدة².

ثالثاً-مركزية العلاقات الصينية مع دول الإقليم: لا تتأثر العلاقات، خاصة الاقتصادية، بين الصين ودول الاقليم بسبب الخلافات الحدودية، فهذه العلاقات وثيقة وقائمة على سياسة حسن الجوار. حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى مستويات قياسية مع دخول اتفاقية التجارة الحرة بين دول الاسيان حيز التنفيذ، بما يصعب مهمة الولايات المتحدة في تأسيس تحالف مناوئ للنفوذ الصيني في الإقليم. وتتضاعف تلك الصعوبات بالنظر إلى أن عددا من دول الاقليم تعتمد بصفة أساسية في نموها الاقتصادي ووارداتها على التحالف مع الصين مثل ميانمار، في حين تعتبر اليابان وكوريا الجنوبية الدور الصيني محوريا في الحد من الطموحات النووية لكوريا الشمالية، فضلا عن أن غالبية دول الاقليم تضم أقليات صينية تقدر بنحو 40 مليون نسمة تمثل قاعدة قوية لتوثيق علاقات دولهم مع الصين³.

رابعاً- المواقف الشعبية المناوئة: شكلت المواقف الشعبية الراضية للوجود العسكري الامريكي بمنطقة جنوب شرق آسيا تحديا كبيرا أمام نجاح استراتيجية إعادة التوازن، لاسيما في دول مثل فيتنام التي ترفض أي وجود عسكري أمريكي على أراضيها نتيجة للإرث التاريخي العدائي بين الطرفين، كذلك الفلبين التي يحرم دستورها أي وجود لقوات عسكرية أجنبية على أراضيها، والتي سبق أن طالبت القوات الامريكية بالرحيل عن قاعدة خليج سوبيك؛ **Subic Bay** إثر رفض البرلمان التصديق على معاهدة تقنن الوجود العسكري الامريكي في الفلبين. إلى جانب هذا، واجهت الولايات المتحدة رفض شرائح واسعة من الرأي العام في بعض الدول الاسيوية أي وجود للقوات الامريكية على أراضيها⁴.

نخلص مما سبق، إلى أن مجمل التحديات سابقة الذكر حالت دون تحقيق استراتيجية إعادة التوازن لأهدافها بإقليم آسيا-الباسيفيك بشكل فعال، وأهمها تأمين الهيمنة الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا، الامر الذي دفع بالبعض إلى الحكم على الاستراتيجية بالفشل.

¹ علي زياد العلي، آسيا الواعدة: الاستراتيجية الامريكية في القارة الاسيوية، مرجع سابق، ص 36.

² ستار الدليمي، "القدرات النووية في جنوب شرق آسيا"، مجلة أصداء ثقافية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ع 03، 2002، ص 91.

³ سامر الاسد، الاتفاقيات الدولية في شرق آسيا (القاهرة: دار التعليم للطباعة والنشر، 2014)، ص 91.

⁴ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 37.

الفرع الثالث: تقييم إستراتيجية إعادة التوازن

يهدف اختبار نجاح أو فشل إعادة التوازن باعتبارها إستراتيجية للسياسة الخارجية، سيتم الاعتماد على الإطار التحليلي للتكلفة والمنفعة للأخذ بعين الاعتبار تكاليف وفوائد الاستراتيجية على حد سواء، وللوقوف على مدى التوافق بين ما تم التخطيط له وما تم تنفيذه فعليا على أرض الواقع.

أولاً: جوانب التجديد في إستراتيجية إعادة التوازن: تضمنت إستراتيجية إعادة التوازن لمنطقة آسيا-الباسفيك جوانب جديدة مقارنة بالإستراتيجيات الامريكية السابقة تمثلت في:

- ✓ مثلت إستراتيجية إعادة التوازن أهم سياسة خارجية اتخذتها إدارة أوباما لاسترجاع المكانة الامريكية المفقودة، حيث جاءت وقت استنفذت فيه الامة الامريكية كامل قواها بسبب حربي افغانستان والعراق إلى جانب الازمة المالية لسنة 2008.
- ✓ ما ميز التحول في السياسة الخارجية لإدارة أوباما اتجاه آسيا-الباسفيك، هو تركيزها على القيم والمبادئ التي ينظر إليها على أنها الضامن لتحقيق مزيد من الاستقرار والامن في المنطقة.
- ✓ هي أول إدارة أمريكية على الاطلاق ترفع إقليم آسيا-الباسفيك إلى أولوية إستراتيجية إقليمية، وهو أمر جديد بالنسبة للولايات المتحدة التي لطالما أعطت الأولوية لعلاقتها عبر الأطلسية، الشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية سابقا.
- ✓ إعادة التوازن ليست سياسة جديدة؛ بل هي تعميق وتوسيع للالتزامات السابقة، جزء من هذا التوسع شمل التوسع الجغرافي من خلال تضمين الهند والمحيط الهندي في مبادرة آسيا الاوسع. وهو ما سنتطرق إليه في الاستراتيجية الامريكية خلال إدارة دونالد ترامب.
- ✓ أوضحت السياسة الجديدة مستوى جديد من الالتزام من خلال محاولة الجمع بين القوى الصلبة والناعمة فيما يعرف بالقوة الذكية.
- ✓ حجم الموارد المخصصة لمنطقة آسيا-الباسفيك كانت معتبرة مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، مع إيلاء منطقة جنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادئ اهتماما جديدا.

ثانياً: جوانب فشل إستراتيجية إعادة التوازن: رغم ملامح التجديد التي تضمنتها إستراتيجية إعادة التوازن، لم يمنع ذلك من ظهور مواطن الضعف ومؤشرات الخلل، التي حكمت على فشل الاستراتيجية، نستعرض أبرزها فيما يلي:

أ- فح التحالفات الإقليمية: فرضت التحالفات الإقليمية التي هدفت استراتيجية إعادة التوازن لتعزيزها وتقويتها، تكاليف ومخاطر مفرطة على الولايات المتحدة، وأصبحت هذه التحالفات أكثر تجريداً أو غير أخلاقية وحولت مشكلاتها إلى المشاكل الامريكية وصراعاتها مع الصين إلى صراعات بين الصين والولايات

المتحدة¹ وبدلاً من أن تستفيد الولايات المتحدة من هذه التحالفات جرى استخدامها من أطراف أخرى لخدمة مصالحها، وكلفت الولايات المتحدة أعباء إستراتيجية فاقت فوائدها، مما اضطرها إلى تعديل التزاماتها وفقاً لذلك. من جهة أخرى، خلال العهدة الثانية للرئيس باراك أوباما، عرفت التحالفات الأمنية الامريكية الرسمية مع تايلندا والفلبين درجة كبيرة من التوتربشكلملحوظ؛ حيث تدهورت العلاقة مع المجلس العسكري التايلندي عقب انقلاب ماي 2014 ضد حكومة شيئا وائرا المنتخبة ديمقراطياً، فضلاً عن الادانة الامريكية للمجلس العسكري بانتهاك حقوق الانسان.²

أما في الفلبين، تبنى الرئيس رودريغو دوتيرتي المنتخب في ماي 2016، سياسة خارجية غير منحازة للولايات المتحدة، وهذا استناداً إلى وجهة نظره حول اعتماد بلده المفراط على الولايات المتحدة، كما برر ذلك كإستجابة مشروعة للانتقادات الامريكية لحملته العدوانية المناهضة للمخدرات. كما قلل الرئيس من أهمية قرار محكمة التحكيم الدائمة (لاهاي) في جويلية 2016، الداعمة للمطالب الإقليمية للفلبين ببحر الصين الجنوبي، وحذر من أنه سيتم إنهاء المراقبة البحرية المشتركة بين الفلبين والولايات المتحدة لمنطقة الفلبين الاقتصادية الخالصة ببحر الصين الجنوبي لتجنب إبعاد الصين.³ في أكتوبر، 2016 قام الرئيس الفلبيني بزيارة بكين لتوقيع صفقات بقيمة 13.5 مليار دولار أمريكي.

فضلاً عن ذلك، أسست كل من تايلاند والفلبين روابط دفاعية واقتصادية وثيقة مع الصين لتؤكد استقلاليتها وابطها الأمنية التقليدية عن الولايات المتحدة، وبحث الفلبين توثيق التعاون الإستراتيجي مع روسيا. من جانبه، قام الجيش التايلاندي بتحديث وتوسيع المناورات العسكرية مع جيش التحرير الشعبي الصيني، وتم شراء ثلاث غواصات ديزل من طراز **yuan-class S26T**.⁴

ب-تزايد انعدام الثقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين: التركيز المفرط على الشق العسكري، جعل وبشكل غير متعمد، بكين تفسر الاستراتيجية على أنها محاولة لاحتوائها عسكرياً، الامر الذي دفع بها لأن تصبح أكثر عدوانية خاصة ببحر الصين الجنوبي والشرقي وانتهاء فترة الهدوء الموجودة قبل 2008. كما ازداد الوضع تأزماً، بتأكيد عقيدة "معركة جو-بحر **AIR-Sea Battle Doctrine**" بشكل رسمي.⁵

لم تعمل إستراتيجية إعادة التوازن على زيادة حدة انعدام الثقة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة فحسب، بل فشلت أيضاً في احتواء الزخم المتصاعد للصين؛ فالولايات المتحدة عملت على تعزيز علاقاتها الامنية مع الدول المجاورة والتي لها تاريخ مؤلم مع الصين، إلى جانب استبعاد الصين من مفاوضات اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، الامر الذي غذى بدوره مخاوف بكين من أن الاتفاقية

¹ Zhao X, Opcit, P 97.

² William T. Tow, Trump and Strategic Change in Asia, Australian Strategic Policy Institute (ASPI), January 2017, P05.

³ Ibid, p 06.

⁴ Ibid.

⁵ John Ford, The Pivot to Asia was Obama's Biggest mistake, The Diplomat ,21 January 2017.

<https://bit.ly/37EmvSo> (accessed on 05/12/2018)

صممت منذ البداية كمبادرة معادية لها،¹ و دفعها للاتجاه غرباً لتوسيع فضاءها الاستراتيجي على غرار مبادرة الحزام والطريق، تعزيز العلاقات الصينية-الروسية، تزايد نشاطها العسكري، مما ألحق أضراراً بالمصالح الامريكية.

من جانب آخر، عكس التعاون الاقتصادي درجة التنافس بين الطرفين، حيث تم استبعاد الصين من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، رفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) الذي تقوده الصين. في هذا الشأن، أوضح روبرت روس Robert Ross "أن السياسة الامريكية الجديدة ضاعفت بشكل غير ضروري حالات انعدام الامن لبيجين في المنطقة"²

ج- إجهاض اتفاقية التجارة TPP: باعتبارها أهم عمل لاستراتيجية إعادة التوازن في شقها الاقتصادي، إلا أن الاتفاقية كانت عبارة عن مشروع لا قيمة له بالنسبة للولايات المتحدة، وبمجرد اعتلاءه للحكم، أعلن دونالد ترامب عن انسحابه من الاتفاقية، مما يعني أن إدارة أهدرت المال والوقت في مفاوضات الاتفاقية دون الحصول على أي فائدة تذكر. وخلف هذا الانسحاب أثار اقتصادية وسياسية على الولايات المتحدة نذكر من أهمها:³

✓ صعوبة تصدير سلعها إلى بقية العالم، ولكن تخليها أيضاً على الاضطلاع بدور أساسي في تشكيل بنية التجارة العالمية للقرن الحادي والعشرين المقبل.

✓ الصين ستكون الكاسب الأكبر في هذه العملية؛ فهي لطالما اعتبرت نفسها معقلاً للتيار المحافظ المالي خلال فترة الكساد العظيم، فإلى جانب البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB وبنك BRICS، أصبحت بكين بالفعل في طريقها إلى خلق واقع تجاري واستثمار بديل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ.

✓ سعى عشرات الدول للحصول على بدائل ثنائية أو متعددة الاطراف. وأظهرت دراسة حديثة في 2017 أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية أفقدها ما يقارب 3.1 مليار دولار من صادراتها.

فبعد عام واحد من الانسحاب الامريكي من الاتفاقية، قررت الدول الاحدى عشرة المتبقية بقيادة اليابان وضع الاتفاقية موضع التنفيذ دون الولايات المتحدة، كما تم تغيير اسم الاتفاقية من الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) إلى الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ (CPTPP). وصرح الوزير الفيتنامي على هامش القمة الخامسة والعشرون لمنتمدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا-الباسيفيك

¹ Loffmann, G, The Pivot between Containment, engagement and restraint: President Obama's conflicted grand strategy in Asia, **Asian Security**, vol12, No2, 2016, P97.

² Robert Ross, The Problem with the Pivot, **Foreign Affairs**, Vol 91, N° 6, November /December 2012, P 72.

³ Daniel Wager, Implications of the U.S Withdrawal from the TPP, 2016.

<https://bit.ly/2FqEJuG> (accessed on 05/07/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

(APEC)، المضي قدما في تحديد البنود الاساسية للاتفاق الجديد بشأن التبادل التجاري الحردون مشاركة أمريكية.¹ إلى جانب هذا، حذر البعض من أن تملأ الصين الفراغ الذي خلفه الانسحاب الأمريكي، وهو ما حاول اثباته الرئيس الصيني **Xi Jinping** خلال خطابه في اجتماع دافوس 2017، بأن الصين سوف تصبح "زعيمة العولمة الشاملة، باعتبارها كانت دولة التجارة الحرة ومناهضة لتدابير الحماية".² كان من الممكن أن تستفيد الولايات المتحدة من الاتفاقية من خلال ثلاث أوجه:

- 1- يستهدف هذا الترتيب الاقتصادي الاقليمي على وجه التحديد التعاون الاقتصادي لأربع مناطق مختلفة بآسيا-الباسفيك.
- 2- الارتباط الوثيق بهذا الاتفاق، يظهر للقادة الإقليميين أن الولايات المتحدة لم تتخلى عن آسيا-الباسفيك ومازالت ملتزمة بالبقاء كقوة باسيفيكية.
- 3- نجاح هذه الاتفاقية كان سيفيد إستراتيجية إعادة التوازن من خلال تجميع مختلف الاقتصاديات القوية والناشئة في إطار اتفاق واحد والذي بدوره يسرع الانتعاش الاقتصادي الأمريكي.³

إلى جانب ذلك، كان من الممكن بإنهاء مفاوضات الاتفاقية، أن تستخدم الولايات المتحدة الاتفاقية كمرساة استراتيجية في منطقة آسيا-الباسفيك، والتي بدورها ستجمع وتقيم مجموعة متنوعة من العلاقات الرئيسية داخل المنطقة⁴

إن الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، أوضح اختلالات القوة البنيوية الامريكية، هذه الاخيرة التي وضعت تحت الاختبار من خلال مفاوضات الاتفاقية؛ ومحاولة وضع قواعد اللعبة التجارية في منطقة آسيا -الباسفيك. إلا أنها فشلت في ذلك، مما يزيد من احتمالية أن وضع القواعد المستقبلية للاقتصاد العالمي لن يكون تحت نفوذ وإشراف الولايات المتحدة مجددا، ويؤكد ضرورة إدراج الصين في المفاوضات التجارية المستقبلية بالمنطقة، نظرا لمركزتها على الصعيد الإقليمي.

د- فشل التخفيض الاستراتيجي على النطاق العالمي: فشلت الاستراتيجية في تحويل انتباه الولايات المتحدة عن مناطق أخرى، فقد خطت إدارة أوباما لإعطاء الاولوية لمنطقة آسيا-الباسفيك، إلا أن الاوضاع في أوروبا، غرب آسيا، الشرق الاوسط لم تسمح بتحقيق ذلك. فليست الصين وحدها من تشكل

¹ Ibid.

² U.S Withdrawal from TPP a very Serious Mistake- Culter, New Straits Times ,08 February 2018
<https://bit.ly/35tplrY> (accessed on 05/07/2018).

³ Ann Capling and John Ravenhill Multilateralising Regionalism: What Role for The Trans-Pacific Partnership Agreement?, **The Pacific Review**, December 2011, P 558

⁴ Cruz Cruz Angel, Opcit, P52.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

تحدي للولايات المتحدة، بل روسيا، الهند والبرازيل أيضا.¹ وبهذا، لم ينجح التخفيض العالمي بشكل جيد، مما أدى إلى زيادة حدة التوتر ما بين أهداف إعادة التوازن والموارد المتاحة.

ومن منطلق التكاليف، كلفت المبادرات الأمريكية لتعزيز تواجدتها العسكري بالمنطقة الكثير؛ ردت الصين على تلك المبادرات بتسريع عصرنتها العسكرية ووتيرة بناء الجزر الاصطناعية ببحر الصين الجنوبي.² وفضلا عن فشل الولايات المتحدة في استجابة قوية للتوسع الصيني، جعلت حلفاءها الاقليميين غير متأكدين من جدية الالتزام الأمريكي اتجاها الامن الاقليمي.

ه-تركيز أغلب مبادرات الإستراتيجية بشكل أساسي على دول جنوب شرق آسيا البرية

سبق توضيح، كيف أن إدارة أوباما استثمرت وقتا كبيرا ورأس مال سياسي في تحسين العلاقات الأمريكية مع دول البر الرئيسي في جنوب شرق آسيا نظرا لأهميتها الاستراتيجية، إلا أنه خلال الفترة ما بين 2010-2015، لم يتم تأكيد تلك الحجة وذلك للعديد من الأسباب³: تلك الدول ذات تعداد سكاني واقتصاديات صغيرة وإسهامها جد ضئيل في الدفاع الإقليمي؛ رغم أهمية نهر ميكونج MEKONG البيئية*، إلا أنها ليست مهمة للتجارة أو الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية. فالسفن البحرية الأمريكية لا تمر عبر النهر أبدا، كما أن إجمالي التجارة السنوية الأمريكية مع دول نهر ميكونج باستثناء تايلاند أقل من التجارة الثنائية للولايات المتحدة مع بلجيكا؛ احتمال أن تتحالف دول جنوب شرق آسيا مع الصين بشكل مكثف في حالة ما لم تقم الولايات المتحدة برعايتهم بشكل نشط، أثبتت أنها حجة غير مقنعة لتركيز سياسة إعادة التوازن على دول البر الرئيسي.

و-انخفاض المساعدات الأمنية الأمريكية المقدمة لدول جنوب شرق آسيا

من المأخذ المسجلة ضد إستراتيجية إعادة التوازن، أنه كان يفترض أن تعزز أحد جوانبها إستراتيجية العلاقات الأمنية في جنوب شرق آسيا وذلك من خلال المساعدة الأمنية الثنائية. إلا أن دراسة حديثة، أظهرت بأن مجموع المساعدة الأمنية الأمريكية المقدمة لدول جنوب شرق آسيا قد انخفض بنسبة 19% منذ سنة 2010. أي سنة قبل إعلان إستراتيجية إعادة التوازن.⁴ وهو ما توضحه الخريطة الموالية:

¹ Zuo Y, the America's Retrenchment and the Future of Asia-Pacific Order, **Journal of contemporary Asia-Pacific studies**, vol4, 2014, P15.

² Anthony H. Cordesman, Chinese Strategy and Military Modernization in 2016: A Comparative Analysis, CSIS Final Review Edition, 5 December 2016, <https://bit.ly/35sv6pN> (accessed on 05/07/2018).

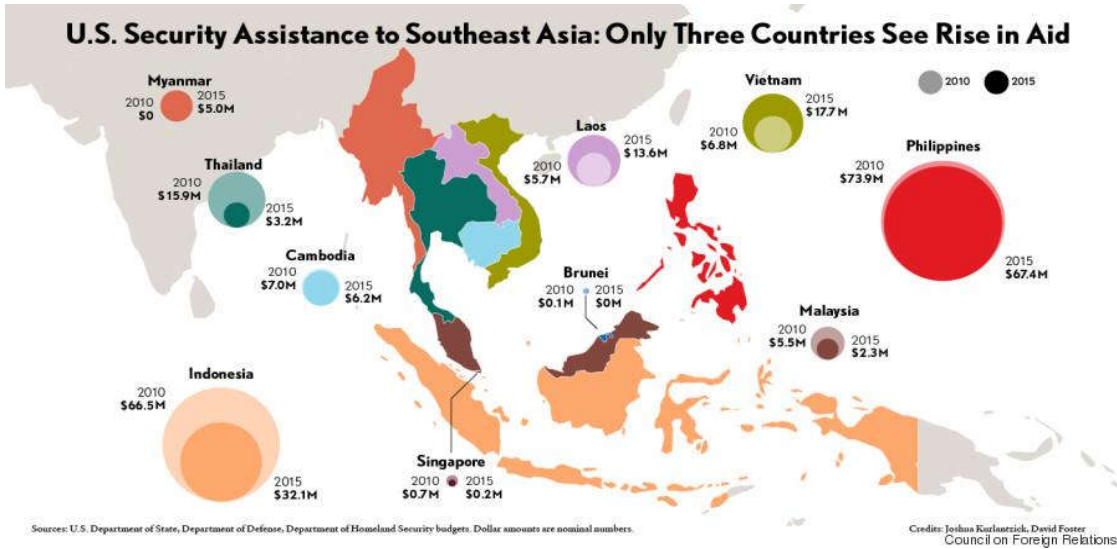
³ Joshua kurlantzick, the pivot in South East Asia: Balancing interests and values, **working paper**, Council on Foreign Relations, January 2015, p 10.

* هو شريان الحياة لجنوب شرق اسيا، يحتل المرتبة الثاني عشر، كأطول نهر العالم والمرتبة السابعة في اسيا، يتدفق عبر ستة بلدان الصين، ميانمار، تايلاند، لاوس، كمبوديا وفيتنام.

⁴ Rebalance to Asia led to Drop in Security Assistance for Southeast Asia <https://bit.ly/2SQzhcV> (accessed on 20/10/2018)

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

الخريطة رقم 06: انخفاض المساعدات الامنية الامريكية المقدمة لدول جنوب شرق آسيا



Source: council on foreign relations ,America's Pivot to Asia Actually Led to Drop in Security Assistance for Southeast Asia <https://on.cfr.org/2ZQ6bLy> (accessed on 20/10/2018).

توضح الخريطة السابقة أنه من مجموع عشر دول المنطقة، تلقت لاوس، ميانمار وفيتنام فقط أكبر قدر من المساعدات الأمنية الأمريكية سنة 2015 مقارنة بالمقدمة لها سنة 2010، وتلقت فيتنام إستثناءً مساعدة مضاعفة للبرامج التي تعزز تقوى العلاقات العسكرية. وخصصت المساعدات المقدمة إلى لاوس لبرامج إزالة الألغام، وركزت المساعدات المقدمة إلى ميانمار لمكافحة المخدرات. في حين تراجعت المساعدات المقدمة لحلفائها تايلندا والفلبين بنسبة % 79.9 و % 8.8 على التوالي منذ سنة 2010؛ وإندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة (أهم الشركاء في تبادل المعلومات، محاربة الإرهاب دوريات مكافحة القرصنة...) بنسبة % 71.4، % 58.2، % 51.7 على التوالي. في حين، كانت المساعدة الأمنية المقدمة لبروناي وكمبوديا جد متواضعة.

يدل انخفاض المساعدات الامريكية على عدم الالتزام بالتعهدات اتجاه دول جنوب شرق آسيا، كما أن القانون الأمريكي فرض على البيت الأبيض قطع المساعدات المقدمة لتايلاند بعد الانقلاب العسكري في ماي 2014، الشيء الذي دفع بالقادة الأمريكيين للحد من تعزيز العلاقات الأمنية مع الدول شبه-سلطوية وغير المستقرة على غرار كمبوديا ميانمار ولاوس¹.

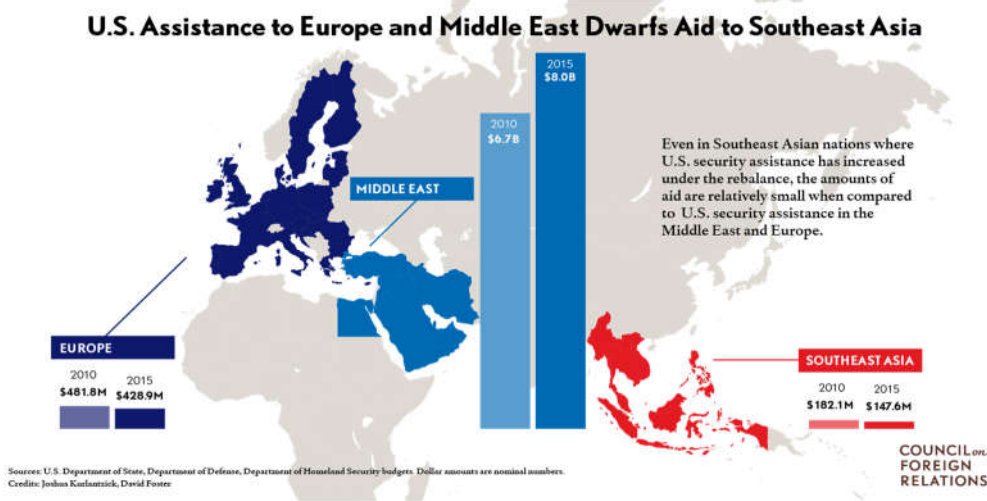
من جهة أخرى، تشير الأدلة من أوروبا والشرق الأوسط مواصلة إعطاء البيت الأبيض الأولوية لهاته المناطق. حيث انخفضت المساعدة المقدمة لدول جنوب شرق آسيا بقيمة 34.5 مليون دولار ما بين عامين 2010 و 2015، في حين ارتفع مجموعها إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 1.3 بليون دولار تقريبا خلال نفس الفترة الزمنية وهذا بسبب ظهور الدولة الإسلامية. فكانت المساعدة إلى هاته المناطق أكثر

¹ Council on Foreign Relations, America's Pivot to Asia Actually Led to Drop in Security Assistance for Southeast Asia, Op cit.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

بخمسين ضعف المساعدات المقدمة إلى جنوب شرق آسيا سنة 2015، في حين بلغت المساعدات المقدمة إلى أوروبا ثلاث أضعاف.¹ وهو ما توضحه الخريطة أدناه:

الخريطة رقم 07: المساعدات الامريكية المقدمة لأوروبا والشرق الأوسط مقارنة بجنوب شرق آسيا



Source: council on foreign relations, America's Pivot to Asia Actually Led to Drop in Security Assistance for Southeast Asia, OpCit.

إلى جانب ذلك، تضمنت الاستراتيجية جملة من العيوب أسهمت في فشلها نذكر من أهمها:

✓ لم يوجد سبب مقنع لوجود المكون العسكري ضمن الاستراتيجية على الاطلاق، فالافتراض الاساسي الذي قامت على أساسه الاستراتيجية أن منطقة آسيا-الباسفيك أصبحت تمثل قلب الاقتصاد العالمي مما يتطلب استجابة اقتصادية للاستفادة من هذه الميزة وليس ردا عسكريا، إلا أن الولايات المتحدة باختيارها لهذا المسارزادت من حدة التوترات العسكرية وضيقت الفرص الاقتصادية.

✓ بالرغم من نجاح أوباما في التأسيس لشرعية الاستراتيجية وفقا للمعايير الدولية، التي تم الترويج لها بشكل منتظم في المحافل متعددة الاطراف ومن خلال المناقشات مع القادة الاقليميين، إلا أنه فشل في ترجمة خطابه المثالي والمعياري إلى ممارسة عملية.

✓ انتقد مهندسي استراتيجية المحور، لأنهم افترضوا انه بمجرد إعادة التأكيد الرمزي للقوة الامريكية سيكون كافيا لجعل الصين تتراجع وتتخلى عن تحديها، إلا أن الموقف الحازم للصين في بحر الصين الجنوبي والشرقي دليل قوي على أن مهندسي الاستراتيجية مخطئين.

فأغلب عناصر الاستراتيجية (بناء علاقة بناءة مع الصين، التنسيق مع الحلفاء الآسيويين وكذا اتحاد الآسيان)، إما أنها فشلت أو تم إلغائها، أو أنها لم تكن مطابقة للتوقعات والإمكانات الامريكية. فأوباما لم يكن قادرا على الجمع بين دعم الدول الآسيوية وأطرها متعددة الاطراف وبين سياساته لاحتواء

¹ Ibid.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

الصين. فشرعته المعيارية، أدت إلى إبعاد بعض القادة الاقليميين على غرار دوتيرتي (الفلبين)، برايتوت (تايلاند)، ونجيب (ماليزيا)، إلى جانب إخفاق نشاطاته ببحر الصين الجنوبي في منع الصين من مباشرة السياسات التأكيدية الحازمة. وبهذا، غلب على الاستراتيجية الطابع المثالي والمعياري بدلا من الطابع الواقعي- ما ميز استراتيجية ترامب- وهذا تماشيا مع الهدف الرئيسي الذي صيغت من أجله وهو تحسين صورة أمريكا العالمية، بعد أن شوهتها سنوات الحرب في أفغانستان والعراق والحرب العالمية على الإرهاب.

مما سبق، ووفقا لمدخل التكلفة والفائدة، فإن التكاليف التي خلفتها إستراتيجية إعادة التوازن، والتحديات التي واجهتها في سبيل تنفيذها، كانت أضرارها أكثر من منافعها؛ ما يعني أن الاستراتيجية فشلت في تحقيق الاهداف المسطرة لها. في هذا الإطار، أوضح ريتشارد هاس: "أن إستراتيجية المحور استندت إلى اتخاذ القرارات السلمية، مع أهداف وسياسات كانت ملائمة، لكنها تسببت في تكاليف باهظة."¹

أثبتت الحالات التاريخية والدراسات النظرية للعلاقات الدولية، أن الخيار الوحيد للقوة التي تتحمل تكاليف إستراتيجية أكثر من الفوائد هو التخفيض الاستراتيجي² **Strategic Retrenchment**. لهذا، ستنحو الاستراتيجية الامريكية في منطقة آسيا-الباسيفيك مستقبلا نحو خيار التخفيض، خاصة مع التنامي الملحوظ للصين بالمنطقة. وبالرغم من خشيتها من عملية التخفيض، ألا أنها ستختار "التقليص المحدود **Limited Retrenchment**" حفاظا على مصالحها الاستراتيجية وموقعها المهيمن بأقل التكاليف الاستراتيجية، في هذا الإطار أوضح Zhao، أنه توجد عدة طرق في المستقبل لتحقيق "التقليص المحدود" كتخفيف الولايات المتحدة العبء من خلال تخفيف وجودها العسكري في المنطقة وتقييد سلوك حلفائها³؛ إلى جانب إمكانية تشجيع إنشاء مؤسسات إقليمية للحوار الامني متعدد الاطراف وكذا الحوارات الثنائية. علاوة على ذلك، يتوجب على الولايات المتحدة بناء علاقات متبادلة وثيقة مع الصين. ويمكن ايجاز تقييم إستراتيجية إعادة التوازن آسيا-الباسيفيك من منظور التكلفة-الفائدة من خلال الجدول الموالي:

¹ Richard Haas, **A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order** (New York: Penguin press, 2017), P181.

² Zhao X, Opcit, P 100.

³ Ibid, P101.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

جدول رقم 09: تقييم استراتيجية إعادة التوازن وفقا لمدخل التكلفة- المنفعة

احتواء الصين	دبلوماسية	اقتصاديا	عسكريا	
-مواجهة الصين محيط محاصر. -استقطاب أمريكا لحلفاء وشركاء جدد. -عرقلة النزاعات الاقليمية -تجاوز اتفاقية TPP الصين.	-الانخراط بنجاح في مؤسسات التعاون الاقليمية متعددة الأطراف. -الاحتفاظ بالتأثير والمكانة الدبلوماسية بالمنطقة.	-فوائد اقتصادية هائلة. -اتاحة اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ فرصا لدعم بنيتها الاقتصادية الإقليمية.	-تحويل التركيز الاستراتيجي. -تعزيز الوجود العسكري. -تقوية القيادة العسكرية الاقليمية.	الفوائد الاولية
-استغلال التحالفات لأمريكا. -صراعات أمريكية-صينية محتملة -انتهاج الصين لسياسة الاتجاه غربا والمؤسسات الاقليمية. -الفشل في احتواء الصين.	-تقليل الانخراط في مناطق أخرى كالشرق الاوسط وأوروبا. -انعدام الثقة بين الصين والولايات المتحدة، أثر سلبا على العلاقات بين الطرفين.	-انسحاب أمريكا من اتفاقية TPP -إنفاق المال والوقت دون عوائد. -إثارة التنافس للسيطرة على القواعد الاقليمية لكنها فشلت في ذلك.	-اتفاقيات عسكرية هائلة. -صراعات عسكرية محتملة.	تغير الاوضاع
		-تناقص الفوائد	-زيادة التكاليف بشكل ملحوظ.	التقييم النهائي

Source : Zhao. Y, Opcit, P 99.

تم ترجمة محتوى الجدول من طرف الباحثة.

إلى جانب ذلك، أوضح التحليل السابق لإعادة التوازن باعتبارها إستراتيجية للسياسة الخارجية، عاملين أسهما في عدم نجاح السياسة الخارجية الامريكية بمنطقة آسيا-الباسيفيك:

1- بالرغم من أن قرار تحويل التركيز باتجاه آسيا-الباسيفيك كان سليماً، إلا أن إدارة أوباما أظهرت درجة من البساطة فيما يتعلق بالاستجابة الصينية؛ فمحاولات تعزيز التعاون الامريكي - الصيني المتزامنة مع تقوية التواجد العسكري الامريكي في آسيا-الباسيفيك، قوبلت بدرجة من المقاومة

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاء منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

من قبل الصين.¹ فالصين تتعامل بمنطق واحدة بواحدة **Tit For Tat**، ما أدى إلى تصعيد التوترات في آسيا-الباسفيك، وأصبحت بذلك الولايات المتحدة عاجزة عن استجابة فعالة لهذا التصعيد.

2- ارتبط العامل السابق بأخطاء في تنفيذ "إعادة التوازن" كإستراتيجية للسياسة الخارجية؛ فإدارة أوباما كشفت عن الإستراتيجية بطريقة رفيعة المستوى، من خلال سلسلة من الزيارات الرئاسية، الاعلانات، الخطابات والمقالات،² في حين غاب الجانب التنفيذي لتلك الأهداف على أرض الواقع.

بذلك، كرست أمريكا نفسها لمقاربة تتطلب الكثير من الوقت، الانتباه والموارد، والتي سرعان ما أثبتت عدم كفايتها؛ فمن جهة لم يعد بمقدورها إدارة ظهرها لمنطقة الشرق الاوسط، ومن جهة أخرى لم تكن جاهزة لوتيرة العسكرة الصينية في بحر الصين الجنوبي. وبهذا، لم تتماشى الاستراتيجية مع الدعاية التي أثيرت حولها. فكانت التكلفة التي دفعتها الولايات المتحدة جراء فشل إعادة التوازن كإستراتيجية لسياستها الخارجية، فقدائها لسمعتها كفاعل إقليمي ذو مصداقية يمكن الاعتماد عليه، وهو ما ستناضل على المدى البعيد من أجل استعادتها.

¹ Laura Southgate, **The Asia Pivot as a Strategy of Foreign Policy: a source of peace or a harbinger of conflict?** Working Paper presented at the International Studies Association (ISA), Hong Kong Conference ,15-17 June 2017, P 12.

² Mark Manyin et al, **Pivot to the Pacific the Obama Administrations Rebalancing toward Asia's**, Congressional Research Service Report for Congress, March 28, 2016, P 09.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا خلال إدارة دونالد ترامب (2016-2020)

بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2016، رفع الرئيس دونالد ترامب شعار "أمريكا أولاً" و تعهد بتعديل إستراتيجية إعادة التوازن لسلفه باراك أوباما، التي ورطت الولايات المتحدة في التزامات غير ضرورية ومكلفة حسب وجهة نظره، تعالت معها شكوك المراقبين حول ملامح السياسة الخارجية و الأمنية الأمريكية و مستقبل التواجد الأمريكي بمنطقة آسيا-الباسفيك عموما و جنوب شرق آسيا خصوصا ، هاته الاخيرة التي عرفت تحولات عديدة خلال النصف الأخير من رئاسة باراك أوباما (تسارع وتيرة النمو الاقتصادي للصين ، التواجد الصيني المكثف ببحر الصين الجنوبي...).

المطلب الثاني: سمات الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا

تميزت إدارة دونالد ترامب بغياب رؤية موحدة وبالضبابية تجاه القضايا الاستراتيجية وعلى رأسها التوجه نحو آسيا، رغم هذا، نحاول استنباط ملامح الاستراتيجية الأمريكية من خلال وثيقة الامن القومي الأمريكي لسنة 2017 وكذا تصريحات الرئيس دونالد ترامب.

الفرع الأول: ملامح الاستراتيجية الأمريكية من خلال وثيقة الامن القومي الأمريكي 2017

شكلت وثيقة الامن القومي الأمريكي التي أصدرتها إدارة دونالد ترامب قبل موعدها الرسمي بشهر، مفارقة مع سابقتها من الإدارات الأمريكية من حيث إحداثها لتحولات جذرية على المستويين الداخلي والخارجي. سيتم الاستناد إلى المحور الرابع للوثيقة المعنون بـ «الاستراتيجية في السياق الإقليمي» لتحديد معالم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة آسيا-الباسفيك عموما ومنطقة جنوب شرق آسيا خصوصا. أوضح هذا المحور بأن من التحديات الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهندي-الهادئ هي التنافس الصيني، لهذا ركزت الوثيقة رؤيتها على هذه المنطقة من أجل مواجهة النفوذ الصيني وزيادة التعاون الاقتصادي في المنطقة الممتدة من الساحل الغربي للهند إلى الشواطئ الغربية للولايات المتحدة، نظرا لأنها أكثر المناطق العالمية سكانا وأكثرها تغييرا من الناحية الاقتصادية.¹

وفي تأكيدها على خطورة الدور الصيني في منطقة المحيط الهادئ على المستوى السياسي، ذكرت الوثيقة بأنه تجري في منطقة المحيط الهادي-الهندي منافسة جيوسياسية بين الرؤى الحرة والقمعية للنظام العالمي.² وتضيف الوثيقة أنه على الرغم من سعى الولايات المتحدة لمواصلة التعاون مع الصين، إلا أن هذه الأخيرة تستخدم الحوافز الاقتصادية والعقوبات وكذا التهديدات العسكرية لإقناع الدول الأخرى للاهتمام بجدول اعمالها السياسي والأمني.

¹ يحيى سعيد قاعد، علا عامر الجعب، وثيقة الامن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الاستراتيجي، 2018، أبريل، ص 54

² White House, **National Security Strategy of the United States of America** (Washington DC, 2017), PP45-46.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

وبخصوص منطقة جنوب شرق آسيا، أوضحت الوثيقة أن الفلبين وتايلاند تبقى حليفين هامين وأسواق للأمريكيين، إلى جانب تنامي شركائهم الأمنيين والاقتصاديين في فيتنام، اندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة. كما لا تزال رابطة الآسيان ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك APEC تمثلان محورا رئيسيا للهندسة الإقليمية للمحيط الهندي وأرضيات لتعزيز نظام قائم على الحرية.¹ إلى جانب ذلك، بينت الوثيقة الإجراءات ذات الأولوية الواجب القيام بها في منطقة المحيط الهندي-الهادئ في المجالات السياسية، الاقتصادية والأمنية نورد أهمها فيمايلي:²

❖ سياسيا

- مضاعفة التزامنا بالتحالفات والشراكات القائمة مع توسيع وتعميق العلاقات مع الشركاء الجدد الذين يحترمون السيادة والتجارة العادلة والمتبادلة وسيادة القانون.
- تعزيز الالتزام بحرية الملاحة، الحل السلمي للمنازعات الإقليمية والبحرية وفقا للقانون الدولي.

❖ اقتصاديا

- تعزيز التعاون مع الحلفاء بشأن البنية التحتية عالية الجودة.
- العمل على دعم الدول الشريكة الهشة في منطقة جزر المحيط الهادئ للحد من تعرضها للتقلبات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.
- تشجيع التعاون الإقليمي من أجل الحفاظ على حرية التنقل الفتوح.

❖ أمنيا

- الحفاظ على وجود عسكري متقدم، قادر على ردع أي خصم ودحره إذا لزم الامر.
- توسيع التعاون الدفاعي والأمني مع الهند، الشريك الدفاعي للولايات المتحدة ودعم العلاقات المتنامية للهند في جميع انحاء المنطقة.
- إعادة تنشيط التحالفات مع الفلبين؛ تايلاند وتعزيز الشراكة مع سنغافورة وفيتنام؛ اندونيسيا وماليزيا وغيرها بهدف تقوية الشراكة البحرية التعاونية.
- تحسين التعاون في مجال انفاذ القانون؛ الدفاع والاستخبارات مع شركاء جنوب شرق آسيا لمواجهة التهديد الإرهابي المتزايد.

الفرع الثاني: ملامح الاستراتيجية الأمريكية من خلال تصريحات دونالد ترامب

كان خطاب ترامب حول السياسة الاسيوية والمصالح الامريكية في المنطقة أقل قابلية للتنبؤ، حيث شكل خطابه تغييرا كبيرا مع خطاب سلفه باراك أوباما الذي نزع إلى استخدام الصفات والقيم الإيجابية، اهتم ترامب أكثر بمعتقداته الشخصية وتأثيرها النفعي بدلا من القبول الدولي أو القيم. وهو

¹ Ibid.

² Ibid, PP46-47.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

ما سنحاول إبرازه من خلال الوقوف على الجانب العملي للاستراتيجية الامريكية بمنطقة آسيا، والبحث فيما إذا وُفق ترامب في إظهار التغيير مع سلفه أوباما بتجاوز المستوى الخطابي إلى مستوى السياسات العملية.

خلال الفترة الأولى لإدارته، تميزت لهجة ترامب بالانتقاد اللاذع بخصوص السياسة الامريكية اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك، حيث اتهم الدول الاسيوية بأنها تنتفع من الولايات المتحدة من خلال السياسات التجارية غير العادلة والتردد العام لتوفير أمنها.¹ ركزت خطابات ترامب اتجاه آسيا عموماً على الأهداف التالية:

✓ **التعاون على احتواء النفوذ الصيني:** يعتبر احتواء الصين إستراتيجية راسخة لدى الإدارات الامريكية المتعاقبة خاصة مع الصعود الاقتصادي الذي تعرفه، ويسير ترامب على هذه السياسة، بأن مثلت الصين الهدف الرئيسي لانتقادات ترامب، حيث أوضح في أحد تصريحاته، أنه لا يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في السماح للصين باغتصاب بلدنا وهو ما يقومون به فعلاً.² ودأب على اتهام الصين بالممارسات غير العادلة؛ تمثيل بيجين كتهديد أمني للولايات المتحدة؛ اتهامها بعسكرة بحر الصين الجنوبي؛ المضاربة بعملتها وإعاقة محاولات كبح رئيس كوريا الشمالية. من جهتهم أيضاً، حرص مستشاري وخبراء ترامب الإشارة إلى "المخاطر" في الخطابات التهديدية لترامب اتجاه الصين.

✓ **حلّ ملف كوريا الشمالية:** يعتبر هذا الملف من أولويات ترامب، لهذا يحاول في الوقت الحالي حل أزمة كوريا الشمالية؛ أو على الأقل احتوائها أو تحييد خطرها وذلك من خلال:

- الاستمرار في إجراء المناورات العسكرية مع كوريا الجنوبية واليابان للتأكيد لكوريا الشمالية على مدى جدية واشنطن في حماية حلفائها.
- زيادة تسليح كوريا الجنوبية واليابان من أجل تعزيز فاعلية الردع.
- استمرار الضغط على روسيا والصين من أجل التعاون لإقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي أو على الأقل وضعه تحت إدارة دولية.
- الاستمرار في سياسة فرض العقوبات والعزلة الدولية.

ويستهدف البنتاغون من وراء هذه الترتيبات، إلى جعل سياسة أوباما لإعادة التوازن اتجاه آسيا أمر دائم، قبل أن تتسبب سياسة ترامب في خسارة الولايات المتحدة لحلفائها الكوريين.

¹ Michael kolmas, Sarika kolmasova, A Pivot that never existed: America's Asian Strategy under Obama and Trump, Opcit, P07.

² Ibid, P08.

✓ **تعزيز العلاقات التجارية:** يهدف ترامب إلى معالجة اختلال الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة، لكنه لحد الان لا يملك رؤية واضحة حول إقامة علاقات اقتصادية إستراتيجية مع بعض الدول الاسيوية التي قد تسهم في احتواء النفوذ الصيني.¹

وفيما يتعلق بمنطقة جنوب شرق آسيا، سلك ترامب النهج الانتقادي الذي أتبعه مع الصين وباقي الدول الاسيوية الأخرى. فخلافا لسلفه أوباما، الذي ذهب إلى أبعد الحدود لتأسيس شراكات مع دول المنطقة على غرار فيتنام؛ ماليزيا؛ اندونيسيا، الفلبين وتايلاند، انتقد ترامب هذه الدول لانتفاعها من واشنطن.² كما اعتبر المنطقة غير متماسكة، وانتقد الطرح المؤسستي لأوباما من خلال الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP.

من جانب آخر، إدراكا منها لأهميتها من بين دول منطقة آسيا-الباسيفيك، أولتها إدارة ترامب اندونيسيا اهتماما كبيرا، تجسد من خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس في جانفي 2018 لإندونيسيا والفلبين. ركزت الزيارة على العلاقات التي تربط الطرفين: الامن البحري؛ الإرهاب والتطرف الإسلامي والقضايا الإقليمية والدولية (بحر الصين الجنوبي)؛ الوضع النووي لكوريا الشمالية وأزمة الروهينغا)³. كما تم التركيز بشكل كبير على مجال الامن البحري، أين أبدى ماتيس عزم الولايات المتحدة الاستمرار في مساعدة أندونيسيا على تعزيز وعيها في المجال البحري ومساعدتها على تحقيق طموحها في أن تصبح "نقطة ارتكاز بحرية عالمية **Global Maritime Fulcrum** بمنطقة المحيط الهندي، والتي أصبحت أولوية الرئيس الاندونيسي **Jokow** منذ توليه الحكم بالرغم من التحديات التي تعترضه.

في هذا الإطار، نشير إلى أن اندونيسيا أيدت المقاربة الجديدة لإدارة ترامب " المحيط الهندي-الهادئ"، لأنها كانت السبابة لطرح هذا المفهوم خلال فترة الرئيس. وسعت من خلاله اندونيسيا للعب دور القائد الإقليمي بالمنطقة. شكل إطلاق إدارة ترامب لاستراتيجية محيط هندي-هادئ حرو ومفتوح " **Free and Open Indo-Pacific Strategy**، من جهة دعما للرؤية الاندونيسية للدفع قدما بمفهوم المحيط الهندي-الهادئ، ومن جهة أخرى عبر عن الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من التزاماتها الأمنية اتجاها المنطقة، وتحويلها إلى أندونيسيا لتصبح الراعي الإقليمي للقضايا الأمنية بالمنطقة. فهل ستشهد المنطقة مستقبلا، تنافس على الدور الإقليمي بين أندونيسيا والصين؟

لكن الجانب الواعد والمضيء في العلاقات الثنائية بين الطرفين، لا يخفي حقيقة أن التعاون في العديد من المجالات يتقدم بوتيرة بطيئة، فضلا عن شكوك الحكومة الاندونيسية حول اتجاها السياسة

¹ نفس المرجع.

² Ibid, P09.

³ Prashanth Parameswaram, What's Next for US Indonesia Defence Relations Under Trump?, **The Diplomat**, 24January 2018 <https://bit.ly/2OjC6zF> (accessed on 27/08/2018).

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

الخارجية الامريكية اتجاه جاكترتا وتداعياتها على باقي دول جنوب شرق آسيا، إضافة إلى التحديات التي تواجهها جاكترتا من الجانب الدفاعي والميزانية المحدودة.

وفيما يتعلق بتوجهات إدارة ترامب اتجاه اتحاد الآسيان، فمن غير المحتمل أن تولي الإدارة الحالية اهتمام أكبر للاتحاد مقارنة بإدارة أوباما سابقا، الامر الذي سيقوض طموحات الاتحاد لمركزته في الهندسة الأمنية الإقليمية. فموقف ترامب اتجاه التعددية من المرجح أن يركز على المعاملات التجارية، ما يعنى أنه لن يحضر اجتماعات القمة الإقليمية ما لم تكن هناك نتائج ملموسة تعزز المصالح الاقتصادية الامريكية.¹ فضلا عن ذلك، هناك سياستين رئيسيتين لإدارة ترامب يمكن أن تؤثر على رابطة الآسيان:²

- النموذج الأمريكي الجديد لتجارة الاعمال: يسعى هذا النموذج إلى خفض ضريبة دخل الشركات بنسبة 18% و20% وزيادة الانفاق على البنية التحتية وتقليص القوانين.
- السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية: تركز على المذهب التجاري "اشترى أميركيا واستأجر أميركيا"، لهذا فهو يرغب في الانتقال من اتجاه التعددية إلى التجارة العادلة والثنائية، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم قوتها التفاوضية اللاتماثلية.

لهذا، فاتحاد الآسيان مطالب بإعادة توازن النمو وإيجاد مصادر خارج الولايات المتحدة لتلبية الطلب الداخلي وذلك من خلال العديد من الإجراءات السياسية نذكر من أهمها:³

- الإسراع في تنفيذ رؤية الجماعة الاقتصادية للآسيان في 2025 ورؤية رابطة الآسيان التنافسية والابتكارية
- المشاركة بشكل نشط في مبادرة حزام واحد، طريق واحد الصينية.
- ينبغي على الآسيان أن تتفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الأطراف مع مجموعات غير إقليمية مثل: الاتحاد الأوروبي (حاليا، سنغافورة هي العضو الوحيد في رابطة الآسيان الذي تربطه اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي).
- ضرورة تعزيز فعالية شبكة الأمان المالي لمنتمى الآسيان+3 التي تشمل مبادرة شيانغ ماي متعددة الاطراف (CMIM) ومكتب بحوث الاقتصاد الكلي للمنتمى الآسيان+3 (AMRO)

مما سبق، يظهر أن ترامب استند بشكل كبير على معتقداته الشخصية والإنجازات العملية لإضفاء الشرعية على إستراتيجيته الاسيوية، بدلا من الشرعية القيمية أو القبول الدولي التي لم يولها أهمية

¹ Ian Storey, Malcolm Cook, The Impeding Trump Presidency and Southeast Asia, Yusuf Ishak Institute (ISEAS), Singapore, No 63, 21 November 2016, P05

² Chia-Yi Lee, Su-Hyun Lee, The Trump Era and the Trade Architecture in the Asia Pacific, S. Rajaratnam school of international studies (RSIS), Policy Report, May 2017, P18

³ Ibid, P20.

كبيرة. ارتكز خطاب ترامب في بدايته على "المنطق النفعي Pragmatic Logic" القائم على الحسابات الواقعية للمصالح القومية. على الرغم من أن كلا من أوباما وترامب كانت دوافعهما مختلفة تمامًا، إلا أن استراتيجياتهما بنيت بشكل أو آخر على نحو مشابه لنظام "المحور والشعاع" hub-and-spoke system والتحالفات أساسية. ربما كان أوباما أكثر انفتاحًا على الفكرة المعيارية للتعديدية، في حين أن ترامب مهووس بالمزايا العملية والثنائية. ومع ذلك، فإن خط السياسة العامة هو نفسه تقريبًا.

رغم من الانتقادات الصريحة التي أبداها ترامب اتجاه استراتيجية إعادة التوازن والدول الآسيوية مع بداية توليه الحكم، إلا أنه ومنذ لقاءه مع الرئيس الصيني جي شي بينغ في أبريل 2017، عدّل من نهجه الانتقادي. فبعد أن صوّر الصين في تصريحاته السابقة بالمهدد للمصلحة القومية الامريكية، تراجع عن ذلك معتبرا أياها كدولة صديقة يمكنها مساعدة الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها، وقام بسحب ملاحظاته الانتقادية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للصين لأجل عدم إعاقة العلاقات الناشئة مع الرئيس الصيني.

الفرع الثالث: ردود فعل دول جنوب شرق آسيا اتجاه الاستراتيجية الامريكية لإدارة ترامب

فيما يتعلق بوجهة نظر دول جنوب شرق آسيا اتجاه توجهات الاستراتيجية الامريكية لإدارة ترامب في المنطقة، يمكن ايجازها من خلال المفاهيم التالية:¹

- الغياب Absent: أظهر ترامب اهتماما ضعيفا اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا بتعيينه عدد قليل من الخبراء، الشيء الذي يتناقض بشكل حاد مع الانخراط العميق لأوباما بالمنطقة.
- المعاملات التجارية Transactional: بسبب نهجه التجاري، يعتمد ترامب على هذا المبدأ في صنع السياسة الخارجية.
- التردد والغموض Uncertain: حيث لم يتم الإعلان عن سياسة ترامب اتجاه بحر الصين الجنوبي، التي تتراوح بين نهج المواجهة النشطة ضد أنشطة البناء للصين إلى الانسحاب السلبي من الاتفاقات متعددة الأطراف مع رابطة الآسيان.
- التنافس والخلاف Contested: هناك صراع سلطوي داخل حكومة ترامب بين الرأسماليين، المحافظين والهجوميين الامر الذي يمنع من صياغة إستراتيجية واضحة.

أكدت الدراسة الاستطلاعية التي قام بها مركز الدراسات لاتحاد الآسيان في جانفي، 2020 مستوى تغير ارتباط الولايات المتحدة بجنوب شرق آسيا في ظل إدارة ترامب مقارنة بإدارة أوباما، أظهرت النتائج استمرارية وجهة النظر التشاؤمية في المنطقة حول مستوى الارتباط الأمريكي مع جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت نسبة المشاركين الذين يعتقدون أن مستوى المشاركة "انخفض" أو "انخفض بشكل كبير" من 68 ٪ في عام 2019 إلى 77 ٪ في عام 2020. سجل الشعور العميق بعدم الاهتمام الأمريكي بالشؤون

¹ Giuseppe Spatafora, Trump's Foreign Policy in Asia, *Istituto Affari Internazionali*, April 2017, P 06.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

الإقليمية بين المبحوثين لاوس 17.9٪؛ فيتنام 13.8٪؛ ميانمار 13.7٪ وسنغافورة 12.4٪ كما سجل
التقييم السلبي للارتباط الامريكي بنسب عالية بين المبحوثين في سنغافورة 89.7٪؛ كمبوديا 88.5٪
وماليزيا 85.9٪¹.

الجدول رقم 10: مستوى الارتباط الأمريكي بجنوب شرق آسيا بين إدارتي ترامب وأوباما

Country	Decreased significantly		Decreased		Not changed from the Obama Administration		Increased		Increased significantly	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
ASEAN	16.8%	36.4%	51.2%	40.6%	18.7%	13.1%	11.4%	8.4%	1.9%	1.5%
Brunei	15.9%	45.3%	50.0%	32.0%	25.0%	18.6%	9.1%	4.1%	0.0%	0.0%
Cambodia	16.7%	57.7%	70.8%	30.8%	4.2%	3.8%	8.3%	7.7%	0.0%	0.0%
Indonesia	19.1%	41.9%	54.8%	37.8%	18.2%	16.2%	7.0%	3.4%	0.9%	0.7%
Laos	24.1%	39.2%	27.6%	30.4%	41.3%	13.0%	3.5%	13.0%	3.5%	4.4%
Malaysia	24.8%	43.6%	55.9%	42.3%	13.8%	8.0%	4.1%	4.3%	1.4%	1.8%
Myanmar	8.3%	30.7%	55.4%	46.7%	19.6%	12.7%	14.9%	8.2%	1.8%	1.7%
Philippines	21.6%	26.3%	49.6%	38.7%	18.0%	18.2%	7.2%	14.6%	3.6%	2.2%
Singapore	23.4%	47.8%	53.9%	41.9%	21.1%	6.8%	1.6%	3.1%	0.0%	0.4%
Thailand	17.5%	47.9%	55.3%	36.5%	13.2%	10.4%	12.3%	4.2%	1.7%	1.0%
Vietnam	3.3%	7.9%	33.6%	42.8%	22.1%	20.4%	36.1%	25.0%	4.9%	3.9%

Source: Tang Siew Mun and others, Opcit, P39.

في حين اتجهت دول أخرى لاستيعاب المصالح الأمنية الصينية، ففراغ القوة الذي خلفه
الانسحاب الأمريكي من المنتديات متعددة الأطراف، جعل دول جنوب شرق آسيا تحرص على تشكيل
شراكة جديدة وتقوية التعاون الاستراتيجي مع الفواعل الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي؛ اليابان والهند،
يهدف تنوع تواجد القوى الكبرى في المنطقة والحيلولة دون سيطرة صينية واسعة². هذا التوجه، أكدته
الدراسة الاستطلاعية سابقة الذكر، التي انطلقت من فكرة أنه إذا كان من المتصور أن الدور الأمريكي
في الأمن الإقليمي يتراجع على نحو متزايد، فمن هو الشريك الاستراتيجي الذي ستفضله المنطقة؟ أظهرت
نتائج الاستطلاع، أن الشريك الاستراتيجي المفضل هو اليابان الذي حصل على أكبر عدد من الداعمين
بنسبة 31.7٪؛ يليها الاتحاد الأوروبي 20.5٪ والصين 20.3٪. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ Tang Siew Mun and others, **The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report**, ASEAN Studies Centre, ISEAS-Yusof Ishak Institute, Singapore, 16 January 2020, P39

² Giuseppe spatafora?, Opcit.

الجدول رقم 11: الشركاء الاستراتيجيين لدول جنوب شرق آسيا

Country	Australia	China	The European Union	India	Japan	New Zealand	Republic of Korea	Russia
ASEAN	9.5%	20.3%	20.5%	4.7%	31.7%	3.7%	1.8%	7.8%
Brunei	5.8%	25.0%	11.5%	0.0%	34.6%	7.7%	9.6%	5.8%
Cambodia	6.7%	33.3%	20.0%	6.7%	33.3%	0.0%	0.0%	0.0%
Indonesia	10.2%	11.4%	30.7%	6.8%	29.5%	2.3%	3.4%	5.7%
Laos	0.0%	44.5%	0.0%	0.0%	22.2%	0.0%	0.0%	33.3%
Malaysia	8.1%	21.0%	18.6%	2.3%	34.9%	8.1%	0.0%	7.0%
Myanmar	2.7%	21.8%	10.0%	7.3%	38.2%	0.9%	0.0%	19.1%
Philippines	25.0%	5.0%	12.5%	2.5%	45.0%	0.0%	0.0%	10.0%
Singapore	16.2%	23.9%	23.9%	5.1%	23.1%	6.0%	0.9%	0.9%
Thailand	3.6%	30.9%	36.4%	1.8%	21.8%	3.7%	1.8%	0.0%
Vietnam	9.3%	9.3%	23.3%	9.3%	34.9%	0.0%	2.3%	11.6%

Source: Tang Siew Mun and others, Opcit, P42

المطلب الثاني: ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الامريكية اتجاه المنطقة بين أوباما وترامب

بعد استعراضنا لأبرز ملامح الاستراتيجية الامريكية لإدارة ترامب، نحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على أهم ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا بين إدارتي دونالد ترامب وباراك أوباما.

الفرع الأول: ملامح التغيير

اتضح أبرز ملامح التغيير في الاستراتيجية الامريكية خلال الايام الأولى لإدارة ترامب:

أولاً - الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP: بتبنى الرئيس نهجا هجوميا اتجاه سياسة الإدارة السابقة، ترجمت بتوقيعه لمرسوم رئاسي في 24 جانفي 2017 يقضي بالانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP (أحد أهم المكونات الرئيسية لاستراتيجية إعادة التوازن لإدارة أوباما) والتي وصفها بأسوأ اتفاقية على الإطلاق **the worst deal ever**. جاء هذا الانسحاب في فترة يعرف فيه الاقتصاد الأمريكي تراجع حاد، فحاول ترامب تحميل الدول الحليفة أعباء الحماية الامريكية لها وكذا الاستفادة من نموها الاقتصادي لصالح الاقتصاد الأمريكي. كما خلف هذا الانسحاب أثراً اقتصادية وسياسية وخيمة على الولايات المتحدة اتضح أبرز معالمها في:¹

¹ محمد عمر، توجه ترامب نحو آسيا... مآلات النجاح والفشل، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 15 نوفمبر 2017

(<https://bit.ly/2RZCkvJ> تم تصفح الموقع يوم 2019/11/05)

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

- صعوبة تصدير السلع الامريكية الى بقية العالم، حيث أظهرت آخر الدراسات لسنة 2017، أن الولايات المتحدة ستفقد ما يقارب 3.1 مليار دولار من صادراتها. الى جانب تنازلها على ان يكون لها دور في تشكيل الهندسة التجارية العالمية للقرن الواحد والعشرين القادم.
- الصين ستكون الكاسب الأكبر في هذه العملية فهي في طريقها لخلق واقع تجاري واستثمار بديل لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ.
- بعد عام واحد من الانسحاب الأمريكي، قررت الدول الاحدى عشر المتبقية بقيادة اليابان وضع الاتفاقية موضع التنفيذ دون أمريكا، وفي مارس 2018 تم تغيير اسم الاتفاقية إلى الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ. CPTPP

وكبديل لانسحابه من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، أعاد ترامب تنشيط مسار أسوي منفصل يركز على الصين سمي بالشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP والتي أسست على الاتفاقيات التجارية القائمة بين دول الآسيان وستة دول مجاورة: اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، استراليا، نيوزيلندا والهند. وفي حال تمت الموافقة على تلك الشراكة فستكون واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة.¹

إلا أنه، في 05 نوفمبر 2017، خلال زيارة الرئيس ترامب الى خمس دول آسيوية: اليابان، كوريا الجنوبية، فيتنام، الصين والفلبين، اتخذ النهج الهجومي منحى تنازليا، اتضح من خلال إثارة الرئيس النقاش حول أهمية سياسة "التوجه شرقا" التي اتبعتها الإدارات الامريكية السابقة، خاصة إدارة باراك أوباما، مؤكدا أن الولايات المتحدة لا يمكنها اتباع سياسة العزلة وفق ما أعلن عنه خلال حملته الانتخابية برفعه لشعار "أمريكا أولا"². فكانت تلك الجولة بمثابة إعادة التركيز الأمريكي على آسيا من جديد رغم عدم وضوح رؤية ترامب اتجاه القارة الآسيوية لحد الان، واتضحت معالم الاستراتيجية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا من خلال: تقديم ترامب عرضا للتوسط في نزاع بحر الصين الجنوبي؛ تعزيز علاقاتها مع اندونيسيا والفلبين، ويهدف ترامب من وراء كل ذلك تمرير رسالة ضمنية مفادها أن الولايات المتحدة لن تنسحب من منطقة جنوب شرق آسيا.

ثانيا- المحيط الهادئ-الهندي بدلا من آسيا-الباسيفيك: استبدال الرئيس ترامب لعبارة آسيا-الباسيفيك أو المحيط الهادئ بعبارته المحيط الهادئ والهندي، له دلالات استراتيجية واضحة وإقرار غير مباشر من قبل الإدارة الامريكية بوجود توجيه دفة اهتمامها نحو المحيط الهندي وإيلائها اهتماما أكبر لمواجهة تمدد النفوذ الصيني إلى تلك المنطقة. ترجمت إدارة ترامب هذا التخوف الاستراتيجي بإطلاقه لاستراتيجية "محيط هندي-هادئ حر ومفتوح" **Free and Open Indo-Pacific Strategy** خلال حضوره

¹ Robin Harding, Donald Trump With Drawal from TPP Creates High Stakes Turmoil, 4 May 2017 <https://on.ft.com/2Osh1Tq> (accessed on 05/07/2018).

² محمد عمر، مرجع سابق.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاها منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

لقمة الاباك في نوفمبر 2017. ووصف البعض هذه الاستراتيجية بأنها تمثل تحالف مناهض للصين واستراتيجية احتواء متطورة بقيادة الولايات المتحدة. لهذا، جعل تنامي المخاوف لدول المنطقة اتجاها الالتزامات الامريكية، تلتف حول الاستراتيجية سابقة الذكر.

مصطلح "المحيط الهندي والهادئ" هو إشارة ضمنية لتخلي الولايات المتحدة عن التزاماتها الأمنية اتجاها المنطقة، التي كانت تقوم بها في إطار نظام "الشعاع والمحور" **Hub and Spokes** الذي يعرف تهاوي في الآونة الأخيرة، وذلك نظراً للأعباء المالية المترتبة عن ذلك والتي أنهكت الاقتصاد الأمريكي.

ثالثا- ظهور خلافات واضحة بين المقاربات السياسية الإقليمية لكل من أوباما وترامب اتجاها آسيا

شكك ترامب في فعالية " النهج التعددي " بنسخته الجديدة **multilateralism 2.0** الذي اتبعته إدارة أوباما كوسيلة للتفاوض على بناء النظام الإقليمي الاقتصادي والأمني المستقبلي. يركز هذا النهج على شبكة تفكير والممارسات في العلاقات الدولية وتحويل نظام التعددية من نظام مغلق إلى نظام مفتوح وفضل التركيز على المفاوضات والاتفاقيات الثنائية. في هذا النظام، إلى جانب الدول السيادية، تلعب المناطق أو الأقاليم والمنظمات الإقليمية دوراً مهماً يصل إلى درجة تحدي مفهوم السيادة، من خلال طموحاتها المتعددة والتي تتضح من خلال جهودها شبه الدبلوماسية. نتيجة لذلك، خرجت العلاقات الدولية من مجرد علاقات بين الدول إلى الطابع المؤسسي، أين تطالب فيها الأقاليم بمكانتها.

بعد أن أثبتت تجربة التعددية **multilateral** عدم قدرتها على إحراز تقدم كبير اتجاها القضايا العالمية، تم إنشاء أطر مخصصة، تضم عدد محدود من المشاركين وتتعامل مع قضايا محددة تم التعبير عنها بمصطلح **mini**. لهذا، توجهت إدارة ترامب إلى نهج **minilateralism**، نظرا لتعدد البيئة الامنية الجيوبوليتيكية بمنطقة المحيط الهادئ-الهندي. حيث برز هذا النهج والشراكات الأمنية الثنائية غير الرسمية كمشتقات منطقية للنهج التعددي، وكوسيلة لاسترجاع أهمية نظام سان فرانسيسكو.² يعد مصطلح **minilateral** شكلا من أشكال التعددية، يصف الدبلوماسية التي يتم ممارستها من طرف مجموعة من الدول أو المنظمات (حكومية وغير حكومية) أو الكيانات الأخرى في السياسة الدولية.

عرف المصطلح بأنه: " اجتماعات بين مجموعات فرعية صغيرة من الدول، عادة ثلاثة أو أربعة، مصممة لمعالجة المصالح الأمنية المشتركة في بيئة أكثر تركيزاً "³. كما يشير **minilateral** إلى التعاون الوظيفي أو العملي بخصوص قضايا معينة على المستوى دون الإقليمي بين الدول أو الأقاليم في مناطق محددة جغرافيا، نظرا لخصائصها غير الرسمية والمرنة، وهي أكثر جاذبية للدول التي تشكل في التعددية.⁴

¹ Abigail Grace, Beyond Defining a Free and open Indo-Pacific, The Diplomat ,06 septembre 2018

<https://bit.ly/3bfiFlm> (accessed on 25/07/2018)

² William T. Tow, Minilateralism security's Relevance to US Strategy in the Indo-Pacific: Challenges and Prospects, **The Pacific Review**, vol 32, No 2, 2019, P07.

³ U.S. Department of Defense, **The United States Security Strategy for East Asia-Pacific Region** (Washington D.C., Department of Defense ,1998), P42.

⁴ Chheang Vannarith, Minilateralism in Southeast Asia, 12 February 2019

يشير الشق الأمني لـ **minilateral** إلى التعاون الأمني والدفاعي بمنطقة آسيا-الباسيفيك في قضايا الأمن غير التقليدية الأوسع نطاقاً، ويهدف إلى تجميع ممارسة الثقة والتجارب بين الدول المشاركة، تتميز بأنها مخصصة؛ مرنة وغير رسمية.¹ بسبب تعقيد البيئة الأمنية الإقليمية، اختارت بعض البلدان التعاون **minilateral**، اعتقاداً منها أن التعاون وفق هذا النهج في قطاع الأمن والدفاع هو أكثر مرونة وأكثر فعالية.

من خلال التنظيم الأمني الجديد **minilateral** ستلقى الولايات المتحدة بالتزاماتها الأمنية على عاتق حلفائها بالمنطقة (اليابان؛ استراليا والهند) وتكتفي بلعب دور المراقب والموجه عن بعد. لهذا قام دونالد ترامب بتغيير ديناميكية النظام التحالف الأمني الثنائي بمنطقة آسيا-الباسيفيك، من خلال خلق حالة من عدم اليقين كبيرة بشأن الوثوق أو الاعتماد على الولايات المتحدة كمصدر للأمن في المنطقة، يتعين على دول المنطقة الاستعداد للتخلي الجزئي من طرف واشنطن عن التزاماتها الأمنية اتجاهها.

رابعا- مكانة التحالفات: شهدت توجهات إدارة ترامب بخصوص التعامل مع حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها تحولا عن إدارة أوباما، فإذا كان هذا الأخير أكد على أهمية دور الولايات المتحدة في ضمان أمن الحلفاء والشركاء. فإن ترامب يقلل كثيرا من تلك الأهمية، لاعتقاده بأن الالتزامات الامريكية الخارجية اتجاه آسيا-الباسيفيك أفادت الدول بالمجان وعززت من قوتها اتجاه الصين، ومن ناحية أخرى زادت الأعباء الداخلية الامريكية، لذلك فمن منظور ترامب لا ينبغي للولايات المتحدة أن تقدم الامن "المجاني" لحلفائها.²

الفرع الثاني: ملامح الثبات

خلافاً للقطيعة التي أحدثتها إدارة ترامب ضد البعد الاقتصادي لاستراتيجية إعادة التوازن، إلا أنه في الواقع اتبع العديد من سياسات أوباما وقام بتأكيد بعضها:

أولاً- تعزيز الوجود العسكري الأمريكي: رغم انتقاده للارتباط الأمريكي في المناطق البعيدة، إلا أنه يعتقد بأن تقوية الوجود العسكري ضروري لتعزيز المصداقية الامريكية في العالم. بالنسبة له، فإن تقليص الوجود العسكري الأمريكي من المحتمل أن يشجع المنافسين كالصين وروسيا على حشد جيوشها، الامر الذي سيحد من احتماليات توسيع المصلحة الامريكية في العالم.³

لهذا، وفي أول ميزانية دفاعية اقترح زيادة عدد قوات الجيش الأمريكي إلى 500.000 ألف، وعدد كتائب المشاة البحرية من 23 إلى 36 وحدة. كما عمل على تكثيف الوجود العسكري الأمريكي بالحفاظ

<https://bit.ly/2H0sm9m> (accessed on 25/07/2018).

¹ William Tow, "The Trilateral Strategic Dialogue, Minilateralism, and Asia-Pacific Order Building," in Yuki Tatsumi. Ed, **US-Japan-Australia Security Cooperation: Prospects and Challenges** (Washington, D.C,2015), P26.

² على فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات: مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي (لبنان: دار الرفادين، 2018)، ص 163.

³ Michael kolmas, Sarika kolmasova, A Pivot that never existed: America's Asian Strategy under Obama and Trump, Opcit, P 12.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

على الخطط العسكرية التي اتبعتها إدارة أوباما، وزاد من حدتها بإرسال المزيد من حاملات الطائرات وعقد المناورات البحرية¹.

هذا، وانتقد مستشاري سياسة ترامب استراتيجية إعادة التوازن، بسبب افتقارها إلى الثقل العسكري خاصة القوة البحرية والتي حسمهم شجعت العدوان الصيني في بحر الصين الجنوبي والشرقي، لهذا، وعد ترامب بعكس هذا الوضع بزيادة حجم البحرية الأمريكية من 274 إلى 350 سفينة حربية ورفع عدد المقاتلين من 1100 إلى 1200، إلى جانب إرسال ثلاث حاملات طائرات أمريكية إلى آسيا لإجراء مناورات بحرية في غرب المحيط الهادئ، تزامنا وزيارته لخمس دول أسيوية.

من الملاحظ، أن سياسة ترامب لا تنحرف كثيرا عن سياسة سلفه أوباما بآسيا الباسيفيك، خاصة ما تعلق منها بالشق العسكري، فلا يزال التركيز بشكل كبير على: حرية الملاحة، تعزيز النظام الاقتصادي، الحاجة لمساعدة الدول الإقليمية على ردع القوى التوسعية تماشيا مع إستراتيجية إعادة التوازن²، لا تنحرف سياسة ترامب في جوهرها عن طريقة العمل المعمول بها في الإدارات الامريكية السابقة، خاصة العناصر الأساسية لتقاليد سياسة الحزب الجمهوري في منطقة آسيا- الباسيفيك³.

ثانيا- إستراتيجية إحداث التوازن من الخارج Offshore Balancing : من جهة أخرى، يتماشى انتقال إدارة ترامب نحو هذه الاستراتيجية، مع إستراتيجية إعادة التوازن التي تبنتها إدارة باراك أوباما اتجاه آسيا-الباسيفيك. إذ تمكن إستراتيجية إحداث التوازن من الخارج، الولايات المتحدة الاقتصاد في النفقات الداخلية والخارجية، والتي كانت عائقا أمام فشل إستراتيجية إعادة التوازن في تحقيق أهدافها؛ تحويل الأعباء إلى بلدان أخرى في المنطقة؛ الحد من المخاطر وتحسين مكانتها العالمية.

تسمى هذه الاستراتيجية أيضا بـ «التوازن خارج المجال» أو «التوازن الخارجي». ويمثل هذا النموذج حالة التوجه الاستراتيجي الذي تكون فيه القوى العظمى خارج الإقليم وتراقب عن بعد توازنات القوى دون أن تكون طرفا فيها، وبالتالي تكون حامل الميزان والطرف الموازن غير المباشر⁴.

يعد هذا النموذج النسخة الحديثة والأكثر نشاطاً لاستراتيجيات تمرير المسؤولية، -Buck Passing Strategies حيث تتجنب الدولة التدخل المباشر لمواجهة التهديدات، وتلقي مسؤولية الموازنة والمواجهة العسكرية إلى قوات الحلفاء الإقليميين باعتبارهم أصحاب المصلحة الأصلية والأكبر في

¹ نفس المرجع

² Phillip, Orchard, the US narrows its focus in Southeast Asia ,17 November 2017, <https://bit.ly/2q2nisA> (accessed on 05/11/2018)

³ Wang, Jiawei, Trump's Asia Pacific Policy: Features and Directions, China Institute of International Studies (CIIS), 11 September 2017. <https://bit.ly/2yphu8Nd> (accessed on 05/11/2018)

⁴ على فارس حميد، مرجع سابق، ص 144.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

تحقيق التوازن ومنع الهيمنة، مع إمكانية تقديم الدعم اللوجستي لهؤلاء الحلفاء والتدخل فقط عند الضرورة في حال عجز هذه الدول.¹

تم تطوير هذا المفهوم من طرف المدرسة الواقعية الجديدة، ونادى به المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين بصفة منتظمة، من أهمهم "كريستوفر لاين" سنة 1992 و"ستيفن والت" و"جون ميرشايمر" في عام 2016 في مقالهما المنشور بمجلة *Foreign Affairs*، المعنون بـ "التوازن خارج المجال: إستراتيجية التفوق الامريكية الكبرى"، باعتبارها إستراتيجية مقابلة أو بديلة تعمل على صد محاولات إحداث تغيير النظام الدولي بأقل التكاليف، وبقاء الولايات المتحدة كدولة مهيمنة على قواعد النظام الدولي. تتمثل المصلحة الامريكية من خلال هذه الاستراتيجية في منع ظهور قوة مهيمنة ومنافسة في أقاليم مختلفة مثل منطقة أوراسيا، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، من خلال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية وتحميلها تكلفة الدفاع عن نفسها لتقليل العبء الأمني على واشنطن. ويرى كريستوفر لاين Layne أن إحداث التوازن من الخارج هي إستراتيجية كبرى لتوازن القوى، تحدها خمس اعتبارات رئيسية:²

- أنها إستراتيجية لعالم ناشئ متعدد الأقطاب؛
- مواجهة الولايات المتحدة صعوبة متزايدة في الحفاظ على النظام الدولي والسيطرة عليه،
- الاستراتيجية تمنع ظهور الهيمنة الأوراسية وكذا الصينية،
- قدرة الولايات المتحدة على التخلص من التزاماتها العسكرية في أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية.
- إبقاء الولايات المتحدة بمعزل عن حروب القوى العظمى المستقبلية وتعظيم مكانتها النسبية في النظام الدولي.

من جانبها، أوضح ميرشايمر وستيفن والت، أن هذه الإستراتيجية تؤدّي وظيفة بقاء الولايات المتحدة قوية وأمنة من دون متابعة إستراتيجية كبرى مكلفة وباهظة الثمن، وهذا بالنظر إلى المزايا التي توفرها والمتمثلة في:³

- تقليص مساحات التزام القوات الأمريكية بالدفاع عن بقية الدول،
- تقليص حجم الموارد التي يجب على الولايات المتحدة أن تخصصها للدفاع،
- كما أنّها تتيح مزيدا من الاستثمار والاستهلاك داخل الولايات المتحدة،
- التخفيف من حدّة مشكلة الارهاب عبر تحاشي الهندسة الاجتماعية والتقليل من بصمة التواجد العسكري الأمريكي،
- منع الانتشار النووي.

¹ علي جلال معوض، "التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي"، اتجاهات الاحداث، ع22، 2017، ص16

² Layne Christopher, From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy, *International Security*, No1,1997, p112

³ J. Mearsheimer, Stephen M. Walt, The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S Grand Strategy, *Foreign Affairs*, Issue4, 2016, pp 78-79.

كما يوفر هذا النموذج مزايا أخرى:¹

- اعتماد الدولة القائدة على القوى الإقليمية لاحتواء القوى الصاعدة،
 - إمكانية مراقبة الصراع الدائر على المستوى الإقليمي بين القوى الإقليمية وانتظار الفرصة المواتية للتدخل وتحديد من الطرف الذي ستدعمه.
- من أهم المبررات وراء استخدام هذه الاستراتيجية هو عدم قناعة الدولة المهيمنة من فاعلية المؤسسات الدولية في إحلال الاستقرار، وهو ما ينسجم مع الرؤية الامريكية وبالتحديد إدارة الرئيس دونالد ترامب. فوفقاً للتصور الاستراتيجي لهذا الأخير، يعتبر هذا النموذج واحد من أبرز طروحاتها في التعامل مع مكانة التحالفات الاستراتيجية بمنطقة جنوب شرق آسيا. فدونالد ترامب يرى أن العمل الأحادي هو أكثر قدرة على التأثير من العمل المتعدد الأطراف، وهذا ما ينسجم بشكل كبير مع أفكار القوميون الجاكسونيين الذي لا يثقون بتعدد الأطراف الدولية ويميلون إلى الانعزالية إلى حد كبير.²

إضافة إلى ارتفاع تكاليف التحالفات التي تربطها مع حلفائها بمنطقة جنوب شرق آسيا، اتجهت الولايات المتحدة لتصدير أعباء الحروب والصراعات إلى الحلفاء. وهو الشيء الملاحظ في مواقف الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب بخصوص تبني نموذج الموازنة عن بعد والقاضي بعدم تورط الولايات المتحدة في صراعات خارج أراضيها طالما لا تتضمن تهديدات مباشرة لها، انطلاقاً من أولوية المصالح الأمريكية (أمريكا أولاً)، وترك الأطراف الأخرى سواء الحلفاء أو حتى الخصوم يتولون معالجة هذه المشكلات ويتحملون أعباءها³. على الرغم من المزايا التي يوفرها هذا النموذج إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها:⁴

✓ غياب الإرادة أو القدرة: يفترض هذا النموذج وجود تماثل في المصالح بين واشنطن وحلفائها الإقليميين، وأن هذه الأخيرة لديها الإرادة والقدرة على الحفاظ على توازن القوى في مناطقها في مواجهة القوة الساعية إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية، مثل الصين في بحر الصين الجنوبي، أو روسيا في البحر الأسود وشرق أوروبا.

إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، فحتى إذا تشاركت القوى الإقليمية في نفس المصالح مع واشنطن في مواجهة القوى المهيمنة، فإنهم قد لا يمتلكون القوة العسكرية اللازمة أو الموارد الكافية لمواجهتها.

¹ علي فارس حميد، مرجع سابق، ص 27.

² نفس المرجع، ص 65.

³ جلال معوض، مرجع سابق، ص 12.

⁴ عبد الوهاب، شادي، الموازن من الخارج: اتجاه واشنطن لتقليص التزاماتها الأمنية وتداعياته غير المقصودة

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاهاً لمنطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

فعلى سبيل المثال، لا تقوى دول جنوب شرق آسيا المشاطئة لبحر الصين الجنوبي على مواجهة بكين أو عرقلة خططها الرامية إلى السيطرة عليه عبر بناء جزر صناعية فيه.

✓ **التداعيات السلبية لتقليل الدور:** يفترض هذا النموذج أنه مع انسحاب واشنطن من الأقاليم الرئيسية، فإن القوى الحليفة لها سوف تسعى للحفاظ على توازن القوى، ومواجهة محاولات القوى الصاعدة الساعية لتحقيق الهيمنة الإقليمية.

ويتجاهل هذا النموذج حقيقة أن الدول عند مواجهتها دولاً أخرى تهدد أمنها، عادةً ما تختار بين خيارين؛ إما موازنتها سواء بصورة فردية أو من خلال تحالفات جماعية، أو مساندة مصدر التهديد ومحاولة الدخول في علاقات تعاونية معها، فيما يعرف باسم استراتيجية "الاتباعية (Bandwagon)". وفي حال قررت بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة اتباع الاستراتيجية الثانية، فإن هذا ستترتب عليه تداعيات كارثية على النفوذ الأمريكي في هذا الإقليم.

✓ **التحالف مع القوى الدولية الأخرى:** يتجاهل النموذج حقيقة أن الدول الإقليمية تكون لديها خيارات أخرى غير التحالف مع واشنطن وهي التحالف مع قوى دولية بديلة. فكما توضيحه، بعد أن كانت الولايات المتحدة هي الحليف الاستراتيجي والداعم لأمن بعض دول جنوب شرق آسيا، هناك مؤشرات قوية تُبرز سعي الصين للعب دور متصاعد في المنطقة مقابل تراجع الدور الأمريكي.

رغم ذلك، فإن إستراتيجية إحداث التوازن من الخارج هي أنسب استراتيجية للولايات المتحدة في الوقت الحالي، حيث توفر لها القدرة في الحفاظ على موقعها وقوتها في القرن الحادي والعشرين بشكل أكثر فعالية من إستراتيجية إعادة التوازن وكذا التعامل مع تحديات الصعود الصيني. كما تعمل الولايات المتحدة على إشراك اليابان والهند نظراً للدور الهام الذي تؤديه في هذه الاستراتيجية باعتبارهما قوى كبرى في آسيا. إلى جانب ذلك، تظهر أوجه الاتفاق والاختلاف بين إدارة ترامب وسلفه من الرؤساء الأمريكيين في:

- اتفق ترامب مع بوش الابن في استخدام القوة الصلبة أو على الأقل التلويح بها، واختلف معه في تصدير الديمقراطية.
- اختلف مع باراك أوباما في استخدام القوة الذكية، بالأخص القوة الناعمة والمؤسسات الدولية.
- اتفق مع بيل كلينتون في الاقتصاد والاهتمام بالقضايا الداخلية، واختلف معه في إيضاح العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية في حين جعلهما كلينتون في مسار واحد.
- من اللافت للانتباه أنه رغم بعض التغييرات التي حملتها استراتيجية ترامب كتطبيقه لوجهة نظره بدلاً من تبني استراتيجية وسطية تتماشى مع تطلعات الولايات المتحدة للهيمنة وقيادة العالم، إلا أنها لا تختلف كثيراً عن سابقتها من الاستراتيجيات.

الاستراتيجية الامنية الامريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على
الإرهاب إلى إعادة التوازن

مما سبق، نخلص إلى أن سياسة إدارة ترامب اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا لا تزال يشوبها الغموض وغير كافية لردع الزحف الصيني المتنامي بالمنطقة، ومن المحتمل أن تدفع المقاربة الانعزالية بقيادة ترامب وفراغ القوة الذي خلفه الانسحاب الأمريكي من المنتديات متعددة الأطراف، بعض دول المنطقة لاستيعاب المصالح الأمنية الصينية، في حين تتجه دول أخرى لتعزيز تعاونها الاستراتيجي وتشكيل شراكات جديدة مع اليابان، استراليا، الاتحاد الاوروبي والهند بهدف تنويع تواجد القوى الكبرى في المنطقة والحيلولة دون سيطرة صينية واسعة.

لهذا، فدول جنوب شرق آسيا مطالبة بتعجيل جهودها لتعزيز وتشجيع الاندماج من خلال رابطة الآسيان. في هذا الإطار، أوضح الكاتب الأسترالي **Hugh White** في مقاله " بدون أمريكا: أستراليا في آسيا الجديدة"، إن مهمة حلفاء الولايات المتحدة اليوم البدء في التكيف مع نظام إقليمي ما بعد، والذي لن تستطيع فيه الولايات المتحدة حماية أصدقائها أو لعب دور استراتيجي حاسم.¹

¹ Hugh White, Without America: Australia in the New Asia, **Quarterly Essay**, issue 68, November 2017.

خلاصة الفصل الثاني

خلص الفصل إلى أن:

- الاستراتيجيات الأمنية الامريكية من جورج بوش الاب حتى دونالد ترامب ركزت على التوسع؛ الهيمنة؛ محاربة الإرهاب والمحافظة على الشراكات الاستراتيجية التقليدية بهدف ضمان الهيمنة الامريكية على النظام العالمي الجديد. مع اختلاف في أدوات تحقيق تلك الاهداف تماشيا مع التغييرات العالمية.
- التوجه الامريكي الجديد نحو القارة الاسيوية عموما ومنطقة جنوب شرق آسيا خصوصا لا يعكس تغييرا هيكليا في الاستراتيجية الامريكية، بقدر ما يجسد إعادة ترتيب للأولويات مع تسارع وتيرة الصعود الصيني بما ينطوي عليه من تغيرات محتملة في هيكل النظام الدولي.
- عبرت التحولات الهيكلية للنظام الدولي عن عودة أمريكية لسياسات الاحتواء من خلال نهج متعدد الاطراف قوامه الشراكة مع الدول الاسيوية واعادة تعريف منظومة الامن الاقليمي. إلا أن الادارة الامريكية تغفل أن افتقادها للمصداقية ومخاوف دول الاقليم من تداعيات صدمات بين الولايات المتحدة والصين، قد يؤثر سلبا في فعالية التوجهات الاستراتيجية الجديدة، لاسيما إذا ترتب على تلك الدول تراجع علاقاتها الاقتصادية مع الصين التي يعد اقتصادها قاطرة النمو في القارة الاسيوية بأكملها.¹
- نجحت إدارة أوباما إلى حد معين من خلال الخطاب المعياري في إضفاء الشرعية على إستراتيجية إعادة التوازن، بالرجوع للمعايير الدولية والنظام العالمي الليبرالي. في حين ارتكز خطاب ترامب على البراغماتية والمناورة السياسية، الامر الذي جعل سياسته الخارجية غير متناسقة وغير قابلة للتنبؤ.
- صنفت الدراسة الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة "إعادة التوازن" اتجاه إقليم آسيا-الباسيفيك وجنوب شرق آسيا تحديدا، ضمن نمط التغيير التعديلي أو الإصلاح.
- حفاظا على ديمومة مكانتها المهيمنة وأمنها الوجودي بمنطقة جنوب شرق آسيا، مثلت القوة الذكية الالية الأساسية لاستراتيجية إعادة التوازن؛ هذه الأخيرة تجسدت من خلال ثلاث أبعاد رئيسية: البعد الأمني، البعد الاقتصادي والبعد الدبلوماسي؛ مثل كل بعد من هذه الأبعاد نمط معين من القوة المستخدم من طرف الولايات المتحدة تحقيقا لتلك الغايات.
- لم تكن إدارتي أوباما وترامب فعالتين في تحقيق المكونات الأساسية لإعادة التوازن؛ حيث تبقى فعالية التنفيذ العملي محل نقاش وتساؤل، بحكم أن أغلب الاستراتيجيات الملموسة محدودة في إطار التصريحات الرسمية.

¹ على زياد العلي، آسيا الواعدة: الاستراتيجية الامريكية في القارة الاسيوية، مرجع سابق، ص 37.

الفصل الثالث:

التنافس الأمريكي-الصيني في
جنوب شرق آسيا ومستقبل
التواجد الامريكي بالمنطقة في
ظل تنامي الصعود الصيني

الفصل الثالث:

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي
الصعود الصيني

يركز هذا الفصل على البحث في طبيعة العلاقات الصينية-الأمريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا، نظرا لاشتداد حدة التنافس بين القوتين لبسط هيمنتها ونفوذها على المنطقة. إلى جانب البحث في مستقبل الهيمنة الأمريكية كقوة باسيفيكية في المنطقة وهذا في ظل الصعود الصيني المهدد لتلك المكانة. على هذا الأساس، قسم مضمون الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: التفاعلات الصينية-الأمريكية في جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للهيمنة الأمريكية بجنوب شرق آسيا في ظل الصعود
الصيني

المبحث الاول: التفاعلات الصينية-الامريكية في جنوب شرق آسيا

تعكس التفاعلات الصينية-الامريكية في منطقة جنوب شرق آسيا تحدي القوة الاقليمية الصاعدة للقوة العظمى المهيمنة، وتستند هذه التفاعلات في الحقيقة إلى مجموعة من الاسس نذكر من أهمها:

❖ تأثير العوامل العالمية والاقليمية

بعد فترة الحرب الباردة، ظلت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في الساحة الدولية رغم تراجعها النسبي. في نفس الوقت، اعتبرت الصين المتحدي الرئيسي للمهيمنة الامريكية مع نموها الاقتصادي المثير على مر العقود الماضية.¹ وبرزت بذلك صورة اقتصادية جديدة، أصبحت فيها الصين أكبر دائن خارجي للحكومة الامريكية في حين أصبحت الولايات المتحدة أكبر دائن عالمي.² يعتبر النمو الصيني أحد الاسباب التي أدت إلى الاعتماد المتبادل ما بين الدول في العالم عموماً وإلى روابط ثنائية أكثر ديناميكية بين الصين والولايات المتحدة خصوصاً. حيث أصبحت الولايات المتحدة تنشد تعايش سلمي مع الصين، تجلى في استخدامها لعبارة "المسؤولية الصينية" بدلاً من عبارة "التهديد الصيني".³

على المستوى الاقليمي، شكلت ديناميكية جنوب شرق آسيا العلاقات الصينية-الامريكية؛ فالصين باعتبارها محرك النمو الاقتصادي في آسيا، ارتبطت بعلاقات تجارية قوية مع دول جنوب شرق آسيا أكثر من الولايات المتحدة نظراً للقرب الجغرافي وشبكاتها البحرية والتشابه في الثقافة؛ العادات والتقاليد. على مر السنوات الماضية، عززت الولايات المتحدة من جهودها الدبلوماسية مع عدة مناطق كالشرق الاوسط وجنوب آسيا، الامر الذي منح الصين فرصة لاستخدام قوتها الناعمة لتوسيع وتقوية تأثيرها في جنوب شرق آسيا.⁴ وبالنظر إلى الوضع الراهن في المنطقة، يظهر تفوق التأثير الصيني على نظيره الامريكي على نحو بارز.

دفع اختلاف الايديولوجيات الوطنية إلى متابعة أهداف متنوعة بين الصين والولايات المتحدة. فمن جهة، تهدف الاستراتيجية الامريكية للترويج إلى وجهات النظر الامريكية حول حقوق الانسان والديمقراطية في كل أنحاء العالم باعتبارها قيم كونية، لهذا تستخدم القوة الناعمة للحفاظ على التأثير الثقافي الامريكي في العالم. من جهة أخرى، بالنظر إلى نفوذها التقليدي في آسيا كأكبر قوة في المنطقة، من مصلحة الصين الحفاظ على الثقافة الصينية.⁵

¹ Sino-American Interaction, Opcit, P 130.

² Sharma, S.D, China as the world's creditor and the United States as the world's debtor: implications for Sino-American relations, **China perspective**, vol 84, 2010, P 103.

³ Peng.Y, Sino-American Relations: New changes and new challenges, **Australian Journal of International Affairs**, vol61, issue 1, 2007, P 105.

⁴ Sino-American Interaction, Opcit, P 132.

⁵ Ibid, P 136.

❖ خلفية العلاقات الصينية-الأمريكية

لم تكن العلاقات بين الطرفين منذ بدايتها بالعلاقات المستقيمة أو الشفافة. فمنذ الحرب الباردة، أصبحت العلاقات غير مستقرة، ما يعكس الاختلاف الأساسي بين المصالح التعاونية المحدودة ونظيرتها التصارعي. أهم ميزة طبعت العلاقات بين الطرفين لفترة ما بعد الحرب الباردة، رأت الصين أنه من الضروري التعاون مع الولايات المتحدة، في وقت عرفت الولايات المتحدة تراجعاً محسوساً في قوتها وكان لازماً عليها تعديل إستراتيجياتها اتجاه الصين. ويمكن النظر إلى التنافس الشديد بين الصين والولايات المتحدة من خلال سلسلة الاستراتيجيات المنتهجة اتجاه كل طرف منها: الاحتراس، العداء، والنزاع، في حين شمل التعاون الوثيق بينهما القضايا الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الدبلوماسية والشؤون العسكرية.

❖ الاسس النظرية: شكل الفكر الواقعي وتوازن القوى الاليات المنطقية لتفسير الاساس النظري للتفاعلات الصينية-الأمريكية، ووفقا للفكر الواقعي، تهدف الدولة إلى الدفع بمصالحها لهذا عليها تعظيم فوائدها، وتستند المصلحة القومية الأمريكية إلى الحفاظ على قوتها، في حين ترتبط المصلحة الوطنية الصينية بتوسيع نفوذها.¹ ومع ذلك، ترى الولايات المتحدة أنه ليس من مصلحتها الوطنية السعي للتنافس مع الصين، بينما تأمل الصين في الدفع بقوتها الناشئة، لهذا من المفيد التعاون مع الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك، تعد الاهداف الاستراتيجية المتنوعة والايديولوجيات القومية من أهم أسباب التنافس بين الصين والولايات المتحدة.

❖ الاسس العملية: تأثرت العلاقات الصينية-الأمريكية أيضا بالعمولة وعملية التكامل الإقليمي. في هذا الإطار حاجج Garrett، بأن العمولة ولدت ما يعرف بالاستقلال الاستراتيجي "Strategic Independence" فيما بين الدول المعولة، لأنها أصبحت أكثر اعتمادا على الحفاظ وتعميق وتوسيع الروابط الاقتصادية مع دول أخرى في إطار نظام عالمي سلمي ومستقر، وبهذا يمكن أن تتطور العلاقات الاقتصادية.²

¹ Sino-American interactions, Opcit, P 134-135.

² Garrett.B, Sino-American Relations in the Era of Globalization: A Frame Work for Analysis, **Social and Behavioral Sciences**, vol 2, issue 5, 2010, P 7250.

المطلب الاول: تطور العلاقات الصينية-الامريكية في جنوب شرق آسيا

تشكل العلاقات الصينية-الامريكية نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية، لأنها تجمع عناصر متناقضة تارة تنحو إلى الجانب الصراعي وتارة أخرى تنحو إلى الجانب التعاوني وذلك حسب طبيعة القضايا التي تجمع الطرفين. ويرجع تاريخ هذه العلاقات إلى 1844، أين تم توقيع أول معاهدة بين الطرفين معاهدة وانغياWanghia والتي نصت على منح الامريكيين مختلف الحصانات والامتيازات في الصين.¹

عموماً، يحكم العلاقات الصينية-الامريكية مجموعة من المحددات تتمثل أهمها في:²

- الحاجة الاستراتيجية: وهو إدراك كلا الطرفين المتزايد والمتبادل بأهمية الطرف الاخر والحاجة إليه رغم الاختلاف معه، وهو ما يفسره التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.
- سيطرة المنظور أو الفكر الواقعي: في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الاخر مع رفض تقديم التنازلات؛ فالولايات المتحدة ترى في الصعود الصيني تهديداً تعمل على احتواءه، في حين ترفض الصين فكرة الهيمنة الامريكية وتسعى للحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الامريكية. ورغم التناقض بين هذا المحدد وسابقه، إلا أن هذا لا يحجب حقيقة حاجة الطرفين لبعضهما نظراً للمصالح التي تجمعهما.
- تأثير العلاقات الصينية-الامريكية بتغيير الادارات الامريكية: دون أن تتأثر بتغيير الادارات الصينية، فعلاقات البلدين تتأثر بوجه عام بمن يوجد في البيت الابيض، فكل إدارة تحمل سياسة مغايرة لسابقتها اتجاه الصين. وهو ما سنلمسه من خلال تتبع مراحل تطور العلاقات بين القوتين.
- تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية-الامريكية: من الجانب الأمريكي، يبرز دور الاعلام والكونغرس وكذا جماعات حقوق الانسان في الضغط على الادارات الامريكية لدفعها لاتباع سياسات متشددة اتجاه الصين (الخطاب العدواني والمتشدد). ومن الجانب الصيني، تدفع تحولات المجتمع الصيني بالارتكاز على اعتبارات المصلحة، كما تؤثر القوى الاقتصادية داخل الصين على سياسة الصين اتجاه الولايات المتحدة.

الفرع الاول: العلاقات الصينية-الامريكية بالمنطقة للفترة ما بين 1989-2000

عرفت العلاقات الصينية-الامريكية للفترة الاولى بعد الحرب الباردة مستوى من الحساسية، اتخذ فيها كلا الطرفين سياسات وقائية اتجاه بعضهما، وهو ما تجسد في العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصين بعد مظاهرات ميدان تيانانمين Tianannen Square في 4 جوان

¹ زهير عزيز، تعاظم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية في القارة الاسيوية، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة اللبنانية: كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، 2017)، ص 33.

² خديجة عرفة محمد، أثر العلاقات الصينية-الامريكية في الصعود الصيني، في الصعود الصيني، تحرير. هدى ميتيكيس، خديجة عرفة محمد (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، 2006، ص ص 269-271).

1989، وقتل الحكومة الصينية للمتظاهرين. وبالرغم من تظاهرها أنهما أصدقاء، إلا أن طبيعة العلاقات بينهما عادة ما توصف بعبارة "اختلاف الطموحات في نفس المكان" **Same Bed، Different Dreams.**¹

خلال الفترة الأولى لإدارة كلينتون، دفعت سياسة الارتباط البنائية الأمريكية إلى زيادة التوترات في العلاقات الثنائية. في هذا الإطار، أكد الكاتب **Huong**، أن الولايات المتحدة أطلقت دعاية "التهديد الصيني" التي رافقتها العديد من الاستراتيجيات للهيمنة على الصين في مختلف القطاعات (الدين، حقوق الانسان، التجارة).² من أهم أسباب توتر العلاقات بين الطرفين: التخوف الأمريكي من تصاعد النفوذ الاقتصادي الصيني، القلق الصيني من التقارب الأمريكي التايواني، التخوف الصيني من إنشاء الدرع الصاروخي الأمريكي.

عكست تلك التوترات، طبيعة العلاقات التنافسية بين الطرفين في منطقة جنوب شرق آسيا والتي هي محصلة الثنائية القطبية الاقليمية، أين تُعتبر الصين القوة البرية والولايات المتحدة القوة البحرية الرئيسية في منطقة آسيا-الباسيفيك. حيث أسهم إهمال الولايات المتحدة لمنطقة جنوب شرق آسيا لصالح الاهتمام بمناطق أخرى (الشرق الاوسط، افغانستان)، في منح الفرصة للصين للتقرب أكثر من دول المنطقة والسعى لمصالح طويلة الاجل بالمنطقة. فتفكك الاتحاد السوفياتي والغلق النهائي للقواعد العسكرية الأمريكية في الفلبين، جعل دول الاسيان تتخوف من الالتزام المستقبلي للولايات المتحدة. بناء على ذلك، أقامت الصين وطورت علاقاتها مع رابطة الاسيان وأصبحت شريكاً للحوار الكامل للآسيان سنة 1996 وتنامت على أثرها علاقات التعاون الثنائي بين الطرفين. إلى جانب استغلالها الازمة الآسيوية 1997 لتوطيد مكانتها بالمنطقة.

إلا أنه خلال الفترة الثانية لإدارة كلينتون، عرفت العلاقات بين الطرفين بعض التعديلات، حاول فيها الرئيس اتباع سياسة أكثر توازناً بين ضغوط الحزب الجمهوري بشأن قضايا الامن وتايوان وضغوط الحزب الديمقراطي بشأن قضايا حقوق الانسان³ وتم اعتبار الصين شريك إستراتيجي للولايات المتحدة، وفي أكتوبر 1997، أصدر الرئيس الصيني جيانج جيانج والرئيس الأمريكي كلينتون بياناً مشتركاً يلزم الدولتين بإقامة شراكة إستراتيجية بناءة في القرن الحادي والعشرين. مثلت هذه الخطوة معلماً حاسماً في العلاقات الصينية-الأمريكية، وفقاً للمنظور الصيني، مثلت زيارة كلينتون إنجازاً رمزي باعتبارها أول زيارة لرئيس أمريكي إلى الصين بعد أحداث تينانمين سنة 1989، وهي إشارة إلى "التطبيع الدبلوماسي الكامل"

¹ Yan X.T, the mistability of China-US relations: the Chinese journal of international politics, vol3, issue 3, 2010, P 268.

² Thi Hai Yen Nguyen, **Sino-American Interactions in Southeast Asia 1991-2015: Implications for Vietnam**, PhD Thesis (University of Wollongong, Australia, October, 2015), P 160.

³ منال حسونة، الصين في السياسة الأمريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيرزيت: فلسطين، 2015)، ص 13.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

بين الدولتين.¹ ومع الانتخابات الأمريكية سنة 2000، مرت العلاقات بين الطرفين بفترة من الخلاف النسبي، أين اعتبرت إدارة بوش الصين المنافس المحتمل بدلا من الشريك المحتمل، وهذا وفقا للموقف المتشدد الذي اتخذته لسياستها الخارجية.

مما سبق، فإن العلاقات الصينية-الأمريكية مرت خلال هذه الفترة بمراحل من التعاون والنزاع أثرت على دول جنوب شرق آسيا، حافظت فيها الولايات المتحدة على مكانتها كقوة عظمى مهيمنة في المنطقة، في هذا السياق، أكدت الباحثة Evelyn Goh، على أن منطقة شرق آسيا ببقية مستقرة خلال فترة التسعينات على العموم بسبب قدرة الولايات المتحدة الحفاظ على تحالفاتها عن طريق المشاركة الاقتصادية والاستراتيجية العميقة في المنطقة، كما تم تجنب أهم النزاعات إلى حد ما لأن الصين اختارت عدم تحدي الوضع الراهن بشكل عدواني.²

الفرع الثاني: العلاقات الصينية-الأمريكية بالمنطقة للفترة ما بين 2001-2008

تميزت العلاقات الصينية-الأمريكية خلال الفترة الأولى لإدارة بوش الاب بالتوتر والمنافسة الشديدة، حيث تحولت المؤشرات بعيدا عن "الشراكة" التي نادى بها إدارة كلينتون، وتم تصوير الصين على أنها "تهديد استراتيجي" للولايات المتحدة؛ منافس إستراتيجي وتحديا رئيسيا للولايات المتحدة في آسيا. ومع بداية اللفية الأولى، نشرت كوندوليزا رايس (وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة) مقالا حول الشؤون الخارجية يمثل سياسة بوش الخارجية، أين أشارت بوضوح إلى أن الصين ترغب في تغيير توازن القوة في آسيا لصالحها، وهذا وحده يجعلها منافسا استراتيجيا، وليس "شريكا" كما ادعت إدارة كلينتون.³

من جهة أخرى، لعب الحزب الجمهوري على وتر التهديد الأمني. حيث تبني موقفا متشددا إزاء الصين التي وصفها بأنها تشكل تهديداً محتملا للاستقرار في منطقة آسيا-الباسيفيك، وترغب في تغيير التوازن لصالحها وهو ما يجعل منها "منافس" وليس "شريكا"، على اعتبار أن الصين سوف تفعل ما في وسعها لتعزيز مكانتها سواء عن طريق سرقة الاسرار النووية، أو عن طريق النجاح في السيطرة على توازن القوي.⁴

إلا أن الروابط بينهما مرت بمرحلة انتقالية مثيرة، إذ بعد أحداث 11 سبتمبر، اختار الطرفان التعاون للفترة ما بين 2001 و2008، حيث أدرك كلاهما فوائد التعاون في المجال الأمني. واعد تعريف

¹ Lu, Y, C, **From confrontation to Accommodation: China's Policy towards the U.S in the Post-Cold War Era**, PhD thesis (George Washington University, 2009), P 100.

² Goh, E, **Great Power and Hierarchical Order in Southeast Asia: Analyzing Regional Security Strategies**, Opcit, P 113.

³ Condoleezza Rice, Campaign 2000: Promoting the National Interest, **Foreign Affairs**, Vol 79, N°1, January/February, 2000

<https://fam.ag/2udTnTA> (accessed on 26/07/2019).

⁴ Ibid, P 56.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

السياسة الخارجية الأمريكية في مواجهة تهديد مشترك، اعتبرت فيها الصين "شريكا مسؤولاً". وتغير الخطاب الأمريكي اتجاه الصين، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها بحاجة لتأمين شركاء إستراتيجيين، ما يعني ضرورة تفعيل الدور الصيني بشكل بارز في آسيا-الباسفيك وأسفرت هذه السياسة عن تحسن ملحوظ في العلاقات بين الطرفين.¹ حيث دفعت تلك الأحداث إلى تغليب الطابع التعاوني في علاقات البلدين؛ حيث استأنفت برامج التدريب العسكري، مع أنها لم يصل إلى المستوى الذي كانت عليه أثناء إدارة كلينتون.²

ففي أعقاب أحداث 11 سبتمبر، شكلت زيارة الرئيس بوش إلى شنغهاي لحضور قمة أبيك في أكتوبر 2011 علامة فارقة في العلاقات الثنائية للقوتين، حيث التزمت الولايات المتحدة باستعدادها لتطوير علاقات بناءة وتعاونية مع الصين. كرد منها على الدعم الصيني لحربها على الإرهاب، كما دعى بوش إلى مأسسة حوار إستراتيجي مع الصين.³

وبالرغم من حيز التعاون بين الطرفين، إلا أن ذلك لم ينهي فترة الشك وعدم الاستقرار التي طبعت العلاقة بينهما. وفي منطقة جنوب شرق آسيا، لم يكن التحسن في العلاقات الصينية-الأمريكية الناجم عن أحداث 11 سبتمبر قويا بما يكفي للتغلب على الخلافات بين القوتين. بالنسبة لغالبية شرق وجنوب شرق آسيا، في حين ركزت الولايات المتحدة على الإرهاب وقضايا الأمن الدولي، ركزت الصين على المسائل الاقتصادية، وبينما حثت واشنطن على التعاون في الحرب على الإرهاب، واصلت بكين نهجها لمناطق التجارة الحرة مع دول الآسيان وبذلت جهودا لضمان أن صعودها الاقتصادي هو فرصة أكثر منه تهديد. وبالنتيجة، اعتبر النجاح الصيني في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي كـ "نموذج صيني"، في حين تم تصور الاستراتيجيات الأمريكية ضد الإرهاب على أنها مناهضة للإسلام والتي شوهت القوة الناعمة الأمريكية إلى حد بعيد.⁴

خلال الولاية الثانية للرئيس بوش، استمرت السياسة الأمريكية على نفس الوتيرة اتجاه الصين، وعملت على وضع إطار سياسي جديدة للعلاقات الثنائية واستعدادها للتعاون مع الصين لتصبح شريكا مسؤولاً عن النظام الدولي، أسهم العامل الاقتصادي بشكل أساسي في دفع علاقات التعاون بين الطرفين رغم التوترات التي تشهدها علاقاتهما والتحديث العسكري السريع للصين الذي يثير قلق الولايات المتحدة.

بوجه عام، تميزت العلاقات بين الطرفين خلال إدارة بوش باستقرار إلى حد ما صاحبه تفاعل على مستوى عال وتحسين أليات الحوار الاستراتيجي توصل الطرفان إلى ضرورة إيجاد "قاعدة مشتركة"

¹ Zhang Guihong, U.S Security Policy towards Southeast Asia after September 11 and its Implications for China: a Chinese Perspective, **Strategic Analysis**, vol27, issue 2, 2003, P 146.

² خديجة عرفة، ص 280-284.

³ Lu, Y.C, Opcit, P 105.

⁴ J. Delish, 9/11 and U.S-China Relations, Foreign Policy Research Institute, E-notes, September 2011, P 03.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

لحل الخلافات مثل قضية تايوان، التعاون التجاري والاقتصادي والارهاب. كما اتجهت السياسة الأمريكية نحو تعزيز القوة العسكرية الأمريكية في آسيا لحماية مصالحها والحفاظ على توازن مستقر، هذا إلى جانب تعزيز علاقاتها مع الحلفاء والدول الصديقة في منطقة آسيا-الباسيفيك. حيث عينت الفلبين وتايلاندا كحلفاء رئيسيين غير أعضاء في منطقة حلف شمال الأطلسي وتعهدت بتعزيز التعاون مع أندونيسيا.¹

الفرع الثالث: العلاقات الصينية-الأمريكية بالمنطقة للفترة ما بين 2008-2020

بلغت العلاقات الصينية-الأمريكية نقطة بالغة الأهمية في 2008، إذ بعد الازمة المالية العالمية تم الاعتراف العالمي بالصعود الصيني وتزامن هذا مع الطموح الصيني لاستخدام جنوب شرق آسيا كمنطقة عزل لاستراتيجيتها العالمية، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة. وهو ما أثر بشكل مباشر على المصالح الأمريكية؛ لأن الصعود الصيني يعني أن الولايات المتحدة لم تعد الحامي الوحيد أو المقرض.²

نتيجة لذلك، عملت إدارة الرئيس باراك أوباما على تعزيز الحوار الاستراتيجي والاقتصادي مع الصين لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية وغيرها من الملفات المشتركة. حيث صرح أوباما في المجلس شيكاغو للشؤون العالمية على أهمية العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والصين ضرورة تطوير هذه العلاقات لتحقيق أكبر قدر من المكاسب حيث أكد:

" نحن بحاجة الى بنية تحتية شاملة مع دول شرق آسيا، التي يمكن أن تعزز الاستثمار والازدهار والمساعدة في مواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية ... سوف نشجع الصين لان تلعب دورا مسؤولا كقوة متنامية، للمساعدة في معالجة المشاكل المشتركة للقرن الحادي والعشرين، تتنافس مع الصين في بعض المجالات، وتتعاون في مجالات أخرى، التحدي الاساسي لدينا هو بناء علاقات وتوسيع التعاون مع تعزيز قدراتنا على المنافسة³."

وبهذا، دشن الرئيس أوباما بداية مرحلة جديدة من العلاقات الأمريكية في شرق آسيا عموما والصين خصوصا خلال زيارته للمنطقة في نوفمبر 2009، داعما ظهور الصين كقوة جديدة في الاقتصاد العالمي ورافضا الاقتراحات التي تعتبر الصعود الصيني مؤثر على التراجع الأمريكي. كما قدم أوباما نفسه بصفة "أول رئيس أمريكي للمحيط الهادئ"، وتميزت العلاقات الثنائية خلال الفترة الاولى للرئيس بارتفاع عدد اللقاءات والمشاورات والحوارات الثنائية والتي بلغت أكثر من 90 حوار ولقاء.

إدراكا منها لأهمية اقتصاد منطقة آسيا للولايات المتحدة، حولت انتباهها إلى الامكانيات الهائلة في منطقة آسيا-الباسيفيك. ومع نهاية 2011، أعلنت إدارة أوباما عن إستراتيجية "إعادة التوازن" اتجاه

¹ منال حسونة، مرجع سابق، ص 38.

² Sino-American interactions, Opcit, P 165.

³ Barack Obama, Renewing American Leadership, Foreign Affairs, vol 86, issue 4, 2007.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

منطقة آسيا-الباسفيك وتحديدا بإعادة جنوب شرق آسيا إلى رادارها، وهذا بهدف كبح الصعود الصيني وخوفا من انتشاره إلى باقي دول آسيا وخاصة الدول الحلفاء. لذلك، عمل أوباما بالبحث على فرص جذب دول أسيوية اتجه الولايات المتحدة، ترميم العلاقات مع الدول التي تجمعها بها اتفاقيات وتحالفات مثل بورما والفيتنام ورابطة الآسيان التي تخشى الهيمنة الصينية.¹ إلى جانب إطلاق مجموعة من الاستراتيجيات ركزت على تحدي بيجين المحتمل لمصالحها الاستراتيجية في آسيا.²

تعارض المصالح دفع الصين والولايات المتحدة إلى تنافس إستراتيجي في جنوب شرق آسيا، إذ رغم مستوى التعاون خارج المنطقة، يمكن اعتبار صعود الصين تحديا للوضع الراهن للولايات المتحدة كقوة مهيمنة بالمنطقة. في حين اعتبر الصعود الاقتصادي الصيني السبب الرئيسي لتحول القوة الأمريكية صوب آسيا، كانت الازمة المالية الآسيوية نقطة تحول لصعود الصين، إذ بدأت دول جنوب شرق آسيا بتطوير تصور مقبول حول بيجين.

تنامت أهمية جنوب شرق آسيا بالنسبة للصين والولايات المتحدة على حد سواء خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث حاولت كلا القوتين التعاون بشكل نشط مع دول المنطقة في إطار التنافس على التأثير فيها. بعد 2009، تبنت الولايات المتحدة مقترح إقليمي ومأسسة تعاونها مع رابطة الآسيان ودول شرق آسيا: تايلاند؛ الفلبين؛ كوريا الجنوبية واليابان؛ إلى جانب، تقوية الفيتنام واندونيسيا لروابطها دفاعية مع الولايات المتحدة.

حددت إدارة ترامب بشكل صريح الصين كمنافس إستراتيجي وتهديد اقتصادي، وجنوب شرق آسيا هي الموقع الأكثر ترجيحاً لهذه المنافسة، نظراً لأهميتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية فالصين تتمتع بمزايا اقتصادية وجغرافية، بينما تتمتع الولايات المتحدة بمزايا جيوسياسية والقيادة العالمية. وفيما يتعلق بكيفية تعامل إدارة ترامب مع تنامي الصعود الصيني المهدد بمكانتها بالمنطقة فإنها فضلت استخدام نموذج الأداء الإستراتيجي "إحداث التوازن من الخارج".

كما أشارت الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو Mike Pompeo إلى ماليزيا، سنغافورة واندونيسيا، حقبة جديدة من التنافس الصيني-الأمريكي في جنوب شرق آسيا، خصوصا أن الوزير استعرض إستراتيجية المحيط الهندي-الهادئ Sino-Pacific Strategy التي أطلقها إدارة ترامب، والتي تتحدى بشكل غير مباشر إستراتيجية الاستثمار الصينية في المنطقة، وهذا من خلال الدعوة إلى إستراتيجية استثمار أكثر "انفتاحا وشفافية".³ تركز الاستراتيجية الأمريكية على الاستثمار في القطاع الخاص، وتتعارض مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهذا بإشراك العديد من دول المنطقة في

¹ رندة العمري، عقيدة أوباما بين الواقعية والمثالية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة بيزرت: فلسطين، 2017) ص 122-123.

² Hung and Liu, Sino-U. S Strategic Competition in Southeast Asia: China's Rise and U.S Foreign Policy Transformation since 9/11, **political perspective**, vol 5, issue 3, 2011, P 102.

³ Ding ding Chen, Yoy Wang, Can the U.S Compete with China in Southeast Asia? **The Diplomat**, 07 August 2018. <https://bit.ly/2NOzae1> (accessed on 26/07/2019).

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

مشروعات ضخمة للبنى التحتية، حيث أعلنت أنها ستستثمر 113 مليون دولار في قطاعات مثل التكنولوجيا، الطاقة، البنية التحتية في منطقة المحيط الهندي والهادئ وبالتالي تقدم بديلاً لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

ربما تكون أفضل طريقة لإدراك أهمية الصين، هو ملاحظة الكيفية التي تحاول الولايات المتحدة احتواءها عن طريق إشراك الهند، فالسياسة الأمريكية تجاه الهند فالسياسة الأمريكية موجودة في صميم استراتيجية "توازن القوى" التي تعتبرها أهم قوة إقليمية موازنة للصين. كما أن الديناميات التي تستخدمها الولايات المتحدة في التعامل مع الهند وباكستان، تظهر بوضوح أن الصراع الحقيقي على السلطة العالمية في القرن الحادي والعشرين سيكون تنافساً اقتصادياً دبلوماسياً وعسكرياً بين الصين وواشنطن.²

مجمل القول، اتسمت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة بمنطقة جنوب شرق آسيا منذ نهاية الحرب الباردة وإلى غاية سنة 2008، بالتوتر بادئ الأمر ومن ثم ركنت إلى الاستقرار. إلا أنه وبعد تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وإطلاق الولايات المتحدة لاستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك، اتجهت العلاقات بين الطرفين صوب التنافس وفي بعض الأحيان الصراع. وهذا نظراً للمكانة التي تمثلها المنطقة في إستراتيجية كليهما. لذا، من المرجح مستقبلاً أن تتصاعد وتيرة التنافس بين الطرفين في المنطقة، خاصة في ظل تراجع الأداء الاقتصادي الأمريكي وهو ما سنقوم بالتفصيل فيه في المطلب الموالي.

إلى جانب ذلك أظهر العرض السابق:

✓ تميز العلاقات الصينية-الأمريكية للفترة الممتدة من 1989 إلى 2019 بالنهج المتقلب وغير المعتدل؛ حيث مع بداية حكم الإدارة الأمريكية تتبنى نهجاً هجوماً وسياسات متشددة اتجاه الصين وهذا باعتبارها "المنافس الاستراتيجي" أو "التهديد الاستراتيجي"، إلى جانب انتقادها لسياسة الإدارة التي سبقتها بضعف سياستها اتجاه الصين. لكن سرعان ما تغير الإدارة من موقفها المتشدد وتتبنى نهجاً معتدلاً اتجاه الصين، وهذا إدراكاً منها للمنفعة الاقتصادية المتأتية من علاقتها مع الصين.

✓ يؤثر اختلاف التوجهات والخلفيات الفكرية للحزبين الجمهوري والديمقراطي (الفكر الواقعي المتشدد والفكر الليبرالي الأقل تشدداً)، بشكل واضح على مسار العلاقة بين الولايات المتحدة والصين وكذا الاختلاف الواضح في آراء السياسات المنتهجة اتجاه هذه الأخيرة.

¹ رنزة العمري مرجع سابق، ص 123.

² David Steven, Barack Obama, The Reluctant Realist Mideast Security and Policy Studies, **The Begin-Sadat Center for Strategic Studies**, N 113, June 2015, P 15.

المطلب الثاني: ملامح العلاقات الصينية-الأمريكية في جنوب شرق آسيا

وصف أحد الكتاب الفيتناميين العلاقات الصينية-الأمريكية في جنوب شرق آسيا بالقارب الذي يسير ضد التيار. فمن الصعوبة أن تتقدم هذه العلاقات بسرعة، ولكن إذا لم تتحرك للأمام من المحتمل أن ترجع إلى الخلف، والسبب في هذا المأزق هو غياب الثقة الاستراتيجية ما بين الصين والولايات المتحدة.¹

إلى جانب ذلك، تعاني العلاقة بين الطرفين بالمنطقة عدم الاستقرار وانعدام التوازن، وهذا بسبب أن الصين ما تزال بعيدة من أن تصبح بمستوى الولايات المتحدة من حيث قوتها الشاملة. ولتوضيح ملامح العلاقات الصينية-الأمريكية، ارتكز الفرع الأول إلى أفكار المدرسة الواقعية لتفسير الجانب التنافسي لعلاقة الطرفين، في حين ارتكز الفرع الثاني إلى أفكار المدرسة الليبرالية والنيوليبرالية لتفسير الجانب التعاوني لعلاقة الطرفين.

الفرع الأول: الجانب التنافسي في العلاقات الأمريكية-الصينية في شؤون جنوب شرق آسيا

استناداً إلى أفكار المدرسة الواقعية، فإن الصعود الصيني لا يمكن أن يكون سلمياً، فالمصالح الاستراتيجية الصينية تتعارض مع المصالح الأمريكية، لهذا ستعمل الصين على طرد الولايات المتحدة من آسيا-الباسيفيك وتأسس لهيمنتها الخاصة. وتوقع العديد من الكتاب الغربيين مثل **Friedberg**، **Aaron**، **John Mearsheimer**، **Christopher Layne** أن تتجه الصين والولايات المتحدة صوب المنافسة الاستراتيجية والصراع، وأن الطموحات الصينية للهيمنة الإقليمية ستدفع معظم الدول المجاورة كإندونيسيا، كوريا الجنوبية، روسيا، سنغافورة وفيتنام للانضمام إلى الولايات المتحدة لاحتواء القوة الصينية.²

في حين حاول كبار القادة الصينيين الانتقاص من أهمية طموحات الصين الإقليمية والعالمية، هناك شريحة كبيرة من الأكاديميين وصناع القرار تدعوا إلى إتباع نهج الواقعية الهجومية في التعامل مع الولايات المتحدة. في مجلة **The China Dream** رأى الكاتب **Liu Mingfu**، أن الولايات المتحدة في تراجع ونصح بأن تصبح الصين القوة المهيمنة في آسيا بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين في الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

واستناداً لنظرية تحول القوة، فإن النظام الدولي يصبح غير مستقر عندما يتغير توزيع القوة. لهذا يبقى مستقبل النمو الصيني مصدر قلق للاستقرار الإقليمي وكذا للمكانة الأمريكية بمنطقة آسيا-

¹ Yee, A, Martin, Territorial Disputes in East Asia: A Comparative Analysis of South China Sea and The East China Sea, **Journal of Current Chinese Affairs**, vol40, issue 2, 2011, PP166-167.

² Vu Duy Thanh, **Possible Scenarios for China-U. S Relations by 2030**, Master Thesis (Victoria University of Wellington, 2014), P 14.

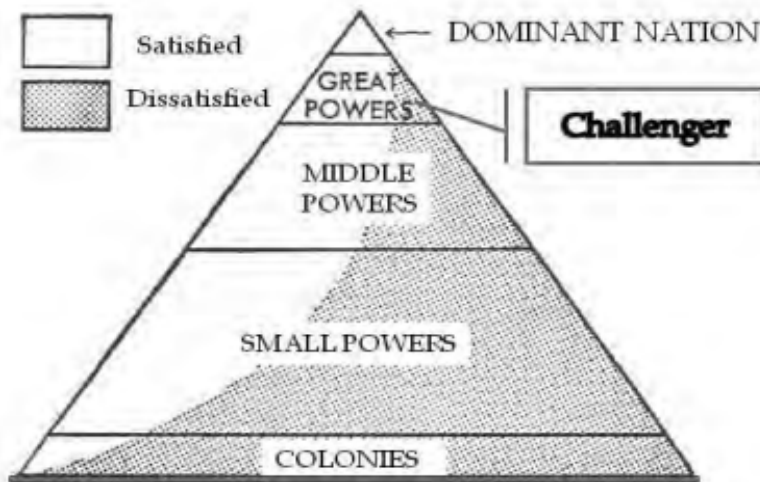
الباسفيك على حد سواء. في هذا الإطار، حاولت نظرية تحول القوة لمؤسسها أورغانسكي سنة 1958، الإشارة إلى أن المتحدي المنافس (في سياق موضوعنا الصين) يجب أن يكون واحد من دول الصف الثاني بناء على الاعتبارات الجغرافية والديمغرافية، كما يجب أن تكون ثانيا دولة قانعة أو غير راضية عن النظام الدولي القائم، وهما المتطلبان الأساسيان لمنح فرصة مؤكدة لتحدي النظام.¹ ويعد مصطلح عدم الرضا أو عدم القناعة مصطلح محوري في هذه النظرية، وأعطى أورغانسكي طريقتين للتعامل مع المصطلح:

✓ ليست القوة الصاعدة غير الراضية حليفا للدولة المسيطرة

✓ ليس هذه الدولة أية مشاركة في خلق النظام الدولي القائم.

ووفقا لذلك، لا تتقاسم هذه القوة القيم الأساسية للنظام وترى أن النظام الدولي القائم يعمل ضد مصالحها، لهذا بمجرد أن تصبح أكثر قوة سوف تبذل جهودا لتغيير هذا النظام.² ويوضح الشكل الموالي بنية العلاقات الدولية حسب نظرية تحول القوة.

الشكل رقم 03: بنية العلاقات الدولية حسب نظرية تحول القوة



Source: Jacek kugler, A.F.K Organski, *The Power Transition: A Retrospective and Prospective*

Evaluation (In Manus Midlarsky, *Handbook of War Studies*, Allen and Unwin, 1989), P156.

يوضح الشكل أعلاه، أن القوى الكبرى المشكلة للدرجة الثانية من الهرم، تشمل الدول التي تملك حصة مهمة من القوة في النسق الدولي لكنها ليست حاسمة وتشمل في: الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي؛

¹ David Lai, *The United States and China in Power Transition*, *Strategic Studies Institute Book*, 2001, P 18.

² توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 26.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

روسيا وحتى الهند، وليست جميعها راضية في خلق وإدارة القواعد من قبل الدولة المسيطرة كالصين؛ الهند أو روسيا، لهذا يتوقع أن تتحدى هذا الوضع من أجل قيادة السياسات العالمية. وبالنسبة للقوى المتوسطة (فرنسا؛ إيطاليا؛ اندونيسيا؛ البرازيل وأفريقيا الجنوبية) قد تقدم مطالب جدية، ومع ذلك ليس لديها القدرة لتحدي القوة المسيطرة التي تتحكم في التراتبية العالمية. وفي أدنى الهرم تقع القوى الصغرى كماليزيا، وتتميز باتساع عددها وتوفرها على موارد شحيحة وقوة جد محدودة ولا تمثل أي تهديد مباشر لقيادة الدولة المسيطرة على التراتبية العالمية.¹

انطلاقاً من هذا، فإن الصين تعد دولة صاعدة غير راضية على الوضع الدولي القائم الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، وتعد منطقة جنوب شرق آسيا أرضية اختبار لهذا الاستياء وتنامي تأثيرها، فضلاً عن أنها انذار مبكر لكيفية استجابة السياسة الخارجية الصينية لهذا الوضع.²

لعل العلاقات الصينية-الأمريكية من أهم تشكيلة العلاقات في المستقبل القريب، ومنطقة جنوب شرق آسيا هي الأرضية الأولى لاختبار هذه العلاقات، لاعتبار أن تأثير الصعود الصيني يظهر بشكل واضح في المنطقة. ويتجلى التنافس الأمريكي-الصيني في المنطقة بشكل جلي في الشؤون الأمنية العسكرية والشؤون الاقتصادية.

أولاً: التنافس في الشؤون الأمنية والعسكرية

تعتبر كل من الصين والولايات المتحدة، منطقة جنوب شرق آسيا مجالاً للتنافس الإقليمي نظراً لموقعها الاستراتيجي في آسيا-الباسفيك. وصف المؤرخ أرن وستاد Arne Westad جنوب شرق آسيا بالمنطقة الحاسمة³. فمع نهاية الحرب الباردة، وبعد انسحاب القوات الأمريكية من قواعدها بالفلبين والاستجابة المتأخرة للولايات المتحدة اتجاه الأزمة الآسيوية لسنة 1997، تحركت الصين لملا الفراغ الذي خلفه هذا الانسحاب، في جنوب شرق آسيا واستغلال الفرصة للعب دور المساعد الرئيسي والتأثير في الدول الجنوبية المجاورة لها. نظراً لأن المنطقة تمتاز بخاصية جيو استراتيجية حيوية لأمن الطاقة الصيني؛ لكونها تحتوي على كل طرق العبور الحيوية لنقل الطاقة إلى الصين من الشرق الأوسط وأفريقيا.

من جانبها، عملت الولايات المتحدة على إعادة جذب جنوب شرق آسيا إليها إلى محور اهتمامها بواسطة تطوير شراكات جديدة مع كمبوديا؛ اندونيسيا؛ ماليزيا؛ فيتنام والفلبين، وهذا في إطار استراتيجية إعادة التوازن كإشارة لتجديد التواجد الأمريكي بآسيا-الباسفيك، إلا أن الصين فقدت الثقة في المنطقة نظراً للعدوانية التي أظهرتها اتجاه مطالبها الحدودية مع دول المنطقة (فيتنام، الفلبين، ماليزيا

¹ توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 27-28.

² لمصطلح الدولة المسيطرة **Dominant** معنى خاص وفقاً لنظرية تحول القوة، فالدولة المسيطرة ليس المهيمن، وتسعى للحفاظ على مكانتها من خلال تجميع وإدارة تحالف مشكل من عدد من الدول تملك خيارات متشابهة وفي أغلب الأحيان تخلف الدول المسيطرة الوضع القائم وتدافع عنه. أنظر: توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص 26.

³ Munir Majid, Southeast Asia between China and the United States, IDEAS reports - special reports, Kitchen, Nicholas (ed.), London School of Economics and Political Science, London, UK. P 21.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

وبروناي). من القضايا التي تظهر بوضوح التنافس الأمريكي-الصيني في الشؤون الامنية والعسكرية "قضية بحر الصين الجنوبي"، في حين تعتبر الصين أن بحر الصين الجنوبي جزء من مصالحها الجوهريّة، لدى الولايات المتحدة مصلحة في حرية الملاحة وحرية الولوج إلى الطرق البحرية الآسيوية. وسنحاول توضيح هذا التنافس بين القوتين من خلال إبراز تباين مصالح كل منهما في هذا النطاق البحري.

1- المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي: تتركز أهم المصالح الصينية في هذا النطاق البحري من خلال:

- تأمين الخطوط التسع البحرية: دفعت الصين بهذا الاعتبار ليكون من بين العناصر الأولى المشكلة لمصالحها الحيوية في بحر الصين الجنوبي، نظراً لأهميته في تحديد النطاق الجغرافي-السياسي لسيادتها وما يحمله هذا المفهوم من ارتباطات ذات علاقة مهمة بمستقبل القوة الصينية في مجمل إقليم آسيا-الباسفيك.¹ وتوضح الخريطة أسفله، الخطوط التسع والمشار إليها باللون الأحمر.

الخريطة رقم 08: الخطوط التسع لبحر الصين الجنوبي



Source: Wei Pu, How the Eleven-Dash Line Became a Nine-Dash Line, And Other Stories, 16/07/2015

<https://bit.ly/38rXKt5> (accessed on 22/01/2019).

- حماية الاستقرار في بحر الصين الجنوبي: تحقيقاً لهذه المصلحة، تعمل الصين على الترويج لسياسة حسن الجوار في علاقاتها مع الدول المتنازع معها على سيادة بحر الصين الجنوبي، وهذا لمنع تدخل طرف خارجي أو اتجاه دول الاقليم للاستعانة بأطراف خارجية. فالصين تشجع الحلّ السلمي عبر المحادثات الثنائية أو في إطار منظمة الآسيان. فاستقرار الاوضاع ببحر الصين الجنوبي هو الضامن الاساسي لطموحاتها كفاعل إقليمي رئيسي واستمرار حالة الامن والاستقرار بالمنطقة.
- الامن الطاقوي الصيني: مع استمرار تصاعد الصين كقوة اقتصادية، فهي بحاجة لتأمين حاجاتها الطاقوية، حيث من المتوقع أن يزداد استيراد الصين للنفط بحلول 2020 ما بين 400 و500 مليون

¹ ديارى صالح مجيد، مرجع سابق، ص 110.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

طن. لهذا تعتبر الصين بحر الصين الجنوبي إحدى المناطق الواعدة التي ستؤمن تزايد طلبها على النفط وهذا في ظل الاحتياطات التي يحتمل اكتشافها هناك.

ووفقاً لتوقعات وزارة الطاقة الأمريكية، يتوقع بحلول سنة 2020 أن تستهلك آسيا حوالي 34% من إجمالي استهلاك الطاقة العالمي، مقارنة بنسبة 24% للولايات المتحدة و13% لأوروبا الغربية و12% للاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية.¹ وبالنسبة للصين، يتوقع أن يصل معدل كلفها للطاقة سنة 2020 إلى 97.3 كوادريليون، مقارنة سنة 1990 أين بلغ 27 كوادريليون. وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم 12: معدل استهلاك الصين للطاقة

السنة						البلد
2020	2015	2010	2005	1997	1990	
97.3	79.2	78.1	55.0	36.7	27.0	الصين

Source: U.S Department of Energy, International Energy Outlook, 2000

وبهذا، يعتبر عامل الطاقة محدداً رئيسياً للمكانة المستقبلية للصين ومسارها الجيوبوليتيكي بإقليم آسيا-الباسفيك وكذا تحولها لقطب اقتصادي منافس للولايات المتحدة.

• تأمين الممرات البحرية: تؤمن المضائق البحرية وعلى رأسها مضيق ملقا المتواجدة ببحر الصين الجنوبي 70% من الحاجات الطاقوية للصين، لهذا من الضروري أن تحافظ الصين على سلامة وأمن هذه الممرات ضد حوادث التعطيل أو التخريب. لأجل ذلك، عملت الصين على نشر قواعدها العسكرية والبحرية لتأمين خطوط الملاحة البحرية حول بحر الصين الجنوبي. وجاء في إحدى الدراسات المهمة حول الاستراتيجية البحرية الصينية ببحر الصين الجنوبي والنطاقات البحرية المرتبطة به:

"إن صعود القوة البحرية الصينية يهدف إلى مواجهة القوة البحرية الأمريكية على طول خطوط التواصل البحري التي تربط الصين بموارد الطاقة المهمة في الخليج العربي وأفريقيا. لذا، وضعت إستراتيجية اسمها "سلسلة اللؤلؤ"، التي تصف مظهراً مهماً من مظاهر الصعود للنفوذ الجيوبوليتيكي للصين عبر الجهد الذي تبذله لزيادة سهولة وصولها إلى الموانئ والقواعد الجوية؛ وتطوير علاقات دبلوماسية خاصة؛ وتحديث قواتها العسكرية التي تمتد من بحر الصين الجنوبي عبر مضيق ملقا والمحيط الهندي، وصولاً إلى الخليج العربي".²

¹ مايكل كلير، مترجم، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للزراعات العالمية (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 119.

² Christopher J. Peahrson, String of Pearls: Meeting the Challenge of Chinas' Power Across the Asian Littoral, Strategic Studies Institute, July 2006, P 10.

وبذلك، جعلت الصين من مسألة تأمين سلامة خطوط الملاحة البحرية عبر هذا المسار البحري الركيزة في تأمين سيادتها البحرية وكذا التحكم في تجارة النفط والغاز الطبيعي، الامر الذي سيؤمن لها مصالحتها الاستراتيجية بعيدة المدى.

• تعزيز مكانتها العسكرية: إلى جانب السعي لتأمين سلامة المسارات البحرية ببحر الصين الجنوبي، تعمل الصين على تعزيز قدراتها وتواجدها العسكري البري والبحري على حد سواء، والذي يعتبره البعض أنه يدخل ضمن نطاق إستراتيجيتها النووية. فالصين ترى في البحر نقطة انطلاق جغرافية مهمة في محاولة تطوير المديات التي يمكن أن تصل إليها صواريخها انطلاقاً من الغواصات البحرية التي طورتها خلال السنوات الاخيرة.¹ إلى جانب، قامت بإقامة قاعدة بحرية ضخمة في جزيرة هاينان في بحر الصين الجنوبي تختص بالغواصات التي تحمل صواريخ باليستية، إلى جانب تسيير دوريات بحرية بواسطة غواصاتها النووية للسيطرة على أنشطة الملاحة والصيد واستخراج النفط. لدى الصين إستراتيجية دفاعية نشطة تشكل فيها القوة البحرية جزءاً مهماً، يعود تاريخها إلى الخطة الخاصة بتطوير الاسطول البحري الصيني التي وضعت عام 1982 والتي تتكون من ثلاث مراحل مهمة:²

✓ المرحلة الاولى (2000-2010): كادت الصين أن تفرض سيطرتها على النطاقات البحرية والتي تربط بين أوكيناوا وتايوان والفلبين.

✓ المرحلة الثانية (2010-2020): وتسعى الصين الى فرض سيطرتها على النطاقات البحرية ضمن وجهتها الثانية والتي تربط بين جزر أوغاساوارا؛ غوام واندونيسيا.

✓ المرحلة الثالثة (2020-2040): حيث توقع أن تعمل الصين على وضع نهاية للهيمنة العسكرية الامريكية في المحيطين الهادئ والهندي، مستخدمة في هذا المسعى حاملات الطائرات كعنصر أساسي في قوتها البحرية.

أثارت هذه التحركات المخاوف الامريكية، لكونها ترمي الصين لتكون لاعباً نداءً للمصالح الامريكية، وتعززت هذه المخاوف سنة 2008 مع توسيع الصين لقاعدتها العسكرية في جزر باراسيل وتعزيز قدراتها وانشاء محطة للإنذار المبكر فيها.³ في هذا الإطار، ذكرت أحد التقارير التي أصدرتها وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) لمراقبة التطورات الحاصلة في التحركات العسكرية للصين في نطاق ببحر الصين الجنوبي:

¹ ديارى صالح مجيد، مرجع سابق، ص 116.

² Teshu Sing, South China Sea: Emerging Security Architecture, Institute of Peace and Conflict Studies, Special Report, N° 132, August 2012, P 07.

³ Carlyle A. Thayer, The United States and Chinese Assertiveness in South China Sea, Security Challenges, Vol 6, issue 2, Winter 2010, P 73.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

"أن الصين في طريقها نحو تطوير مجموعة من الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات الحربية، وهي صواريخ يتوقع أن يصل مداها من نقطة انطلاقها في بحر الصين الجنوبي إلى 7400 كم، الأمر الذي سيمكنها من استهداف الأراضي الأمريكية في ألاسكا، وقاعدة غوام غرب المحيط الهادئ، وباقي القواعد العسكرية الأمريكية في إقليم آسيا-الهادئ، فضلا عن إمكانية استهداف الهند وأغلبية روسيا، لكنها ستكون عاجزة عن الوصول إلى الداخل الأمريكي".¹

الملاحظ، أنه رغم البعد الجغرافي الذي يفصل الولايات المتحدة عن هذا المسطح المائي، إلا أنه لم يخرج عن دائرة الاهتمام الأمريكي وهذا نظرا للمصالح الأمريكية هناك.

2- المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي

تصاعدت أهمية هذا النطاق البحري في الإدراك الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة، وبشكل أخص كما سبق ذكره منذ توجه الصين إلى تطوير قدراتها الدفاعية والعسكرية خاصة البحرية منها. لهذا، يعد بحر الصين الجنوبي من واحدا من النطاقات الجيوبوليتيكية الساخنة التي يتوقف عليها مصير العالم في ظل تعارض المصالح الاستراتيجية لقوى إقليمية ودولية كثيرة هناك.² على رأسها الولايات المتحدة.

في ذات السياق، أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، إلى أن العلاقات الصينية-الأمريكية مليئة بالتحديات، فركزت على التوترات الخاصة ببحر الصين الجنوبي ورأت فيها فرصة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها الوقوف في وجه الصين بالنيابة عن حلفاءها الآسيويين وهو الأمر الذي أثار غضب الصين.³ وتوضح المصالح الأمريكية التي تشكل مرتكزات حيوية في نظرتها إلى بحر الصين الجنوبي في:

- حرية الملاحة الدولية في بحر الصين الجنوبي: تجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة لأن تكون طرفا في النزاع حول موضوع السيادة على بحر الصين الجنوبي وهذا لاعتبارات جيوبوليتيكية عدة: الأهمية الجيو استراتيجية، الموارد النفطية والفرصة التي يوفرها للصين لمنافسة الدور الأمريكي كقوة عظمى. لأجل هذا، حاولت الولايات المتحدة استغلال الثغرات القانونية والجغرافية لصالح تدخلها بهذا النطاق البحري وعدم خروجه عن سيطرتها. ومن بين هذه الثغرات: مطالبة الولايات المتحدة الصين بضرورة احترام حرية الملاحة الدولية ببحر الصين الجنوبي، لأنها وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار. من جهة تحاول الولايات المتحدة استغلال الثغرة الجغرافية المتعلقة بعدم أحقية الصين في فرض كلمتها وإدارة الخلافات بهذا البحر وفقا لقوانينها البحرية المحلية.

¹ Hans M. Kristensen, Robert S. Norris, China's Nuclear Forces 2018, *Bulletin of the Atomic Scientists*, Vol 74, issue 4, June 2018, PP 207-208.

² ديارى صالح مجيد، مرجع سابق، ص 120.

³ Hillary Clinton, *Hard Choices* (New York, Simon and Schuster, 2014).

بالمقابل، ترد الصين على هذه الادعاءات بأن الولايات المتحدة تسعى لاستغلال الثغر القانونية بعدم الاشارة صراحة إلى فكرة حرية الملاحة بما يضمن وجود نشاط عسكري واستخباراتي في النطاقات الاقتصادية الخالصة (EEZs) للدول.¹ وتخفي الولايات المتحدة وراء هذه القضية نيتها الحقيقية ببناء تحالف إقليمي مضاد للمصالح الصينية.

- السيطرة على مداخل بحر الصين الجنوبي: من أجل مجارة وتحجيم تنامي الثقل الجيوبوليتيكي للأسطول الصيني ببحر الصين الجنوبي، أدركت الولايات المتحدة أن المداخل الجغرافية الجنوبية والغربية لهذا النطاق البحري، والتي تمثلها مضائق سوندا، لومبوك، لوزن وملقا أو ما يعرف بنقاط الاختناق، تشكل نقاط ضعف في الاستراتيجية البحرية الصينية؛ لكونها تقع تحت سيطرة قوى أسيوية متحالفة مع الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعزيز تحالفها (البحري؛ العسكري؛ السياسي؛ الاقتصادي) بشكل متزايد مع هذه الدول لربطها بمصير المصالح الأمريكية هناك.² وكذا عدم فسح المجال أمام الصين للتحكم في مجمل بحر الصين الجنوبي. فضلا عن ذلك، تعتبر نفس الممرات البحرية شريانًا عسكريًا حيويًا يمر عبره الأسطول السابع للولايات المتحدة بانتظام بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي (بما في ذلك خليج البنغال).³

إلى جانب تزايد حدة التنافس الصيني-الأمريكي، نجد أن هذا التنافس يهدد في جوهره مبدأ الحياد الآسيوي؛ حيث نجد أن دولاً مثل الفلبين؛ فيتنام؛ ماليزيا؛ سنغافورة وإندونيسيا تعمل على تقوية علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بالطريقة ذاتها التي تعمل فيها أطراف أخرى مثل كمبوديا؛ لاوس وتايلاندا على تقوية علاقاتها مع الصين.⁴ هذه الأخيرة التي بدأت نشر سلسلة القواعد الخاصة بها في مياه حلفائها عبر "سلسلة اللآلئ الصينية" والتي ترى فيه الولايات المتحدة محاولة صينية لتوسيع مجالها الحيوي البحري.

- ضمان التجارة الأمريكية عبر بحر الصين الجنوبي: تمر 60% من صادرات الولايات المتحدة عبر إقليم آسيا-الباسفيك وبالتحديد عبر بحر الصين الجنوبي، لهذا فإن أي تغيير في التوازنات القائمة بهذا النطاق البحري سيؤثر لا محالة على مستقبل الاقتصاد الأمريكي. لذا ترى الولايات المتحدة ضرورة العمل على تعزيز تواجدها العسكري وكذا تمكين علاقاتها مع الدول الحليفة في الإقليم، من أجل استدامة دورها الاقتصادي والتجاري في هذه الدول.⁵ كما ترى ضرورة العمل ألا تكون الصين في موقف يسمح لها بفرض كامل هيمنتها على هذا البحر.

¹ ديارى صالح مجيد، مرجع سابق، ص 121.

² نفس المرجع، ص 124.

³ Marvin Ott, The South China Sea in Strategic Terms, 14 May 2019

<https://bit.ly/2tirEKP> (accessed on 23/07/2019).

⁴ Michael Wesley, What's at Stake in the South China Sea?, MacArthur Foundation and Lowy Institute for International Policy, **Strategic Snapshots**, N° 11, July 2012, P 02.

⁵ ديارى صالح مجيد، مرجع سابق، ص 131.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

● توسيع نطاق الاتفاقيات في بحر الصين الجنوبي: بالنظر إلى تفعيل الصين للتعاون الثنائي مع الدول المتنازع معها حول سيادة هذا البحر في مجال اكتشاف النفط واستغلاله، سارعت الولايات المتحدة إلى تفعيل اتفاقياتها مع دول هذا النطاق لربطها بمصير الوجود الأمريكي فيها. ففي سنة 1998، فعلت اتفاقها مع الفلبين والفيتنام، بالتوقيع مع الفلبين على "اتفاقية القوات الزائرة" والتي تسمح لسفنها الحربية بالمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع البحرية الفلبينية، وبالرسو على القواعد الفلبين، كما رتبت أيضا لاستخدام قاعدة بحرية جديدة في سنغافورة يتم توسيعها لاستيعاب حاملات الطائرات الأمريكية. وتسعى الولايات المتحدة إلى توسيع هذه الاتفاقيات مع باقي دول الاقليم بها سمح لها القدرة على نشر قواتها العسكرية في حال تعرض النطاقات البحرية أو البرية التي توجد فيها هذه القوات لأي خطر. إلا أن الأمر الذي لا يمكن إغفاله، لأن دول عديدة بالمنطقة ترفض الوجود العسكري الأمريكي وحتى الدول الحليفة كالفلبين وتايلاندا، أصبحت لا تثق كثيرا في الالتزامات الأمريكية وحمايتها من التهديد الصيني.

مظهر آخر من مظاهر التنافس الصيني-الأمريكي في الشؤون العسكرية بمنطقة جنوب آسيا، يتجلى في تطوير الصين لقدراتها العسكرية وبالتحديد لـ AD/A2 وإستراتيجية المنطقة الرمادية من أجل مزاحمة الارتباط الأمريكي بالمنطقة. ورد الفعل الأمريكي اتجاه هذه التطورات من خلال مفهوم **Air-Sea Battle**. كل هذه التطورات تطرح التساؤل حول تحول القوة بمنطقة شرق آسيا.

ثانيا: التنافس في الشؤون الاقتصادية

في الآونة الأخيرة، أصبحت جنوب شرق آسيا محل اهتمام القوى العظمى نظرا لتوسع طبقته الوسطى وتنامي قدرتها الشرائية. حاولت الصين من جهتها تطوير مع المنطقة علاقات ذات منفعة متبادلة، من خلال تمويل العديد من مشاريع البنى التحتية مثل السكة الحديدية سنغافورة-كونمين؛ الطريق السريع كونمين-بانكوك واستصلاح نهر الميكونج للملاحة والتجارة. كما تنامي معدل النمو التجاري بين الطرفين، فأصبحت الصين أكبر شريك تجاري لرابطة الآسيان، في حين تحتل الولايات المتحدة المرتبة الرابعة بعد الصين والاتحاد الأوروبي واليابان بمعدل 10% فقط من مجموع تجارة الرابطة.

بإنشاء CAFTA في 2010، أدركت الولايات المتحدة ضغط المنافسة في المنطقة، واستجابة لتنامي التأثير الصيني في جنوب شرق آسيا، أعلنت إدارة باراك أوباما قرار دخول اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) عقب إستراتيجية إعادة التوازن وهذا لرفع مستوى تأثيرها في المنطقة، وكذا لجلب جنوب شرق آسيا إلى هذه الاتفاقية إلى جانب حلفائها التقليديين اليابان وكوريا الجنوبية وهذا بهدف خلق خط دفاع متين بقيادة الولايات المتحدة ضد التهديد الصيني.¹ إلا أنه بتولي دونالد ترامب للحكم،

¹ Hung Ming-Te, Tony Tai-Ting Liu, Sino-US Strategic Competition in Southeast Asia: China's rise and U.S Foreign Policy Transformation since 9/11, **Political Perspectives**, 2011, Vol 5, issue 3, P109.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

أعلن خروج واشنطن من إتفاقية TPP لعدم مقدرة الاقتصاد الأمريكي تحمل أعباء مالية إضافية (الولايات المتحدة كانت المساهم الأكبر في الاتفاقية)، وهذا خسرت الولايات المتحدة ورقمها الرابحة لتوطيد مكانتها الاقتصادية بالمنطقة. هذا، وسمح التوسع الاقليمي للصين بإزاحة الولايات المتحدة كأكبر سوق تصديري لليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، كما انضمت إلى العديد من المنظمات الاقتصادية والامنية عبر القارة الاسيوية من أهمها منظمة شنغهاي وبريكس.¹

يعد "المصرف الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية" أبرز دليل على التنافس الاقتصادي الواضح بين الصين والولايات المتحدة. ففي 2015، وقعت 50 دولة بينها فرنسا؛ ألمانيا؛ بريطانيا؛ أستراليا؛ إيطاليا وكوريا الجنوبية (الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة) في بكين على الاتفاق الذي يرسى القانون الاساسي للمصرف الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB، وذلك بناء على مبادرة صينية ويبلغ رأسمال المصرف 100 مليار دولار، ويفترض أن يساهم في تمويل أشغال تتعلق بالبنى التحتية في آسيا التي تعاني نقصا حادا في التمويل في هذا المجال.²

الخريطة رقم 09: الدول الأعضاء بالمصرف الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية



Source: Singapore Among 50 Nations Signing AIIB Charter

<https://bit.ly/2NVFPTQ> (accessed on 23/01/2019).

امتنعت الولايات المتحدة واليابان عن المشاركة في هذا المصرف، حيث أبدت تحفظها الشديد خشية أن تستخدم بكين هذا المصرف لخدمة مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، وأن يتحول

¹ علاء عبد الحفيظ، "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 47/ 20، ص 19.

² نفس المرجع.

المصرف إلى أداة في خدمة القوة الناعمة الصينية؛ خصوصاً أنها هي المساهم الأكبر فيه بحوالي 30% من رأسماله، ما يمنحها 26% من حقوق التصويت.¹

سيؤثر المصرف بدون شك على المصالح الأمريكية، لذا تحتاج الصين إلى توطيد جهود مختلف الدول واستخدام براعتها الدبلوماسية لتكثيف التعاون بين الدول، لهذا اعتبر التحرك الدبلوماسي الصيني لحشد الدعم للمصرف أنه تحدي مباشر للقيادة الجيوسياسية والاقتصادية العالمية لأمريكا. إلى جانب ذلك، تعد هذه المبادرة تحدياً مزدوجاً في الوقت نفسه للقيادة الأمريكية للاقتصاد العالمي وللأسس المؤسسية.²

من جهة أخرى، تعد مبادرة الحزام والطريق أو حزام واحد وطريق واحد **One Belt One Road** أحد مظاهر المنافسة الصينية الاقتصادية للولايات المتحدة، ويعد المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الممول الرئيسي لها. تم الاعلان عن هذه المبادرة في سبتمبر 2013 من طرف الرئيس الصيني شي جي بينغ اثناء زيارته لكازاخستان لحضور الاجتماع غير الرسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ. في أكتوبر 2013، ذكر الرئيس أنه منذ العصور القديمة وجنوب شرق آسيا تشكل نقطة مهمة ل طريق الحرير البحري.³ المبادرة عبارة عن استثمار أموال طائلة (01 تريليون دولار حسب بعض التقارير) لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية عن طريق انشاء شبكة مواصلات تربط المراكز الصناعية في شرق آسيا بالأسواق ومموني المواد الخام في جنوب شرق آسيا، آسيا الوسطى، جنوب غرب آسيا وأفريقيا.⁴ وهو ما توضحه الخريطة الموالية:

الخريطة رقم 10: المبادرة الصينية: حزام واحد، طريق واحد

¹ المصرف الآسيوي للاستثمار حلم صيني يتحقق، السفير، 2015/06/23

<https://bit.ly/2utL1Hm> (تم تصفح الموقع يوم) 21/07/2019

² Christopher Layne, The U.S-Chinese Power Shift and the End of the Pax Americana, **International Affairs**, Oxford University, 94, 1, 2018, P 102.

³ وانغ بيواي، مترجماً، مبادرة الحزام والطريق، ما ستقدمه الصين للعالم في صعودها (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 30.

⁴ Christopher Layne, Opcit, P 101.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني



Source: Reviving the Silk Road <https://bit.ly/37IN8fc> (accessed on 23/01/2019)

ستربط هذه الطرق الجديدة الصين بأوروبا وذلك بخلق أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وتتألف المبادرة من طريقتين:¹

❖ طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين: يربط المحيطين الهادئ والهندي، ويغطي بحر الصين؛ مضيق ملقا؛ خليج البنغال؛ بحر العرب؛ خليج عدن والخليج الفارسي. ويشمل دول الآسيان؛ جنوب آسيا؛ غرب وشمال إفريقيا ويتضمن اتجاهان رئيسيان: أحدهما الموانئ الساحلية للصين إلى المحيط الهندي عبر بحر الصين الجنوبي، والآخر من الموانئ الساحلية للصين إلى جنوب المحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي. لهذا، فالصين مستعدة للعمل مع دول الآسيان لتحسين التعاون البحري والاستفادة جيدا من صندوق التعاون البحري بين الصين والآسيان، الذي أسسته الصين، وتطوير شركات للتعاون البحري والتعاون على بناء طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين.²

❖ الحزام الاقتصادي لطريق الحرير: وهو عبارة عن منطقة تنمية اقتصادية جديدة تم تأسيسها استنادا لمفهوم "طريق الحرير القديم". ويجسد الحزام الاقتصادي فكرة التنمية الاجتماعية والمتسقة للمدن الواقعة على طول الطريق. ويتألف الطريق من ثلاث دروب:

- ✓ الدرب الشمالي: جزؤه الرئيسي هو الجسر البري الأوراسي (بكين؛ روسيا؛ ألمانيا وأوروبا الشمالية).
- ✓ الدرب الوسطى: جزؤه الرئيسي هو خطوط أنابيب النفط والغاز (بكين؛ شيان؛ أرومنشي؛ أفغانستان؛ كازخستان؛ المجر وباريس).

¹ وانغ بيواي، مرجع سابق، ص ص 31-33.

² نفس المرجع، ص ص 30-31.

✓ الدرب الجنوبي: جزؤه الرئيسي هو الطرقات الدولية (بكين؛ سنجان الجنوبية؛ باكستان؛ إيران؛ العراق؛ تركيا؛ إيطاليا وإسبانيا).

من الملاحظ، أن منطقة جنوب شرق آسيا وبالأخص بحر الصين الجنوبي يشكل المحرك النابض لمبادرة الحزام والطريق، كما أن منطقة الآسيان تقع على مفترق طريق الحرير البحري، لهذا سيكون على رأس أولويات الصين تطوير أسس اقتصادية وسياسية متينة مع هذه الدول بما يتماشى مع الاهتمامات المشتركة للطرفين، وهو الشيء المغيب في المبادرات الأمريكية اتجاه المنطقة.

مما سبق، يظهر التنافس الصيني-الأمريكي في شؤون جنوب شرق آسيا طبيعة التفاعلات بين أقوى قوتين وفقا لتفسيرات نظرية تحول القوة؛ حيث يبدو بشكل جلي التحدي الذي تفرضه الصين باعتبارها قوة صاعدة غيرراضية عن الوضع القائم في النظام الدولي وتسعى إلى تعديله. وهذا من خلال دخولها مع الولايات المتحدة في أنشطة صراعية بمنطقة جنوب شرق آسيا وخصوصا ببحر الصين الجنوبي أو الذي تسعى للسيطرة عليه بزيادة قدراتها العسكرية، وكذا من خلال انشاء "المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIB" ومبادرة الحزام والطريق اللذان يمثلان مصدر القوة الناعمة الصينية.

وعلى الرغم مما تبديه من عدم الرضا، فإن الصين تدرك مصالحتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وخطورة الدخول في صراع مسلح معها. كما تدرك أن التقارب الصيني-الأمريكي سوف يسهم في الحد من التهديدات لوحدة الصين السياسية ويعزز السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا. من جانبها ترحب الولايات المتحدة بهذا التقارب.¹

الفرع الثاني: الجانب التعاوني في العلاقات الصينية-الأمريكية في شؤون جنوب شرق آسيا

سنقوم بتفسير الجانب التعاوني من العلاقات الصينية-الأمريكية في شؤون جنوب شرق آسيا، انطلاقا من منظور المدرسة الليبرالية والنيو ليبرالية، والتي يرى أنصارها جوزيف ناي وجون إكنبري John Ikenbery إلى جانب المفكرين الكبار والمسؤولين الحكوميين السابقين في الولايات المتحدة: زيغنيو بريجنسكي وهنري كيسنجر، أنه بإمكان إدارة الصعود الصيني، وأن سياسة الاحتواء غير مجدية في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى بآسيا-الباسيفيك. وأنه يتوجب تقبل الصعود الصيني، كما أن الصراع هو خيار وليس ضرورة للولايات المتحدة كإستراتيجية للتعامل مع هذا النهوض. لهذا ينحو الطرفان نحو خيار التعاون بدلا من الصراع وهذا نظرا للمصالح المشتركة بينهما خاصة الاقتصادية.

دفعت التغيرات الجديدة للبيئة الإقليمية بمنطقة جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، الصين والولايات المتحدة إلى إيجاد حيزا مشتركا للتعاون فيما بينهما وهذا للمصلحة الوطنية لكليهما، رغم

¹ علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق، ص22.

اختلافات وتناقض مصالح الطرفين، إلا أن هناك العديد من الاسباب التي دفعت بهما الى مزيد من التعاون والحوار.

بالنسبة إلى الجانب الصيني، تدرك هذه الاخيرة أنها في مرحلة النمو والصعود وللحفاظ على هذا الوضع لا بد من انتهاج سياسة الصعود السلمي بمعنى عدم الدخول في مواجهة مع قوى أخرى خاصة الولايات المتحدة لأنه سيؤدي الى تعطيل مسيرة الاقلاع والتنمية الاقتصادية في الصين وبالتالي تهديد بروزها كقوة صاعدة.¹

وبالنسبة إلى الجانب الأمريكي، تدرك الولايات المتحدة أن هناك تراجعاً على مستوى العديد من المؤشرات خاصة الاقتصادية والعسكرية، إلى جانب تراجع دورها ووضعها الدوليين في ظل بروز أقطاب دولية جديدة، وهو ما دفعها إلى إعادة صياغة إستراتيجيتها اتجاه الصين، تحاول من خلالها تدارك تراجعها المتواصل في مقومات قوتها مقابل بروز الصين.

من المفيد بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا أن تنحو العلاقات ما بين الصين والولايات المتحدة منحى ايجابيا لان ذلك سيحافظ على استقرار العلاقات الثنائية بالمنطقة وسيعود بالفائدة على كل الاطراف. لأنه في حال اتجاه العلاقة بينهما نحو التنافس، من المرجح أن تتحول إلى مباراة صفرية لكلا الطرفين وستنقسم دول المنطقة إلى مؤيد للولايات المتحدة ومؤيد للصين، وفي هذه الحالة من المحتمل أن تصبح رابطة الاسيان مستقطبة، كما أوضح أحد أبرز المعلقين الإندونيسيين، الامر الذي يؤدي إلى تهميش دور الرابطة كأحد دعائم أمن شرق آسيا.²

أولاً: التعاون في الشؤون الامنية والعسكرية

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أظهرت كلا القوتين تنسيقاً واضحاً في الشؤون الامنية والعسكرية، حيث تحسنت العلاقات بينهما من خلال جهود محاربة الارهاب وارتكز التعاون العسكري بينهما على ثلاث مجالات: الحوار الاستراتيجي، بيع الاسلحة، وتبادل المعلومات في القطاعات المهمة. إلى جانب ذلك، هناك اليوم أكثر من ستين حوار رسمي سنوي بين الطرفان لمناقشة القضايا الاستراتيجية والعسكرية.³

وهدفت الولايات المتحدة إلى تعميق تعاونها العسكري مع الصين من خلال أليات بناء الثقة، والمشاركة في التبادلات العسكرية والتمارين المشتركة وهذا لإشراك الصين كشريك في قضايا الدفاع العالمية. ومن خلال التعاون في النشاطات الانسانية والامن الاقليمي، تسعى الولايات المتحدة إلى دمج

¹ حذقاني نجيم، العلاقات الصينية-الامريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011)، ص 88.

² Thi Hai Yen Nguyen, Sino-American Interactions in Southeast Asia, Opcit, P 140.

³ Ibid, P152.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

الصين كعضو موثوق يمكن الاعتماد عليه وعضو مشارك في الجماعة الدولية يتبع نفس مبادئ وقيم الولايات المتحدة وحلفائها.¹ بالرغم من الاختلاف الكبير بين السياسة الخارجية الصينية والأمريكية (الأهداف والمفاهيم)، إلا أنه هناك مصالح مشتركة تجمعهما، حيث تبنت السياسة الخارجية لكلا القوتين مقاربة رابع-رابع Win Win approach كافتراح جديد في علاقتهما، والتي اتضحت في التصريحات الرسمية لمسؤولي الطرفين: لقاء وزير الخارجية الصيني والأمريكي في واشنطن في 2013: كلمة الرئيس أوباما أمام نظيره الصيني Xi Jinping على هامش اللقاء الثنائي الذي جمعهما بكاليفورنيا في جوان 2013.

فضلا عن ذلك، يتجلى الجانب التعاوني بين الصين والولايات المتحدة في شؤون جنوب شرق آسيا بوضوح في استراتيجيات كلا القوتين بشأن النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي. كما سبق إيضاحه، من المنطقي أن يتنافس كلا الطرفين تحقيقاً للمصالح الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، إلا أنهما تجنبنا التنافس الاستراتيجي وفضلا بذل جهوداً للتعاون معاً قدر الامكان من أجل الاستقرار الإقليمي. فكلاهما، يدرك حجم الخسائر والضرر الذي سيلحق بهما في حال الحرب أو التنافس المضر. نتيجة لذلك، منذ عام 2010، نظرا لزيادة الارتباط الأمريكي في قضية بحر الصين الجنوبي، نجحت في إقناع بكين بإعادة النظر في سياستها والعودة إلى موقف أكثر توافقاً.²

كما، لوحظ أنه بعد المنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان (ARF) توفيق المسؤولين الصينيون عن الإشارة إلى بحر الصين الجنوبي باعتباره مصلحة جوهرية في اجتماعاتهم مع نظرائهم الأمريكيين. كما قامت بكين بإرسال نائب وزير خارجيتها إلى عواصم دول الآسيان للاستماع إلى انشغالاتهم وتطمينهم بشأن نوايا الصين السلمية، إلى جانب التصريحات الرسمية المطمئنة بأن السياسة الصينية وعودها سلمي ولا يشكل تهديداً لأحد. ومع كل هذا، توضح التحركات الصينية المتواصلة بالمنطقة وخاصة تعزيز قدراتها العسكرية ببحر الصين الجنوبي التناقض الصارخ مع تصريحاتها.

زيادة على ذلك، تعزز التعاون الأمني والعسكري بين الطرفين بعد زيارات رفيعة المستوى، كان أبرزها زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش للدول الآسيوية في 17 أكتوبر 2003، حملت هذه الزيارة في طياتها أهدافاً لتحقيقها من أبرزها:³

- ✓ تشجيع الحوار الأمني على مستوى المؤتمرات الوزارية لمنظمة الآسيان.
- ✓ توفير مننديات لتطوير التعاون الأمني في الإقليم الباسيفيكي.

¹ A New type of U.S China Military Relationship, 11 September 2013

<https://bit.ly/2RLid8> (accessed on 22/07/2019).

² Glaser, B.S, Understanding Recent Developments in U.S-China-ASEAN Relation: A U.S Perspective, P 09.

<https://bit.ly/36ogBUm> (accessed on 22/07/2013).

³ خديجة عرفة محمد، "زيارة بوش الآسيوية وأمن الباسيفيك"، مجلة السياسة الدولية، ع 155، يناير 2004، ص ص 177-178.

✓ تأكيد الصين والولايات المتحدة على ضرورة التعاون الأمني والعسكري من أجل تحقيق الأمن الاقليمي والدولي، وهو ما يعكس وجود اهتمامات إستراتيجية مشتركة بين القوتين من حيث حماية السلام والاستقرار في آسيا والعالم، حيث تتلاقى الاهتمامات الامريكية مباشرة بالاهتمامات الصينية في منطقة آسيا-الباسيفيك، باعتبار الصين قوة رئيسية في آسيا والولايات الامريكية قوة رئيسية في الباسيفيك.

ثانياً: التعاون في الشؤون الاقتصادية

تعتبر العلاقات الصينية-الامريكية معقدة نظراً للاعتماد الاقتصادي المتبادل، فكلا الطرفين يحتاج بعضهما لازدهار اقتصادهما. فالولايات المتحدة بالرغم من أنها قوة اقتصادية لا تنقصها المؤهلات المالية النقدية، التقنية والديمغرافية المناسبة، غير أنها تعاني الأكل المستمر في قدرتها التنافسية وصار الاقتصاد يأخذ وزناً مضافاً في علاقاتها الخارجية. ولا يخرج ذلك في العلاقة مع الصين، فالحاجة إلى الدفع بواقع الاقتصاد الامريكي ومن ثم تعزيز المكانة الكلية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، صارت توجه سياساتها نحو تعزيز أو اصر التعاون مع الصين.¹ هذا، إلى جانب إدراكها حجم المنفعة الذي تتوقعه من علاقتها مع الصين نظراً لاتساع حجم الطبقة الوسطى الاستهلاكية فيها. وتتميز هذه العلاقات بالديناميكية والتطور المستمرين، وهو ما يعكسه التعقد والارتباط إلى درجة عدم القدرة على التفكير في فك الارتباط رغم بعض الازمات التي تعترض استمرار العلاقات الاقتصاد بين الصين والولايات المتحدة.²

مستقبلاً، من المحتمل أن يحدد الاعتماد الاقتصادي المتبادل العلاقات بين الطرفين في جنوب شرق آسيا بطريقتين؛ من جهة، إذا تصاعد التنافس الصيني-الأمريكي، سينقسم أعضاء رابطة الآسيان بين مؤيد ومعارض، ما قد يؤثر على قدرة الرابطة القيادية. من جهة ثانية، من الممكن أن يمنح توازن قوى سلمي بين بيكين وواشنطن حيزاً للعمل باستقلالية بين الطرفين.

من المحتمل أيضاً، أن يجلب التعاون بين الطرفين فوائد إجتماعية-اقتصادية لكليهما وللمنطقة بأكملها. فالولايات المتحدة ودول الآسيان، رغم الروابط الاقتصادية المتينة التي تجمعها بالصين، لا يزالان يتوجسان من النوايا المستقبلية للصين، نظراً لتنامي قوتها الأساسية إلى جانب استعراض سلوكياتها الاصرارية ببحر الصين الجنوبي.

¹ خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقة الامريكية-الصينية (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص 203.
² زكي العابدين وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد (القاهرة: القصر العيني، 1994)، ص 90.

المطلب الثالث: تداعيات التنافس الصيني-الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا

سنحاول من خلال هذا العنصر، الوقوف على التأثيرات المحتملة للتفاعلات الصينية-الأمريكية على منطقة جنوب شرق آسيا وهذا بالبحث في مزايا وعيوب هذه التفاعلات، إلى جانب البحث في كيفية تعظيم المكاسب الإقليمية والدولانية والتقليل من الخسائر المحتملة.

الفرع الأول: مزايا وعيوب التفاعلات الصينية-الأمريكية

شكلت مسألة ما إذا كانت التفاعلات الأمريكية-الصينية تمثل فرصة أو تهديد لجنوب شرق آسيا محور نقاش بين باحثي العلاقات الدولية، تركز أغلب الحوارات النظرية والسياسية حول ما إذا كان الصعود الصيني يتعلق بقوة محافظة على الوضع الراهن يجب الارتباط معها، أو أن الأمر يتعلق بدولة مراجعة ناشئة يجب احتوائها¹. في ذات السياق، أكد الباحث **Cha** مجدداً تكهنات باحثي العلاقات الدولية لسنة 1993، بأن آسيا ستكون "جاهزة للتنافس" بسبب مزيج القومية؛ التنافس على السلطة؛ الاحقاد التاريخية؛ التعزيز الدفاعي والاحتياجات الطاقوية² من جهته، تنبأ **Aaron Friedberg** الباحث في جامعة برينستون بمصطلح "الجاهزية للتنافس" **Ripe for Rivalry** في الوقت الذي ستستمر فيه الحروب الأهلية والنزاعات العرقية بالانتشار على طول الحدود الأوروبية لبعض الوقت، من المرجح على المدى الطويل أن تكون آسيا مسرحاً لصراع القوى العظمى³.

ومع ذلك، حاجج بعض الملاحظين بأن نمط الدبلوماسية الصينية إلى جانب الثقافة السياسية وبنيتها الاجتماعية-الاقتصادية الداخلية، توحى بأنه ليس من الضروري أن تهدد الصين الدول المجاورة لها، ومن المحتمل أن تشكل إسهاماً إيجابياً باعتبارها موازن للنفوذ في آسيا. وباختصار، تنطوي العلاقات الصينية-الأمريكية على جوانب إيجابية وسلبية تتمثل في⁴:

أولاً- إيجابيات العلاقات الصينية-الأمريكية

يمكن الوقوف على إيجابيات العلاقات الصينية-الأمريكية، عندما يتم الحفاظ على التوافق وعندما يتم التعاون في إطار التفاعلات بين الصين والولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا. بمعنى إذا كان "الصعود السلمي" للصين يفوق من "التهديد"، من المحتمل أن تتمتع جنوب شرق آسيا بتأثيرات إيجابية جراء العلاقات الصينية-الأمريكية في المنطقة. وحسب الباحث **Shirk**، فإن دول جنوب شرق آسيا لا ترغب في الاختيار ما بين الولايات المتحدة والصين مع ازدياد قربها من الصين، فهم يحوطون رهاناتهم من

¹ Zhu, F, China's Rise will be Peaceful: How Uni-Polarity Matters, in **China's Ascent: Power Security and the Future of International Politics**, Editor: Ross, R.S and Zhu, F, (Ithaca and London, Cornell University Press, 2008), P34.

² Cha, V, D, Ripe for Rivalry: Has Asia's Moment of Reckoning Finally Arrived? 13 December 2012, <https://bit.ly/2GnexkM> (accessed on 27/07/2019).

³ Ibid.

⁴ Zhu, F, Opcit, P 34.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

خلال محاولة الإبقاء على الولايات المتحدة مرتبطة بالمنطقة، كما يفترض أن نجاح الصين متوقف على التعاون مع الولايات المتحدة.¹ ويستدل الكاتب بمثال لحد المتخصصين الصينيين، بأن التجارب التاريخية أثبتت أن القوة الحديثة بإمكانها الصعود فقط بالتعاون مع القوة المهيمنة في النظام العالمي، وأفضل سبيل لصعود الصين بشكل سلمي هو التصرف كقوة مسؤولة واستيعاب القوة العظمى الحالية.

2

من الممكن أن يساعد الصعود السلمي للصين على تكوين انطباع جيد لدى دول الجوار بجنوب شرق آسيا، مما يخلق مزايا وفوائد متبادلة ويقلل فرص سباق التسلح بالمنطقة. ووفقاً لمصدر من لجنة المراجعة الاقتصادية والامنية الامريكية-الصينية، فإن أحد الاهداف المركزية للصين هي تأمين وضمان الوصول إلى موارد جنوب شرق آسيا لاستمرارية النمو الاقتصادي الصيني، لهذا ترغب الصين في الحفاظ على منطقة عزل أمنة من حولها.³ في عهد ماو Mao، نأت الحكومات في تايلاند؛ ماليزيا؛ سنغافورة؛ اندونيسيا والفلبين بنفسها عن الصين خوفاً من تصدير الثورة إليها. غير أنه وفي أقل من عقد من الزمن، وبعد التأسيس للعلاقات الدبلوماسية مع كل الدول العشرة لجنوب شرق آسيا في 1991، استطاعت براعة الدبلوماسية الصينية في جعل دول المنطقة تنظر إلى الصين كشريك وفرصة بدلاً من اعتبارها تهديداً محتملاً. فعلى سبيل المثال، أظهرت استطلاعات الرأي العام في جنوب شرق آسيا النظرة الايجابية اتجاه الصين، حيث أعتبر 76 % من التايلانديين أن الصين أقرب الأصدقاء لتايلاند، في حين اختار 9% فقط من التايلانديين اختاروا الولايات المتحدة.⁴

ثانيا-سلبات العلاقات الصينية-الامريكية

تتضح سلبات العلاقات بين الطرفين، عندما تنخرط الصين والولايات المتحدة في تنافس إستراتيجي، وعندما تنحو الصين إلى الجانب التهديدي أكثر من النهوض السلمي. في هذا الإطار، وصف شانموغام Shanmugam، وزير الشؤون الخارجية السنغافوري السابق، وجهة النظر الحذرة لشعوب جنوب شرق آسيا حول المنافسة الصينية- الأمريكية على القوة والتأثير الإقليميين:

"إن الوزن النسبي للصين أخذ في نمو، وأنا لست من أولئك الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة في تراجع دائم. ومع ذلك، سيكون تحول نسبي في مستويات التأثير لكلا البلدين... ولكن هل يشكل هذا نهجاً خالياً من التحديات؟

¹ Shirk, S.L, **China: Fragile Superpower** (Oxford and New York, Oxford University press, 2007), P 130.

² Ibid.

³ Report to Congress of the U.S-China Economic and Security Review Commission, Washington, November, 2014, P427.

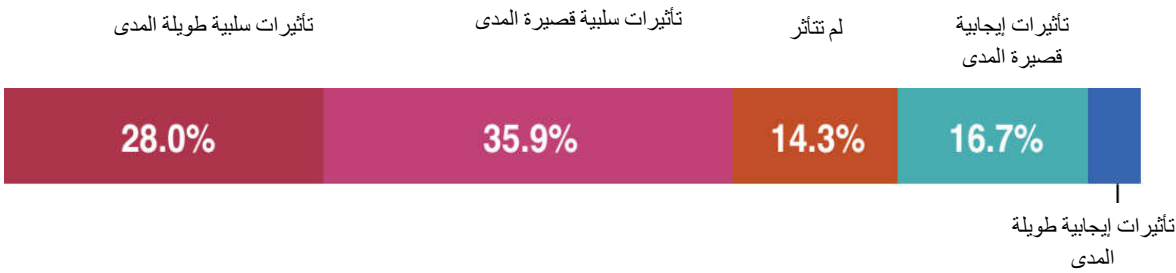
⁴ Shirk, Opcit, PP112-113.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

يتوقف الأمر في الحقيقة على كيفية تطور العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. يمكن أن تتطور بطريقة تجعل الأمر صعباً علينا جميعاً، نحن أصدقاء لكلا البلدين، وسيتعين علينا فقط التكيف مع ذلك.¹

ستنشأ مشاكل إذا أساءت الولايات المتحدة التعامل مع النهضة الاقتصادية للصين، حتى لو نجح الجانبان في تجنب النزاعات العسكرية، فإن الحرب الباردة مع الصين ستحدث الخراب في الولايات المتحدة والعالم بأسره.² فعلى سبيل المثال، كان للحرب التجارية التي أعلنتها إدارة دونالد ترامب على الصين، تأثيرات على التدفق التجاري واقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، وتباينت وجهات نظر دول المنطقة بخصوص ذلك، وهو ما يوضحه المنحنى البياني الموالي:

المنحنى البياني رقم 04: تأثيرات الحرب التجارية على اقتصاديات جنوب شرق آسيا



Source: Tang Siew Mun and others, **The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report**, ASEAN Studies Centre, ISEAS-Yusof Ishak Institute, Singapore, 16 January 2020, P26.

وارتكزت أهم مخاوف دول المنطقة بشأن تأثيرات الحرب التجارية حول النقاط التي تظهرها الدائرة النسبية الموالية:

المنحنى البياني رقم 05: مخاوف تأثيرات الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على جنوب شرق

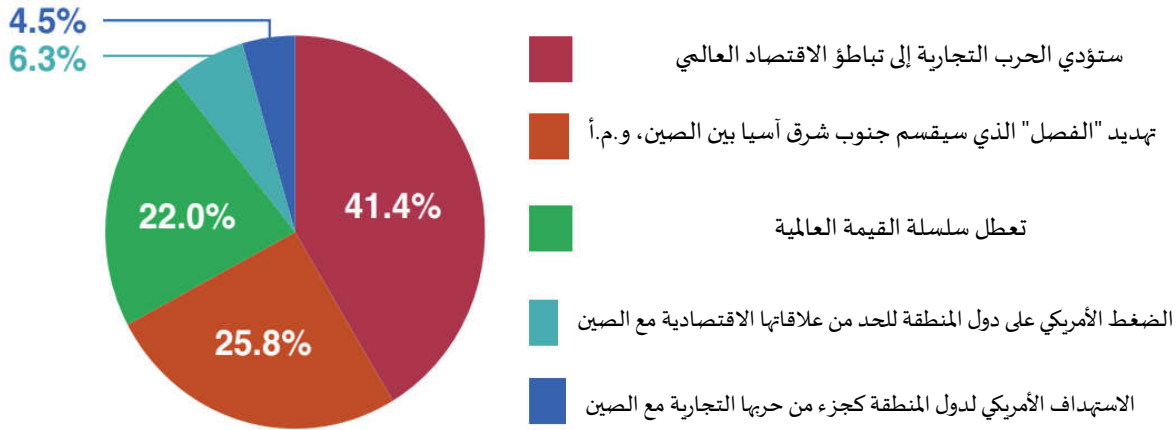
آسيا

¹ K. Shanmugam, "Transcript of Minister for Foreign Affairs K. Shanmugam's reply to Parliamentary Questions and Supplementary Questions", Singapore, 14 January 2013.

<https://bit.ly/2sVaKbB> (accessed on 27/07/2019).

² Thi Hai Yen Nguyen, Sino-American Interactions in Southeast Asia, Opcit, P 237.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني



Source: Tang Siew Mun and others, Opcit, P25.

خلاصة القول، من المستبعد في الوقت الحالي، أن تنخرط الصين والولايات المتحدة في منافسة مدمرة أو حرب محتملة لان كلا الطرفين لن يستفيد. إلا أنه، بالنظر إلى اختلاف الانظمة السياسية لكلا البلدين، من الصعب تصور انسجام مثالي بين الطرفين.¹

الفرع الثاني: تأثيرات التفاعلات الصينية-الامريكية على دول جنوب شرق آسيا

تنطوي التفاعلات القائمة بين الصين والولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا على:

أولاً- الاثار المباشرة وغير المباشرة : يظهر الاثر المباشر للعلاقات الصينية-الامريكية في التأثير على الديناميكية الاقتصادية لدول المنطقة، انتشار النفوذ الايديولوجي والثقافي الصيني وعودة التواجد الأمريكي في المنطقة. في هذا الإطار، أوضح Suryadimata أن الصين أصبحت بسرعة قوة اقتصادية كبرى، "دينامو آسيا" أو "المصنع العالمي" لإنتاج ضخمة، يغرق الاسواق الاقليمية، الشيء الذي أدى إلى تعميق التغير الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي في جنوب شرق آسيا.² واستفاد النمو بدول جنوب شرق آسيا من تنامي التكامل الصيني مع المنطقة، أصبحت الشركات التي تديرها الاثنيات الصينية متعلقة بالاقتصاد الصيني بشكل متزايد، الامر الذي أجبرهم على توخي الحذر في ممارسة الأعمال التجارية في الصين.

كما أثر صعود الصين السريع بشكل مباشر على دول المنطقة وعلى استمرارية النمو الاقتصادي لشرق آسيا. إذ بوسع الصين أن تسخر فرصا تجارية واستثمارية هائلة في المنطقة لتحفيز اقتصادها المحلي.³

¹ Shirk, Opcit, P 269.

² Suryadimata, L, *Southeast Asia's Chinese Business in an Era of Globalization: Coping with the Rise of China* (Singapore, Institute of Southeast Asian Studies Singapore, 2006), P01.

³ Thi Hai Yen Nguyen, Opcit, P238.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

وفيما يتعلق بالآثار غير المباشرة للتفاعلات الصينية-الأمريكية في جنوب شرق آسيا، أظهرت السياسة الصينية تجاه المنطقة على مر ثلاث عقود الأخيرة أهمية الموقع الذي تحتله المنطقة في استراتيجيتها العالمية، كما أظهرت قوتها التوسعية الكبرى وطموحاتها للسيطرة الإقليمية، لهذا نظمت الحكومة الصينية حملة مؤثرة لطمانة الدول الآسيوية المجاورة لها والولايات المتحدة وبقية العالم بـ "صعودها السلمي" حتى عندما تزداد قوة، وهو ما حاولت تأكيده من خلال التصريحات الرسمية لكبار مسؤولي الدولة.

ومع ذلك، هناك من يشكك في حقيقة الصعود السلمي للاستراتيجية الصينية، ففي العقدين الأخيرين ارتفعت الميزانية الدفاعية لبكين، كما أن نواياها العسكرية تبقى غير واضحة. في هذا الإطار، أظهر تقرير لجنة المراجعة الاقتصادية والأمنية الأمريكية الصينية (USCC) بالكونغرس الأمريكي، أن مجموع الانفاق العسكري للصين يفوق الميزانية المعلن عنها رسمياً، نظراً عدم ذكر أهم النفقات العسكرية ك شراء الأسلحة المتطورة، برامج البحث والتنمية والدعم الحكومي للجيش الصيني.¹ كما أوضح تقدير معهد أبحاث السلم الدولي في ستوكهولم، بأن الانفاق الدفاعي الصيني لسنة 2013 بلغ 188 مليار دولار أي ما يفوق 57% من حجم الميزانية الدفاعية المعلن عنها.² لهذا، مع مواصلة الصين إخفاء نواياها الحقيقية لإنفاقها العسكرية وميزانيتها الدفاعية، سيستمر التوتريطبع علاقاتها مع الولايات المتحدة وكذا دول المنطقة.

ثانياً- التأثيرات القصيرة وطويلة المدى: من الآثار قصيرة المدى للتفاعلات الصينية-الأمريكية على المنطقة، هو ضرورة مواجهة رابطة الآسيان معضلة الحفاظ على توازنها الإقليمي ومركزيتها وسط التفاعلات الصينية-الأمريكية في المنطقة، وهذا بسبب السلوكيات العدوانية للصين اتجاه بعض دول المنطقة حول المطالب السيادةية ببحر الصين الجنوبي.

لهذا، شكك العديد من الباحثين في أن الصعود الصيني سلمي، وفي قدرة السياسة الصينية الهجوم الساحر "Charm Offensive" على كسب ود كل الدول المجاورة لها، إلى جانب تنامي المخاوف حول "التهديد الصيني" وسط الباحثين الأمنيين في هانوي، نيودلهي، سنغافورة، طوكيو، وبالتأكيد تايبيه عاصمة تايوان. وتنقسم هذه النقاشات إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: ترى أنه اعتباراً للعوامل الأيديولوجية والثقافية، من المحتمل أن تشكل الحضارة الكونفوشيوسية إلى الجانب الحضارة الإسلامية التهديد الرئيس للحضارة الغربية. وفقاً لذلك، تسبب هذا القلق في استجابة معقولة من الولايات المتحدة بسياسة احتواء قصيرة المدى ومواجهة طويلة المدى، مما أدى إلى تعزيز التحول السلمي داخل الصين.

¹ Report to Congress of the U.S – China Economic and Security Review Commission, Opcit, P 288.

² Thi Hai Yen Nguyen, Opcit, P 240.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

الفئة الثانية: تستند إلى المنظور الواقعي، الذي يرى أنه يتعين على الصين أن تسعى إلى تحقيق احترام ونفوذ متكافئين نظراً إلى مكانتها كقوى رئيسية من حيث الحجم؛ الإقليم؛ السكان والاقتصاد. لهذا من المرجح أن تدفع القومية بالصعود الصيني صوب الاصطدام مع الولايات المتحدة، إذا رفضت هذه الأخيرة حيزاً للصين الصاعدة في القيادة العالمية.¹

الفئة الثالثة: ترى أنه من المحتمل أن يؤدي انهيار الصين إلى سيناريو مجهول وتشاؤمي: عدد هائل من اللاجئين لدولة تعدادها 1.3 مليار نسمة؛ دولة فاشلة؛ حرب أهلية؛ الجريمة عبر القومية؛ انتشار الأسلحة النووية، كل هذه النتائج المحتملة على العالم التعامل معها. بسبب هذه الاعتبارات، تميل الولايات المتحدة غالباً إلى التراجع من الاحتواء إلى الارتباط في علاقاتها مع الصين

هناك سيناريوهين حول التأثيرات طويلة المدى للتفاعلات الصينية-الأمريكية على جنوب شرق آسيا، متعلقين بشكل كبير على استمرارية النمو الاقتصادي الصيني:

السيناريو الأول: يرى أنه من الممكن أن يتباطأ الصعود الاقتصادي للصين مما يؤدي إلى تأثيرات طويلة المدى ليس على العلاقات الصينية-الأمريكية فقط ولكن على جنوب شرق آسيا أيضاً. في الوقت الحاضر، هناك خاصيتان تميزان العالم الاقتصادي هما: النمو الاقتصادي الصيني والأسواق الاستهلاكية الأمريكية. ورغم أهمية النمو الصيني السريع للاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، إلا أن البعض يشكك في استمرارية الصعود الصيني، حيث كان مرتفعاً بشكل غير عادي وعرضة لعوامل داخلية وخارجية يمكن أن تؤدي إلى حدوث اضطرابات. بناء على ذلك، إذا انخفض النمو الاقتصادي الصيني، سيتأثر الاستقرار السياسي الداخلي والسياسة الخارجية.²

السيناريو الثاني: يرى أنه إذا استمر الصعود الاقتصادي الصيني بنفس الوتيرة الحالية المتسارعة، من المحتمل أن تدخل العلاقات الصينية-الأمريكية في ارتباط وتصادم لا يمكن تفاديه، ما يمثل معضلة طويلة المدى لجنوب شرق آسيا. في هذا الإطار، أوضح الكاتب **Krishner**، أنه إذا واصلت الصين صعودها الاقتصادي، باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، إلى جانب الولايات المتحدة، من الممكن أن تتحدى مصداقية الصين الاقتصادية والسياسية، الهيمنة الأمريكية وسياساتها الخارجية اتجاه جنوب شرق آسيا، كما يمكن أن تتسبب أيضاً بمزيد من التوتر للصراعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، والتي من المحتمل أن تحبط الولايات المتحدة.³

¹ Xia, M, China Threat or a Peaceful Rise of China, <https://nyti.ms/38HfKzR> (accessed on 28/07/2019).

² Kirshmer, J, The Consequences of China's Economic Rise for Sino-U. S Relations, in **China's Ascent: Power, Security and the Future of International Politics**, Opic, PP 256-259.

³ Ibid, P 239.

ومع ذلك، فإن الاحتكاكات الصينية-الأمريكية لن تؤدي إلى حرب، لأن القضايا هي مجرد مثيرات للعلاقات الثنائية والتنافس الاستراتيجي. وعليه، يمكن للخيارات السياسية الصائبة لكلا القوتين أن تقيهما على مسار التعاون بدلاً من الصراع، وتجنب السيناريو التشاؤمي الذي رسمه العديد من الباحثين.

الفرع الثالث: استجابة دول جنوب شرق آسيا اتجاه التنافس الصيني-الأمريكي

بعد الوقوف على التأثيرات المحتملة للتفاعلات الصينية-الأمريكية على منطقة جنوب شرق آسيا، رأت دول جنوب شرق آسيا أن أنسب سبيل لتعزيز الفوائد الإقليمية للتنافس الصيني-الأمريكي بالمنطقة، هو الحفاظ على ما أسمته الأمانة العامة لرابطة الآسيان "مركزية الآسيان ASEAN Centrality" والحفاظ على التوازن بين التفاعلات الحالية الصينية-الأمريكية. وأسهم هدف الآسيان في الحفاظ على مركزيته في الشؤون الإقليمية على الاستقرار والتطور الاقتصادي لجنوب شرق آسيا، رغم الالتزام المالية الإقليمية والعالمية، حيث سجلت الرابطة نمواً اقتصادياً سنة 2014 تجاوز 4% مؤكدة أن التكامل الإقليمي منذ التصديق على ميثاق رابطة الآسيان "جماعة الآسيان" عمل بشكل جيد للتعاون السياسي، الأمني، الاقتصادي والاجتماعي-الثقافي. الأمر الذي جعل الرابطة محل اهتمام القوى الكبرى، فالولايات المتحدة اعتبرت الرابطة أولوية أساسية في إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك، في 2013، احتفلت الصين من جانبها بالذكرى العاشرة لشراكتها الاستراتيجية مع رابطة الآسيان.¹

من جانب آخر، تحافظ دول جنوب شرق آسيا على روابط دبلوماسية مع الصين والولايات المتحدة، شرط ألا تنافس هذه الروابط المصالح الجماعية للرابطة وأن يبقى مبدأ "مركزية الآسيان" مقدساً.² تعمل رابطة الآسيان كمنبر مؤثر بالنظر إلى مكانتها المركزية في المبادرات الإقليمية، فالتضامن من خلال مركزية الآسيان يعد قوة ذكية للرابطة، وإستراتيجية تضمن بها أنها لن تقع رهينة للتنافس الصيني-الأمريكي، ولكنها آلية إقليمية للتعاون والتنمية. بإمكان الرابطة أيضاً، العمل على "الموازنة الديناميكية" بين الصين والولايات المتحدة، بغية ضمان أن التنافس الصيني-الأمريكي لن يؤثر سلباً على المنطقة واستقرارها.

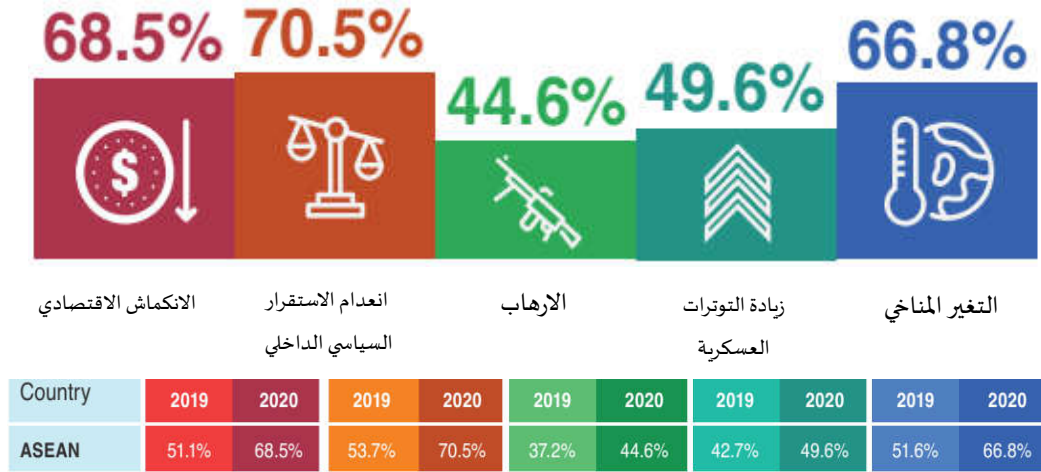
ووفقاً للدراسة الاستطلاعية التي قام به مركز دراسات الآسيان في جانفي 2020، تصدرت قضايا عدم الاستقرار السياسي المحلي؛ بما فيها التوترات العرقية والدينية 70.5%؛ والانكماش الاقتصادي 68.5% وتغير المناخ 66.8% قائمة الاهتمامات الأكثر إلحاحاً في المنطقة وفي أجندة أعمال رابطة الآسيان. حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2019، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

¹ Thi Hai Yen Nguyen, Opcit, P 244.

² Ibid.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

الشكل رقم 04: القضايا الأمنية الأكثر إلحاحا في منطقة جنوب شرق آسيا



Source: Tang Siew Mun and others, *The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report*, OpCit, P07.

هذا، وبإمكان تضامن رابطة الآسيان أن يساعد على الفصل في الاختلافات ما بين الصين والولايات المتحدة من خلال الحوارات متعددة الأطراف أو إستراتيجيات "بناء الثقة" ARF، ADMM+، إلى جانب، إمكانية هذه المنتديات مناقشة أهداف التحديث العسكري الصيني وأسلوب تعاملها مع النزاع ببحر الصين الجنوبي. كما بإمكان الصين الحفاظ على تواجد عسكري قوي في المنطقة دون إثارة شكوك الولايات المتحدة، بمجرد أن ضمنا مصالحهما المتبادلة في المنطقة، من جانبها بإمكان دول المنطقة أن تستفيد من ظروف مواتية للتنمية والامن الاقليمي. باختصار، فإن مستقبل المنطقة يعتمد على كيفية استجابة الولايات المتحدة لسلوك الصين التأكيدى على نحو متزايد.¹

دعما لاستجابة دول جنوب شرق آسيا اتجاه التنافس الصيني-الامريكي، أوضح David.C. Kang في كتابه إستراتيجية أمريكا الكبرى وأمن شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين، بأن دول شرق آسيا بشكل عام لا تفكر ولا تتصرف كما لو كانت مهددة عسكرياً من الصين، بدلا من ذلك، فهي تنعي من علاقاتها الاقتصادية؛ الاجتماعية والدبلوماسية مع الصين، وهو ما أطلق عليه Kang بـ "الامن الشامل Comprehensive Security" بمعنى مجموعة من الاستراتيجيات التي تشمل المقاربات الدبلوماسية؛ المؤسسية؛ الاقتصادية والعسكرية مع اتجاه بعضها البعض، واتجاه الصين والولايات المتحدة كذلك.²

فدول شرق آسيا لا ترغب في أن تجبر على الاختيار بين الصين والولايات المتحدة ففي حين أنهم يرحبون بالوجود الأمريكي في آسيا، إلا أنهم لا يميلون كثيرا لاستراتيجية الاحتواء ضد الصين. رغم السلوكيات التهديدية التي تظهرها هذه الاخيرة اتجاه بعض دول المنطقة بخصوص النزاع ببحر الصين

¹ Yahuda, M, *The International Politics of the Asia Pacific* (London and New York Routledge, 2011), P 218.

² David.C. Kang, *American Grand Strategy and Security of East Asia in 21st Century*, (London, Cambridge University Press, 2017).

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

الجنوبي، فمن غير المرجح أن تتعاون وتقف هذه الدول إلى جانب الولايات المتحدة إذا تبنت هذه الأخيرة موقفاً متشدداً ضد الصين.

حسب تصور دول جنوب شرق آسيا، من المفيد جعل الوجود الأمريكي نشطاً بالمنطقة لموازنة الصين. إلا أن مواجهة دول المنطقة للصعود الصيني يتميز بالتناقض، فمن جهة يتيح النمو الاقتصادي القوي للصين فرصة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والازدهار، ومن جهة أخرى، تثير الصين بقوتها الاقتصادية المتنامية لتسريع وتحديث قدراتها الدفاعية الشكوك والتخوف بين دول المنطقة. وعلقت الباحثة Hua بالمعهد الاندونيسي للعلوم ومركز الابحاث السياسية على هذا التصور: "لا ترغب غالبية دول الاسيان، بما فيها أندونيسيا، أن ترى الصين تهيمن على المنطقة، وبدلاً من ذلك ترغب رابطة الاسيان في رؤية بنية إقليمية متعددة الاطراف، مما يشكل توازن ديناميكي بين القوى الكبرى".¹

من جهتها، أبدت رابطة الآسيان تشجيع بقاء التواجد الأمريكي بالمنطقة، ورفضت الاختيار ما بين الطرف الصيني والأمريكي. ويفسر هذا الموقف، ببقائها وفيه لمبدئها غير المكتوب المتمثل في إبقاء خياراتها الدولية مفتوحة وعدم الميل بقوة إلى إحدى القوى الكبرى. حيث عمل هذا المبدأ بشكل جيد خلال فترة الحرب الباردة، ويبدو أنه لا يزال كذلك في ظل الظروف الهيكلية البنيوية الحالية. فعظم دول جنوب شرق آسيا تحوط ضد الصين بشكل أساسي، من خلال قبول الحاجة إلى الدور الأمريكي في المنطقة، وفي الوقت نفسه، يتزايد قبول القيادة الصينية بين حكومات دول المنطقة.

إلا أن ذلك، لا يمنع من أن دول الاسيان تتخوف من أن تصبح مهمشة مع صعود الصين، لهذا وفي 2009 دعى رئيس الوزراء السنغافوري السابق لي كوان يو Lee Kuan Yeo الولايات المتحدة لموازنة الصين: "في النهاية، مهما كانت التحديات، فإن المصلحة الأساسية للولايات المتحدة تستلزم أن تبقى القوة المتفوقة في الباسيفيك، وفي حال تخلت عن هذا الوضع، سيضعف دور أمريكا في جميع أنحاء العالم".² وجهة نظر Lee هي انعكاس مباشر لتردد دول جنوب شرق آسيا يضيف قائلاً:

"إن الاجماع في الاسيان أنه لا يوجد بديل للولايات المتحدة بشرق آسيا، لكن لم يعد من الممكن أن تبقى رابطة الاسيان منفردة وتدير التعقيدات الجديدة للحفاظ على الاستقرار. وبالتالي، عليها البحث عن هندسة جديدة على غرار مفهوم "جماعة شرق آسيا" وهذا لبقائها في قلب التطور الاقتصادي والسياسي لشرق آسيا، كما على الاسيان أن تندمج بصورة أوثق وأسرع وإلا سيتم تهميشها".³

¹ Zhou Youn Jing, The Big Power Game in the Honey Moon between ASEAN and The United States, Nanfang Dushi Daily, September 2010.

² Speech by Minister Mentor Lee Kuan Yew at the U.S ASEAN Business Councils 25th Anniversary, Gala Dimmer in Washington DC, 27 October 2009. <https://bit.ly/37vwcTt> (accessed on 30/07/2018).

³ Ibid.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

وهو الشيء الملاحظ اليوم، حيث أصبحت منطقة شرق آسيا عموماً ورابطة الاسيان خصوصاً محل اهتمام وتنافس القوى العظمى (الصين؛ الولايات المتحدة؛ الهند؛ اليابان وروسيا).

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للهيمنة الامريكية بجنوب شرق آسيا في ظل تنامي الصعود الصيني

بعد التوصل إلى أن الهدف الرئيسي وراء إعلان الولايات المتحدة لاستراتيجية إعادة التوازن أو المحور اتجاه آسيا-الباسيفيك عموماً وجنوب شرق آسيا خصوصاً هو محاولة الحفاظ على مكانتها المهيمنة بالإقليم ككل، وهذا في ظل تصعيد خطابات التهديد الصيني لهذه المكانة. سنحاول من خلال هذا المطلب استشراف مستقبل الهيمنة الامريكية في جنوب شرق آسيا في ظل تنامي الصعود الصيني، وهذا باستخدام أسلوب السيناريو لرسم سيناريوهات محتملة.

المطلب الاول: مشهد استمرارية حالة التذبذب في الاستراتيجية الامنية الامريكية (الحد الادنى للاستراتيجية الامريكية الكبرى)

يفترض هذا السيناريو استمرار الاوضاع على حالها، أي ستبقي الولايات المتحدة على تواجدها بالمنطقة، لكن في حدها الادنى، حفاظاً على المكانة التي اكتسبتها خلال العقود الماضية وكذا للتصدي للصعود الصيني بالمنطقة المهدهد بإزاحتها. أما الصين، فرغم تطورها، فستبقى قوة إقليمية فاعلة ولكن لن تهيمن على جنوب شرق آسيا، بل تتقاسم الادوار مع الفاعلين في المنطقة: أمريكا؛ اليابان؛ الهند وروسيا.¹

أولاً: مؤشرات السيناريو: من أكثر المظاهر الداعمة لسيناريو استمرارية الوضع القائم:

مادعي إليه دافيد كانج* **David C. Kang** في كتابه "إستراتيجية أمريكا الكبرى وأمن شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين"، بأن الالتزام الامريكي المتردد اتجاه شرق آسيا منذ فترة طويلة أصبح أكثر وضوحاً، خاصة في سياسة إدارة ترامب،² حيث تشهد توجهات إدارة ترامب بشأن التعامل مع حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها تحولاً عن إدارة باراك أوباما.

فإذا كان الرئيس أوباما يؤكد على أهمية دور الولايات المتحدة في ضمان أمن الحلفاء والشركاء، فإن ترامب يقلل كثيراً من تلك الأهمية، لاعتقاده بأن الالتزامات الامريكية الخارجية اتجاه أوروبا؛ آسيا-الباسيفيك والشرق الاوسط أفادت الدول بالمجان وعززت من قوتها اتجاه الصين وروسيا الاتحادية. ومن

¹ ماجدة صالح، "الابعد الامنية لقضايا إعادة التوحيد في آسيا" في قضايا الامن في آسيا، تحرير هدى ميتيكيس والسيد صدقي عابدين (مركز الدراسات الاسيوية: جامعة القاهرة، 2004)، ص 16.

*دافيد كانج، أكثر الدعاة لاتباع المقاربات والتنظيرات الاسيوية بدلا من نظيرتها الغربية لتفسير ظواهر العلاقات الدولية بالمنطقة الاسيوية.

² David C. Kang, **American Grand Strategy and Security of East Asia in 21st Century**, (London, Cambridge University Press, 2017).

ناحية أخرى، زادت الاعباء الداخلية الامريكية، لذلك فمن منظور ترامب لا ينبغي للولايات المتحدة أن تقدم الامن "المجاني" لحلفائها.¹ الشيء الذي دفعها كما سبق التفصيل فيه إلى اعتماد أسلوب "إحداث التوازن من الخارج"، والذي يدعو باختصار إلى تحمل حلفاء الولايات المتحدة أعباء تأمين أمنهم.

كما توصل كانج Kang، من حيث تضاؤل حاجة ورغبة دول المنطقة إلى القيادة الامريكية والتي أضحت أقل اعتماداً على الدور الامريكي التقليدي باعتبارها الضامن الاستراتيجي في المنطقة، فحتى حلفائها بالمنطقة أصبحوا أكثر حذراً في دعم المواجهة الامريكية مع الصين كالفلبين مثلاً.² نظراً لهذه الحقائق، دعى كانج في ختام كتابه، إلى الحد الأدنى Minimalist للسياسة الامريكية في شرق آسيا، ويؤكد على أن هذه السياسة لا تعني أنه يتوجب على الولايات المتحدة المغادرة، فليس هناك سبيل ممكن للولايات المتحدة لمغادرة المنطقة اقتصادياً؛ عسكرياً؛ ودبلوماسياً بأية طريقة كانت، فالعلاقات الامريكية مع المنطقة جد واسعة؛ متعددة الواجهه ودائمة، كما تتضمن هذه السياسة المكون الاقتصادي النشط أيضاً.³

كما توصل الكاتب إلى أن وجود إستراتيجية أمريكية كبرى دبلوماسية التركيز؛ اقتصادية ومتعددة الواجهه اتجاه شرق آسيا أكثر احتمالاً للإسهام في السلم، الاستقرار والازدهار لكل من أمريكا وشرق آسيا.⁴ لهذا، سيظل ارتباط أمريكا بشرق آسيا وجنوب شرق آسيا خصوصاً في المستقبل المنظور أحد أهم الشروط الضرورية لاستقرار المنطقة. وهو ما أظهرته دراسة استقصائية للنخب الإستراتيجية لإحدى عشرة دولة من اقتصاديات منطقة آسيا-الباسيفيك، قام بها مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية سنة 2014 حول مستقبل الوضع الإقليمي لمنطقة آسيا-الباسيفيك. حيث توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من التوقعات بأن الصين ستكون أقوى دولة في المنطقة خلال عشر سنوات المقبلة، يعتقد 57% من الخبراء باستمرارية القيادة الأمريكية حتى مع تراجع القوة النسبية الامريكية. وهو ما يوضحه المنحنى البياني الموالي:

¹ علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات: مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي (بيروت: دار الرافدين، 2018)، ص 163.

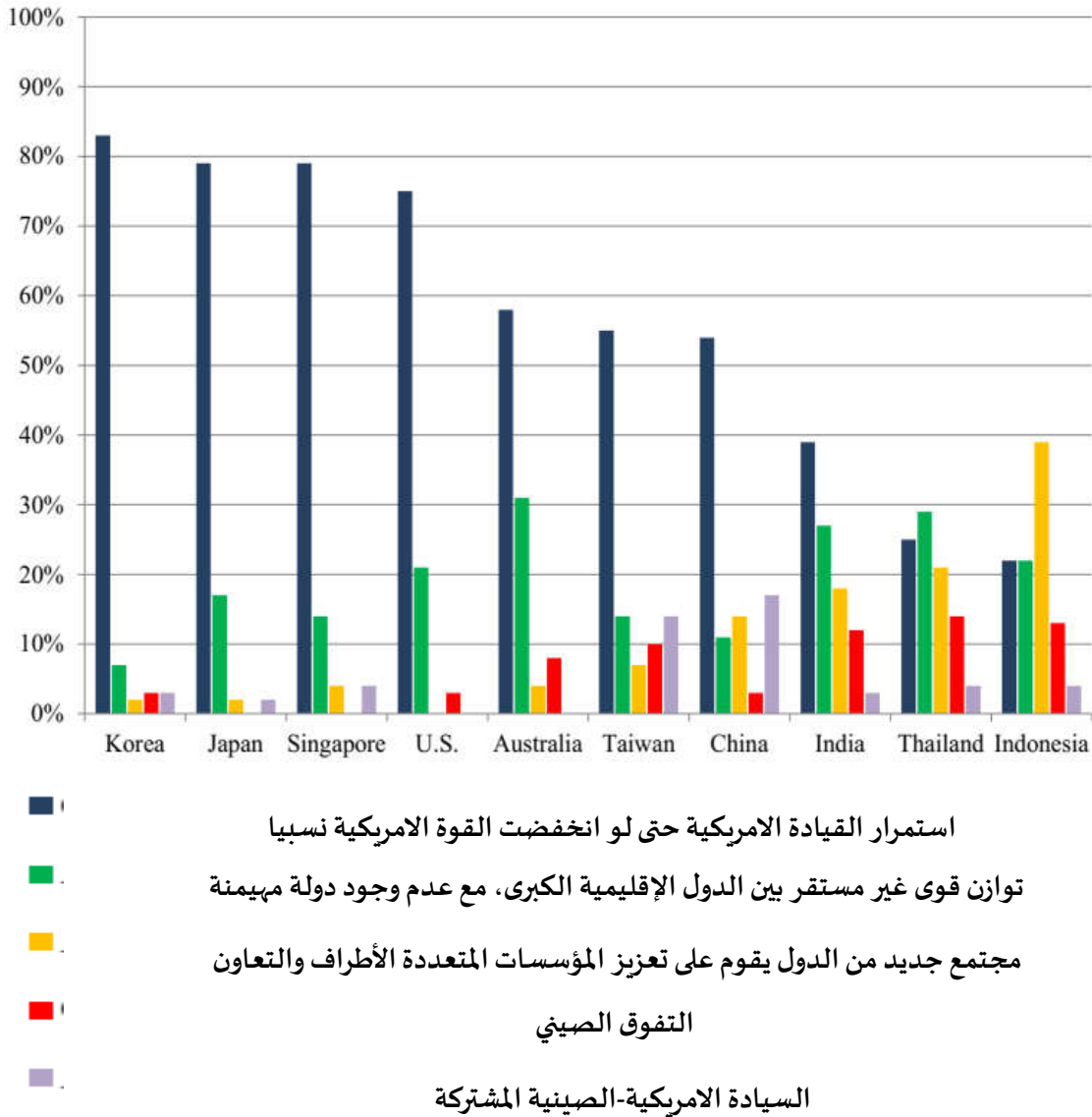
² David C. Kang, Opcit.

³ Ibid, P206.

⁴ Ibid, P200.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

المنحنى البياني رقم 08: توقعات ديناميكية العلاقات الدولية في شرق آسيا للعقد المقبل



Source: Michael J. Green Nicholas Szechenyi, **Power and order in Asia: A Survey of Regional Expectations**, Opcit, P07.

من المؤشرات الداعمة أيضاً لهذا السيناريو:

- ✓ حاجة دول جنوب شرق آسيا لاستمرارية التواجد الأمريكي وهذا لنجاح إستراتيجية التحوط التي تنتهجها بعض دول المنطقة، خاصة سنغافورة؛ فيتنام والفلبين، اتجاه الصعود الصيني بالمنطقة وتفادياً للهيمنة الصينية الإقليمية. وحتى مع تقليص الإدارة الأمريكية لقواتها العسكرية المتواجدة بالمنطقة، إلا أن تلك الدول ترى أنه من المفيد جعل الوجود الأمريكي نشطاً بالمنطقة لموازنة الصين، وهذا ما أكد عليه رئيس الوزراء السنغافوري السابق يولي كوان (انظر العنصر المتعلق باستجابة دول جنوب شرق آسيا اتجاه التنافس الصيني الأمريكي).
- ✓ تخوف دول جنوب شرق آسيا من التحول إلى منطقة تأثير للقوة الصينية المراجعة.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

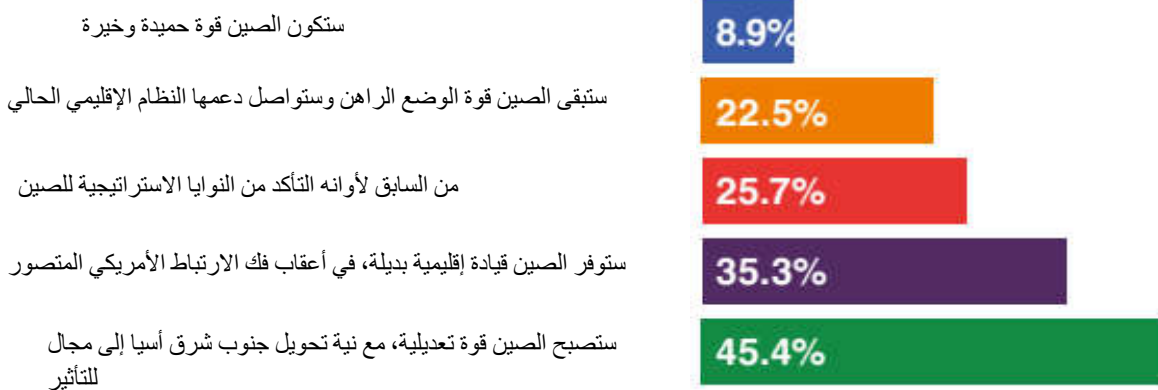
إلى جانب ذلك، ترى دول المنطقة أن استمرارية التواجد الأمريكي، حتى في حده الأدنى، سيعمل على كبح وضبط التصرفات الصينية الاصرارية خاصة في قضايا النزاع الحدودي ببحر الصين الجنوبي. وهو ما أكدته دراسة حديثة في جانفي 2020، قام بها مركز الدراسات لرابطة الآسيان، أظهرت نتائج الاستطلاع لسؤال افتراضي، إذا ما اضطرت رابطة الآسيان للاختيار ما بين الصين والولايات المتحدة، ميل 53.6% من المبحوثين اتجاه الولايات المتحدة، في حين فضل 46.4% الاتجاه صوب الصين. إذ يوضح الجدول الموالي، الدعم القوي في فيتنام (85.5%)؛ الفلبين (82.5%) وسنغافورة (61.3%) للانحياز اتجاه الولايات المتحدة:

الجدول رقم 14: اختيار دول الآسيان ما بين الولايات المتحدة والصين

Country	China	The United States
ASEAN	46.4%	53.6%
Brunei	69.1%	30.9%
Cambodia	57.7%	42.3%
Indonesia	52.0%	48.0%
Laos	73.9%	26.1%
Malaysia	60.7%	39.3%
Myanmar	61.5%	38.5%
Philippines	17.5%	82.5%
Singapore	38.7%	61.3%
Thailand	52.1%	47.9%
Vietnam	14.5%	85.5%

Source: Tang Siew Mun et all, The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report, Opcit, P29

المخطط البياني رقم 09: وجهات نظر دول جنوب شرق آسيا بخصوص ظهور الصين كقوة كبرى



Source: Tang Siew Mun et all, The State of Southeast Asia: 2019 Survey Report, Opcit, P18

إلى جانب ذلك، من ضرورات استمرار التواجد الأمريكي بالمنطقة، هي مزايا العلاقات التعاونية التي تربط الولايات المتحدة بالصين في جنوب شرق آسيا، حيث سبق لنا التوضيح بأنه رغم التوترات والصراع التي يطبع العلاقة ما بين الطرفين، إلا أن الحقيقة تظهر أن الولايات المتحدة بحاجة إلى الصين خاصة في الوقت الحاضر للدفع باقتصادها الوطني الذي يعاني من مشاكل عديدة، خاصة التراجع المستمر في قدرته التنافسية.

ثانياً: محددات السيناريو: تقف عدة مبررات مادية موضوعية تدعم سيناريو استمرارية الهيمنة الأمريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا في ظل الصعود الصيني، حيث تتفق العديد من الدراسات الأمريكية وحتى الآسيوية، على أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة المهيمنة في النظام الدولي، وأن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة سيضيق، وأن أمريكا قادرة على الخروج من أزماتها واستغلالها كفرصة لتعزيز نفوذها الدولي.

1- المبررات الموضوعية لاستمرار الهيمنة الأمريكية: من المبررات الموضوعية الداعمة لهذا السيناريو:

✓ خصوصية الهيمنة الأمريكية: تتميز الهيمنة الأمريكية بمجموعة من الخصائص تجعلها متميزة، وبالظاهرة غير المسبوقة وصعبة التكرار أو محاولة مجاراتها، ومن أبرز تلك الخصائص: ¹ هيمنة واسعة النطاق (عالمية): هيمنة مبنية على تفوق ساحق؛ هيمنة متعددة ومتكاملة الأبعاد؛ هيمنة عالية المؤسسة؛ هيمنة مترددة ومنفتحة.

من جهة أخرى، قدم "ويليام وولفرت" مجموعة من التفسيرات لخصوصية الهيمنة الأمريكية: ²

- ✓ الموقع الجغرافي النائي للولايات المتحدة، وتفوقها على باقي الدول في مختلف أبعاد القوة مما يصعب من عملية إقامة تحالفات مضادة، إن لم يجعلها مستحيلة؛
- ✓ لا توجد دولة تريد التعرض للعداء المباشر للولايات المتحدة، بما فيها الصين؛
- ✓ الميل أكثر نحو إستراتيجيات الركوب المجاني وإبعاد الخطر؛
- ✓ موازنة التفوق الأمريكي سيكون صعباً وعالي التكلفة؛
- ✓ الدولة التي تلجأ إلى بناء قواتها المسلحة قد تثير موازنة مضادة من قبل الدول المجاورة التي قد ترى في الولايات المتحدة البعيدة كأفضل شريك للتحالف.
- ✓ ملازمة التغيير والتجديد لمبادئ وأليات الفكر الاستراتيجي

¹ منير مباركية، مرجع سابق، ص ص 149-151.

²Yuan-Kang Wang, *China's Strategy and U.S Primacy: Is China Balancing American Power?* (Washington, DC: The Brookings Institution, 2006), PP 12-13.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

بعد تشوهِه صورة الولايات المتحدة عالمياً وعجز الاستراتيجيات الأمنية في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية، عمدت مراكز الفكر والبحث وكذا دوائر صنع القرار الأمريكية على إيجاد السبل الكفيلة بإنعاش الهيمنة الأمريكية وإطالة مداها الزمني، وهذا من خلال إعادة النظر في الاستراتيجيات الأمنية والعقائد العسكرية الأمريكية التي غلب عليها الطابع الانتقامي والاستخدام المفرط للقوة العسكرية.

وبدلاً من التركيز التاريخي على ما يطلق عليه السلام الأمريكي* *Pax Americana*، حدث تغير في التوجه الاستراتيجي الأمريكي الأساسي، وأصبح التخطيط الاستراتيجي يركز على التحول العسكري الأمريكي بما يسمح بالحفاظ على هامش مقبول من التفوق العسكري.¹ وتضمنت مبادئ الفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد تغيير وجهة الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية، تغير سلوكيات العسكرية الأمريكية اتجاه حلفائها وأعدائها، حيث أصبحت أكثر ميلاً إلى ترشيد عملية استخدام القوة وعمدت إلى دعم علاقات التحالف مع أكبر من الدول الكبرى والقوى الفاعلة حول العالم.

من جانب آخر، وبعد فشل القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فكرت الدوائر السياسية والاستراتيجية في استخدام وسائل أخرى أكثر فعالية وأقل تكلفة، تساعد على تجنب المزيد من الفشل وتساعد على تحقيق أهدافهم وتنفيذ إستراتيجياتهم الخارجية مع تحسين صورة بلادهم حول العالم في الوقت ذاته.² فتم اللجوء إلى استخدام القوة الناعمة وإعادة الاعتبار لها. كما نصح جوزيف ناي، أن على الإدارة الأمريكية إذا ما أرادت أن تظل قوية، المواجهة ما بين استخدام القوة الصلبة والقوة الناعمة فيما أسماه بالقوة الذكية، وتجسدت استجابة الإدارة الأمريكية لهذا المقترح³، بصورة واضحة في إستراتيجية "المحور" أو "إعادة التوازن"، التي أطلقتها إدارة باراك أوباما، كاستراتيجية جديدة للحفاظ على الهيمنة الولايات المتحدة.

زيادة على ذلك، استند دعاة استمرارية الهيمنة، إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة قادرة على ترميم تلك الهيمنة وإطالة أمدها معتمدة في ذلك على ما بحوزتها من موارد مادية وإمكانات بشرية لم تتح لسواها في العصر، الذي يرون أنه أمريكي وسيظل كذلك حتى منتصف هذا القرن وربما حتى نهايته.⁴ ويضيفون على ذلك أمر مهم آخر، هو امتثال الأمريكيون لمبدأ النقد الذاتي ومنهج المراجعة الموضوعية اللذين يساعدان على السير في طريقين متوازنين باتجاه الإبقاء على الهيمنة والريادة، يتمثلان في:

✓ **الهيمنة القسرية:** قائمة على فكرة القوة والاكراه وتعظيم التفوق العسكري وعدم التردد في تجاوز الشرعية الدولية، إذا ما استدعت المصالح الاستراتيجية الأمريكية ذلك.

¹ زهير عزيز، مرجع سابق، ص 88.

* وهو السلام الذي يتوافر بتفوق عسكري أمريكي لا تضاهيه أية قوة عسكرية أخرى، بما يساعد على تحقيق الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة.

² نفس المرجع، ص 89.

³ مايكل كوكس، خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم: القوة الذكية بديل لثنائية "الصلبة" و"الناعمة"، مجلة افاق المستقبل، ع 04، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2010، ص 50.

⁴ بشير عيد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية: بين القوة الخشنة والقوة الناعمة (القاهرة، دار الاهرام، 2011)، ص 46.

✓ الهيمنة الرضائية: تستند إلى مصادر القوة الناعمة، الخطاب الدعائي وإيهام العالم بخيرية مقاصد الهيمنة الأمريكية وضرورتها لحفظ الاستقرار العالمي وتحقيق المنفعة العالمية.¹ وهو النهج المستخدم في الوقت الحالي.

من جهته، أشار روبرت كيغان: R. Kagan "بأن لحظة الهيمنة الأمريكية حتمية، وقد لا تتكرر في التاريخ مثيلاً لها مهما امتلكت قوة أخرى من مصادر ومقومات قوة"². وهو ما حاول تأكيده الكاتب مارتن جاك Martin Jacques في كتابه "عندما تحكم الصين العالم"، حيث رأى أنه لا توجد اليوم قوة تملك من المواصفات ما يؤهلها لأن تحل مكان الهيمنة الأمريكية، وحتى الصين تبرز ببطء "كنموذج بديل للولايات المتحدة". هذا النموذج يشتمل على تعددية الأطراف؛ عقيدة النهوض السلمي؛ تقديم المساعدات للبلدان النامية وعالم "ديمقراطي" يضم دولا متساوية السيادة.³

2- المبررات المادية لاستمرار الهيمنة الأمريكية

وتتمثل في الاسس الاقتصادية والتكنولوجية وكذا العسكرية

✓ الاسس الاقتصادية والتكنولوجية

يستند مؤيدو مشهد استمرار الهيمنة الى عدد من المراكز الاقتصادية التي ما زالت تتفوق بها الولايات المتحدة على كل منافسيها، خصوصا الصين:⁴

✓ تعد الولايات المتحدة صاحبة أقوى اقتصاد في العالم، إذ تسهم بما يقارب 26% إلى 30% من حجم الاقتصاد العالمي؛ ثالث أكبر منتج للنفط في العالم وناتج محلي إجمالي قدره 20.51 مليار دولار سنة 2018. فضلا عن تفوقها في مجال التعليم والبحث العلمي ولا ينافسها في ذلك الا اليابان؛

✓ تعتبر أمريكا أقوى قوة زراعية في العالم سواء من حيث الانتاج أو التصدير؛

✓ تحتل المرتبة الاولى عالميا في معدلات استهلاك الطاقة، إلى جانب امتلاكها لقدرة انتاجية عالية في الطاقة؛

✓ صاحبة أكبر نسبة من الشركات التجارية والعلمية العابرة للقارات، والتي تعد إحدى القوى المؤثرة في صنع الاحداث والتحولات الاقتصادية والسياسية؛

✓ امتلاكها لقدرات نقل إستراتيجي جوي وبحري تمكنها من الوصول إلى أي مكان في العالم؛

✓ سيطرتها على اغلب الشركات العالمية في مجال تقنية البرامج والشبكات؛

¹ نفس المرجع، ص ص 47-91.

² Robert Kagan, *The Return of History and The End of Dreams* (London: Atlantic Books, 2008), P 78.

³ Martin Jacques, *When China Rules the World: The Rise of the Middle Kingdom and The End of the Western World* (New York: Penguin Press, 2009), PP 353-354.

⁴ زهير عزيز، مرجع سابق، ص 97-99.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

✓ مكانة الدولار الأمريكي باعتبار نقد ومرجع للاقتصاد العالمي، حيث يُستخدم الدولار في 40% من التدفق التجاري العالمي، ويمثل ما يقرب من ثلثي احتياطات العملات الصعبة في البنوك المركزية.

وعليه، تستند الولايات المتحدة إلى تفوقها الكاسح في جميع المؤشرات الاقتصادية من أجل إدامة هيمنتها لأطول مدة.

✓ الاسس العسكرية

طورت الولايات المتحدة بنائها الاستراتيجي ونظامها العسكري ليتماشى مع طموحاتها للهيمنة العالمية وبما يحقق أهدافها القومية. فلطالما شكلت القوة العسكرية الاداة الرئيسية للولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجياتها الامنية، حتى وإن تم المزاجعة بينها وبين القوة الناعمة. ومن أهم المعطيات الدالة على التفوق الأمريكي في الجانب العسكري نذكر:

✓ تمتع الولايات المتحدة بقدرات عسكرية فائقة التطور، إذ بلغ الحجم الاجمالي للقوات المسلحة ما يقارب 152.100 ألف جندي موزعة على كل الصنوف العسكرية.¹

✓ تعد الولايات المتحدة صاحبة أعلى إنفاق عسكري في العالم، ما يقارب 685 مليار دولار، وهي نسبة تعادل ربع الانفاق العسكري العالمي تقريبا. إلى جانب امتلاكها قاعدة صناعية ضخمة تابعة للمؤسسة العسكرية.

✓ تعد الولايات المتحدة الاولى عالميا من الناحية النووية، من حيث المستوى الكمي والنوعي.

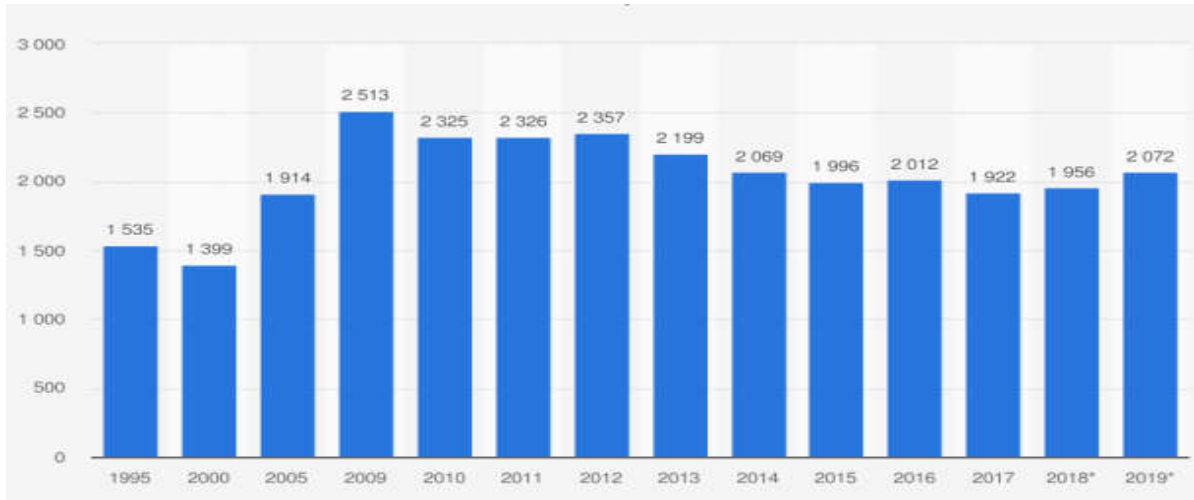
✓ عدم تكافؤ القوة العسكرية الامريكية مع أي من القوى الصاعدة الأخرى. فعلى سبيل المثال، رغم تزايد الناتج الاجمالي القومي الصيني ومعدل النمو الاقتصادي عن نظيره الأمريكي، إلا أن تلك الزيادة لا تذهب إلى الدفاع والقوة العسكرية.²

ويوضح المنحنى البياني أدناه، تزايد نسبة الانفاق العسكري الأمريكي للفترة ما بين: 1995-2019

¹ نوار جليل هاشم، "مقياس قوة الدولة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 52، 2010، ص 100.

² زهير عزيز، مرجع سابق، ص 102.

المنحنى البياني رقم 10: الانفاق العسكري الأمريكي 1995-2019



Source: Per capita defense expenditure of the United States from 1995 to 2019 (in 2015 U.S. dollars)
<https://bit.ly/3aXWakL> (accessed on 31/01/2020)

مما تقدم، تؤكد المبررات سابقة الذكر، أنه رغم التراجع الذي تعرفه الهيمنة الأمريكية في الآونة الأخيرة والضعف الذي أصاب مقومات قدراتها، إلى جانب صعود قوى دولية تملك من القدرات ما يؤهلها لمنافسة المكانة الأمريكية. إلا أنه وكما أكد مجلس الاستخبارات القومي، أن الولايات المتحدة ستظل حتى عام 2030 "القوة الأهم والتميزة بين وحدات النظام الدولي الفاعلة، إلا أن الهيمنة الأمريكية ستضئل كثيراً عما هي عليه في ظل انتشار القوة"¹. لهذا، باختصار فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عن مكانتها هذه بسهولة.

المطلب الثاني: مشهد أفول الهيمنة الأمريكية لصالح التفوق الصيني بجنوب شرق آسيا (السيناريو التشاؤمي)

يفترض هذا السيناريو أن استمرار الصعود الصيني (الاقتصادي والعسكري) على نفس الوتيرة المتسارعة سيؤدي إلى تفوقها على الولايات المتحدة وتصبح الصين القوة المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا، وستقلص القوة الأمريكية في المنطقة مع مرور الوقت، وستعمل الصين وكذا اليابان على ملأ فراغ القوة الذي سيخلفه الانسحاب الأمريكي.

وتتحكم في هذا السيناريو مجموعة من المحددات المتعلقة أساساً بالأسباب الداخلية والخارجية المؤيدة لانحسار الهيمنة الأمريكية. نقوم باستعراضها أولاً، ومن ثم نقف على أهم المؤشرات الداعمة

¹ The National Intelligence Council, **Global Trends 2030: Alternative Worlds** (Washington DC: Office of The Director of The National Intelligence, 2012), PP VI, VII.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

لهذا السيناريو، وفي الأخير نوضح العراقيل التي تقف أمام اعتماد هذا السيناريو كأساس لاستشراف مستقبل الهيمنة الأمريكية في المنطقة.

أولاً: محددات السيناريو: تقف مجموعة من الأدلة المادية والموضوعية في تحديد سيناريو انحسار الهيمنة الأمريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا، نستعرضها فيما يلي.

1- الأدلة المادية لانحسار الهيمنة الأمريكية: وتنقسم إلى:

- الأسباب العسكرية والسياسية: بالقدر الذي مثلت فيه أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية باتجاه فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، فإنها كشفت في الوقت ذاته، مقدار الضعف الأمني والاختراق الاستخباراتي اللذين نخرا جسد الامبراطورية الأمريكية.¹ هذا الضعف أنبأ بقرب زوال هيبة القطب الأمريكي العالمي المهيمن، وهذا ليس في إدراك وحسابات الدول المتمردة على السياسة الأمريكية فقط، ولكن أيضا بالنسبة لفاعلين دوليين جدد.²

أما على الصعيد السياسي، شوهدت تلك الأحداث صورة الولايات المتحدة عالميا، خاصة بعد تبني إدارة بوش الابن "الحرب الوقائية" أو "الضربة الاستباقية" كآلية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الأمريكية، التي كبدت الدولة الأمريكية خسائر اقتصادية وبشرية هائلة. على ضوء ذلك، يرى ريتشارد هاس **Richard Haas**، أن انحسار وأقول الهيمنة الأمريكية في العالم، يرتبط بإخفاقات إضافية للسياسة الأمريكية.... لذا يرى أن عصر السيطرة الأمريكية على الشرق الاوسط قد ولى، وبدأ عصر جديد يساهم في تكوينه لاعبون جدد وقوى جديدة متنافسة... لكن نفوذها وهيمنتها سيكونان أقل بكثير مما كانت عليه...³

ونفس الوضع ينطبق على إقليم آسيا-الباسيفيك وجنوب شرق آسيا تحديدا، إذ لم تعد الولايات المتحدة القوة المهيمنة بالمنطقة، بل أصبحت تتقاسم معها الأدوار وتزاحمها في ذلك قوى إقليمية صاعدة أبرزها: الصين؛ اليابان والهند. فالولايات المتحدة أصبحت في وضع تخسر فيه أكثر مما تكسب، لهذا فهي تعمل جاهدة للحفاظ على ما تبقى لها مكانة بهذه المنطقة وهذا بمختلف الوسائل وتنوع أليات أدائها الاستراتيجي. من المحددات المؤيدة لهذا السيناريو نذكر أيضا:

¹ زهير عزيز، تعاضم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الأمريكية في القارة الآسيوية، مرجع سابق، ص 58.

² Andrew F. Krepinevich Jr, The pentagon's Wasting Assets: The Eroding Foundations of American Power, **Foreign Affairs**, Vol 88, N°4, July/August, 2009, P18.

³ بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، مرجع سابق، ص 12.

✓ القراءة الاستشرافية لتوماس دانلي **Thomas Dennelly** (من رموز التيار المحافظ الجديد) سنة 2004، التي أوضح فيها أن الصين هي بؤرة الخطر المقبل، بصعودها الاقتصادي وإنفاقها الهائل على التسلح وطموحها المتزايد للعب دور إقليمي ودولي متميز.¹

ويضيف، بأن الاستراتيجية الأمريكية المستقبلية لضمان التفوق والهيمنة، تتطلب تأمين الدور القيادي للولايات المتحدة في النظام الدولي في بعده المؤسسي والقيمي، لهذا يتعين التركيز على الحضور الأمريكي المباشر في المثلث الحيوي: أوروبا؛ آسيا الشرقية بصفها فضاء الثروة والتقدم الاقتصادي والشرق الأوسط بصفته الطاقة الضرورية للاقتصاد الصناعي.²

• الأسباب الاقتصادية: أشار المؤرخ بول كينيدي في كتابه "صعود وسقوط القوى الكبرى"، إلى أن أحد العوامل التي تؤدي إلى أفول نجم القوى الكبرى هو: "عدم قدرة هذه القوى الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة دفاعياً، والوسائل المتوفرة لديها للحفاظ على هذه الالتزامات، وعدم قدرتها الحفاظ على القواعد التقنية والاقتصادية التي تقوم عليها قوتها من الأكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دوماً³" وهو الأمر الذي يحدث للولايات المتحدة، إذ لم تستطع الحفاظ على التوازن بين ميزانيتها العسكرية الضخمة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر والقاعدة الانتاجية الاقتصادية، نظراً لانعكاسات الازمة الاقتصادية على تراجع معدلات النمو بشكل ملحوظ.

في ذات السياق، أشار إيفان إيلاد **Ivan Elad** (مدير مركز الدراسات الدفاعية في مؤسسة كاتو **Kato** الأمريكية) إلى هذه الحقيقة في تحليله المعنون "الإمبريالية الجديدة وعيوبها المميتة". حيث أوضح أن الانفاق العسكري الأمريكي يمثل 40% من إجمالي الانفاق العسكري لدول العالم "ومقابل ذلك، فإن الدخل القومي الأمريكي يمثل 29% فقط من إجمالي الدخل القومي العالمي، وهذا الفارق يعد مؤشراً خطيراً على عدم التوازن بين الدخل الاقتصادي وبين الانفاق العسكري الأمريكي.⁴ ويوضح المنحنى البياني الموالي، انخفاض النفقات الدفاعية الأمريكية سنة 2020، إلى 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ستشهد انخفاض مستمر.

¹ السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 47

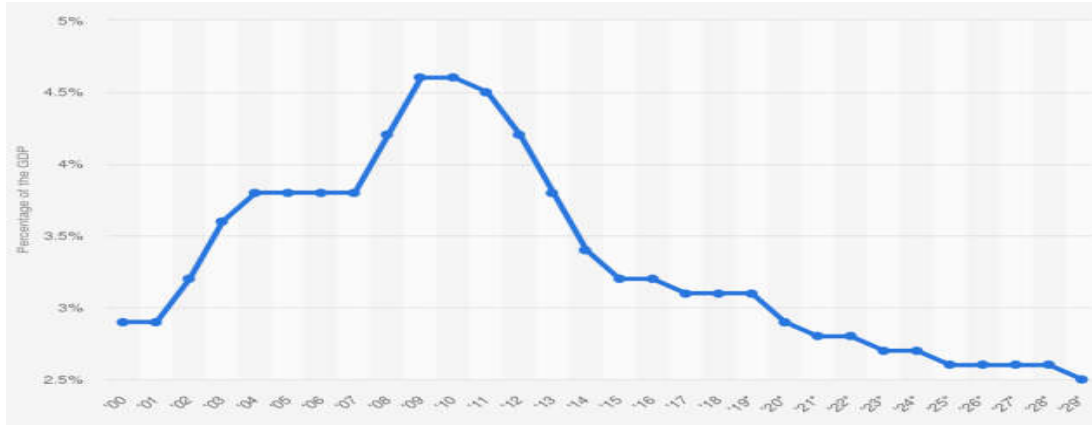
² نفس المرجع، ص 48.

³ بول كينيدي، مترجماً، صعود وسقوط القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000 (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 173.

⁴ عبد علي المعموري، الطوفان القادم: توالد الازمات في الاقتصاد الرأسمالي (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011)، ص 79.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

المنحنى البياني رقم 11: توقعات النفقات الدفاعية الأمريكية للفترة ما بين 2000-2029



Source : Erin Duffin, U.S. defense outlays and forecast 2000-2029 (as a percentage of the GDP), Jan 29, 2020 . <https://bit.ly/2Ufgecl> (accessed on 01/02/2020).

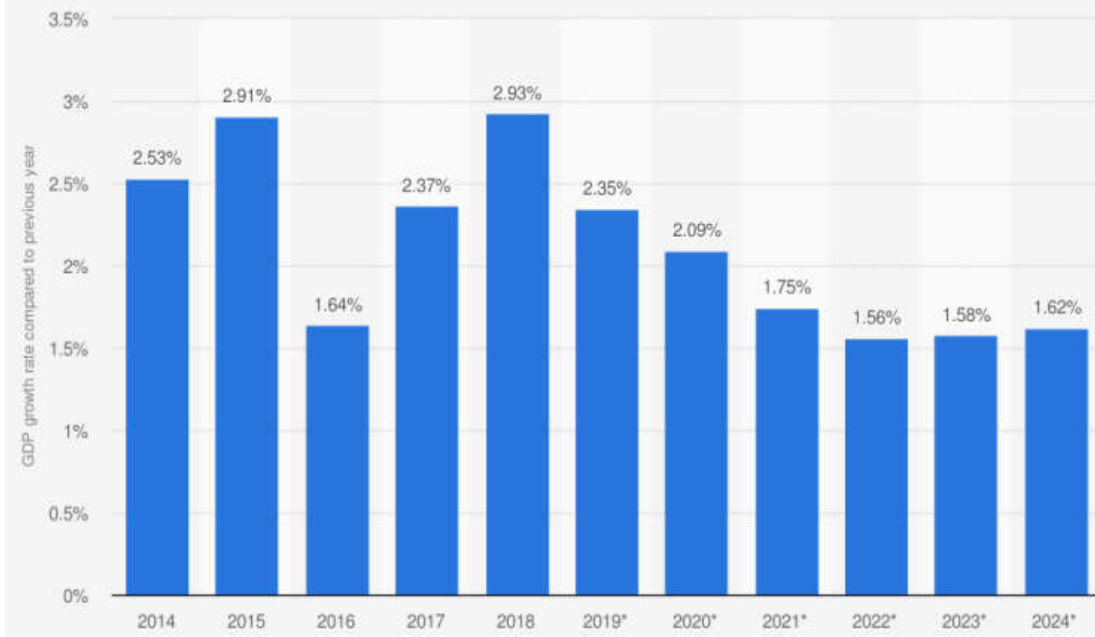
نتيجة لهذا التفاوت بين الدخل الاقتصادي والانفاق العسكري، عرف الاقتصاد الأمريكي جملة من العقبات والمشكلات، نذكر من أبرزها:

- ✓ ارتفاع حجم الدين العام والذي دفع الى ضرورة اتباع سياسة تقشف في الانفاق تشمل وزارة الدفاع ايضا، ما يؤثر في الاداء العسكري الخارجي للولايات المتحدة.¹
- ✓ عجز الميزان التجاري الذي تجاوز 540 مليار دولار في عام 2012، ما يعني حدوث تراجع ملموس في القدرة التنافسية للولايات المتحدة مع بقية دول العالم، حيث أصبحت أمريكا تستورد أكثر مما تصدر.
- ✓ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وهو ما يوضحه المنحنى البياني الموالي:

¹ زياد حافظ، "التراجع الأمريكي: أسباب وتداعيات"، مجلة معلومات، ع 114، 2013، ص 107.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

المنحنى البياني رقم 12: توقعات الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 2014-2024



Source : H. Plecher, Gross domestic product (GDP) growth rate in the United States 2024, Nov 26, 2019 <https://bit.ly/2UgCvGU> (accessed on 31/01/2020).

إلى جانب ذلك، ارتفعت نسبة الفقر والبطالة وسط الشعب الأمريكي، حيث أورد تقرير مكتب الإحصاء ما يقارب 46 مليون شخص يعانون الفقر المدقع في الولايات المتحدة، أي ما نسبته 16% من سكانها (حسب الإحصاءات¹ 2013)، الشيء الذي دفع بالعديد من الخبراء إلى دق ناقوس خطر تداعيات تراجع الأداء الاقتصادي الأمريكي على الدور القيادي الأمريكي² الذي فرض انكماشاً وعزوفاً عن التورط في الازمات، مشكلات وتوترات في مناطق متفرقة من العالم، تجنباً لاي استنزاف متزايد للقدرات الاقتصادية الأمريكية.

في ذات السياق، أوضح زيغنيو بريجنسكي في كتابه "رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة القوة العالمية"، أن نتيجة الشرح الواضح بين نسب الفقر والغنى وتدهور حالة البنى التحتية، بدأت أمريكا تحسّر حلفائها في الخارج وحتى أصدقائها المقربين.³

¹ زهير عزيز، مرجع سابق، ص 16.

² محمد السعيد ادريس، "الانكماش الجديد في السياسة الأمريكية"، مجلة المعلومات، ع 114، 2013، ص 16.

³ جواد كاظم البكري، فتح الاقتصاد الأمريكي: الازمة المالية 2008 (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص 66.

✓ انخفاض معدلات النمو الحقيقية مقارنة بالعمالقة الآسيويين، إذ وصل معدل النمو في تلك البلدان إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف نسبه في الولايات المتحدة، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو، اللين والجنيه الاسترليني.¹

مما سبق، فإن مؤشرات التراجع الاقتصادي الأمريكي الحالية، توضح بأن الركيزة الاقتصادية التي تمثل أهم ركائز الهيمنة الأمريكية، تواجه مشاكل عديدة، تندر بأقول تلك الهيمنة. كما تنبأ بذلك قبل عدة سنوات روجيه جارودي Roger Garaudy في دراساته حول تحليل الوضع الأمريكي، بأن نهاية الامبراطورية الأمريكية لن تكون نهاية عسكرية ولا سياسية وإنما اقتصادية.²

الأدلة الموضوعية لانحسار الهيمنة الأمريكية: أظهر العنصر السابق أن المتغير الاقتصادي هو السبب الرئيسي لبداية أفول الهيمنة الأمريكية وانحسارها في معظم مناطق العالم، إلى جانب ذلك تقف مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية تسهم أيضاً في هذا الانحسار.

1- الأسباب الداخلية: وتتمثل أهمها في:

✓ الاستياء الداخلي الأمريكي: النزوع الأمريكي لفرض هيمنتها على العالم، ولّد استياء داخلي لدى كافة أطراف المجتمع أكاديميين؛ الرأي العام؛ وطالبوا بضرورة كبح هذه الرغبة وهذا لاعتبارين: هذه الرغبة تمثل تشويهاً للصورة الأمريكية والقيم المادية بها؛ التدخل في شؤون الدول الضعيفة واحتقارها. وتظهر الدراسات الأكاديمية واستطلاعات الرأي العام، أن غالبية الشعب الأمريكي يرفض استخدام بلده للقوة العسكرية لنشر قيمها.

إلى جانب ذلك، ونتيجة للخروقات والاستراتيجيات العسكرية التي طبقتها المحافظون الجدد، فشلت الولايات المتحدة في تكييف ما تحقق لها من هيمنة ونفوذ وقوة بسبب غرورها وغطرستها وإهمالها للأخرين، الأمر الذي دفع البعض إلى الابتعاد عنها، ما أفقدها الكثير من مصداقيتها وهيبته على المستوى العالمي.³

✓ اهتزاز الأسس الفكرية للهيمنة الأمريكية: بعدما فشلت الولايات المتحدة في تعزيز هيمنتها العالمية وترسيخ دعائمها، اهتزت معها الأسس الفكرية والنظرية التي روجت لهذه الهيمنة، حيث تراجع العديد من المفكرين والمنظرين عن أفكارهم بخصوص ديمومة الهيمنة الأمريكية. من أبرزهم "ريتشارد هاس Richard Haas"، إذ رأى أن "عصر الهيمنة الأمريكية" الذي تأكد بعد الحرب الباردة أخذ بالتراجع، وربما هو على طريق الاضمحلال. وأبرز دواعي وملاحم ذلك التراجع:

¹ زهير عزيز، مرجع سابق، ص 69.

² نفس المرجع.

³ زهير عزيز، مرجع سابق، ص 74.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

- استمرار تقلص الفجوة العسكرية بين الولايات المتحدة وقوى صاعدة خاصة الصين، روسيا، البرازيل، الهند، يجعل من القوة العسكرية الأمريكية أقل قدرة على المناورة خاصة في آسيا.
- زيادة النفقات العسكرية على الحروب بسبب الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة المتبقية بعد فترة الحرب الباردة (افغانستان، العراق، الحرب العالمية على الارهاب) قادرة على مواجهة تحديات وتعقيدات البيئة الدولية الراهنة، الامر الذي انعكس سلبا على مدى قدرة القوة العسكرية على تحقيق الاهداف الاستراتيجية والأمنية الأمريكية.¹

كما كتبت أستاذة القانون روز بريكس Rosa Brix مقالة بعنوان "تراجع النفوذ الأمريكي" أوضحت فيها:

"إن أي دبلوماسي صادق سيؤكد تلاشي قوة الولايات المتحدة ونفوذها العالمي، وإذا عمد الأمريكيون الى إغفال هذا الواقع، فإنهم سيسهمون في تسريع عملية التراجع... لسببان: الاول: زيادة قوة الدول الأخرى؛ والثاني: انهيار الحلم الأمريكي في الداخل بسبب الطبقية والعنصرية وسيطرة رأس المال، وتحكم الشركات العملاقة وجماعات الضغط السياسي والاقتصادي في حياة ملايين الأمريكيين".²

كذلك أشارت الكاتبة والصحفية الشهيرة شيريل جيملي في مقالها الشهير المنشور في مجلة واشنطن بوست، تحت عنوان "الصين تحذر العالم: حان الوقت لنهاية الامركة"، إلى مجموعة من العوامل التي تدعو الصين إلى النظر باستخفاف إلى المكانة الأمريكية على المستوى العالمي، ومن أهم هذه العوامل: الاضطراب الواضح في سياسة واشنطن الخارجية: تباطؤ نمو الناتج القومي الاجمالي بينما يتنامى الناتج الصيني... فإستراتيجية إعادة التوازن التي أعلنت عنها نحو شرق آسيا، فشلت في إحداث تغيير نوعي في تلك المنطقة في العالم، فلا هي استطاعت محاصرة المارد الصيني، ولم تتمكن من طمأنة حلفائها- كوريا الجنوبية واليابان -من توسع النفوذ الصيني ومن التهديدات النووية لكوريا الشمالية... وعليه فإن تراجع نسق الامركة، أو بدء أفول الاحادية القطبية أصبح واقعاً لا يمكن إنكاره.

2-الاسباب الخارجية: من أبرز أسباب انحسار الهيمنة الأمريكية على المستوى الخارجي:

✓ بروز قوى دولية صاعدة وسعيها لمواجهة الهيمنة الأمريكية ومنافستها في شرق آسيا: ذكر أحد التقارير الأمريكية، أن صعود القوى لاسيما الآسيوية يعد أبرز التهديدات التي تواجهها الهيمنة الأمريكية. وتعد الصين واحدة من أهم تلك القوى، لاسيما في ظل نموها الاقتصادي

¹ حذفاني نجيم، مرجع سابق، ص 98.

² اميل أمين، "الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة استحقاقات الافول الامبراطوري كقوة كونية منفلقة"، مجلة أفاق سياسية، ع 09، 2014، ص 21.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

الاستثنائي؛ الانفاق؛ التحديث العسكري المتسارع والدبلوماسية النشطة، فضلاً عن التقارب الحاصل بينها وبين القوى الدولية الصاعدة الأخرى وتحديداً روسيا.¹

هذه الأخيرة تعتبر هي الأخرى من القوى الصاعدة المهددة للهيمنة الأمريكية، التي انتهزت فرصة تراجع المكانة الأمريكية خلال بداية القرن الحادي والعشرين لاستعادة دورها ومكانتها التي فقدتها استناداً إلى إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية وكذا التقارب مع الصين. إلى جانب ذلك، يعد الاتحاد الأوروبي كعملاق اقتصادي وقوة مرشحة لمنافسة الولايات المتحدة، خاصة في ظل تنامي أجواء عدم الثقة بينهما خلال السنوات الماضية، إلا أنه ورغم الامكانات التي يتوفر عليها الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يبقى غير قادر على تأدية دور القوات المهيمنة. ويرى الكاتب السيد أمين شلبي، أنه بعدما تعرضت له المكانة الأمريكية بفعل حربي، أفغانستان والعراق والازمة المالية لسنة 2008، تجدد الجدل حول طبيعة النظام الدولي الجديد (أحادي، ثنائي أم متعدد الاقطاب) وتبلورت المقاربات حول ثلاث مدارس:²

المدرسة الأولى: اعتبرت أن عناصر الضعف التي حلت بالولايات المتحدة في الحقبة الأخيرة، فضلاً عن بروز قوى عالمية وإقليمية جديدة صاعدة نالت من مكانتها التقليدية ولم تعد تنفرد بقيادة العالم.

المدرسة الثانية: ترى أنه رغم عوامل الضعف التي واجهت الولايات المتحدة، فإنها مازالت تتصدر القوى العالمية الأخرى، وهو ما يستمر لحقبة قادمة.

المدرسة الثالثة: ترى أنه بفعل ظهور قوى صاعدة مثل الصين، الهند والبرازيل فإن النظام العالمي يتجه إلى نظام لا تنفرد فيه قوة واحدة بالقيادة بل سيصبح نظاماً تتعدد فيه المراكز والاقطاب.

✓ تغيير أنماط التفاعلات السياسية التقليدية بمنطقة شرق آسيا: أدى هذا التغيير إلى بروز تكتلات إقليمية اقتصادية؛ فاعلين دوليين جدد وتحولات جذرية داخل النظام الرأسمالي، دفعت كلها بتحول مركز الثقل في العلاقات الدولية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الباسيفيكي والهندي، وتحديداً إلى منطقة شرق آسيا، التي أضحت تشكل تحدياً حقيقياً أمام الهيمنة الأمريكية المنفردة. وعليه، فالعالم يتجه نحو التعددية القطبية تنخفض بسببها مكانة وقوة الولايات المتحدة وترتفع مكانة وقوة القوى الأخرى كالصين تحديداً؛ الاتحاد الأوروبي؛ روسيا؛ الهند واليابان.³

✓ تراجع ثقة دول جنوب شرق آسيا بجدية الالتزامات الأمنية الأمريكية

¹ Nina Hachigian and Mona Sutphen, strategic collaboration: How the United States Can Thrive as other Powers Rise, **Washington Quarterly**, September, 2008, P34.

² السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014)، ص25.

³ زهير عزيز، مرجع سابق، ص 84.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجراها مركز الدراسات للآسيان في جانفي، 2020 تراجع ثقة دول المنطقة في اعتبار الولايات المتحدة كشريك أمني استراتيجي وموفر للأمن الإقليمي، يمكن الاعتماد عليه لإحلال السلم والاستقرار بالمنطقة. وهذا مقارنة بسنة 2019، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 15: مستوى ثقة دول جنوب شرق آسيا بالالتزامات الأمنية الأمريكية

Country	No confidence		Little confidence		No comment		Some confidence		Full confidence	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
ASEAN	9.4%	13.8%	25.2%	33.2%	33.5%	18.1%	26.9%	30.3%	5.0%	4.6%
Brunei	13.6%	12.4%	31.8%	41.2%	29.6%	16.5%	20.4%	24.7%	4.6%	5.2%
Cambodia	0.0%	11.5%	16.7%	46.2%	37.5%	23.0%	45.8%	15.4%	0.0%	3.9%
Indonesia	11.3%	17.6%	24.3%	41.9%	42.6%	14.8%	20.9%	25.0%	0.9%	0.7%
Laos	13.8%	17.4%	20.7%	21.7%	41.4%	47.8%	20.7%	6.7%	3.4%	4.4%
Malaysia	9.0%	16.6%	38.9%	36.2%	25.7%	16.5%	20.8%	27.0%	5.6%	3.7%
Myanmar	8.2%	23.8%	21.2%	21.3%	41.2%	28.3%	25.3%	23.3%	4.1%	3.3%
Philippines	8.1%	5.1%	22.6%	24.1%	32.4%	9.5%	32.4%	49.6%	4.5%	11.7%
Singapore	7.9%	10.8%	30.2%	41.9%	26.2%	11.7%	29.4%	31.1%	6.3%	4.5%
Thailand	16.5%	13.5%	27.0%	43.8%	35.6%	18.7%	14.8%	21.9%	6.1%	2.1%
Vietnam	4.9%	4.0%	11.5%	24.3%	28.7%	19.1%	45.9%	46.0%	9.0%	6.6%

Source: Tang Siew Mun and others, *The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report*, Opcit, P40.

أظهر الجدول أعلاه، أن نسبة المستجيبين بـ "أقل ثقة" أو "انعدام الثقة" اتجاه الولايات المتحدة ارتفعت من 34.5% في 2019 إلى 47% في 2020. في نفس الوقت، سجلت نسبة المستجيبين بـ «ثقة ضئيلة» أو «ثقة تامة»، ارتفاعا هامشيا من 31.9% إلى 34.9%. ويعزى هذا الارتفاع الطفيف إلى حد كبير إلى تزايد ثقة الفلبين بالولايات المتحدة من 36.9% إلى 61.3%¹.

من جهة أخرى، قام ذات المركز سنة 2019 باستطلاع، دعى فيه المشاركين إلى مشاركة تصوراتهم عن: (أ) الولايات المتحدة كقوة وتأثيرها العالمي مقارنة بالعام الماضي؛ (ب) ارتباط إدارة ترامب بالمنطقة؛ و (ج) موثوقية الولايات المتحدة كشريك إستراتيجي ومزود للأمن الإقليمي.² وأظهرت نتائج الاستطلاع تراجع قوة ونفوذ الولايات المتحدة وكذا تأثيرها بدول المنطقة؛ حيث أعتقد ما يقرب من ستة من بين كل عشرة مستطلعين (59.1%) أن القوة والنفوذ الأمريكيين على المستوى العالمي إما تدهور (45.6%) أو تدهورا على نحو كبير (13.5%). خلافا لذلك، أعتقد 15.4% بوجهة النظر مفادها تزايد قوة ونفوذ الولايات المتحدة، و4.3% بتزايد في حين رأى 21.2% أن المكانة الأمريكية لم تتغير.

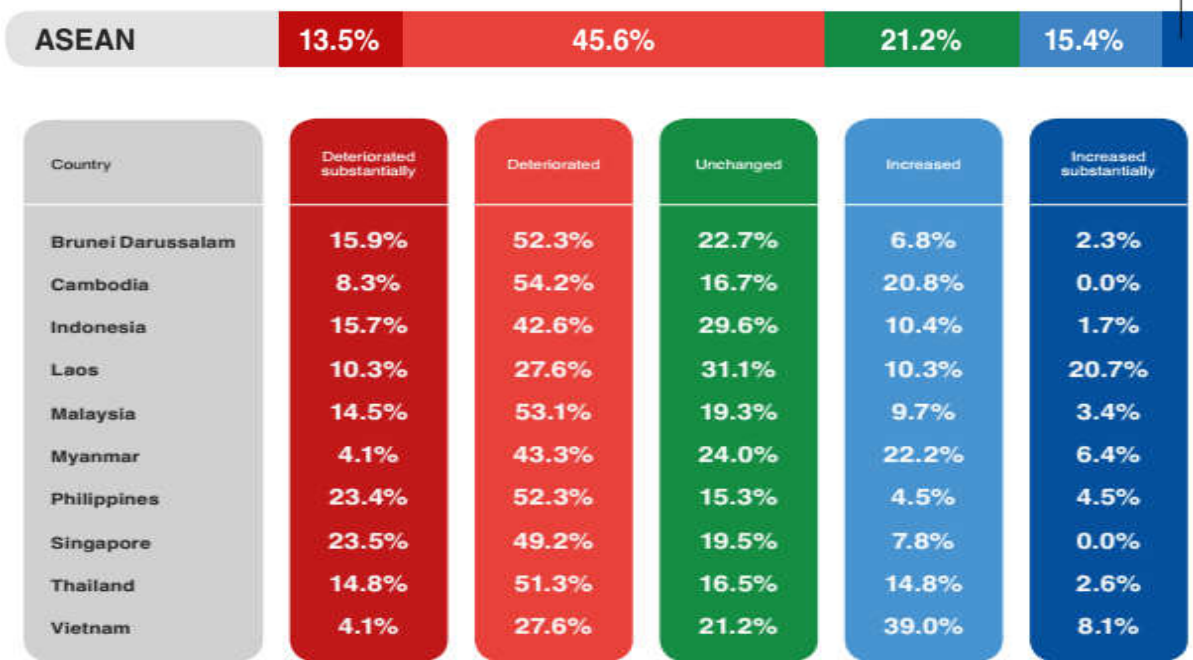
¹ Tang Siew Mun and others, Opcit.

² Tang Siew Mun and others, Opcit.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

الجدول رقم 16: تراجع المكانة الامريكية في جنوب شرق آسيا

4.3%



Source: Tang Siew Mun and others, **The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report**, ASEAN Studies Centre, ISEAS-Yusof Ishak Institute, Singapore ,29 January 2019, P 15

✓ تراجع التأثير الاقتصادي الأمريكي بالمنطقة

سجل التأثير الاقتصادي الأمريكي بجنوب شرق آسيا تراجعا ملحوظاً، مقارنة بنظيره الصيني. خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP إلى جانب الانسحاب من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية. الامر الذي أدى إلى فقدان الولايات المتحدة للثقة الاقتصادية لدول المنطقة، كشريك اقتصادي يمكن الاعتماد عليه. وهو ما يظهره الجدول الموالي:

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

الجدول رقم 17: تراجع مستوى التأثير الاقتصادي الأمريكي بجنوب شرق آسيا

Country	ASEAN	China	The European Union	India	Japan	Russia	The United States
Brunei Darussalam	6.7%	80.0%	0.0%	0.0%	11.1%	0.0%	2.2%
Cambodia	8.3%	83.4%	8.3%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
Indonesia	10.4%	81.7%	0.0%	0.0%	4.4%	0.0%	3.5%
Laos	13.8%	82.8%	3.4%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
Malaysia	10.4%	78.4%	0.0%	0.0%	5.6%	0.0%	5.6%
Myanmar	8.8%	73.1%	1.7%	0.0%	9.4%	0.0%	7.0%
Philippines	14.4%	61.3%	4.5%	0.9%	6.3%	0.9%	11.7%
Singapore	9.5%	69.8%	3.2%	0.0%	2.4%	0.0%	15.1%
Thailand	16.8%	72.6%	0.9%	0.0%	7.1%	0.0%	2.6%
Vietnam	7.4%	68.0%	0.8%	0.0%	8.2%	0.0%	15.6%

Source: Tang Siew Mun and others, Opcit

مجمل القول، فإن حقيقة تراجع الهيمنة الأمريكية في جنوب شرق آسيا أصبح واضحاً ولا يمكن إنكارها، هذه الهيمنة التي أصبحت تتقاسمها معها العديد من القوى الصاعدة كالصين (أبرز القوى المهددة لهذه المكانة)؛ اليابان؛ الهند؛ وروسيا. فالصعود المتواصل للصين يحدث على حساب قوة وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة بشكل خاص في القارة الآسيوية.

ثانياً: مؤشرات السيناريو: تقف عدة مؤشرات يستند إليها انسحاب هذا السيناريو، من أهمها:

✓ الطموحات التوسعية للصين في بحر الصين الجنوبي، ومحاولاتها السيطرة على البحار والجزر المجاورة بهدف تعزيز أمنها القومي وزيادة قوتها. ويستند هذا المؤشر إلى اقتراح الاميرال "ليوهوا كينج" المقرب سابقاً من الرئيس الصيني "دينج ساو بينج"، حيث اقترح مبدأ إستراتيجي يستند إلى أن الصين يمكن أن تضمن أمنها القومي من خلال إظهار قوتها خارج حدودها للسيطرة على البحار.¹ وأصدق مثال لذلك، هو تعزيز قدراتها الاستراتيجية والعسكرية ببناء الجزر الاصطناعية ببحر الصين الجنوبي نظراً لأهميته في ضمان أمنها الطاقوي.

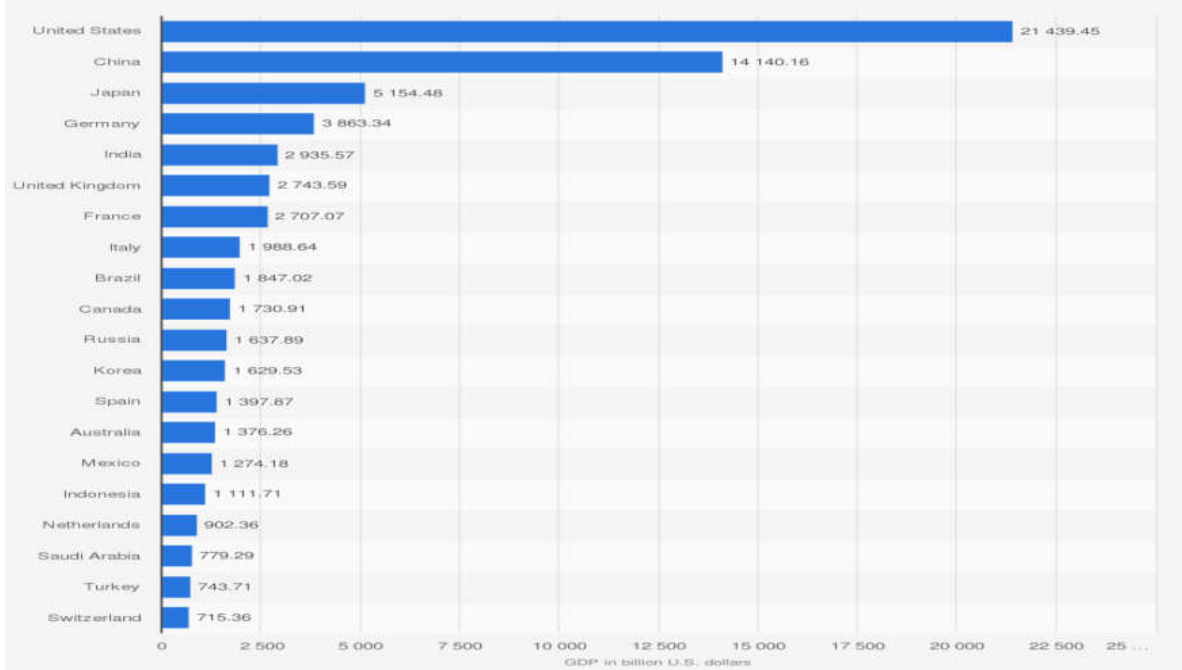
✓ تعد الصين من القوى البارزة الجديدة في القرن الحالي ومن أدلة ذلك: قوة نووية قوية؛ امتلاكها لأسطول بحري قوي والموقع الاستراتيجي الهام.

¹ علي هادي الشكراوي، "مستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 16 جويلية 2007 (تم تصفح الموقع يوم 2019/08/17) <https://bit.ly/2GFeOjv>

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

✓ تملك ثاني أكبر ناتج محلي إجمالي، بعد الولايات المتحدة، وهذا بعد أن كان في المرتبة الثالثة بعد اليابان. إلا أنه بسبب ارتفاع معدلات النمو بشكل كبير، استطاعت أن تتفوق على اليابان. وهو ما أظهرته آخر الإحصائيات لسنة 2019

المنحنى البياني رقم 13: الناتج المحلي الإجمالي لعشرين دولة سنة 2019



Source: The 20 countries with the largest gross domestic product (GDP) in 2019

<https://bit.ly/39970Tp> (accessed on 01/02/2020)

كما تشير العديد من الدراسات، أن الصين حالياً في أوج قوتها الاقتصادية وهذا استناداً إلى عدة مؤشرات:

- ✓ تحسن القدرة التنافسية بشكل مستمر؛
- ✓ أعلى معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، أكبر احتياطي من العملة الصعبة والذي يقترب من تريليوني دولار؛
- ✓ التحسن المستمر لمعدل الصين في تقارير الحرية الاقتصادية* في العالم، في أول تقرير كان معدل الصين 10/5.2، وفي آخر تقرير سنة 2016 بلغ معدلها 10/6.45.
- ✓ تعد أكبر دائن دولي، متحدياً بذلك اليابان والدول الغربية، حيث سمح تراجع مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) اليابانية إلى دول جنوب شرق آسيا للصين بملأ الفراغ الذي خلفه هذا التراجع وغيره من أشكال الدعم الاقتصادي والمالي. وهذا بتطويرها خلال السنوات الأخيرة لسياسات

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل تنامي الصعود الصيني

اقتصادية خارجية استباقية، تشبه إلى حد ما السياسات اليابانية خلال سنوات السبعينات؛
الثمانينات والتسعينات.¹

✓ تقديمها للدعم المتواصل للفلبين، في وقت بحث الاتحاد الأوروبي إنهاء مساعداته الانمائية لهذه
الآخرة بسبب عدم إحراز تقدم في مجالات التنمية الرئيسية، وفي حالة كمبوديا (أكثر دول جنوب
شرق آسيا اعتماداً على المساعدات) برزت الصين كأكبر مانح أجنبي، حيث قدمت 800 مليون دولار
خلال عامي 2005 و2006 مع التركيز على مشاريع البنية التحتية والطاقة الكهرومائية.²

✓ بالرغم من تخوفها من تهديد الخطر الصيني وتحوطها الدائم، إلا أن دول جنوب شرق آسيا ترى في
استمرارية الصعود الاقتصادي الصيني فرصة يجب استغلالها لصالحها، وهو ما عبر عنه مارتين
ستيوارت فوكس: **Martin Stewart Fox** "ستبذل كل دول الاسيان العشرة ما في وسعها لعدم استفزاز
الصين، فما يريدونه هو إبطاء وتخفيف توازن القوى المتغير. فهم يريدون أن تظل الولايات المتحدة حاضرة بقوة
وتعمل كقوة موازنة في معادلة القوة الإقليمية. وقد أوضحوا ذلك، لكنهم لا يريدون أن يكونوا جزءاً من أي تحالف
لتوازن القوى، في الوقت نفسه، يريدون أيضاً فسخ المجال للصين".³

✓ إقامة شبكة من العلاقات الاستراتيجية التعاونية مع دول إقليمية هامة كوريا الجنوبية؛ وروسيا؛
باكستان؛ اندونيسيا؛ تايلاند والفلبين والتي كانت مرتبطة بالولايات المتحدة. فهي تعتمد على قوتها
الاقتصادية والموروث الثقافي المشترك، أي أنها توسع نطاق التعاون الاقليمي بما يحقق المصالح
المشتركة والمنافع المتبادلة بين الصين وهذه الدول، فهي تعمل على:⁴

✓ إقامة مشروعات كبرى تربط بين الصين ودول هامة إستراتيجياً في محيطها الاقليمي مثل: الحزام
الاقتصادي لطريق الحرير؛ والممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني؛ الممر الاقتصادي بين بنغلاديش-
الصين- الهند وميانمار، كما يهدف طريق الحرير البحري الجديد للقرن الحادي والعشرين إلى تعزيز
التجارة عبر المحيط بين منطقة شرق آسيا والمحيط الهندي.

✓ اتباع الصين لاستراتيجية عقد اللؤلؤ والتي تشمل إنشاء منشآت وقواعد بحرية في مناطق ساحلية
في المحيط الهندي لحماية طرقها التجارية و وارداتها النفطية.⁵

¹* يصدر هذا المؤشر بشكل سنوي منذ 1995 عن مؤسسة فريدريك نومان ومعهد فرازر وعن المنتدى الاقتصادي العالمي. ويقاس المؤشر مدى الدعم
الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على عشرة عوامل مقسمة إلى أربع فئات: قواعد القانون؛ محدودية
الحكومة؛ الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة. ويقوم المؤشر بتصنيف الدول بمعدل من 10، حيث تعتبر الدول التي تقترب من 10 ذات حرية اقتصادية
عالية.

Jon Dosch, Toward a New Pax Sinica? Relations between China and Southeast Asia in the Early 21st Century, **Mexico y la Cuenca del Pacifico**, Vol 12, N° 34, 2009, April, P 27.

² Ibid, P 28.

³ Martin Stewart Fox, **A Short History of China and Southeast Asia: Tribute, Trade and Influence** (Crow's Nest: Allen and Umvin, 2003), P 240.

⁴ يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية (عمان: أكاديميون للنشر
والتوزيع، 2016)، ص 177.

⁵ نهى خالد، موازين القوى في شرق آسيا 09/01/2015 ،

<http://bit.ly/2NdhVgK> (تم تصفح الموقع يوم 2019/08/17)

✓ زيادة الاتفاق العسكري؛ تحديث قوتها البحرية وتغيير في العقيدة القتالية من دافعية إلى هجومية وهذا مواكبة لتنامي قوتها الاقتصادية وحفاظا على أمنها القومي.

✓ عضوية الصين بمعظم الترتيبات الإقليمية المؤثرة على الهيمنة الأمريكية مستقبلا، أو كما أسماها الدكتور زكي الجادرب "الانعكاسات الكابحة" والتي تسبب الضرر للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومن هذه الحالات:¹

- تزعم الصين للترتيبات الإقليمية وتوسيع شراكتها مع الآسيان؛
- تهيئة الظروف لحدوث شراكات بين القوى الآسيوية؛
- تراجع اعتماد دول الآسيان على الولايات المتحدة؛
- استمرار توتر العلاقات الصينية-الأمريكية.

✓ حصول شراكات آسيوية عن طريق المشاركة في الترتيبات الإقليمية، سيجعل العلاقات الآسيوية-الآسيوية تزداد قوة، وستظهر حالة من الاعتمادية الأمنية والاقتصادية والعسكرية، ونوعاً من المصالح المشتركة. وإن حصل هذا، فإنه سيقرب موازين التحالفات الأمريكية مع دول المنطقة مما يؤدي لنهاية الهيمنة الأمريكية في المحيط الآسيوي وظهور حالة من "الآسيوية" التي ترفض أي تدخل خارجي في الشؤون الآسيوية.²

✓ سعي المؤسسة العسكرية الصينية لاستعادة أمجاد الامبراطورية الصينية.

لكن، ورغم المؤشرات الدالة على التفوق الصيني خاصة في المجال الاقتصادي، إلا أن الصين ما زالت متأخرة في المجالات السياسية والاجتماعية. ففي المجال السياسي، ما زالت تعاني من نسب عالية من الفساد والتضييق على الحريات بمعدل 45.26/100؛ وفي المجال الاجتماعي سجلت 60.77/100، حيث لا يزال تردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية يؤدي إلى العديد من الاضطرابات والمظاهرات المنددة بتحسين الأوضاع الداخلية، الامر الذي قد يؤثر مستقبلا على البناء الداخلي الصيني.

لهذا، فإن الصعود الصيني غير شامل وهش في بعض جوانبه ولا يرتقي إلى مكانة القوة المهيمنة الحقيقية التي تقوى على أخذ مكان الولايات المتحدة نظرا للتحديات خاصة الداخلية منها التي يواجهها:

- التوزيع غير المتكافئ للنمو الاقتصادي المرتفع على جميع المناطق الصينية، أدى إلى نقص الرعاية الاجتماعية المناسبة وغياب حماية العمال من الاستغلال.
- استعصاء الصين على حلّ المشكلات الاثنائية والعرقية كأقلية الايغور المسلمة.

¹ سرمد زكي الجادر، فينوس غالب كامل، "الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الأمريكية"، ص 04-11

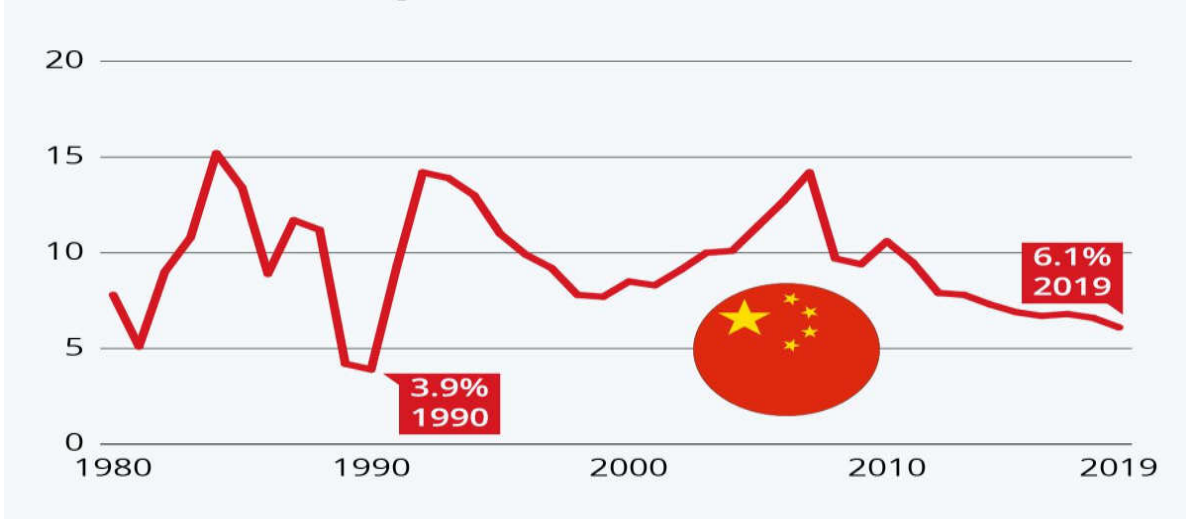
(تم تصفح الموقع يوم 2019/08/17). <http://bit.ly/30faFg>

² نفس المرجع، ص 11.

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة في ظل
تنامي الصعود الصيني

- تسبب الاعتماد الكبير للصين على الاستثمارات الأجنبية في تراجع نموها الاقتصادي، رغم الجهود المبذولة لتحسين ذلك.

المنحنى البياني رقم 14: النمو الاقتصادي الصيني للفترة ما بين 1980-2019



Source: Felix Richter, China Posts Weakest Economic Growth Since 1990, 17 January 2020

<https://bit.ly/2ROP3U9> (accessed on 19/01/2020)

- تأكل شرعية الحزب الحاكم والقيادة السياسية، ومن مؤشرات ذلك، استعداد النخبة الصينية الاقتصادية للهجرة في حال انهيار النظام. وخلصت دراسة نظمها مركز شانغ هاي هروون للأبحاث إلى أن 64% هاجروا أو يريدون الهجرة إلى الولايات المتحدة.¹
- تراجع مساهمته الاقتصاد الصيني في الناتج المحلي العالمي، مقارنة بنظيره الأمريكي الذي لم تنخفض نسبة مساهمته كثيراً، وهو مؤشر على تلقي الاقتصاد الصيني هزات ربما ستفقدته الصدارة.
- الانخفاض المستمر لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني مقابل التحسن المستمر لنظيره الأمريكي.
- يشهد معدل الصين في "مؤشر العولمة الاقتصادية" تراجعاً ملحوظاً، الشيء الذي سيؤثر على أحلام الذين يرون أن الاقتصاد هو قاطرة الصعود الصيني وهو من سينفذ الاقتصاد العالمي من السقوط.
- تحدي توفير الموارد الكافية وتباطؤ حركة الصادرات، ومن الأسباب التي أدت إلى أزمة الموارد: قلة نصيب الفرد من الموارد؛ التنمية الاقتصادية تنمية أفقية؛ نقص بنية الأنظمة التسويقية للموارد وتخلف أساليب الاستهلاك.²

وعليه، وبالنظر إلى أن غالبية التحديات المشار إليها هي بالأساس تحديات داخلية، خلص البعض إلى أن مكانة الصين الدولية في القرن الحادي والعشرين سيتم تحديدها إلى حد كبير على ما يحدث داخل

¹ عطوان خضر عباس، "الصين بين حاجز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية"، الشؤون الخليجية، ع 03، 2002، ص 05.

² عبد الله عبد المحسن الفجع، "الفرص والتحديات التي تواجهها الصين"، الرياض، ع 15187، 2010، ص 09.

الصين لا ما يحدث خارج حدودها¹. في ذات السياق، أوضح زيغنيو بريجنسكي، أن الصين حتى عام 2020، لا يتوقع لها في أفضل الاحوال أن تصل مرحلة التنافسية في الابعاد الرئيسية للقوة العالمية. إلا أن الصين في طريقها إلى أن تصبح القوة الاقليمية البارزة في شرق آسيا، فهي حاليا، القوة المهيمنة جيوبوليتيكية على المساحة البرية ولها قوة عسكرية واقتصادية تجعل جاراتها يظهرن أمامها بمظهر الاقزام.²

إلى جانب ذلك، تعكس الدرجة العميقة من الترابط الاقتصادي، الحقائق الجيو إستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة، العالم الذي تحملت فيه الولايات المتحدة مسؤولية الاستقرار العالمي؛ وبدأت الصين والولايات المتحدة في الارتباط على أصعدة أوسع. فاليوم تتعاون الدولتان ومواطنيها، ليس فقط على مستوى النظام العالمي، لكن عبر مستوى واسع ومتكرر من التفاعلات الاقتصادية والثقافية.³

لهذا، هناك رأي قوي، مفاده أنه رغم صعود الصين الاقتصادي إلا أنها لن تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة على مكائنها العالمية. وينطلق هذا الرأي، من حقيقة أن النمو الاقتصادي المذهل للصين لم يحدث بمعزل، بل بالعكس، فإن الجزء الأكبر من هذا النمو قد تحقق عن طريق التصدير إلى الولايات المتحدة واقتصادات استهلاكية أخرى.⁴

¹ منير مباركية، مرجع سابق، ص 215..

² زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الاولوية الامريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية، مرجع سابق، ص 204.

³ نوح فلدمان، مترجما، الحرب الهادئة: مستقبل التنافس العالمي (لندن: تكوين للدارسات والأبحاث، 2016)، ص 23.

⁴ نفس المرجع، ص 22.

خلاصة الفصل الثالث

خلص الفصل إلى أن:

- العلاقات الصينية-الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا تتأرجح بين التعاون، استنادا إلى الأفكار المدرسة الليبرالية، إذا تعلق الأمر بالشق الاقتصادي والروابط التجارية لصالح الطرفين؛ والصراع استنادا إلى أفكار المدرسة الواقعية، إذا تعلق الأمر بالقضايا الأمنية السيادية وبسط الهيمنة والنفوذ على دول المنطقة.
- تتميز العلاقات الصينية-الأمريكية عموما بالنهج المتقلب وغير المعتدل، كما يؤثر اختلاف التوجهات والخلفيات الفكرية للحزبين الجمهوري والديمقراطي بشكل واضح على مسار العلاقة بين الولايات المتحدة والصين.
- يعتبر سيناريو استمرار الوضع القائم للتواجد الأمريكي بجنوب شرق آسيا في حده الأدنى أكثر السيناريوهات المطروحة بخصوص مستقبل الهيمنة الأمريكية بآسيا-الباسيفيك في ظل تنامي الصعود الصيني بوتيرة جد مقلقة للجانب الأمريكي.
- مستقبل الهيمنة الأمريكية بآسيا-الباسيفيك عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا مرهون بأمرين:
 - الوضع الداخلي الأمريكي؛
 - أدوار القوى الإقليمية الصاعدة خاصة الصين؛ الهند؛ اليابان وروسيا.

خاتمة

تشكل المناطق والأقاليم ذات الموقع الجغرافي المهم، خاصة التي تمر بها أهم الممرات البحرية المتحكممة بحركة الملاحة ونقل الامدادات الطاقوية، مسرحاً لتنافس القوى العظمى للسيطرة وبسط النفوذ بها. ويعد إقليم آسيا-الباسيفيك أو ما اصطلح عليه مؤخراً بآسيا-المحيط الهندي والهادئ أهم تلك الأقاليم، خاصة في العقود الاخيرة، أين أصبح يحتل مكانة جيو إستراتيجية في إستراتيجيات تلك القوى نظراً لأهميته في استمرارية تواجدها وفي الحفاظ على أمنها الوجودي. وتقف الولايات المتحدة على رأس تلك القوى التي ترى في الإقليم سابق الذكر الضامن الأكبر لاستمرارية تواجدها وهيمنتها. لأجل ذلك لجأت الولايات المتحدة لصياغة استراتيجيات مختلفة ركزت بعضها على القوة العسكرية، في حين ركزت أخرى على القوة الذكوية، بينما مزجت آخر هذه الاستراتيجيات ما بين القوة الصلبة والليننة (القوة الذكوية).

السياق المشار إليه لحفاظ وتأمين الولايات المتحدة هيمنتها بمنطقة جنوب شرق آسيا من خلال إستراتيجية إعادة التوازن، المطبوعة بتحدي تنامي القوة الصينية بذات المنطقة، والتأثيرات التي أحدثها، وأتلك التي قد تحدثها مستقبلاً، على استمرارية الهيمنة والمكانة الامريكية بإقليم آسيا-الباسيفيك، شكل الموضوع الرئيسي لهذه الأطروحة.

الخلاصات والاستنتاجات

بعد حوصلة وفرز نتائج كل فصل من فصول الأطروحة، واخضاع متغيرات الدراسة للبحث و التحليل، خلصت هذه الأطروحة إلى مجموعة من النتائج التي سبق الإشارة إليها موضعياً، نعيد عرض أهمها بشكل موجز فيمايلي:

- تعد منطقة جنوب شرق آسيا أهم جزء من إقليم آسيا-الباسيفيك، حيث تنبع تلك الأهمية من موقعها الجغرافي الذي يربط أهم محيطين في مستقبل واستمرارية تواجد القوى العظمى (المحيط الهندي والمحيط الهادئ)؛ تعداد سكاني تجاوز 600 مليون نسمة (سوق استهلاكية واعدة) إلى جانب موقعها الإستراتيجي الذي يتوسط أهم الممرات البحرية (مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي) ونقاط الاختناق. كل هذه العوامل جعلت منها مسرحاً للتنافس الإقليمي والدولي بين القوى العظمى من أجل بسط النفوذ.
- حاولت إدارة بوش الابن تأطير حربها على الإرهاب وفق منطق الامننة الكلية، سعياً منها لتعزيز شرعية الأحادية الامريكية والحفاظ عليها. إلا أنها أخفقت في ذلك، إذ بعد الحرب العالمية على الإرهاب، عرفت الهيمنة الامريكية ومكانتها الدولية تراجعاً حاداً إلى أدنى المستويات، لم تشهد من قبل.
- صممت استراتيجيات إعادة التوازن لإعادة كتابة نظام التحالفات السابق سان فرانسيسكو أو "المركز والأطراف"/"المحور والشعاع" الذي يعرف اختلالات في الحقبه الاخيرة.

- صنفت الدراسة الاستراتيجية الامنية الامريكية الجديدة "إعادة التوازن" اتجاه إقليم آسيا-الباسيفيك وجنوب شرق آسيا تحديدا، ضمن نمط التغيير التعديلي أو الإصلاحى.
- يحمل مصطلح "إعادة التوازن" في طياته إقرار ضماني من طرف الولايات المتحدة باختلال ميزان القوى بمنطقة آسيا-الباسيفيك وكذا تآكل نظام سان فرانسيسكو للتحالفات، لصالح قوى أخرى على رأسها الصين.
- التوجه الامريكي الجديد اتجاه جنوب شرق آسيا، لا يعكس تغييرا هيكليا في الاستراتيجية الامريكية، بقدر ما يجسد إعادة ترتيب للأولويات مع تسارع وتيرة الصعود الصيني بالمنطقة، وما ينطوي عليه من تغييرات محتملة في هيكل النظام الدولي.
- نجحت إدارة أوباما إلى حد معين من خلال الخطاب المعياري في إضفاء الشرعية على إستراتيجية إعادة التوازن، بالرجوع للمعايير الدولية والنظام العالمي الليبرالي. في حين ارتكز خطاب ترامب على البراغماتية والمناورة السياسية، الامر الذي جعل سياسته الخارجية غير متناسقة وغير قابلة للتنبؤ.
- أظهرت دول جنوب شرق آسيا ذكاء في استخدام المقاربات الواقعية بشكل عقلائي بما يخدم مصالحها الوطنية ويحافظ على الاستقرار الاقليمي، وهذا بتجنبها المواجهة المباشرة مع القوى العظمى (الصين، الولايات المتحدة)، ومحاولة إشراكها في الترتيبات الامنية الاقليمية لتفادي الانعكاسات الجانبية.
- جميع دول منطقة جنوب شرق آسيا تشترك في تصور واحد، أنه لا ينبغي أن تهيمن عليها أي قوة خارج الاقليم ولا أن تصبح منطقة تنافس ثنائي بين قوتين، ولكن منطقة مشاركة وتعاون متعددة الاطراف بين جميع القوى الكبرى المعنية.
- مثل إقليم آسيا-الباسيفيك وتحديدا منطقة جنوب شرق آسيا أحد النماذج التطبيقية للقوة الذكية، حيث شكل كل من: تراجع وانحسار الهيمنة الأمريكية خاصة في هذا المنطقة؛ انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008؛ ظهور تكتلات دولية وإقليمية (شنغهاي، بريكس) وكذا تنامي خطاب تهديد الصعود الصيني، افتراضات جيوبوليتيكية تم على أساسها تقييم الأهمية الإستراتيجية لجنوب شرق آسيا كمنطقة جغرافية مهمة للأمن الوجودي الأمريكي، فجاءت إستراتيجية إعادة التوازن كردة فعل لهذه التغييرات والتهديدات.
- التحول الذي عرفته المبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي، جسدت إستراتيجيات عديدة كان أهمها إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك. هذه الأخيرة جمعت ما بين مفاهيم المدرستين الليبرالية والواقعية، حيث جسدت المفاهيم الليبرالية "الجيو ديمقراطية" و "الجيو ثقافية" البعد الديمقراطي للاستراتيجية؛ في حين جسدت مفهوم "الجيو اقتصادية" البعد الاقتصادي وجسد المفهوم الواقعي "الجيو أمن" البعد الأمني للاستراتيجية.

- يُعبر التغيير في الاستراتيجية الامريكية عن عودة الولايات المتحدة لسياسات الاحتواء، لكن بصيغ مغايرة قوامها الشراكات والتحالفات الإقليمية، تتحمل فيها الدول الحليفة أعباء وتكاليف الحفاظ على أمنها القومي واستقرار المنطقة.
- السلوك الأمني الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا، هو ليس مجرد استجابة للتغيرات النظامية والمفاضلة ما بين الصين والولايات المتحدة بل هو إحداه لنوع جديد من النظام الإقليمي.
- صممت الولايات المتحدة استراتيجية إعادة التوازن لإعادة كتابة نظام التحالفات السابق سان فرانسيسكو الذي يعرف اختلالات في الحقة الأخيرة. كما يعبر التغيير في الاستراتيجية الامريكية عن عودة الولايات المتحدة لسياسات الاحتواء، لكن بصيغ مغايرة قوامها الشراكات والتحالفات الإقليمية، تتحمل فيها الدول الحليفة أعباء وتكاليف الحفاظ على أمنها القومي واستقرار المنطقة.
- حفاظا على ديمومة مكانتها المهيمنة وأمنها الوجودي بمنطقة جنوب شرق آسيا، مثلت القوة الذكية الالية الأساسية لاستراتيجية إعادة التوازن؛ هذه الأخيرة تجسدت من خلال ثلاث أبعاد رئيسية: البعد الأمني، البعد الاقتصادي والبعد الدبلوماسي.
- مثلت إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك المبدأ الجيوبوليتيكي للولايات المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين والتي حاولت المزوجة بين استخدام القوة الناعمة والصلبة من خلال مفهوم "القوة الذكية".
- يعتبر سيناريو استمرار الوضع القائم للتواجد الامريكي بجنوب شرق آسيا في حده الأدنى أكثر السيناريوهات المطروحة بخصوص مستقبل الهيمنة الامريكية بآسيا-الباسيفيك في ظل تنامي الصعود الصيني بوتيرة جد مقلقة للجانب الأمريكي.
- مستقبل الهيمنة الامريكية بآسيا-الباسيفيك عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا مرهون بأمرين:
 - الوضع الداخلي الأمريكي؛
 - أدوار القوى الاقليمية الصاعدة خاصة الصين؛ الهند؛ اليابان وروسيا.

مراجعة فرضيات الدارسة: عالجت الاطروحة محاولة الولايات المتحدة الحفاظ وتأمين مكانتها كقوة مهيمنة من خلال استراتيجيتها الأمنية "إعادة التوازن" اتجاه منطقة آسيا-الباسيفيك عموما وجنوب شرق آسيا خصوصا، وهذا في ظل تنامي الصعود الصيني المهدد لتلك المكانة. لذا ارتكزت الاطروحة على فرضية أساسية مفادها: تشكل القوة الذكية كآلية جديدة للأداء الاستراتيجي الأمريكي الركيزة الأساسية في تأمين المكانة الامريكية المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا.

في ضوء الخلاصات والاستنتاجات السابقة، ومن أجل تدقيق الإجابات التي تُقدمها تلك النتائج على السؤال المركزي لهذه الأطروحة، نعد هنا إلى مراجعة الفرضيات التي انطلقت منها، وذلك على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: التي كان نصها " تشكل القوة الذكية كألية جديدة للأداء الاستراتيجي الأمريكي، الركيزة الأساسية في تأمين المكانة الامريكية المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا." بعد البحث المستفيض، أتضح أن الشق الأول من الفرضية صحيح إلى حد بعيد، حيث نجحت ألية القوة الذكية في استرجاع صورة الولايات المتحدة التي شوهتها الحرب العالمية على الازهاب، إلا أن الشق الثاني للفرضية أثبت أن ألية القوة الذكية أخفقت بشكل عام في تأمين المكانة الامريكية المهيمنة بالمنطقة، وذلك بدليل:

✓ فقدان أغلب التحالفات التي تربط الولايات المتحدة بدول المنطقة مصداقيتها، إلى جانب فقدان هذه الدول الثقة في الالتزامات الأمنية الامريكية اتجاهها والوفاء بها نظرا للظروف الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي، وبهذا لم تعد الولايات المتحدة الضامن الرئيسي لأمن هذه الدول والاستقرار الإقليمي.

✓ تقويض الصعود العسكري الصيني وإحداث منطقة A2/AD وتدعيمها بإستراتيجية المنطقة الرمادية لقدرات القوة الامريكية بالمنطقة، جميعها أحدثت تهديدا للتفوق الأمريكي بالمنطقة وإضعاف للبيئة الأمنية التي تمتعت بها المنطقة لفترة طويلة.

✓ نجاح الصين في إضعاف مصداقية الولايات المتحدة بين دول المنطقة والتشكيك في ثقة الولايات المتحدة كحليف وضامن أمني لاستقرار المنطقة.

في حين تم تأكيد وإثبات صحة الفرضية الثانية و الثالثة.

الدراسات المستقبلية

تضمن موضوع الأطروحة جزئيات بحثية هامة، لم يسعنا المجال للتطرق إليها نظرا لضيق الوقت والالتزام بالضوابط البحثية، لذا تفتح الدراسة المجال أمام دراسات مستقبلية تمس المحاور الموالية:

- صراع الزعامة الإقليمية بين اندونيسا و الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا.
- التنافس الجيواستراتيجي الصيني-الهندي في منطقة جنوب شرق آسيا.
- التنافس الصيني-الياباني على منطقة جنوب شرق آسيا و شرق آسيا.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا- باللغة العربية

1- الكتب

- الأسد، سامر. الاتفاقيات الدولية في شرق آسيا. القاهرة: دار التعليم للطباعة والنشر، 2014.
- البكري، جواد كاظم. فخ الاقتصاد الأمريكي: الازمة المالية 2008. بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011.
- البيطار، نديم. من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوجودية. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1983.
- الجنابي، حازم محمد موسى. إدارة التغيير: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة نموذجاً. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
- الحياي، علاء الدين. التحالفات العسكرية في شرق آسيا. الجزائر: دار النضال للطباعة والنشر، 2013.
- الرمضاني، مازن. السياسة الخارجية (دراسة نظرية). بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1990.
- العلي، علي زياد. آسيا الواعدة: الإستراتيجية الأمريكية في القارة الآسيوية. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2016.
- العابدين، زكي. وآخرون. المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد. القاهرة: القصر العيني، 1994
- القيسي، محمد وائل. الأداء الاستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008: إدارة باراك أوباما أنموذجاً. الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2017.
- المعموري، عبد علي. الطوفان القادم: توالد الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي. عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011.
- الهبء، مؤمن. الدين والحرب في زمن بوش. القاهرة: دار الجمهورية، 2008.
- براون، كريس. مترجماً. فهم العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- بيواي، وانغ. مترجماً. مبادرة الحزام والطريق، ما سنقدمه الصين للعالم في صعودها. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017.
- حسني، سليم. مبادئ الرؤساء الأمريكية. لندن: دار السلام للدراسات والنشر، 1993.
- حسن حسين، فوزي. التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013.
- حميد، علي فارس. صانعو الاستراتيجيات: مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي. لبنان: دار الرافيدين، 2018.
- دياري، صالح مجيد. بحر الصين الجنوبي: تحليل جيوبوليتيكي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2018.
- زلماي، خليل زاد. التقييم الاستراتيجي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.

- زكريا، فريد. مترجما. من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة للدور أمريكا العالمي. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
- شريف، حسين. السياسة الخارجية الأمريكية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.
- شلبي، السيد أمين. الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2014.
- عبد الرحمن، جلال. التوجهات الأمريكية في منطقة شرق آسيا. الجزائر: دار النبراس للطباعة، 2014.
- عبد الحى، وليد سليم. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000.
- عبد الفتاح، بشير. أزمة الهيمنة الأمريكية. القاهرة: شركة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- عبد الفتاح، بشير. تجديد الهيمنة الأمريكية: بين القوة الخشنة والقوة الناعمة. القاهرة: دار الأهرام، 2011.
- عطوان، خضر عباس. مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.
- عبد السلام، محمد. الخارطة الجديدة للانتشار العسكري الأمريكي. القاهرة: دراسات إستراتيجية، 2004.
- غريفيستس مارتين، اوكلاهان وتيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- فلدمان، نوح، مترجما. الحرب الهادئة: مستقبل التنافس العالمي. لندن: تكوين للدراسات والأبحاث، 2016.
- كلير، مايكل. مترجما. الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. لبنان: دار الكتاب العربي، 2002.
- كيسنجر، هنري. مترجما. هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين. بيروت: دار الكتاب العربي، 2000.
- لوبيز سيبل، فيليب. مترجما. الجغرافيات السياسية للبترو. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2013.
- مصباح، عامر. الدراسات الاستشرافية: النماذج والتقنيات. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.
- ميتيكيس هدى، عرفة محمد خديجة. أثر العلاقات الصينية-الأمريكية في الصعود الصيني. جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006.
- ميتيكيس، هدى. وآخرون. قضايا الامن في آسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
- ناي (الابن)، جوزيف. المنازعات الدولية ... مقدمة للنظرية والتاريخ. مترجما. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة الدولية، 2000.
- هاشم عواد، عامر. دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- ولد أباه، السيد. عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.

- يونس، مؤيد يونس. أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة، وأفاقها المستقبلية. عمان: أكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.
- ج- المجالات:
- أمين، أميل. "الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة استحقاقات الافول الامبراطوري كقوة كونية منفلقة"، افاق سياسية، ع 09، 2014.
- جليل هاشم، نوار. "مقياس الدولة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 52، 2010.
- خديجة، عرفة محمد. "زيارة بوش الآسيوية وأمن الباسيفيك"، السياسة الدولية، ع 155، يناير 2004.
- خضر عباس، عطوان. "الصين بين حاجز امتلاك القوة وقيد القطبية الاحادية"، شؤون خليجية، ع 03، 2002.
- خضر، الدهراوي. "مستقبل القواعد الأمريكية في الفلبين في ظروف المتغيرات الدولية"، السياسة الدولية، ع 107، 1999.
- زياد، حافظ. "التراجع الأمريكي: اسباب وتداعيات"، مجلة معلومات، ع 114، 2013.
- ستار، الدليمي. "القدرات النووية في جنوب شرق آسيا"، مجلة أصداء ثقافية، ع 03، 2002.
- عبد الله، يونس محمد. "تحول استراتيجي: الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي"، السياسة الدولية، م 77، ع 188، أبريل 2012.
- عبد الله عبد المحسن، الفج. "الفرص والتحديات التي تواجهها الصين"، ع 15187، 2010.
- عبد الرضا، على أسيري. "المحافظون الجدد والسياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية"، م 44، ع 01، مارس 2007.
- عبد المنعم، طلعت. "ترتيبات الامن الإقليمية في النظام العالمي الجديد: نموذج شرق آسيا"، السياسة الدولية، ع 126، 1996.
- علي جلال، معوض، "التحالفات غير المستقرة: تعقيدات إدارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الإقليمي والدولي". اتجاهات الأحداث، ع 22، 2017.
- علي، خالفي. عبد الوهاب، رميدي. "رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع 06، 2009.
- علاء، عبد الحفيظ محمد. "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 47-48، 2015.
- كريستوفر، لين. "إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية الكبرى: زعامة في القرن الحادي والعشرين أم توازن القوى"، الفكر السياسي، ع 4-5، 1999.
- مايكل، كوكس. "خيار اوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم: القوة الذكية بديل لثنائية "الصلبة" و"الناعمة"، أفاق المستقبل، ع 04، 2010.
- محمد فايز، فرحات. "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا"، السياسة الدولية، ع 167، 2007.

- محمد السعيد، ادريس. "الانكماش الجديد في السياسة الامريكية"، مجلة المعلومات، ع 114، 2013.
- منعم، العمار. "التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير: مقارنة في المقدمات"، مجلة قضايا سياسية، ع 21-22، 2016، ص 1-19
- محمود، الفقي. "رابطة دول الآسيان والصين أولى خطوات السوق الاسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية"، م 40، ع 159، جانفي 2005.
- محمد فايز، فرحات. "الحرب ضد الارهاب في جنوب شرق آسيا"، السياسة الدولية، ع 150، أكتوبر 2005.
- يحيي سعيد، قاعود. علا عامر، الجعب. "وثيقة الامن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، منظمة التحرير الفلسطينية"، مركز التخطيط الاستراتيجي، ع 20، أبريل 2018.

3- البحوث:

- العمري، رندي. عقيدة أوباما بين الواقعية والمثالية، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيزرت، فلسطين، معهد ابراهيم ابو الغد للدراسات الدولية، 2017.
- تيغرة، الزهرة. الاستراتيجية الامنية الامريكية بعد 11 سبتمبر 2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.
- حذفاني، نجيم. العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر 03: كلية الاعلام والعلوم السياسية، 2011.
- حسونة، منال. الصين في السياسة الامريكية: بين الحملات الانتخابية والسياسات الرسمية، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية. جامعة بيرزيت: فلسطين، 2015.
- حكيمي، توفيق. مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
- رشيد، ساعد. الترتيبات الامنية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية في شرق آسيا: الصين نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية الحقوق السياسية، 2017.
- سالم العلي، مروان. مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة: العراق نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النهريين: كلية العلوم السياسية، 2010.
- طاجين، نسيم. واقع الامن عن إقليم آسيا - المحيط الهادئ (1990-2007)، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.
- طويل، نسيم. الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.
- عزيز، زهير. تعاضم الدور الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية في القارة الاسيوية، رسالة دراسات عليا لدرجة دبلوم. الجامعة اللبنانية: كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، 2017.

- قرساس، بلال. التنافس الصيني- الياباني في جنوب شرق آسيا 2012-1991 ، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر3:03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014.

د- المصادر الالكترونية:

- الشكراوي، علي هادي. "مستقبل العلاقات الصينية-الامريكية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية"، لندن، 16 جويلية 2007 (تم تصفح الموقع يوم 2019/08/17) <https://bit.ly/33sGG4W>
- المصرف الاسيوي للاستثمار.... حلم صيني يتحقق، السفير بيروت، 2015/06/23 (تم تصفح الموقع يوم 2019/07/21) <https://bit.ly/2utL1Hm>
- الجادر، زكي. غالب كامل، فينوس. "الانعكاسات المستقبلية للترتيبات الاقليمية في اقليم جنوب شرق آسيا على الهيمنة الامريكية" (تم تصفح الموقع يوم 08/17) <http://bit.ly/30faFg> / 2019
- ابراهيم، عبد الخالق ايمان عبد الله. " أثر العلاقات الصينية-الامريكية على النظام الدولي"، المركز الديمقراطي العربي، 24 جويلية 2016 (تم تصفح الموقع يوم 2019/08/17) <http://bit.ly/33jnki4>
- انهيار الامبراطورية الامريكية (تم تصفح الموقع يوم 2019/07/24) <https://bit.ly/2xaZzgs>
- اكاويكي، يامامورا. مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية. ترجمة عادل زقاغ (تم تصفح الموقع يوم 2016/09/11) <https://bit.ly/2lMGf3o>
- إلبوت، لورين. "الامن البيئي وعلاقته بصراع الدول" (تم تصفح الموقع يوم 2015/10/10) <https://bit.ly/2kArUab>
- باكير، علي حسين. غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر، مراجعات، مركز الجزيرة للدراسات. 2014 (تم تصفح الموقع يوم 2019/07/15) <https://bit.ly/2U3m0xm>
- باكير، علي حسين. " تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: مضيق ملقا نموذجا"، مركز الجزيرة للدراسات (تم تصفح الموقع يوم 2017/03/27) <https://bit.ly/2WGrC01>
- خالد، ندى. " موازين القوى في شرق آسيا" (تم تصفح الموقع يوم 2017/01/09) <http://bit.ly/2NdhVgK>
- زقاغ، عادل. "اعادة صياغة مفهوم الامن: برنامج البحث في الامن المجتمعي" (تم تصفح الموقع يوم 2016/09/10) <https://bit.ly/2kBNhld>
- شادي، عبد الوهاب. "الموازن من الخارج: اتجاه واشنطن لتقليص التزاماتها الأمنية وتداعياته غير المقصودة" (تم تصفح الموقع يوم 2019/11/05) <https://bit.ly/37bvzim>
- عمر، محمد. " توجه ترامب نحو آسيا... مآلات النجاح والفشل"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية (تم تصفح الموقع يوم 2018/07/03) <https://bit.ly/36aaCU3>
- عبد الحميد عبد المجيد، مروة محمد. " التغيير والاستمرار في استراتيجية الامن القومي الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر"، المركز الديمقراطي العربي (تم تصفح الموقع يوم 2019/11/05) <https://bit.ly/2j47jnm>
- فرحات، محمد فايز. " النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية" (تم تصفح الموقع يوم 2017/03/27) <https://bit.ly/2plgh3B>

- مطر، جميل. "إستراتيجية 2015 للأمن القومي الأمريكي: دروس صغيرة وكاشفة"، جريدة الشروق، 2015
(تم تصفح الموقع يوم 19/12/2016 <https://bit.ly/3amM10m>)
 - ميلر، جوناثان بيز كشاير. " بحر الصين الجنوبي: بؤرة الصراع القادم"، ترجمة كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات، 06 جوان 2016.
(تم تصفح الموقع يوم 26/06/2017) <https://bit.ly/2JN7x2W>.
 - " الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي" (تم تصفح الموقع يوم 08/02/2015) <https://bit.ly/2PF1a5H>
 - هاشم، حمدي. " الامن البيئي والدمار الشامل للحروب" <https://bit.ly/2m2Binf> (تم تصفح الموقع يوم 2016/03/13)
- ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

1- Books

- Acharya, Amitav. **Singapore's Foreign Policy: The Search for Regional Order**. Singapore: World Scientific, 2008.
- Acharya, Amitav. **The Quest for Identity: International Relations of Southeast Asia**. Oxford: University Press, 2000.
- Barnett, John. **The Meaning of Environmental Security**. London and New York: zed Books, LIK, 2001
- Barnett and Duvall, **Power in Global Governance**. London, Cambridge University Press, 2009.
- Brzezinski, Zbigniew. **Strategic vision: The United States and the Crisis of Global Power**. New York: Basic Books, 2012.
- Buzan, Barry. **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**. London: Harvester, Wheatsheaf, 1991.
- C.Kang, David. **American grand strategy and Security of East Asia in 21st Century**. London: Cambridge University Press, 2017.
- C. Kang, David. **American Grand Strategy and Security of East Asia in 21st Century**. Cambridge University Press: London, 2017.
- Campbell, Kurt. Andrews, Brian. **Explaining the US 'Pivot' to Asia**. London: Chatham House, August 2013.
- Capine, David. Evans, Paul. **The Asia -Pacific Security Lexicon**. Singapore: Institute of Southeast Asians Studies, 2002.
- Clark, Ian. **Hegemony in International Society**. Oxford: Oxford university press, 2011.
- Clinton, Hillary. **Hard Choices**. New York: Simon and Schuste, 2014.
- Chester A, Crocker. **Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World**. US Institute of Peace Press, 2007.
- Chomsky, Noam. **Failed States: the abuse of Power and the Assault on Democracy**. New York: Metropolitan books, 2006.
- D. Neher Clark. Marley, Ross. **Democracy and Development in Southeast Asia: The Winds of Change**. Boulder, Colo: Westview, 1995.
- E. Wetherbee, Donald. **International Relations in Southeast Asia: The Struggle for Autonomy**. USA: Rowman and Littlefield Publishers ,2009.

- F. Martin, Michael. **The 2009 Asia Pacific Economic Cooperation (APEC) Meetings and U.S. Trade Policy.** Washington, DC: Congressional Research Service, 2010.
- F. Fergusson, Ian. **The Trans-Pacific Partnership Negotiations and Issues for Congress.** Washington, DC: Congressional Research Service, 2013.
- F, Zhu. China's rise will be peaceful: how Uni-Polarity matters, in Ross, R.S and Zhu.F, **China's accent: power security and the future of international politics**, Cornell University press, Ithaca and London, 2008
- G. Kaufman, Robert. **In Defence of the Bush Doctrine.** United States: The University Press of Kentucky, 2007.
- Goh, Evelyn. **Great Powers and Southeast Asian Regional Security Strategies: Omnimeshment, Balancing and Hierarchical Order.** Institute of Defence and Strategic Studies, Nanyang Technological University, Singapore, 2005.
- H. Noer, John. **Chock points: Maritime Economic, Concerns in Southeast Asia.** Washington D.C: National Defence University 1996.
- H. Cooper, William. **Free Trade Agreements: Impact on U.S. Trade and Implications for U.S. Trade Policy.** Washington, DC: Congressional Research Service, 2014.
- Haas, Richard. **A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order.** New York: Penguin press, 2017.
- Haddick, Robert. **Fine on the water: china, America and the Future of the Pacific.** Naval Institute Press, 2014.
- Huvley, Tim. **Defending the Lion City: The Armed Forces of Singapore.** St. Leonard's, NSW: Allen and Unwin, 2000.
- Iain Johnston, Alastair. S. Ross, Robert. **Engaging China: The Management of An Emerging Power.** U.R: Routledge, 1999.
- International Institute for Strategic Studies. **The Military Balance.** London: Routledge, 2015.
- Jacques, Martin. **When China Rules the World: the rise of the Middle Kingdom and the End of the Western World.** New York: Penguin press, 2009.
- J. Pearson, Christopher. **String of Pearls: Meeting the Challenge of China's Power across the Asian Littoral,** United States, Strategic Studies Institute, July 2006.
- J. J, Mearsheimer. **The Tragedy of Great Power Politics.** New York, WW. Norton, 2014.
- J. Berteau, David. Green, Michael. Cooper, Zack. **Assessing the Asia-Pacific Rebalance.** Washington DC/ center for strategic and international studies, December 2014.
- K Hong, Yuen Foong. Foreign Policy Analysis and the International Relations to China, in **Oxford Handbook of the international relations of Asia**, eds, Saadia M, pekkanen, John raven hill and Kesemary foot. Oxford: Oxford University press, 2014.
- Kagan, Robert. **The Return of History and The End of Dreams.** London: Atlantic books, 2008.
- Katzenstein, Peter. **A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium.** Ithaca, NY: Cornell university press, 2005.
- Keohane, Robert. Nye, Josef. **Power and Interdependence.** New York: Jr. Pearson Scott, Foresman, 1989.

- Kirshner, The consequences of Chinas economic rise for Sino-U. S relations, in Ross, R.S and Zhu F(ed), **China's ascent: power, security and the future of international politics**. Ithaca and London: Cornell University press, 2008.
- L, Suryadimata. Southeast Asia's Chinese Business in an Era of Globalization: Coping with the Rise of China (ed), **Institute of Southeast Asian studies Singapore**, Singapore, 2006.
- L. Schweller, Randall. Managing the Rise of Great Powers: History and Theory, in: Alastair Iain Johnston and Robert S. Ross (eds), **Engaging China: The Management of An Emerging Power** .UK: Routledge, 1999.
- Lai, David. **The United States and China in Power Transition**, strategic studies institute book, 2001.
- Leifer, Michael. **Singapore's Foreign Policy: Coping with Vulnerability**. London : Routledge, 2000.
- M. Campbell, Kurt. **The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia**. New York: Twelve,2016.
- M, Yahuda. **the international politics of the Asia: pacific**. Routledge: London and New York, 2011.
- Mc Mahon, Robert. **Cold War: A Very Short Introduction**. Oxford, Oxford University Press ,2003.
- Ole, Waever. **Societal Security: The Concept in Identity, Migration and The New Security Agenda in Europe**. London: Pinter,1993.
- O, Buzan, Weaver. B, and others. **Identity Migration, and the New Security Agenda in Europe**, London, Pinter, 1993.
- Ohamlon, Michael. **Hard Power: The new Politics of National Security**. New York: Basics Books, 2006.
- Raine ,Sarah. Le Mière , Christian. **Regional Disorder: The South China Sea Dispute**. London: The International Institute for Strategic Studies, 2013.
- Richard, Sokolsky. Rabasa, Angel. **The Role of Southeast Asia in U.S Strategy Toward China**, Project Air Force, RAND, Santa Monica, 2000.
- S. C Tay, Simon. **Asia Alone: The Dangerous Post-Crisis Divide from America**. Singapore: Wiley, 2010.
- S.L, Shirk. **China: Fragile Superpower**. Oxford and New York, Oxford University press, 2007.
- Sukma, Rizal. **Indonesia and China: The Politics of a Troubled Relationship**. London: Routledge, 1999.
- Sukma, Rizal. Indonesia's Security Outlook, Defence Policy and Regional Cooperation, in **Asia Pacific Countries Security Outlook and its Implications for the Defence Sector**. The National institute for Defence Studies: Japan ,2010.
- Singh, Bilveen. **Singapore: Foreign Policy Imperatives of a Small State**. National University of Singapore: Centre for Advanced Studies, 1988.
- S. Nye Jr, Joseph. **The Future of Power**. New York: Public Affairs, 2011.
- S. Nye, Jr, Joseph. **Soft power: The Means to Success in Politics**. New York: Public Affairs, 2004.
- S Nye Jr, Joseph. **The Power to Lead. London**, Oxford University Press,2010.
- S. Nye, Jr, Joseph. **Bound to Lead: The Changing Nature of American Power**. New York: Basic, 1990.
- Siew Mun, Tang. Malaysia and Northeast Asia, in Abdul Razak Baginda, **Malaysia's Foreign Policy: Continuity and Change**. Malaysia: Marshall Cavendish, 2007.

- Steven, David. **B. Obama: The Reluctant Realist Mideast Security and Policy Studies**. The Begin-Sadat Center for Strategic Studies. Israel, June 2015.
- Stewart Fox, Martin. **A Short History of China and Southeast Asia: tribute, trade and influence**. Crow's Nest: Allen and Umvin, 2003.
- Tow, William. "The Trilateral Strategic Dialogue, Minilateralism, and Asia-Pacific Order Building," in Yuki Tatsumi. Ed, **US-Japan-Australia Security Cooperation: Prospects and Challenges**. Washington: D.C ,2015.
- Townshend, Ashely. Thomas-Noone, Brendan. Steward, Matilda. **Averting Crisis: American Strategy, Military Spending and Collective Defence in the Indo-Pacific**. The United States Studies Center, University of Sydney, August 2019.
- Vickers, Adrian. **A History of Modern Indonesia**. Cambridge: Cambridge University Press ,2005.
- Wang, Yuan-Kang. **China's Strategy and U.S Primacy: is China Balancing American Power?** Washington, DC: The Brookings Institution, 2006.
- Williams, Paul. **Security Studies: An Introduction**. USA and Canada: Routledge, 2008.
- Zakaria, Fared. **The Post American World**. New York: Norton, 2008.

2- MAGAZINES and PERIODICALS :

- A. Laksmana, Evan. Regional Order by other Means? Examining the Rise of Defence Diplomacy in Southeast Asia, **Asian Security**, Vol 8, N° 3, (September2012), pp251-270.
- A. Thayer, Carlyle. the United States and Chinese assertiveness in South China Sea, **Security Challenges**, Vol 6, N° 2, (Winter 2010), pp69-84.
- A. Thayer, Carlyle. ASEAN, China and the Code of Conduct in South China Sea, **SAIS Review of International Affairs**, Vol 33, N° 2, (Summer/Fall 2013), pp75-84.
- B, Garrett. Sino-American Relations in the Era of Globalization: A Frame Work for Analysis, **Procedia- Social Behavioral Sciences**, vol2, issue 5, 2010.pp 7249-7267.
- Ball, Desmond and others. Track 02 Security Dialogue in The Asia Pacific: Reflections and future Directions, **Asian Security**, Vol 2, issue 3, 2006, pp174-188.
- Barnett, Michael. Duvall, Raymond. "Power in International Politics," **International Organization**, Vol 59, N°1, 2005.pp39-75.
- Bilgin, Pinar. Individual and Societal Dimensions of Security, **International Studies Review**, Black, Vol 5, issue 2 (June 2003), pp203-222.
- Brazinsky, Gregg Andrew. The United States and Multilateral Security Cooperation in Northeast Asia **Asian Perspective**, Vol 32, N° 2, 2008.pp21-36
- Buszynski, Leszek. The South China Sea: Oil, Maritime, Claims, and U.S-China strategic rivalry, **The Washington Quarterly**, Vol 35, N° 2. (Spring 2012), pp 139-156.
- C. Banlaoi, Rommel. The Role of Philippine-US Relations in the Global Campaign against Terrorism: Implications for Regional Security, **Contemporary Southeast Asia**, Vol 24, N°2, (August 2002), pp. 294-312
- Capling, Ann. Ravenhill, John. Multilateralising Regionalism: What Role for The Trans-Pacific Partnership Agreement? **The Pacific Review**, vol 24, issue 5, (December 2011), pp553-575
- Christopher, Layne. From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy, **International Security**, vol 22, No1 (summer ,1997), pp 86-124.

- Chun, Chaesung. U. S Strategic Rebalancing to Asia: South Korea's Perspective, **Asia Policy**, N° 15, January 2013.pp13-17
- Clinton, Hillary. Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development, **Foreign Affairs**, November/December 2010.
- Cruz De Castro, Renato. The Revitalized Philippine-US Security Relations: A Ghost from the Cold War or an Alliance for the 21st Century, **Asian Survey**, Vol 43, N°6 (November-December 2003), pp971-988.
- Cruz De Castro, Renato. Special Relations and Alliance Politics in the Philippine -US Security Relations 1990-2002, **Asian Perspective**, vol 27, N° 1,2003.
- Cruz De Castro, Renato. The Limits of Twenty-First Century Chinese Soft-Power Statecraft in Southeast Asia: The Case of the Philippines, **Issue and Studies**, Vol43, No 4, (December2007), pp77-116
- D.Swaine Michael, Reverse Course ? The Fragile Turnaround in U.S-China Relations, **Policy Brief**, No 22, Carnegie Endowment for International Peace, February 22, 2003.pp1-8.
- Delish, J. 9/11 and U.S-China Relations, Foreign Policy Research Institute, **E-Notes**, September 2011.
- Dosch, Jon. toward a new Pax Sinica? relations between China and Southeast Asia in the early 21st century, **Mexico y la Cuenca del Pacifico**, Vol 12, N° 34 (March / April 2009), pp13-38.
- EB, Montgomery. Contested Primary in the Western Pacific: China's Rise and the Future of the U. S Power Projection, **International Security**, vol38, N° 04, 2014.pp115-149.
- Emerson, Donald. Challenging ASEAN: the US Pivot through South East Asia's Eyes, **Global Asia**, N° 7, Winter 2012.
- Etzioni, Amitai. Air Sea Battle: A Case Study in Structural Inattention and Subterranean Forces, **Armed Forces and Society**, Vol42, issue 1, September 2014.pp1-23.
- Evans, Paul. The Prospects for Multilateral Security Cooperation in The Asia Pacific Region, **The Journal of Strategic Studies**, Vol 18, N°3, September 1995, pp201-217.
- F. Krepinevich Jr, Andrew. the pentagon's wasting assets: the eroding foundations of American power, **Foreign Affairs**, Vol 88, N°4, July/August, 2009.
- G, Lofflmann. The Pivot between Containment, engagement and restraint: President Obama's conflicted grand strategy in Asia, **Asian Security**, vol12, N°2, 2016.pp 92-110.
- Ganesan, N. Singapore's Foreign Policy Terrain, **Asian Affairs: An American Review**, Vol 19, N° 02, (October1992), pp67-79.
- Geung Chon, Bae. Moving Forward with Korea's, Northeast Asian Cooperation Initiative, **Korea Focus**, The Institute of Korean Studies, Vol 13, N° 3, May-June 2005.
- Goh, Evelyn. Great Powers and Hierarchical Order in Southeast Asia: Analyzing Regional Security Strategies, **International Security**, Vol 32, N°3, (winter 2007/2008), pp113-157.
- Guihong, Zhang. U.S security policy towards Southeast Asia after September 11, and its implications for China: a Chinese perspective, **Strategic Analysis**, vol27, issue 2, 2003, pp145-171.
- Hachigian, Nina. Sutphen, Mona. Strategic Collaboration: How the United States Can Thrive as other Powers Rise, **Washington Quarterly**, vol 31, No 4 (September 2008), PP43-57

- Hogenson, Gunhild. Vigel Rottem, Svein. Gender Identity and The Subject of Security, **Security Dialogue**, Vol 35, N°2 (June 2004), pp155-171
- J. Tellis, Ashley. balancing without containment: A U. S strategy for confronting Chinas rise, **The Washington Quarterly**, vol 36, N° 04, (2013). pp109-124.
- Jeok Park, Jae. “The U.S.-Led Alliances in the Asia-Pacific: Hedge against Potential Threats or an Undesirable Multilateral Security Order?”, **The Pacific Review**, vol 24, N° 2, May 2011.pp137-158.
- kolmas, Michael. kolmasova, Sarika. A Pivot that never existed: America’s Asian Strategy under Obama and Trump, **Cambridge Review of International Affairs**, vol 32, N° 1, January 2019.pp 61-79.
- Kun, Zhai. What Underlies the U. S-Philippine Joint Military Exercise?, **Beijing Review**, March 14, 2002.pp81-118
- Layne, Christopher. the U. S-Chinese power shift and the end of the Pax Americana, **International Affairs**, vol 94, issue 1, (2018). pp89-111.
- Logan, Justin. China, America and the pivot to Asia, **Policy Analysis**, N° 717, Cato institute, 8 January 2013.pp1-28
- M. D, Swaine. Chinese Leadership and Elite Responses to the U.S. Pacific Pivot, **China Leadership Monitor**, N° 38, 2012.pp1-26.
- M. Kristensen, Hans. S. Norris, Robert. Chinese Nuclear Forces 2018, **Bulletin of the Atomic Scientists**, Vol 74, N° 4, (June 2018), pp289-295.
- Mearsheimer, J. M. Walt, Stephen. The Case for Offshore Balancing: A Superior U.S Grand Strategy, **Foreign Affairs**, Issue4, 2016.
- Ming-Te, Hung. Tai-Ting Liu, Tony. Sino-US strategic competition in Southeast Asia: China’s rise and U.S foreign policy transformation since 9/11, **Political Perspectives**, Vol 5, issue 3, 2011, pp96-119.
- Mishra, Rahul. The US Rebalancing Strategy/ Pivot to Asia: Responses from Southeast Asia, ED S. D Muni, Vivek Chadha, **Asian Strategic Review**, Institute for Defence Studies and Analysis, 2014.pp149-174.
- Mohan, C. Reja. India: Between Strategy Autonomy and Geopolitical Opportunity, **Asia Policy**, N° 15, January 2013.
- Nossel, Suzanne. Smart Power, **Foreign Affairs**, Vol 83, N° 2 ,2004
- Nye, Joseph. China’s Re-emergence and the Future of the Asia-Pacific Survival, **Global Politics and Strategy**, vol39, N° 4, 1997.pp65-79.
- Obama, Barack. Ridiculing American leadership, **Foreign Affairs**, vol 86, No 4 ,2017.
- Posen, Barry. Pull Back: The case for a Less Activist Foreign Policy, **Foreign Affairs**, vol92, N°1, 2013.
- R.J, Art. The United States and the Rise of China: Implications for the long haul, **Political Science Quarterly**, vol125, N°3, 2010.pp359-391.
- R. Mauzy, Diane. L. Job, Brian. S Policy in SEA: Limited Re-engagement of ten years of Benign neglect, **ASIAN SURVEY**, Vol47, N° 4 (July / August 2007), pp622-641.
- Rice, Condoleezza. Campaign 2000: Promoting the National Interest, **Foreign Affairs**, Vol 79, N°1, January/ February, 2000.

- Ross, Robert. The Problem with the Pivot, **Foreign Affairs**, Vol 91, N° 6, November /December 2012.
- Ruland, Jurgen. The Contribution of Track Two Dialogue Towards Crisis Prevention, **ASIEN**, N° 85, October 2002, pp84-96.
- S.D, Sharma. China as the World's Creditor and the U. States as the World's Debtor: implications for Sino-American relations, **China Perspective**, vol 84, No 4 ,2010, pp100-115.
- Saunders, Phillip. The Rebalance to Asia: US-China Relations and Regional Security, **Strategic Forum**, N° 81, August 2013.pp1-16
- Spatafora, Giuseppe. Trump's Foreign Policy in Asia, **Instituto Affari Internazionali**, April 2017.pp1-9.
- Storey, Ian. Cook, Malcolm. The Impeding Trump Presidency and Southeast Asia, **Yusuf Ishak Institute (ISEAS)**, Singapore, N° 63,21 November2016.
- T. Tow, William. Minilateralism security's Relevance to US Strategy in the Indo-Pacific: Challenges and Prospects, **The Pacific Review**, vol 32, issue 2, 2019, pp 232-244.
- T. Yap, Josef. "Consequences of the US Rebalance to Asia: Implications for the Philippines", **The National Strategy Forum Review**, vol22, N°2, Spring 2013.pp149-174.
- W. Drezner, Daniel. Does Obama have a Grand Strategy, **Foreign Affairs**, vol 90, N°4, 2011
- Wesley, Michael. What's at stake in the South China Sea? Mac Arthur foundation and Lowy institute for international policy, **Strategic Snapshots**, N° 11, (July 2012).
- White, Hugh. Without America: Australia in the New Asia, **Quarterly Essay**, issue 68, No 399, November 2017.
- Xiaoyu, Zhao. Why Obama's Rebalance towards Asia-Pacific was unsuccessful, **International Studies**, Jawaharlal Nehru University, vol55, N°2, 2018.pp87-105.
- Ye, Min. "China and Competing Cooperation in the Asia-Pacific: TPP, RCEP and the New Silk Road," **Asian Security**, vol 11, N° 3, 2015.pp206-224.
- Zhang, Feng. Challenge Accepted: China's Response to the US Rebalance to the Asia-Pacific, **Security Challenges**, Vol 12, N° 3, 2016.pp45-60.

4- Dictionaries

- OED (Oxford English Dictionary), **The shorter Oxford English Dictionary**. Oxford: Oxford University Press, 1983.

5- Reports

- Arai Tat sushi and others. **Clash of National Identities: China, Japan and the East China Sea Territorial Dispute**, Woodrow Wilson International Center for scholars: Asia Program, Washington DC, 2013.
- Dormandy, Xenia. Kinane, Rory. **Asia-Pacific Security: A Changing Role for The United States**, Chatham House Report, The Royal Institute of International Affairs, London, April 2014.
- Ghebali, Victor-Yves. Sauerwiein, Brigitte. **European Security in 1990's: Challenge and Perspectives**, Geneva UNIDIR, New York, Geneva: UN, 1995.

- J. Green, Michael. Szechenyi, Nicholas. **Power and order in Asia: A Survey of Regional Expectations**, Center for Strategic and International Studies (CSIS), July 2014.
- Hanson, Fergus. **Australia and New Zealand in the World: Public Opinion and Foreign Policy**, Lowy Institute for International Policy, Sydney, 2012.
- Hsu, Kimberly. **Air Defence Identification zone Intended to Provide china Greater Flexibility to enforce East china Sea claims**, U.S.-China Economic and Security Review Commission Staff Report, Washington DC, 14 January 2014.
- K Nanto, Dick. **The Global Financial Crisis: Analysis and Policy Implications, CRS Report**, No 34742, Congressional Research Service, Washington D.C, 2 October 2009.
- L. Armitage, Richard. S. Nye, Jr, Joseph. **CSIS Commission on Smart Power: A Smarter more Secure America**. Washington D.C: The CSIS Press, 2007.
- Lee, Chia-Yi. Lee, Su-Hyun .The Trump Era and the Trade Architecture in the Asia Pacific, S. Rajaratnam school of international studies (RSIS), **Policy Report**, May 2017.
- Manyin, Mark et al. **Pivot to the Pacific the Obama Administrations Rebalancing toward Asia's**, Congressional Research Service Report for Congress, March 28, 2016.
- Mazza, Michael. **An American Strategy for Southeast Asia**. American Enterprise Institute, August 2018.
- O'Rourke, Ronald. **Maritime Territorial and Exclusive Economic Zone (EEZ) Disputes Involving China: Issue for Congress, CRS Report**, Washington D.C, Library of Congress, Congressional Research Service 11 April 2014.
- Report to congress of the U.S-China economic and security review commission, Washington, November 2014.
- Sing, Teshu. **South China Sea: emerging security architecture, institute of peace and conflict studies, Special Report**, No 132, August 2012.
- Siew Mun Tang and others, **The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report**, ASEAN Studies Centre, ISEAS-Yusof Ishak Institute, Singapore ,29 January 2019
- Siew Mun Tang and others, **The State of Southeast Asia: 2020 Survey Report**, ASEAN Studies Centre, ISEAS-Yusof Ishak Institute, Singapore ,16 January 2020.
- Swedish Emergency Management Agency, **Societal Security and Crisis Management in the 21st century**, Stockholm, Sweden ,2004.
- Vaughn, Bruce. **US Strategic and Defence Relationships in the Asia -Pacific Region**, CRS Report for Congress USA, Congressional Research Service, January 22 ,2007.
- U.S. Department of Defense, **Quadrennial Defense Review Report**. Washington, DC: Government Printing Office, February 2010.
-, **US Alliances and Emerging Partnerships in Southeast Asia out of the Shadows**, a Report of the CSIS Southeast Asia Initiative, Center for Strategic and International Studies, Washington ,2009.

6- Working Paper:

- A. Thayer, Carlyle. Southeast Asia: Patterns of Security Cooperation, **Australian Strategic Policy Institute (ASPI)**, Australia, September 2010.
- Chinwanno, Chulacheeb. "Thai-Chinese Relations: Security and Strategic Partnership", **RSIS Working Papers**, 155, March 24, 2008.

- Cottey, Andrew. Foster, Anthony. Reshaping Defence and Diplomacy: New Roles for Military Cooperation and Assistance, **Adelphi Paper**, No 365, Oxford University Press for the International Institute of Strategic Studies, 2004.
- G. Sutter Robert and others. Balancing Acts: The U.S Rebalance and Asia-Pacific Stability, **Research Paper**, Elliott School of International Affairs and Sigur Center for Asian Studies, Washington, DC, August 2013.
- Gindrarsah, IIS. Indonesia's Defence Diplomacy: Harnessing the Hedging Strategy against Regional uncertainties, **RSIS Working Paper**, Singapore, 9 June 2015.
- Goh, Evelyn. Meeting the China Challenge: The U.S in Southeast Asia Asian Regional Security Strategies, **Policy Studies**, No 16, East West Center, Washington, 2005.
- kurlantzick, Joshua. The pivot in South East Asia: Balancing interests and values, **Working Paper**, Council on Foreign Relations, January 2015.
- Moller, Bjorn. The Concept of Security: The Pros and Cons of expansion and contraction", **Paper** for Joint Sessions of the Peace Thesis Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (I.P.R.A), Finland, 5-9 August, 2000
- Southgate, Laura. The Asia Pivot as a Strategy of Foreign Policy: a source of peace or a harbinger of conflict? **Working Paper** presented at the International Studies Association (ISA), Hong Kong Conference ,15-17 June 2017.
- Sultan, Beenish. US Asia Pivot Strategy: Implications for the Regional States, **ISSRA Papers**, Institute for Strategic Studies: Research and Analysis (ISSRA), National Defence University, Islamabad, 2013
- T. Tow, William Trump and Strategic Change in Asia, **Australian Strategic Policy Institute (ASPI)**, January 2017.
- W. Chris King, Colonel. Understanding International Environmental Security: A Strategic Military Perspective, **Research Paper**, Army Environmental Policy Institute, November 2000.

7- Thesis:

- Anlidge, Kevin. **Security in Southeast Asia, how are Southeast Asian Countries due to the Rise of China as a regional and Global Power?** Master Thesis of Indonesian Relations: Victoria University of Wellington, 2011.
- Heritage, Anisa. **Interpreting the Obama Administration's Rebalance Strategy: Sustaining U.S. hegemony in the Asia-Pacific**, unpublished PhD Thesis: University of Kent, September 2016.
- Nguyen, Thihai Yen. **Sino-American interactions in Southeast Asia 1991-2015: implications for Vietnam**, PhD Thesis. University of Wollongong: Australia, October, 2015.
- Sidhartro R, Suryodipuro. **Implications of Sino-American Strategic Competition on Southeast Asia's Post-Cold war Regional Order**, Master Thesis of Arts in national Security Affairs. Naval post graduate school: Monterey, California, December 2003.
- Vu Duy, Thanh. **Possible Scenarios for China-U. S Relations by 2030**, Master Thesis. Victoria University of Wellington ,2014.
- YEN NGUYEN, THI HAI. **Sino-American Interactions in South East Asia 1991-2015, implications for Vietnam**, PhD Thesis. Faculty of Law: Humanities and the Arts University of Wollongong, 2015.
- Y, C, Lu. **From Confrontation to Accommodation: China's Policy towards the U.S in the post-Cold War Era**, PhD Thesis. George Washington University, 2009.

8- OFFICIAL DOCUMENTS:

- Department of National Defence. **Philippine Defence Transformation White Paper** (Philippine, July 23, 2012).
- Ministry of Defence. **Defending Singapore in the 21st Century** (Singapore, 2000)
- The President of United States, **National Security Strategy** (May 2010).
- The National Intelligence Council, **Global trends 2030: Alternative Worlds**. (Washington DC, 2012).
- United states Department of Defence, **Sustaining US Global Leadership: Priorities for 21st Century Defence** (Washington DC, 2012).
- U.S Department of Defence. **Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 21st Century Defence** (Washington D.C, January 2012)
- U.S Senate, **Committee on Foreign Relations, Re-balancing the Rebalance: Resourcing U.S Diplomatic Strategy in the Asia-Pacific Region** (Washington DC, April 17, 2014)
- U.S. Department of Defense. **The United States Security Strategy for East Asia-Pacific Region** (Washington D.C., 1998).
- United States. **National security strategy** (May 2010).
- Vietnam National Defence. **Socialist Republic of Vietnam Ministry of National Defence** (Hanoi, 2009).
- White House, **National Security Strategy of the United States of America** (Washington DC, 2017).

9- Journals

- A, Martin, Yee. territorial disputes in East Asia: a comparative analysis of South China Sea and the East China Sea, **Journal of Current Chinese Affairs**, vol40, issue 2, 2011.
- Athar Bukhari Syed Adnan and others. Dynamics of Geostrategic environment in Asia-Pacific: The United States' Asia Pivot/Rebalancing Strategy and Chinese Response, **Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)**, vol36, No2,2016. Baum J. Robert. Wally, Stefan. Strategic Decision Speed and Firm Performance, **Strategic Management Journal**, Vol 24, N° 11, November 2003.
- Busakorn, Chantasasawat. "Burgeoning Sino-Thai Relations: Heightening Cooperation, Sustaining Economic Security", China: **An International Journal**, vol 4, No1, March 2006.
- Garrett, Banning. Glaser, Bonnie. Does China Want the U.S Out of Asia?, **CSIS Pacific Forum PacNet Newsletter**, N° 22, May 30, 1997.
- Indonesia Defence Update, **Military Technology**, Vol 34, Issue 11,2003
- Kuik, Cheng-Chwee. How Do Weaker States Hedge? Unpacking ASEAN State's Alignment Behavior Towards China, **Journal of Contemporary China**, Taylor and Francis Group, 2016
- Nye, Joseph. The US Can reclaim Smart Power, Belfer Center for Science and International Affairs, **Los Angeles Times**, January 2009.
- Scott Keltie, J. Some Geographical Problems, **The Geographical Journal**, Vol 10, N° 3, September 1897.
- Syed Adnan Athar Bukhari and others. Dynamics of Geo-Strategic Environment in Asia-Pacific: The United States' Asia Pivot/Rebalancing Strategy & Chinese Response, **Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)**, Vol. 36, N° 2 ,2016.
- World Defence Almanac 2002-2003, **Military Technology**, Vol.27, Issue 1, 2003.

- Y, Zuo. the America's Retrenchment and the Future of Asia-Pacific Order, **Journal of contemporary Asia-Pacific studies**, vol4, 2014.
- Youn Jing, Zhou. The Big Power Game in the Honey Moon between ASEAN and the United States, **Nanfeng Dushi Daily**, September 2010.
- X.T, Yan. The Instability of China-US Relations. **The Chinese Journal of International Politics**, vol 3, issue 3, 2010.
- Y, Peng. Sino-American Relations: New Changes and New Challenges, **Australian Journal of International Affairs**, vol 61, issue 1, 2007.

10- E-SOURCES :

- Acharya, Amitav. recording Asia: cooperative security or concert of powers, institute of Defence and strategic studies, Singapore
<https://bit.ly/2Vv4WiZ> (accessed on 23/07/2017)
- Ayson, Robert. Australian move might Threaten New Zealand Relationship with China, The Dominion Post, October 13,2013.
<https://bit.ly/37s9Dyw> (accessed on 22/07/2018).
- A New type of U.S China military relationship, 11 September 2013
<https://bit.ly/2Ujij6x> (accessed on 22/07/2019)
- ASEAN Key Figures 2018, The ASEAN Secretariat Jakarta.
<https://bit.ly/32fbrlh> (accessed on 04/11/2018)
- Bonnie. S, Glaser. understanding recent developments in U.S-China-ASEAN relation: A U.S perspective.
<https://bit.ly/2UjafCP> (accessed on 22/07/2013).
- Blumenthal, Dan et al. Asian alliances in the 21st Century, project 2049 institute, August 2011.
<https://bit.ly/2vUXepW> (accessed on 08/08/2019)
- Bureau of East Asia and Pacific Affairs, United States Relations with Thailand, Fact Sheet, United States Department of State, July 3 ,2002
<https://bit.ly/35h6263> (accessed on 24/07/2017)
- Cao, Joseph. CAO: China's Salami-Slicing Strategy: Beijing Presents a Serious Challenge to Obama's Asian Pivot, 16 June 2014.
<https://bit.ly/37uyqIU> (accessed on 11/07/2018).
- Carter, Ashton. The U.S Strategic Rebalance to Asia: A Defence Perspective, Speech Delivered to the Asia Society, New York, August 2012,
<https://bit.ly/2NUC2WP> (accessed on 27/06/2018).
- Census Bureau, trade in goods with Thailand, United States Commerce Department
<https://bit.ly/30QsyQ4> (accessed on 24/07/2017)
- Cambodia, Office of the United States Trade Representative, Executive Office of the President
<https://bit.ly/2NANbMp> (accessed on 17/01/2018).
- Clinton, Hillary. America's Pacific Century, Foreign Policy, 11 October 2011.
<https://bit.ly/37tRfG4> (accessed on 28/07/2018)
- Clinton, Hillary. I'm responsible for diplomat's security, CNN, 16 October 2012,
<https://cnn.it/37i0IFc> (accessed on 03/07/2018).
- Chellaney, Brahma. China's Salami-Slice Strategy
<https://bit.ly/30UA3a3> (accessed on 11/07/2018).
- China's Military Rise: The Dragon's New Teeth: A Rare Look Inside the world's Biggest Military Expansion, The Economist, 7 April 2012
<https://econ.st/38GLkh6> (Accessed on 06/07/2018).

- Council on Foreign Relations, America's Pivot to Asia Actually Led to Drop in Security Assistance for Southeast Asia.
<https://on.cfr.org/2ZQ6bLy> (accessed on 20/10/2018).
- David Goldman, Worst Years for Jobs Since 2.5, CNN, 9 January 2009,
<https://cnn.it/37ITQkQ> (accessed on 23/07/2018)
- Ding Chen, Ding. Wang, Yoy. Can the U.S Compete with China in Southeast Asia? The Diplomat, 07 August 2018.
<https://bit.ly/3andVZZ> (accessed on 26/07/2019)
- Donilon, Tom. "America is Back in the Pacific and will Uphold the Rules", Financial Times, 27 November 2011.
<https://on.ft.com/38JWKRF> (Accessed on 06/07/2018)
- Donilon, Tom. Remarks by Tom Donilon, National Security Advisor to the President: The United States and the Asia-Pacific in 2013, Speech Delivered at the Asia Society, New York, 11 March 2013.
<https://bit.ly/2TWIrEH> (accessed on 30/07/2018).
- Duffin, Erin. U.S. defense outlays and forecast 2000-2029 (as a percentage of the GDP), January 29, 2020.
<https://bit.ly/2Ufgecl> (accessed on 01/02/2020).
- Factsheet, The Fiscal Year 2014 Federal Budget and The Asia-Pacific, The White House, 12 April 2013.
<https://bit.ly/2QisXHO> (accessed on 15/07/2018).
- Feng, Zhu. Are China and U.S going to enter into a geopolitical confrontation? Global Times, 13 January 2012.
<https://bit.ly/2t7b8DS> (accessed on 11/01/2018).
- Fergusson et al, The Tramp-Pacific Partnership (TPP) Negotiations and Issues for Congress, CRS Report No R42694, Washington D.C, Congressional Research Service, 13 December 2013,
<https://bit.ly/37q7hAu> (accessed on 03/07/2018).
- Ford, John. The Pivot to Asia was Obama's Biggest mistake, The Diplomat ,21 January 2017.
<https://bit.ly/37EmvSo> (accessed on 05/12/2018)
- Fortuna Anwar, Dewi. An Indonesian Perspective on the U.S Rebalancing Effort Toward Asia, National Bureau of Asian Research, 26 February 2013.
<https://bit.ly/2NDQLVO> (accessed on 26/06/2018).
- Golvin, Geoff. study: China will overtake the US as world's Largest Economy before 2030, Fortune ,9 February 2017
<https://bit.ly/2ZF8WPZ> (accessed on 13/07/2018)
- Government of Australia, Department of Foreign Affairs and Trade, The East Asia Summit,
<https://bit.ly/355RLlh> (accessed on 03/07/2018).
- Grace, Abigail. Beyond Defining a Free and open Indo-Pacific, The Diplomat ,06 September 2018
<https://bit.ly/3bfiFlm> (accessed on 25/07/2018)
- H. Cordesman, Anthony. Chinese Strategy and Military Modernization in 2016: A Comparative Analysis, CSIS Final Review Edition, 5 December 2016.
<https://bit.ly/35sv6pN> (accessed on 05/07/2018).
- H. Frederick ,William . R. Leinbach ,Thomas . Southeast Asia, Encyclopedia Britannica
<https://bit.ly/39Eiqy2> (accessed on 26/06/2017).
- Hagel, Chuck. Secretary of Defence Speech: IISS Shangri-La Dialogue, Speech Delivered at the Shangri-La Dialogue, Singapore, May 31, 2014
<https://bit.ly/3alcMwL> (accessed on 31/06/2018).
- Harding, Robin. Donald Trump With Drawal from TPP Creates High Stakes Turmoil, 4 May 2017
<https://on.ft.com/2Osh1Tq> (accessed on 05/07/2018).
- How to get a date: The Year when the Chinese Economy will truly eclipse America's is in sight, The Economist ,31 December 2011.
<https://econ.st/36cTjl1> (accessed on 13/07/2018)

- How India Plans to Counter China's Salami Slicing Strategy, 12 July 2018
<https://bit.ly/2RJrieM> (accessed on 11/07/2018).
- IHS Jane's. Jane's Sentinel Security Assessment Southeast Asia: External Affairs, Philippines, London, 2010.
<https://bit.ly/3bAhQ5T> (accessed on 29/03/2017)
- Indonesia announces Konfrontasi(confrontation), 20 January 1963.
<https://bit.ly/2Vz9sg2> (accessed on 11/10/2018).
- Jiapei, Wang. Trump's Asia Pacific Policy: Features and Directions, China Institute of International Studies (CIIS), 11September 2017.
<https://bit.ly/2ypu8Nd> (accessed on 05/11/2018)
- Keshap, Atul. Why APEC Matters, Department of State, 10 January 2013
<https://bit.ly/2shfqZ3> (accessed on 03/07/2018).
- karanbir Gurung, Shaurya. China Defence Budget 175 billion, India 45 billion, 06 March2018
<https://bit.ly/2ZLg4u8> (accessed on 13/07/2018)
- Khalilzad, Zalmay. Congage China, Rand Corporation 1999.
<https://bit.ly/33Mz8dd> (accessed on 07/08/2018).
- Keck, Zachary. China's Defense Budget: A mixed Bag, The Diplomat, 8 March 2014.
<https://bit.ly/2sUkzq2> (Accessed on 06/07/2018).
- Kivimaki, Timo. Delman, Jorgen The Security Situation in Asia: Changing Regional Security Structure? the Opportunities of The European Union to Play a Role in Asian Security Politic, Nordic Institute of Asian Studies, Copenhagen, June 2005.
<https://bit.ly/2LUcLLD> (accessed on 18/07/2017).
- Krepinevich, Andrew. Why Air sea Battle? Washington DC: Center for Strategic and Budgetary Assessments, 2010.
<https://bit.ly/36nR51r> (Accessed on 07/07/2018).
- Malaysian National Defence Policy (2011)
<https://bit.ly/2LSuWS6> (accessed on 08/11/2017).
- Marvin, Kalb. China is not the Soviet Union, 10 January 2012.
<https://brook.gs/38GkuFE> (accessed on 14/01/2019).
- M, Xia. China Threat or a Peaceful Rise of China
<https://nyti.ms/2xti93S> (accessed on 28/07/2019).
- M. Gates, Robert. Strengthening Security Partnership in the Asia-Pacific, Speech Delivered at the Shangri- la Dialogue, Singapore, 05 June 2010.
<https://bit.ly/2ux4neT> (accessed on 27/06/2018)
- MC Donald, Mayra. Asia's Defence Spending Overtakes Europe's: IISS, Reuters, 14 March 2013
<https://reut.rs/2GpD5d2> (Accessed on 06/07/2018)
- Mishra, Rahul. "Vietnam-US Rapprochement: A New Phase", IDSA Comment, September 2, 2013
<https://bit.ly/2Nqc3WP> (accessed on 14/01/2018).
- Morgenthau, Han. Politics among nations, The Struggle for Power and Peace
<https://bit.ly/2ISwEYT> (accessed on 23/12/2016)
- Naidu, G.V.C. Multilateralism and Regional Security: Can the ASEAN Regional Forum Really make a difference?, Asia Pacific Issues East West Center, N°45, August 2000
<https://bit.ly/31UpbsF> (accessed on 23/07/2017).
- Natalegawa, Marty. Indonesian Foreign Minister Marty Natalegawa, Remarks Delivered at the Asia Society New York, 19 September 2013.
<https://bit.ly/2NCItgO> (accessed on 26/06/2018).
- Office of the Press Secretary, Executive Order 13534-National Export Initiative, The White House, 11 March 2010.
<https://bit.ly/2QqntKV> (accessed on 03/07/2018).
- Orchard, Phillip. the US narrows its focus in Southeast Asia ,17 November 2017,
<https://bit.ly/2q2nisA>(accessed on 05/11/2018)

- Parameswaram, Prashanth. What's Next for US Indonesia Defence Relations Under Trump?, The Diplomat, 24 January 2018
<https://bit.ly/2OjC6zF> (accessed on 27/08/2018).
- Panetta, Leon. Speech at the IISS Asia Security Summit "Shangri-La Dialogue, Singapore, 2 June 2012.
<https://bit.ly/379WdGW> (accessed on 28/07/2018).
- Panetta, Leon. Shangri-La Security Dialogue, Speech Delivered to the Shangri-La Security Summit, Singapore, 2 June 2012.
<https://bit.ly/2NXlDdW> (accessed on 27/06/2018).
- Philippine's Department of Foreign Affairs: Philippine Foreign Policy
<https://bit.ly/35GnYrd> (accessed on 11/10/2017).
- Pongsudhirak, Thitinan. "Obama's Southeast Asia Visit: Reengaging with the Region", East Asia Forum, November 20, 2012.
<https://bit.ly/2RepaeP> (accessed on 14/01/2018).
- Powell, Colin. Confirmation Hearing by secretary – designate Colin L. Powell, U.S Department of State Archive, January 17, 2001.
<https://bit.ly/39hMu2w> (accessed on 26/07/2019).
- Plante, Chris. U.S Quietly Resumes Surveillance Flights off china's, 15 may 2001,
<https://cnn.it/2sXWlv7> (accessed on 09/08/2018).
- President Obama at The East Asia Summit, The White House Blog, 8 November 18, 2011,
<https://bit.ly/354M9OD> (accessed on 03/07/2018).
- Pu, Wei. How the Eleven-Dash Line Became a Nine-Dash Line, And Other Stories, 16/07/2015
<https://bit.ly/38rXKt5> (accessed on 22/01/2019).
- Rama Chandran, Shastri. India Rejects Linchpin role in U.S Strategy to Rebalance Asia, In Depth News, 13 June 2012.
<https://bit.ly/2MLggUQ> (accessed on 22/07/2018).
- Rebalance to Asia led to Drop in Security Assistance for Southeast Asia
<https://bit.ly/2SOzhcV> (accessed on 20/10/2018)
- "Reply by Minister for Defence Dr Ng Eng Hen to Parliamentary Question on the US Pivot towards Asia", The Strait Times.
<https://bit.ly/2QQ6KC6> (accessed on 14/01/2018).
- Reviving the Silk Road
<https://bit.ly/37IN8fc> (accessed on 23/01/2019)
- Richter, Felix. China Posts Weakest Economic Growth Since 1990, 17 January 2020
<https://bit.ly/2ROP3U9> (accessed on 19/01/2020)
- Rice, Susan. Remarks as Prepared for Delivery by National Security Advisor Susan E. Rice, Speech Delivered at George Town University, Washington D.C, 20 November 2013
<https://bit.ly/2NWN6m3> (accessed on 30/07/2018)
- Rolfe, Jin. Welcome in Asia: China Multilateral Presence.
<https://bit.ly/2Vmlbxs> (accessed on 23.07.2017).
- Sang-ho, Song. U.S. steps up policy for Asia-Pacific rebalancing
<https://bit.ly/35KRFGx> (accessed on 10/01/2018)
- S. Nye, Joseph. Nye, Joseph. Commentary: How Obama Leads Harvard Kennedy School?
<https://bit.ly/2u1SAF3> (accessed 28/12/ 2018).
- Sathirathai, Surakiart. Thailand and The United States: Two Centuries of Partnership, Speech to Asia Society, Washington D.C September 20, 2004.
<https://bit.ly/2AOWPUT> (accessed on 20/10/2017).
- SCO, "India, Pakistan to become full members, Turkey Dialogue Partners, Afghanistan Observer", Center for Research on Globalization, 4 November 2011
<https://bit.ly/36pQAEk> (accessed on 13/07/2018)
- Singapore Among 50 Nations Signing AIIB Charter.

- <https://bit.ly/2NVFPTQ> (accessed on 23/01/2019).
- Sina, United States forces Japan will move out Okinawa, 6 February 2012.
- <https://bit.ly/2ty3KBw> (accessed on 11/01/2018).
- Sheng, Zhong. "Goals of U.S. 'Return to Asia' Strategy Questioned," People's Daily, October 18, 2011
- <https://bit.ly/2QKd7XV> (accessed on 11/01/2018).
- Speech by minister mentor Lee Kuan Yew at the U.S ASEAN business councils 25th anniversary, Gala Dimmer in Washington DC, 27 October 2009.
- <https://bit.ly/3bwdEUz> (accessed on 30/07/2017).
- Sullivan, UJ, Andy. Bankruptcy Fillings up 21 Percent in 2008, Reuters, 5 March 2009
- <https://reut.rs/2ZlwaV9> (accessed on 03/07/2018).
- Sukma, Rizal. Without Unity: No Centrality, The Jakarta Post, 17 July 2012.
- <https://bit.ly/2UEyyKA> (accessed on 29/03/2017)
- [Szmigiera](#), M. Direct investment position of the U.S. in Asia Pacific 2000-2018, Sep 2, 2019
- <https://bit.ly/2SwCNZg> (accessed on 29/12/2019).
- The white house, National security strategy, February 2015.
- <https://bit.ly/39ma26m> (accessed on 02/08/2019).
- The 20 countries with the largest gross domestic product (GDP) in 2019
- <https://bit.ly/39970Tp> (accessed on 01/02/2020)
- Tow, William T. Assessing US Bilateral Security Alliances in the Asia Pacific's Southern Rim: why San Francisco System Endures, Strategic Studies Institute, October 1999.
- <https://bit.ly/2IKBzM4> (accessed on 10/07/2017).
- U.S Withdrawal from TPP a very Serious Mistake- Culter, New Straits Times ,08 February 2018
- <https://bit.ly/35tplrY> (accessed on 05/07/2018).
- U.S Will not back track on rebalance toward Asia ,23 July 2013.
- <https://bit.ly/2ugERdB> (accessed on 11/01/2018).
- Vietnam Foreign Policy.
- <https://bit.ly/30S3FDE> (accessed on 20/10/2017).
- Vannarith, Chheang. Minilateralism in Southeast Asia,12 February 2019
- <https://bit.ly/2H0sm9m> (accessed on 25/07/2018).
- V, D, Cha. Ripe for Rivalry: has Asia's moment of reckoning finally arrived? 13 December 2012.
- <https://bit.ly/2xol39S> (accessed 27/07/2019).
- VIAU, H  l  ne. La (Re)conceptualisation de la s  curit   dans la th  orie r  aliste, et critique, quelques pistes de r  flexion sur les concepts de s  curit   humaine et de s  curit   globale, Montr  al, Centre d'  tudes des sciences politique et   trang   de s  curit  , 2000.
- <https://bit.ly/3dMRAau> (accessed on 29/03/2017)
- Watson Anday, Barbara. Introduction to Southeast Asia, History, Geography and Livelihood
- <https://bit.ly/2N3eQpg> (accessed on 27/03/2017)
- Wager, Daniel. Implications of the U.S Withdrawal from the TPP, 2016.
- <https://bit.ly/2FqEJuG> (accessed on 05/07/2018).
- Weymouth, Lally. An interview with Singapore Prime Minister Lee Hsien Loong,15 march2013
- <https://wapo.st/3a4iwAy> (accessed on 14/01/2018).
- White House, U.S -China Joint Statement, 17 November 2009,
- <https://bit.ly/30fDZ4R> (accessed on 26/06/2018).
- Xinbo, Wu. Beijing's Wish list: A Wiser China Policy in President Obama's Second Term, Brookings Institution, December 2012.
- <https://brook.gs/3081LzW> (accessed on 11/01/2018).
- Yeo, George. The U.S Role in the Asian Dream, Asia week, April 20,2001.
- <https://bit.ly/2octCAA> (accessed on 20/10/2017).
- Yuan, Jing Dong. Asia Pacific Security: China's Conditional Multilateralism and Great Power entente, The Strategic Studies Institute, January 2000

قائمة المصادر والمراجع

<https://bit.ly/339UJeg> (accessed on 23/07/2017)

- Yushan, Deng. Build Trust to avert Tragedy, 7 May 2012.

<https://bit.ly/38jPvz2> (accessed on 26/06/2018.)

فہرس

الجدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الحرية لدول جنوب شرق آسيا لسنة 2007 و2018	33
02	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول رابطة الآسيان 2000-2017	35
03	الجزر المهمة في بحر الصين الجنوبي	41
04	احتياطي الغاز الطبيعي ببحر الصين الجنوبي	42
05	العوامل المؤثرة في المبادئ الجيوبوليتيكية الامريكية	104
06	المعدل التكراري لمفردات خطاب باراك أوباما	136
07	الأهداف المعلنة لاستراتيجية إعادة التوازن اتجاه آسيا-الباسيفيك	143-142
08	مدلول مصطلح القوة	159
09	تقييم استراتيجية إعادة التوازن وفقا لمدخل التكلفة- المنفعة	201
10	مستوى الارتباط الأمريكي بجنوب شرق آسيا بين إدارتي ترامب وأوباما	209
11	الشركاء الاستراتيجيين لدول جنوب شرق آسيا	210
12	معدل استهلاك الصين للطاقة	235
13	إستراتيجيات تعامل القوة المهيمنة مع القوة الصاعدة حسب "راندل شاوولر"	90
14	اختيار دول الآسيان ما بين الولايات المتحدة والصين	260
15	مستوى ثقة دول جنوب شرق آسيا بالالتزامات الأمنية الامريكية	273
16	تراجع المكانة الامريكية في جنوب شرق آسيا	274
17	تراجع مستوى التأثير الاقتصادي الأمريكي بجنوب شرق آسيا	275

الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تفسير إستراتيجية إعادة التوازن من خلال مدخل المبادئ الجيوبوليتيكية	109
02	تقييم النخب الاسيوية لاستراتيجية إعادة التوازن	178
03	بنية العلاقات الدولية حسب نظرية تحول القوة	232

254	القضايا الأمنية الأكثر إلحاحا في منطقة جنوب شرق آسيا	04
96	إستراتيجيات القوة المهيمنة في مواجهة "الند المنافس" الصاعد	05

الخرائط

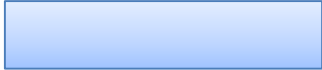
الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
30	جغرافية منطقة جنوب شرق آسيا	01
38	نقاط الاختناق الرئيسية بجنوب شرق آسيا	02
43	الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي	03
166	الانتشار الأمريكي بمنطقة آسيا-الباسيفيك في إطار إعادة التوازن	04
177	الاستجابات الإقليمية والدولية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن	05
198	انخفاض المساعدات الأمنية الأمريكية المقدمة لدول جنوب شرق آسيا	06
199	المساعدات الأمريكية المقدمة لأوروبا والشرق الأوسط مقارنة بجنوب شرق آسيا	07
234	الخطوط التسع لبحر الصين الجنوبي	08
241	الدول الأعضاء بالمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	09
242	المبادرة الصينية: حزام واحد، طريق واحد	10
89	تنامي تهديد الصواريخ الصينية للقواعد الأمريكية والمواقع الإقليمية	11

المنحنيات البيانية

الصفحة	عنوان المنحنى البياني	الرقم
36	معدل النمو السكاني لدول رابطة الآسيان 1980-2017	01
46	الانفاق العسكري لإندونيسيا للفترة ما بين 1990-2015	02
171	الاستثمار الأجنبي المباشرة الأمريكي في آسيا-الباسيفيك ما بين 2000-2018	03
250	تأثيرات الحرب التجارية على اقتصاديات جنوب شرق آسيا	04
250	مخاوف تأثيرات الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على جنوب شرق آسيا	05
86	العناصر الرئيسية لتحديث المؤسسة العسكرية الصينية	06
89	مخزون الصواريخ الصينية 2004-2019	07
258	توقعات ديناميكية العلاقات الدولية في شرق آسيا للعقد المقبل	08



260	وجهات نظر دول جنوب شرق آسيا بخصوص ظهور الصين كقوة كبرى	09
264	الانفاق العسكري الأمريكي 1995-2019	10
267	توقعات النفقات الدفاعية الامريكية للفترة ما بين 2000-2029	11
268	توقعات الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 2014-2024	12
275	الناتج المحلي الإجمالي لعشرين دولة سنة 2019	13
278	النمو الاقتصادي الصيني للفترة ما بين 1980-2019	14



الصفحة	المحتوى
.....	إهداء
.....	شكر وتقدير
.....	ملخص
Abstract	
/.....	محتوى الدراسة
(ع-أ)	مقدمة

الفصل الأول:

الاستراتيجية الامنية الامريكية، منطقة جنوب شرق آسيا: المفاهيم والنظريات

17	تمهيد
18.....	المبحث الأول: الاستراتيجية الامنية الامريكية: دراسة في المفهوم والتيارات الفكرية
18.....	المطلب الاول: ماهية الاستراتيجية الأمنية الامريكية
18.....	الفرع الاول: مفهوم الاستراتيجية الأمنية
19.....	الفرع الثاني: التيارات الفكرية المؤثرة في صنع الاستراتيجية الامنية الامريكية
22.....	المطلب الثاني: مراحل تطور الاستراتيجية الأمنية الامريكية
22.....	الفرع الاول: مرحلة الهيمنة العالمية (2001-2008)
23.....	الفرع الثاني: مرحلة انحسار الهيمنة العالمية وإعادة التوازن للمكانة الامريكية (2008-2020)
27.....	المبحث الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: دراسة جيواستراتيجية وأمنية
27.....	مدخل تمهيدي: لماذا منطقة جنوب شرق آسيا بالتحديد؟
28.....	المطلب الأول: الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا
29.....	الفرع الأول: الأهمية الجغرافية
36.....	الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية
37.....	الفرع الثالث: الأهمية الاستراتيجية
43.....	المطلب الثاني: التصورات الأمنية للأمن والاستقرار بمنطقة جنوب شرق آسيا
44.....	الفرع الأول: التصورات الأمنية لدول جنوب شرق آسيا
65.....	الفرع الثاني: الأطر الأمنية الرسمية وشبه الرسمية بمنطقة جنوب شرق آسيا
76.....	المبحث الثالث: الوضع الأمريكي المهيمن بالمنطقة وتنامي تهديد الصعود الصيني
76.....	المطلب الأول: الهيمنة الامريكية: دراسة في الواقع والقوى المنافسة
76.....	الفرع الاول: مدلولات الهيمنة وتطوراتها
78.....	الفرع الثاني: نظرة عامة حول الهيمنة الامريكية بجنوب شرق آسيا
82.....	الفرع الثالث: تنامي تهديد الصعود الصيني للهيمنة الامريكية

89.....	المطلب الثاني: استراتيجيات تأمين الهيمنة الامريكية اتجاه الصعود الصيني
90.....	الفرع الأول: محاولة "راندل شاولر"
95.....	الفرع الثاني: نموذج "الند المنافس" لمؤسسة راند Rand
99.....	خلاصة الفصل الاول

الفصل الثاني:

الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة اتجاه جنوب شرق آسيا: من الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب إلى إعادة التوازن

101.....	تمهيد
المبحث الاول:	علاقة الإدراك الاستراتيجي بمكانة جنوب شرق آسيا في الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة
102.....	المطلب الاول: تطورات الادراك الاستراتيجي الأمريكي للأمن القومي الأمريكي
102.....	الفرع الأول: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على المفهوم الأمريكي للأمن القومي
103.....	الفرع الثاني: الادراك الاستراتيجي الأمريكي خلال مرحلة التعددية القطبية 2008-2020
104.....	المطلب الثاني: أثر مبادئ الجيوبوليتيكا على الادراك الاستراتيجي الأمريكي بجنوب شرق آسيا
111.....	المطلب الثالث: إستراتيجية الحرب على الإرهاب خلال إدارة جورج ولكربوش (2000-2008)
113.....	الفرع الأول: تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الاستراتيجية الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا
115.....	الفرع الثاني: منطقة جنوب شرق آسيا: الجبهة الثانية للحرب على الإرهاب
المبحث الثاني:	الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة خلال إدارة باراك أوباما: إستراتيجية إعادة التوازن (2008-2016)
130.....	المطلب الاول: أصول إستراتيجية إعادة التوازن اتجاه جنوب شرق آسيا
130.....	الفرع الاول: أنطولوجيا إستراتيجية إعادة التوازن
133.....	الفرع الثاني: أصول إستراتيجية إعادة التوازن في الخطابات الرسمية
145.....	الفرع الثالث: النقاشات الاكاديمية الامريكية حول إستراتيجية إعادة التوازن
148.....	المطلب الثاني: دوافع الإعلان عن إستراتيجية إعادة التوازن
149.....	الفرع الأول: الدوافع الامنية والعسكرية
154.....	الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية
157.....	الفرع الثالث: خطاب التهديد الصيني
158.....	المطلب الثالث: القوة الذكية كآلية للأداء الاستراتيجي
159.....	الفرع الأول: مفهوم القوة الذكية
163.....	الفرع الثاني: البعد الأمني لإستراتيجية إعادة التوازن (القوة الاجبارية)

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي لإستراتيجية إعادة التوازن (القوة المؤسسية والبنوية).....	167
الفرع الرابع: البعد الدبلوماسي لاستراتيجية إعادة التوازن.....	173
المطلب الرابع: الاستجابة الاقليمية والدولية لإستراتيجية إعادة التوازن وتحديات تأمين الهيمنة الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا	176
الفرع الاول: الاستجابة الدولية والاقليمية اتجاه إستراتيجية إعادة التوازن.....	176
الفرع الثاني: تحديات استراتيجية إعادة التوازن في تأمين الهيمنة الامريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا.....	191
الفرع الثالث: تقييم استراتيجية إعادة التوازن.....	193
المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمنية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا خلال إدارة دونالد ترامب (2016-2020)	203
المطلب الأول: سمات الاستراتيجية الأمريكية اتجاه منطقة جنوب شرق آسيا.....	203
الفرع الأول: ملامح الاستراتيجية الأمريكية من خلال وثيقة الامن القومي الأمريكي 2017.....	203
الفرع الثاني: ملامح الاستراتيجية الأمريكية من خلال تصريحات دونالد ترامب	204
الفرع الثالث: ردود فعل دول جنوب شرق آسيا اتجاه الاستراتيجية الامريكية لإدارة ترامب.....	208
المطلب الثاني: ملامح التغيير والثبات في الاستراتيجية الامريكية اتجاه المنطقة بين أوباما وترامب.....	210
الفرع الأول: ملامح التغيير.....	210
الفرع الثاني: ملامح الثبات.....	213
خلاصة الفصل الثاني	219

الفصل الثالث:

التنافس الأمريكي-الصيني في جنوب شرق آسيا ومستقبل التواجد الأمريكي بالمنطقة

تمهيد.....	221
المبحث الأول: التفاعلات الصينية-الامريكية في جنوب شرق آسيا.....	222
المطلب الاول: تطور العلاقات الصينية-الامريكية في جنوب شرق آسيا.....	224
الفرع الاول: العلاقات الصينية-الامريكية بالمنطقة للفترة ما بين 1989-2000.....	224
الفرع الثاني: العلاقات الصينية-الامريكية بالمنطقة للفترة ما بين 2001-2008	226
الفرع الثالث: العلاقات الصينية-الامريكية بالمنطقة للفترة ما بين 2008-2020	228
المطلب الثاني: ملامح العلاقات الصينية الامريكية في جنوب شرق آسيا.....	231
الفرع الاول: الجانب التنافسي في العلاقات الصينية- الامريكية في شؤون جنوب شرق آسيا.....	231
الفرع الثاني: الجانب التعاوني في العلاقات الامريكية-الصينية في شؤون جنوب شرق آسيا.....	243

247.....	المطلب الثالث: تداعيات التنافس الصيني-الامريكي على منطقة جنوب شرق آسيا
247.....	الفرع الاول: مزايا وعيوب التفاعلات الصينية-الامريكية
250.....	الفرع الثاني: تأثيرات التفاعلات الصينية-الامريكية على دول جنوب شرق آسيا
253.....	الفرع الثالث: استجابة دول جنوب شرق آسيا اتجاه التنافس الصيني-الأمريكي
256.....	المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للهيمنة الامريكية في جنوب شرق آسيا في ظل الصعود الصيني
256.....	المطلب الاول: مشهد استمرارية حالة التذبذب في الاستراتيجية الامنية الامريكية (الحد الادنى للاستراتيجية الامريكية الكبرى)
264.....	المطلب الثاني: مشهد أفول الهيمنة الامريكية لصالح التفوق الصيني بجنوب شرق آسيا (السيناريو التشاؤمي)
280.....	خلاصة الفصل الثالث
281.....	خاتمة
286	قائمة المصادر والمراجع

الفهارس

308.....	فهرس
309	فهرس الجداول؛ المخططات والخرائط
312.....	فهرس المحتويات